



32101 073381913

PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY

*This book is due on the latest date
stamped below. Please return or renew
by this date.*

--	--

محاضرات
في فقه الامامية
كتاب الركاة
القسم الثاني

محاضر في فقه الامامية

تکالیف و الحکایف

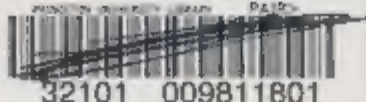
الفصل الثاني

مَرْجِعُ الطَّائِفَةِ فَقِيرٌ أَهْلُ الْبَيْتِ

اَيُّهَا الْعِظَمَاءُ السُّيُودُ فَجَدُّهُای الْمُبْتَلاَ

قَدْ سَمِعْتُ

جَمْعُهُمَا وَتَخْلُقُ عَلَيْهِمَا
فَاضِلٌ حَسْبِي الْمَلِكُ



(Arab)

KBL
.M54

qism 2

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على خير خلقه
محمد وآله الطاهرين ، لاسيما الحجة الثاني عشر الامام المهدي
أرواحنا فداه . واللّعن الدائم على أعدائهم اجمعين الى يوم الدين .
وبعد ، فهذا هو القسم الثاني من كتاب الزكاة تقدمه لاهل
الفضل والتحقيق ، ومن الله نستمد العون في طبع سائر الاجزاء .

- (اللواحق في ركاة الغلات) -

متى يؤخذ العشر ، ومتى يؤخذ نصف العشر ؟

(قال السحق قده : واما اللواحق فمسائل .

الأوى : كل ما سقى سيح أو بعلا أو غذا فيه العشر ، وما سقى بالدوالي
و لو اوضح فيه نصف العشر وان اجتمع فيه الأمران كان الحكم بلاكتر .
فان تساويا أحد من نصفه العشر ، ومن نصفه نصف العشر) .

السيح بفتح السين لهضمه . الماء اذا جرى على وجه الأرض . والبعل
ما شرب بعروقه الماء من تحت الأرض . أو نصل عروقه بمى نهر أو ساقية .
والغذى بكر العين ويكون الدال السمجة : ما سقى السماء . والدواى
جميع الدالية يديرها البقر ، ومثلها الناعورة التى يديرها الماء . واسواضع
جميع قاضح - وهو : البعير يسقى عليه .

واندبل على ما ذكر هو الروايات الواردة فى الباب لاربع ، واساب
السادس من أبواب ركاة الغلات فى (الوسائل) .

وتفصيل الكلام يقع ضمن مسائل .

المسألة الأولى : الظاهر أن المناط هو عدم الحاجة بالمعمل فى جريان

الماء على وجه الأرض ابي آله وعلاج^١ . وإن كانت له استعمالات كثيرة من أحداث القياة ، وحفر النهر ، وعموده لئلا اجل اجتماع الماء و ارتفاعه حتى يتسلط على الأرض ، وفي قتاله ما يصحح الى ذلك . ويشهد لذلك ما رواه الشيخ سند صحيح عن زرارة ومكر حيماء عن ابي جعفر عليه السلام قال : «في الركاه ما كان يصحح ، الرشاء^٢ والدواء^٣ والضح فقيه نصف العشر ، و ان كان يستقى من غير علاج ينهر أو غير أو بعل أو سماء فيه العشر كمال^٤ » .
والحاصل . ان السط في العشر وحول الماء بطبعه تكويناً ، اما بالمطر أو بالغيون والانهار ، وان افترق هذه الى السبب لوجود المقتضى أو اشراط أو رفع المانع و لسط في نصف العشر ما صحح الى نقل الماء بآله وعلاج .

المسألة ثمانية : «دا جمع ماء في حوض كبير عال . ثم فتحت ساقيته ، فحري الماء على الزرع أو الشجر . فان كان ذلك من ماء العين والنهر فهو من قبيل السبح . وان كان قد أخرج من الشرا أو الشط فظاهر انه من قبيل السقى بالدلاء .

ولو شككنا في ذلك بنحو الشبهة المفهومية فيعلم بوجوب نصف العشر ويشك في الزئد ، فيحري أصل الرءاء عنه . لكن يشكل الأمر في كونه مال كاله ، فانه بناء على المثلث المشاع في الركاة يستصحب عدم

١- وان شئت فقل ان السط حتى يوصو ماء منقل الى الزرع ، الى علاج او استغناؤه عنه بالعمل .

٢- الرشاء حبل ماء .

٣- لوساق ، ماء من يوت زكاة العالات ، ان حديث ٥ .

كونه ملكاً ، كما يستصحب عدم كونه ملكاً لأرباب الزكاة ، وأما بناء على أنها حق مالى ، فهو ممكن ، وينفى ثبوت الحق بالأصل .

وهكذا الأمر لو كانت الشبهة موضوعية ، كما إذا ورث الزرع أو الشجر و شئت فى أن مورثه كثر قدسقاها بالهر ونحوه ، أو ولدوا ونحوه ، فيصحب عدم كون العشر ملكاً له ولمورثه بناء على لملك المشاع ، وينسلك كله بمورثه ويستصحب عدم نعلق الحق على مورثه ريده على نصف العشر فيؤديه .

السؤال الثالث إذا اجمع الأمراء أى القى بعلاج وبغير علاج . فقد عول الأجمع على أنه مع تساويهما يجب فى نصفه عشر وفى نصفه نصف العشر ، ومع كثرية أحدهما يسهل الحكم . وليس لذلك دليل سوى روايه سكيتى والشبح بسند حسن عن ابن ابي عمير عن معاوية بن شريح عن ابي عبدالله عليه السلام قل : «يب سب سماء والأهوار أو كن بعلا والعشر . فأما ما سعت السواني والندوا الى نصف العشر . فعليه : فالأرض تكون عند تسقى بالندوا ثم يريدها تسقى سيحاً ، قل : أن يكون عندكم كذلك ؟ قلت : نعم . قل : النصف والنصف . نصف بنصف العشر ، ونصف بالعشر . فقلت : الأرض تسقى بالندوا ثم يريدها تسقى لسقية والسقيتين سيحاً ، قل : وكم تسقى السقية والسقيتين سيحاً ؟ قلت : فى

٤- تعرض سيدنا محمد بن سمره باسحليل لأداة المشاك المشاع ورددها له .

ثم حذركم زكاة وحب ما ما دون وجوب امر وصلى عن الملكة وحبها راجع القسم لأول ص ٢٠٨-٢٢٦ .

ثلاثين ليلة أو أربعين ليلة ، وقد مكث قبل ذلك في الأرض ستة أشهر سبعة أشهر ، قال : نصف العشر* .

أقول : فقه الحديث على ما يظهر منه أن المعصوم عليه السلام استمر فيه في أي مقدار من الرمضان تسقى السنة والسقيين ، فكأنه يقول : هل في كل أسبوع ؟ أو في كل شهر ؟ فأجاب : أنه في مجموع البدة تسقى سقاة وسقيتين في ظرف ثلاثين أو أربعين ليلة وباقي البدة وهي ستة أشهر ، سبعة أشهر قد مكثت وهي تسقى لسواني والدوالي ، أو قد مضت قبل أن تسقى بالبح^٦ .

ويتحصل من ذلك : أنه إذا بلغ السقي بالبح من البدة بهذه المثابة^٧ ، فالحكم هو نصف العشر . وبتقريب المناط يفهم العكس ، وأنه فيما يسقى بالبح وحيثما بحسب الدرقة يسقى بالدواهي فالحكم فيه تمام العشر . ثم أنه لما حمل المناط في كلام الأصحاب عنوان لاكثرية - كما في عبارة المصنف (قده) - وقع الخلاف في أن الأكثرية هل هي بحسب العدد ، أو الزمان ، أو بحسب دخوله في السماء^٨ ؟ وعلى تقدير الأكثرية العددية هل

٥- الوسائل ، ج ٦ من أبواب ركاء العالات ، الحديث ١ ولسواي ، جمع سانية ، وهي المائة التي يسقى عليها .

٦- أي أن سقاة تصح إلى الماء مرة ، أو مرتين مدة ثلاثين أو أربعين يوماً .

٧- في (لوسائل) عن (لتهديب) : وقد مكثت أمة في (لكافي) ، وقد مكثت

٨- وهذا بمقدار أمره يرى في جميع ما سقى بالدوالي وبحوضها ، فانه لا يخلو الزرع من إصابة المطر في مدة الحرث .

٩- من احتار لكثرة الرماحه . الشهيد الثاني في (المناكب) ومن احتار

هي بحسب لحقيقة فيكفي زيادة عدد واحد ، أم هي بحسب المتفاهم عرفاً ؟
 فإن لعرف انما يرى ذلك في زيادة المعظم دون مثل زيادة واحد واثنين .
 وحيث ان عنوان الاكثر ليس في الحديث ، وانما الذي استظهرنا منه
 ان يكون الررع يتصف بالحمل الشيع أنه يبقى بالدوالي ، ويكون ما
 يعايره من سبيع نادرا جدا ، فلا يهنا البحث عن الاكثرية . لكن اللازم
 البحث عن موضوع ما يكون بالنصف عشرا و بالنصف نصف عشر ، فانه لما
 لم يكن الحكم تبع الاكثر ، وانما كان مرتبا على ما يبقى بالدوالي الاندرا ،
 أو يبقى به الساء ونحوه الا نادرا ، فيبقى ما يكون سقيه بهذا وذاك
 بسبة الثلث والثلثين ، أو الثلث وثلثة أرباع ، غير مفهوم من الحديث ،
 به عني أن معنى قوله عليه السلام : «النصف والصف» هما الصفان
 المتساويين . فاللازم حبس الروجوع الى الروايات المتواترة التي أثبتت
 العشر في ماسقته لساء ونحوه . ونصف العشر فيما سقى بالعلاج فقول :
 ١- ان كان مفادها ان كلا من الأمرين اذا استقل بنفسه في الررع كله ،
 فمسبه تمام العشر أو نصف العشر ، فيلزم نفى الركاه اصلا فيما اشتركا فيه
 بالثلث والثلثين مثلا .

٢- وان كان مفادها ان لكل منهما سبية بحو الاطلاق ، والررع

→

لكثرة مؤثرة في حو الشهد الاول ، وان هذا المعنى ، والمحقق الكركي ،
 وشمسري وقد اطل صاحب الجواهر الكلام في اختيار هذا قول ، وكون مقدار
 عني لحصول ولتبعش والسو لمعتبه . ثم عني مختار أستاذة في (كشف معطاء)
 وهو كثرة ارمائية بأنه نصف الوحد عند الأمل لاحظ الجواهر ، ج ١٥ ، ص ٢٤٢

وان كان هو تمام الحرث لكن الواحد المتصل اذا استند اليه شيء يكفي في صدقه الايجاب، لجرئي^{١٦} فمع اجتماع الأمرين يصدق سقيه بماء السماء وكذا سقيه بالعلاج ، فيلزم أن يركب مورد البحث عشرا ونصف العشر لاجتماع سببهما ، وذلك نظير أن تقول: اذا دخل الدار يريد فتصدق بدرهم ، واذا دخلها عمرو فتصدق بنصف درهم ، وتحقق الأمران .

٣- وان كان مقادها ان السقي بماء السماء سبب للعشر ، والسقي بالعلاج انسا هو مانع عن العشر ، بمعنى ان نصف العشر ثابت في حد نفسه ، والأول سبب لزيادة النصف الآخر ، والثاني نصف العشر مطلقاً ، سواء سقي ثلثه أو ربعه بالعلاج والثلثان أو ثلاثة أرباع ماء السماء ، أم كن ذلك بالعكس . ولا يحتمل أن هذا كله مبني على أن معنى الحديث هو الصنفان لساويان .

لكن التحقيق هو علاقة الشامل بمر السواوي منهما . أي لما أطلق الراوي في سؤاله الأول الشيء باندوالي ونسبى ما سبغ بشامل للمساوي زماناً وعدداً ، والشامل لغير المتساوي في ذلك ؛ وهم يستفصل المعصوم سلام الله عليه في الجواب ، هل يحكم بالنصف والنصف . أي يزكي نصفه بعشر ونصفه نصف العشر ، فالحديث بظهوره لا يتلاقى بعمم ما اذا كان دلتان واثنتين ، أو بالربع وثلثه أرباع وغير ذلك ما لم يبلغ الأمر في أحدهما إلى حد الدرّة ، فيحكم بالنصف والنصف على ما حكم به المعصوم عليه السلام .

١٦- كل واحد محل خارجي يكفي في لاساد الله لاساد الي بعض آخره .

فإذا قيل : فالن حاس في لمحد ، صح مع حلوله في حره صغيره ، ولا حاجة إلى اشغال جميع اجراء المسجد بالجلوس .

فناحصل ما في عبارة المحقق (قده) من الاشكال في التقييد بالاكثريّة ،
وبالتساوي في النصف

تذييب :

هاه اشكار مشهور ، وهو أنه بناء على اشاء معادل المؤنة في
اروع مطلقا ، يكون ماسقى بناء الساء ونحوه ، وماسقى بالعلاج ، على
حد سواء فكيف يصرّفون في الحكم بالعر وصف امشرا ؟
وعر المحقق (قده) في (لسائل الفسرية) جوابه :
احدهما - ان الاحكام لشرعية متلقاه من اشرع المطهر . وكثر من
لعل اشرعية غير معلوم لها .

ثانها - ان استعمال الأحرار على اسقى والحطة وشباه ذلك كلمة
زائدة على بدل سؤبه فاسها الخفيف .

ولقد أجد في ما أحاب ، وثوبده : ان الغالب فما يبقى بالعلاج ان
بصدى الراراع بمعه لكثير من الأمور ويتحمل كثيرا منها هواو ولده
وعياله . وقد تعدم أن شيئا من ذلك لانحب له أجرة المثل ولا يستثنى ما
يعادل ذلك ، لانها ليست خسارة مالية . فالمشقة والجهد البدني هو الفارق
بين المورد ، ويناسب ذلك الاخلاق بين الحكيم .

حكم النخل وأزروع في بلاد متباعدة

(قل المحقق قده : الثانية - اذا كان له نخيل أو زروع في بلاد متباعدة

يدرك بعضها قبل بعض، ضمما للجميع، وكان حكمها حكم الثمرة في الموضع الواحد. فما أدرك وبيع نصيبا أحذمنه، ثم يؤخذ من الباقي قل أو أكثر. وإن سقى ما لا يبلغ نصيبا تربصنا في وجوب الزكاة أدرك ما يكمل نصيبا، سواء أطلع الجميع دفعة، أو أدرك دفعة، أو اختلف الأمران).

مذكره المحقق إجماعا، كما يظهر من العلامة وغيره. فعن العلامة في (التذكرة): «وجوب ضم بعض ثمر الحقل والزرع إلى بعض، سواء طلع دفعة أو أدرك دفعة أو حلف الأمران مما أجمع عليه المسلمون».

وعنه في (التمهيد): «لو كان له نخل يتعدت أدراكه بالسرعة والبطء بأن يكون في بلدين مزاج أحدهما أسخن من الآخر، فتدرك الثمرة في الأسخن قبل أدراكها في الآخر، فانه يضم الثمرتان إذا كانا لعام واحد، وإن كان بينهما شهر أو شهران أو أكثر، لأن أشراك أدراك الثمر في لوقت الواحد متعذر، وذلك يقتضي أدراك الزكاة عاب. ولا يعرف في هذا خلافا».

والدليل على ذلك: أن وحدة البلد ليست من شرائط وجوب الزكاة، وإنما شرط الملك والنصاب والتمكّن من الصرف. وكلها حاصل مع تباعد البلاد، وعليه فلو بلغ المتقدم النصاب ولم يكن المتأخر دالعا إليه يجب تركية الباقي وإن قل جدا، وهذا واضح.

لكن يشكل الأمر فيما لم يبلغ المتقدم النصاب فتلف، ثم أدرك المتأخر وهو أيضاً لم يكن يبلغ النصاب، أو يلفه، فهل يقطع وجوب الزكاة عنهما، أو عن المتقدم، أم لا؟ وهل يفرق بين التلف التمهيدى والاتلاف

الاحتيارى ، أو الإحراج عن الملك اختياراً ، أم لا ؟
ويحتمل في عبارة المحقق (قده) حيث قال : (تربصنا ...) أنه يجب
التحصد وعدم اتلاف المتقدم ، لكن في (الجواهر) بعد تمام كلام المحقق
قال : « نعم ، يعتبر بقاء الناقص عن النصاب على اجتماع شرائط الركعة من
الملكية وبحوها الى ان يدرك ما يكمله كذلك ، كما هو واضح »^{١١} .
وطاهر كلامه سقوط وجوب الركعة ، وعدم الفرق بين التلف والاتلاف
ونحو ذلك .

و أشكل عليه في (مصباح الفقيه) بأن : مقتضى إطلاق النصوص
والصاوي أنه متى بلغ نماء زروعه وثمره نحيله و كرومه خمسة أوسق فما
رأى يجب فيها الزكاة . سواء أدرك الجمع دفعة أو تدريجاً ، وسواء بقي
ما أدرك تدريجاً في ملكه حتى يكمل النصاب ، أو باعه شيئاً فشيئاً ، أو أكله
كذلك ، أو غير ذلك من التصرفات الباشئة عن اختباره ، التي لا تنافي صدق
بلوغه بحاصل في تلك السنة خمسة أوسق .

ثم ينظر ذلك بما لو بدر أن يتصدق بعشر ما يحصل له من ثمرة الأشجار
المملوكة له في هذه السنة على تقدير بلوغها الى هذا الحد ، وقال : « ان
مفادها عرفاً ليس الأسوغ مجموع ثمرتها من أول حصولها الى آخره الى
هذا الحد لا بوصف الاجتماع »

الى ان قال : « هذا كمل النصاب وجب التصديق بعشره مع تقاؤه عينه ،
وعنى تقدير الاتلاف فمثله أوقيسته ، كما في مسألة النذر » .

الى أن قال : «نعم لو خرج عن ملكه قهراً على النديج ، بأن غصب شيئاً فشيئاً ، أو تلف بأفة سماوية كذلك ، أتجه القول بنفي الركاة ، لنقص ملكيته حال تعلق الوحوب . وأما الأول وإن حرج بعض الصاب عن ملكه قبل تعلق الوحوب ، ولكن حيث كان خروجه باختياره فهو بحكم الباقي عنده في كونه مشمولاً لعمومات أدلة الركاة»^{١٢}

مناقشتنا للمحقق الهمداني :

ليست انقضية الشرطية في ملكية المكف لحمة اوسق ، فانه لم يرد : اذا ملك خمسة اوسق فعليه الركاة . حتى يتم اطلاقه التملك لدفعي و التدريحي . بل تلك انقضية في نفس الغلة اذا بلغت كذا ... نظير قوله عليه السلام في المسم «فذا بلغت عشرين ومائة . . فذا بلغت ثلاثائة ...» وقوله عليه السلام في الذهب : «فذا بلغت عشرين ديناراً ففيه نصف دينار» أو «فذا بلغت عشرين مثقالاً ففيه نصف مثقال» وحيث ان مقدم الشرعية عنوان لموضوع الحكم او لموضوع متعلق الحكم (ففي مثل : ان سافر قصر ، أي : المسافر يقصر . وفي مثل : اكرم زيداً ان جاءك ، أي : اكرم الجاني) والفعل الماضي الواقع حيز الشرط مسلخ عن الزمان ، والوصف يحتاج الى وجود الموصوف بالفعل ، فالعلة المدركة سابقاً وهي ثلاثة اوسق مثلاً اذا بقيت وضم اليها المدركة لاحقاً وهي وسقن مثلاً ، يتصف

١٢- مصباح الفقه للمحقق الهمداني - كتاب الركاة - ص ٧٢ و ما ذكره من

نقص ملكية أراد به عدم التمكن من التصرف بالمعنى الذي قيمه في الكتاب

الجموع في هذا الحين ^{١٣} منه باع خمسة أوسق وأما الأولى في حد نفسها لم تكس توصف بذلك ^{١٤} إلا مجزأ باعتبار ان يكون حراً للملبس بالوصف فيب ^{١٥} أتى و أما اشيية فعلى تقدير أن تلف الأولى - وهو اختيار - لاتصف بأنها ثابته خمسة أوسق ^{١٦} ، وإن فعلية الاتصاف بفعلية المتصف ، ولا معنى لأن يقال : يتصف تدريجاً ، بل عليه يريد تدريجاً ، فتتصف دفعة بكذا ، فالإطلاق في ادراك لعة من حيث الدفعية والتدرجية معقول . وأما الإطلاق في الاتصاف من حيث ذلك فغير معقول ، فإن امكان الإطلاق مامكان القيد .

وبالجملة اساق الشيء بأسبة لى ازدياد كميته تدريجاً حتى يلع حداً خاصاً معقول ، وأما اتصافه بالبلوع الى ذلك الحد لا تدريجية له وأما هو دفي ^{١٧} . وحينئذ إطلاقه بالاصافة الى ثقاء الأجزاء السابقة وتنفها غير معقول ، فإن الاتصاف لا يذله من المتصف بالفعل .

والحاصل : ان الحمة أوسق كيل خاص ، نظير الكر ، فكما لا يصح الإطلاق في قوله (انما اذا بلغ قدر كر لم يجه شيء) بالاصافة الى التلف

١٣- بل هي مسمومة بكونه عليه سلام - ليس فيما دون الحمة أوسق شيء .

١٤- والاصناف ليعنى - بأن يتلف لوكات لأولى ثابته وانضم اليها

الثابتة كان الكل حمة أوسق - لا له ، كما هو واضح

١٥- ومن هذا يتضح بث ما في كلامه (قدم) حيث قال : « ولكن حيث كان

حرة حة باخساره فهو حكم الباقي عنه في كونه مشمولاً لعمومات أدلة لركاة » فإنه لا دليل على ذلك أصلاً .

اتدريجي ، كذلك لا يصح ذلك في قوله (إذا بلغ خمسة أوسق) .

ومما ذكرنا تعرف الحواب عن التنظير بالدر ، فإنه أيضا إن كان قد نذر أنه إذا بلغ ما يمسكه إلى حد كذا ، بمعنى أنه إن كان واجداً للموصوف بهذا الحد فلا يعتقد نذره بالتلف التدريجي . وإن كان قد نذر بنحو التعليق (أي إن ملك تدريجا مالا وكان بحيث لو بقي المتدرج كان كله باعاً إلى هذا الحد) كان نذره منعقداً^{١٦} ، لكن مثل ذلك أجنبي عن موضوع الركاة وادلتها .

ثم أنه لو فرض الشك فيما تحق فيه في وجوب الركاة باللبة إلى النالف ، وكذا باللبة إلى اللاحق إن لم يبلغ النصف ، فالأصل البراءة .

تنبيه :

إن كان اتلافه الاختياري لما أدرك مسفداً ، أو بيعه لذلك بقصد لقرار عن لركه ، توجه الضمان على قول من لا يرى جوار الفرار . وأما على ما هو التحقيق من جوازه - وإن كان بنحو الكراهة - فلا ضمان الاستحبابا .

هل يضم ما يطلع مرة إلى ما يطلع مرتين :

(قل المحقق قدده : الثالثة - أد كان له نحل تطلع مرة ، وأخرى نصع مرتين ، قيل : لا يضم الثاني إلى الأول^{١٧} ، لأنه في حكم ثمرة ستيس ،

١٦ - وبعبارة أخرى الدر يتبع قصد المادر ، واحكم الشرعي يتبع ظاهر

الدليل ، وليس فيه ما يبعد التعليق المذكور .

١٧ - أي لطلع الثاني إلى الضم الأول ، وعلى هذا لم يكن حاجة إلى ذكر

وقيل - يضم ، وهو الأشبه)

محل كلام ما اذا لم يبلغ كلاهما أو أحدهما حد النصاب ، فعلى القول بعدم لضم لاركه في شيء منها في الأول - وفي خصوص ما لم يبلغ ، في الثاني .

ثم ان عدم الضم هو المحكى عن الشرح في (البوط) وابن حزم في (الوسيلة) . واما الأكثر أو الأشهر أو المشهور فتأولوا بالضم ، كما ذهب إليه المحقق (فده) .

وقل في (العروة الوثقى) : «وكذا اذا كان محل يطلع في عام مرتين يضم الثاني إلى الأول لأيهما ثمره منه وحده ، ولكن لا يحل عن اشكال لاحتمال كونهما في حكم ثمرة عين كقيل»^{١٨}

وصاحب (لجواهر) قدّمه بعد ان اسدل على ما ذهب اليه المحقق (فده) بطلاق الأدلة ، وكونه دعيار اتحاد لعدم كابتين المحقق ادراك ثمرتها أو بلوغها ، ثم مع عن القول بأيهما يحكم ثمره سنين قل . «لكن الانصاف عدم حنو المسألة عن اشكال - سروره عدم تعليق حكم في شيء من المصوص على اتحاد المان بمجرد كونه في عام واحد ، واهل العرف لا يشكون

→

لحاله التي تطبع مرة ، إلا أن يكون العامة قسمة بأمر من من الحاخة لاسلعار الحساب ، فلا من ما لحاله بعد آخر يضم إليها أو لا يضم . وقال صاحب (بدرارك) «لوقال المصنف لو كان له محل يطبع في السنين ، فمن لأجم لثاني في الأول ، لكان أخصر وأظهر» .

في صدق التعدد عليهما خصوصاً إذا حصل فصل بين الشريين بزمان معتد به،
« ما حال ذلك إلا كحال الثمرة التي أخرجت معجزة في تلك السنة »^{١٩}.

إذا تمهد ذلك فنقول : فقد ورد في الروايات قوله عليه السلام :
« ليس في الحل صدقه حتى يبلغ حصة «وسق» وقوله عليه السلام : «إذا
بلغت حصة أوساق وجمت فيها الركاة» وورد أيضاً مثل قوله عليه السلام :
«إنما الركاة على صاحب الماء» وقوله عليه السلام : «لا تجب عليه الركاة
إلا في مائه» وورد قوله عليه السلام : «لا يرق بين مجتمع» وقوله عليه
السلام : «لا يرق بين اجتماع» وقد فردت بالأجماع في استك

ثم أنه لم يرد في شيء من الروايات وحده الزمان واستكن و وحده
اطلع و محدودات . نعم يستد وحده سنة من الفواهر السيقية ، وما قالوا
به من أنه يحكم ثمره بسبب اعتراف بأنه ثمرة سنة وحده موضوعاً .

فالأشبه - كما قلنا استحق (قده) - هو صم اطلع الثاني الى لطلع
الأول ، وصمهم بي طمع السحلة الأخرى ، فليست

لا يؤخذ الرطب عن النمر :

(قال المحقق قده : الرابعة - لا يجرى أحد الرطب عن النمر ، ولا لعب
عن الزبيب . ولو أحده الساعى وجف ثم نقص ، رجع بالقصان) .

هاها مائل ، ونحن نذكره في خصوص النمر الاحتساب ، ونعطف
الزبيب عليه ، لانهما في جميع ما يذكر .

١- أن يكون عند المائت ثمر تحب زكاته . فيؤخذ منه لربط بعنوان

كونه فريضة

٢- أن يؤخذ الربط عن السر بعنوان كونه قيمته .

٣- أن يؤخذ الربط الذي تعلب به الركعة قبل أن يصير ثمراً من باب

فريضة نفسه .

٤- لو أخذ لساعي الربط ثم نكص عن مقدار الواجب

أما المأنة الأولى : فإنه يكون عند المائت ربط غير ركوى

(كل مشتري من لسوق) فدفعه عن السر بعنوان الفريضة ومن راسخ

عدم الاجراء في هذه الصورة . لأنه غير ما تعلقت به الركعة من غير فرق بين

الأقول المتقدمة في كيفية تعلبها . ضرورة أن هذه غير الفريضة بتمام

معنى الكلمة .

وتدرة أخرى يكون عنده سر ورس ركوى . وقد بيع السر لمصاب

في دفع الربط عن ركعة سر بعنوان الفريضة . وهذا يحذف على الأقوال .

فإن مما يارتبط الركعة إما هو عند تسوية ثمراً - كما هو مبني المحقق

وقد اخترناه - فلا يخفى أيضاً ، فإنما يدفعه بعد الفريضة ^٦ وإن فلما بأن

٦- إن ثبت يوم السبت في مصر ، وثمة لم يعب بمسحى عنه حتى لا يمين

يعنى من حمله عن أبي عبد الله عليه السلام . وليس في ذلك ما حتى يقع

خمس أو سبعمائة مائة حتى يكون خمسة أو سبعمائة لوسائل ، باب ١

من أبواب ركعة حالات ، الحديث ٧

قلت : إنما يصح القول بذلك إذا كان معاد يعنى ركعة لم يعب له أن يكون رسماً

تعلقها حين الاصفرار والاحمرار فيجوز ذلك ، إلا أن يقال : أن وقت الإخراج هو احمرار سر واحداه وأنه لا يحرى قبل ذلك ، لكنه على خلاف التحقيق كما قدمناه .

نعم . لا بد وأن يكون ما يدفعه من الرطب بحيث لو حلف كان بمقدار واجب . ولعل ذلك مراد العلامة في (المنهى) حيث قل بإجزائه عنه فريضة إذا كان بحيث لو حلف لكان بقدر الواجب من الثمر لتسميته ثمرًا .
وأما المسألة الثالثة : فلا اشكال في ذلك ، بناء على جواز دفع نفقة ، خصوصاً على منى كون الزكاة حصة مالاً ، وبه لا يزم كون القيمة من الأثمان .

وأما المسألة الثالثة : فبناء على تعلق الزكاة حين التسمية ثمرًا لا يحرى ، حيث لا موضوع له . نعم يمكن القول بالاحراء في خصوص العنب في صحيح سعد بن سعد قال : «سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن العنب هل عليه زكاة . أو إنما تحب عليه إذا صيغره زبيبا ؟ قال : نعم إذا خرصه أخرج زكاته»^{٢١} لكن يتوقف الاستدلال على أن لا يكون المراد من الحديث : إذا خرصه في حال كونه زبيبا .

وأما بناء على تعلق الزكاة من حين الاصفرار والاحمرار ، فلا اشكال

→

حصة أوساق ، وبين لحدث مذهباً في هذا المعنى . بد حصل أولاً أن بمعنى في الزكاة إلى أن يصير مراً مقداراً حصة أوساق فكما يمكن اعتبار (رشد) تمييزاً ، كذلك يمكن اعتباره حالاً

في الاحراء ، لكن لا بد من ان يكون بقدر الواجب حين كونه تمرا .
 واما المسألة الرابعة : فالاعى لواخذ الرطب فيها يجوز له ذلك ،
 أو فيما دعت لصلحه . ثم نقص عن اقتدار الواجب ، فلا بد ان يرجع
 بالنقص لتكسيل الواجب . نعم ، يمكن القول : انه اذا كان قد اخذه بعنوان
 التهمة لا يرجع بالنقص . لكنه لا يخلو من اشكال في خصوص المورد ، فانه
 يصدق عليه انه قد اخذ من جنس الواجب ما هو اقل منه .

ظهور اشعة بعد موب آمالك وعليه دين :

(قال المحقق قدس : اعلم انه اذا مات الميت وعليه دين ، ظهرت
 اشعة ورعت نسباً ، لم يجب على الوارث ركنها ، ولو قضى الدين وفصل
 منه ، المصاب لم يجب تركه لانه على حكم مال الميت)
 طاهر العبارة تعميم دين على لتفرق وعبره . وحيث ان ظاهر
 المشهور في غير المستغرق ان الوارث يست رائد على ما يبايل الدين^{٢٢} ،
 فعليه اذا كان انفصل بقدر انصاب وحيث الركاة فيه اشكل الأمر فسي
 لعبارة ، انه كيف حكم (قده) بالعدم وعليه بانها على حكم مال الميت^{٢٣}

٢٢ وقد وقع لخلاف في انه لا يست ، أو يكون محجوراً عليه من التعريف
 فيما يقابل الدين ، وكذا في صورة سمرته

٢٣ بعد آثار عام ، انتهى هذه شكلاً عند الكثير من شرح الشرع ،
 فاستطاع المحقق النامي (رحمه) في ذكره على كتاب الشرع ، في تفسيق بسأله و
 بيان احتمالاتها ، وتخصي لشهادته (رحمه) في (المالك) لرد سكاله بمحقق
 النامي ، من دون طائل

ولد قال في (المدارك) . «ان الظاهر حمل ل عبارة على «نديس المستوعب»^{٢٤} كما ذكره لمحقق نفسه في (المعتر) لأن الدين اذا لم يستوعب لتركة ينتقل الى الورث بمقتضى ما فصل منه عن الدين عند لمحقق وغيره ايضا من وصل اليه كلامه من الأصحاب . وعلى هذا فتجب زكاته على اوارث مع اجتماع شرط الوجوب

وقد فر صاحب (لمدارك) قول المحقق : «ولو قضى الدين» بأن المراد (انه لو بقى زيادة قيمة أعين سرکه بحث فسي مهالدين . و فصل لوارث نص . بعد ان يكون الدين محظا بها وقت تبوع الحدادى يتعلق به سرکه ثم تحب على وارث . لأن سرکه كذب وقت يتعلق لوجوب بها على حكم مال الميت) .

ونقول . يحكى عن جماعة من الأساطين ان اوارث فى الدين غير مستغرق محجور عن لشرف الكلية حتى فيما هو نصبه من الرائد على ما يندس دين ، حتى تؤدى الدين . بل عن بعضهم من المتأخرين - انه لا يملكه ما لم تؤدى الدين ، اسناداً الى صهر البعدي واطلاق الدين فى ذية المباركة^{٢٥} . وعلى هذا قد أدى الدين بعد ظهور الثمرة فهي حين ظهورها لم

٢٤ - لاحظ المدرك ج ١ ص ٣٠٨

٢٥ - وهو قوله على «منه حصة» من «أودس» لسان ١١ / فاس مطلق فى الآية لم يفسد فيه بل لمعرق السرکه و«المستحق» و«ظاهر البعدي» أن لا يملكه بعد ان قبض أو . لكن وربما جمع من ذلك بالتقوى بأن الآية فى مقام سائر ان نصيب السهم يكون بعد نيل ولو نصيبه . لكن بظاهر حاشية

تكرر ما يشك من التصرف ، وهم يشترطون ذلك حين يعلق الوجوب ،
فلانجب الزكاة على لو رث . لكن اظهر أن المحقق لا يقرب بذلك ، و
ظاهر تعليقه بقوله . لأنها في حكم مال الميت . يشهد بذلك . لانسداد ان
يكون مراده غير ذلك .

وأما ما ذكره صاحب (المدرک) من اراده رددة بقيه . فعيد عن
ظاهر كلام المحقق (قده) .

وبالجملة . يحصل أن يكون محط كذا (مه) (قده) هو الدين لسوغب .
ومراده من قوله (ووقسى الدين) هو فضله من ربح ونفوذ جملة
(وفضل منها المصايب) يكونه تسلا بعد قبضه دين . يسعى لاعم من كنه
على تقدير أداء الدين كنه ، ومن بعضه على تقدير أداء بعضه . فإن تملك
الوارث حسنة يكون ملكا حديدا له فلا تجب عليه الزكاة ، ويكون كما
لو وهبت له الغلة .

و لأقرب في شرح العارضة بعد المتصر الى أن محطها هو الدين المستوعب
ان يقال : ان لسط في استيعاب الدين هو لحد ما اتركه حين الموت ، سواء
زاد عليه . أو كان على ميته . وان اتركه مع استيعاب الدين لا تستغل السي
اوارث بل تبقى في مال الميت متعلقة بحق الدين . وحسب فالثمرة تكون
متكونة في ماله لملكه الوارث . نعم ، لو أدى الدين أو أبرأه أو دس دمة
الميت فذلك الحين ينقطع مال الميت عن حق غير فستقل الى الوارث .

وبالجملة . لما لم تكرر الثمرة ملكا للوارث حين ظهورها فلا تجب
الزكاة على الوارث ، وحسب فلو قضى الدين من غير التركة فقط ، فيما

كان الدين على طبقها ، أو منها ومن اشرة اذا كان رائداً عليها ، وفضل من اشرة النصاب يملكها الوارث فعلاً ، لأن ذلك مال الميت ولا يزاحم من انتقاله الى الوارث مزاحم . ولكن لا تجب عليه الركاة ، لأنها حين تعلق ابو حوب لم تكن ملك له^{٢٦} ، حيث ان ظهورها قد كن في مال لميت ، فهي على حكم مال الميت ، كما علل به لمحقق (قده) .

هذا ، ويمكن أن يشكل عليه بأن اشرة و ن ظهرت في مالا يملكه الوارث ، لكن لسكانت رائدة على ما يتناول لدين ، فيسكنها الوارث من حينه وتجب الركاة على الوارث من ذلك حين . وان تعد زمان شرط و المشروط ، فن الترتيب بينهما هو التقدم والآخر دلتع ولا ينافيه وحدة زمان كما هو المبرهن في محله^{٢٧} . الا ان ينال باشتراك كون النمو و ظهور لشرة في الخلق او لكره المملوك ، لكن لا دليل عليه .

لومات المالك بعد ظهور اشرة :

(فال محقق قده : ولو وارث نبراً^{٢٨} والمالك حي ثم مات ، وجبت لركزة وان كان ديه يستغرق تركه) .

ذكره للتمر من باب المثال ، فن ساير العلل أيضاً كذلك و وجوب

٢٦- لا يحصى انه يمكن نقول بعدم كون حكمة شرها في ركاة وصفا ، وانما هي شرط تكلفا وعنه وادله : الركاة من اشرة مباحرة .

٢٧- لشرط والمشروط ، كالغنة والمصنوع وترى ما من حجة منه من زماناً .

٢٨- وفي نسخة أخرى : ثمراً .

الركاة واضح على جميع الأقوال في كيفية تعلق حق الزكاة ، لاسيما على لقول مالك المشاع . فإن مقدارها ليس من تركه وربما يستدل على ذلك بما رواه نكيتي عن عباد بن صهيب ، عن أبي عبد الله عليه السلام « في رجل فرط في إخراج ركاته في حياته ، فلما حضرته الوفاة حسب جميع ما كان فترط فيه مما لزمه من الركاة ثم أوصى به أن يخرج ويدفع إلى من تجب له . قال عليه السلام : جائز ، يخرج ذلك من جميع المال . إنما هو بمنزلة دين لو كان عليه . ليس للورثة شيء حتى يؤدوا ما أوصى به من الركاة »^{٢٩} .

والاستدلال بهذه الرواية يتسنى على تفسير التريط بكونه هي جهة الإخراج من ماله ، في حين أن ظاهر عبارة المحقق هو بقاء التمر الزكوي إلى حال الموت . نعم لو كان مراده ما هو أعم من بقاء التمر وتلفه ، و كان استمراف الدين التركة بمحافظ ماعدا التمر وميعادته تم الاستدلال بالرواية بتفسير التريط بالمعنى الأعم من كونه هي الإخراج أو في الاتلاف .

تقديم الزكاة على سائر الديون :

(قال المحقق قدس : ولو ماقت لتركه عن الدين ، قيل يقع التحصيلين أرباب الركاة والديان ، وقيل : تقدم الركاة لتعنتها بالعين قبل تعلق الدين بها ، وهو الأقوى) .

لا يحصى أن هذا الكلام ناظر إلى ما كانت العين الركوية باقية ، والا

٢٩- الوسائل- باب ٢١ من أبواب المسحوقين للركاة ، الحديث ١ . وفيد

في عباد بن صهيب : أنه يرى ، لكن التجاشي وثقه .

فلو تلفها كان التحاص على القاعدة فيها حينئذ كإير الديون وكلها في
مربة واحدة تتعلق بالركه . وحيث أنها تضيق عنها فلا بد من التحاص .
ويكنى الاستدلال بما رواه الكلبي عنه عن معاوية بن عمار ، قال :
« قُتِلَتْهُ : رجل يموت وعليه وحيدته درهم من الركاه ، وعليه حجة الاسلام .
وترك ثلاثمائة درهم فأوصى بحقه الاسلام وأن يقضى عنه دين الزكاه . قال :
يصح عنه من اقرب ما يكون . ويخرج لفقه في الركاه »^٢

ثم ان الشخص مع بقاء المعين الركوية قول شريح في (مسعود) على
ما حكى عنه . والمعروف المشهور - وهو مستور - بعدم تركه كما هو
قول المحقق (قدمه) وذلك لما يأتي :

١- يستند تقديم الركاه مطلقا على غيرها مما رواه الكلبي عنه
صحيح عن زرارة عن ابن جعفر عليه السلام . وعن مريس عن أبي عبد الله
عليهما السلام أنها قالوا : « إنما رجل كان له مال موضوع حتى يحول عليه
الحول فإنه يزكيه وإن كان عليه من بدن مثله وكثره فترك ما في يده »^٣

٢- ان الزكاه على الغول بأنها ممتنع مع مشرك - أو جاهل من قبل
الكلبي في المعين ، ليست من تركه الوفي فلاموضوع لتعلق حق بديان .
وعلى القول بأنها حق مالي - أو كحق لرهانة - أو كإير الحقوق المنعقة
بالمعين ، فإن سبق تعلق الحق بما سلكه في حال لجه يمنع عن تعلق حق
الديان بعد الموت ، فإن تعلق خفهم بوعف على عدا أراحه ، ومعه لا

٣٠- الوسائل ، باب ٢١ من أبواب المتحققين بالركاه ، الحديث ٢ ، وهو مضمحل

٣١- الوسائل ، باب ١٠ من أبواب من يجب عليه الركاه ، الحديث ١ .

امكانه . وعلى القول بأنها من قبل حق الجباية فالديان وان تعنى حقهم
بجميع الزكاة ، لكن لو أخذوها تؤخذ منها الزكاة التي حلت بأيديهم ،
كأنه هو الشأن فيه لو دفع لمولى عبده لجنى ، فإن المولى يأخذها من يد
المشتري .

لومك مغلا قبل بدو صلاح ثمرته :

(قل لمحقق قدمه السادسة - إذا ملك مغلا قبل أن يدو صلاح ثمرته
فالزكاة عليه ، وكذا إذا شترى ثمرة على الوجه الذي يفسح . فإن ملك
الثمرة بعد ذلك فالزكاة على مالك ، والأولى الاعتبار بكونه تمرا ، لتعلق
الزكاة بما يسمى تمرا ، لا بما يسمى يسرا) .

أما شرح عبارة فواصح وأما تفسيره بملك الخلل فمن باب لشل ،
فإنه لخصوصية لنوع من السمكة . فمع الشراء والهيبة ولأرث والصدق
وعيردك . وتفسيره بشراء في الشراء لخلل أنه قبل بدوها لا يصلح للسمك
إلا بذلك . نعم لا بد أن يكون على الوجه الصحيح المذكور في المعنى
باب بيع الثمار .

٣٢٢ وقد كتبنا في السرى مثانا مع الأرض أو بدوها

٣٢٣ - وفي الخلل لا يجوز مع ثمرته قبل ظهورها عاماً ، ويجوز بعد
ظهورها وبدو صلاحها عام ، غامض شرط قطع فيها بالانتهاء شروط هي لظهور ،
وبدو لصلاح ، واشتراط القطع ولو يبيع عاماً من دون اشتراط ثلاثة والأشهر عدم
نصفه . وبدو لصلاح أن يصير أو حمر ، أو يبلغ مبلغ يؤمن عليها العاهة .
وفي الفواكه لا يجوز بيعها حتى يسو صلاحها ، وحسنه أن يبيعها الحبيب ،
←

وحيث ان بدو الصلاح وعدمه لم يكن هو الباطل عبدالمحقق (قده)
لما فقد تداركه بقوله : والأولى الاعتبار بكونه مبررا . أى فرض المأنة
تدرة قبل أن يصير التمر . وأخرى بعد ذلك
وتفصيل الكلام : ان وجوب الركعة على المشتري^{٣٢} فيما ظهر الثمرة
في ملكه واضح ، لأنه هو الموصوع لحدث حينئذ دون المالك لأول . وأما
لو اشتراها بعد ظهورها فالمالك الأول قد وجبت عليه الركعة ورم أن يخرج
عن العهدة ، وهذا واضح أيضا . لكن الكلام ينبع فيما لو دعا قبل أن يخرج
زكاتها فنقول : لذلك صورتان :

١- أن يؤدي بعد البيع ما هو بديل عن الركعة ، من امثل أو انيسة .

٢- أن لا يؤدي ذلك .

فعلى الأول يختلف الحكم باحتمال لأقواب في حق ركعة . فإن
قلت بأعها حق مالى ، أو كحق الرهاه . أو غيرها من حقوق . منح البيع

→

ولا يشترط رادة عن ذلك على لأشبه

وفي الحصر لا يجوز بيعها قبل ظهورها . ويجوز بعد بيعها لاعتلها واحدة
ولمطاط .

لاحظ في ذلك شرايع الإسلام ج ٢ ص ٥٧ ، طبعته عام ١٣٨٩ هجرية ، والروضة
البيهية في شرح النعمان المصنوعة ج ٣ ص ٣٥٤ طبعة جامعة نجف . والبيهية في
ميجر الفقه والمتنوى لشيح العدة ص ٤١٤ : طبعة بيروت

٣٤ ذكر المشتري هـ من باب لمثال لا الحصر ، و لذك ذلك الأحكام النسي
يذكرها سندنا الجيد قس سره . مجرى ضمن ملكي بائر أستاذ المكة أيضا . ثم
هنا بعض الأحكام التي تختص بالبيع ، يظهر بالندس

ونقد في كل السبع . ضرورة ان استقصى قد كن ، وارتفع المانع المزاحم
 بأداء البدل . وان قلنا : انها منك مشع . أو كنى في المعين فالبيع «لاضافة
 اى مقدار الركاه كان فصولا فانه «ع مالا يملك ، وحينئذ يكون من
 صغريات مسألة (من يدع ملك غيره فصوله ثم ملكه)»^{٣٥} ، فاما أن يثنان «لصحة
 قهراً ، أو بفار باسقلال مطلقا . ويقال «التوقف على احدة بيع نفسه فيصح
 لو اوجاره . ولا فلا ، او يفصل في ذلك بين الكشف فلا تؤثر احواله لعدم
 كون «سحير مالك حين العقد . وسن القل فتؤثر في ائحة لتامة ائحة
 ولو تدريجاً . واسحت عن ذلك موكول لى محله .

لكن قد ورد في خصوص الركاة رواية صحيحة يستمد منها صحة
 البيع مع أداء ابدل على املاقه ، فاللزم أن يؤخذ بها . وهي ما رواه الكلبي
 عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله قل : قل لأبي عبد الله عليه السلام : «رحل
 لم يرك بله أو شاته سامين فباعها . على من اشترها ان يركها للمعنى»^{٣٦}
 قل : نعم . تؤخذ منه زكاتها ويتبع بها البيع . أو يؤدى زكاتها البيع»^{٣٧}
 وساهر جسمه (أو يؤدى زكاتها) انها بشبهة أن يقبل : لا ان يؤدى
 زكاتها اسبيع والدلالة على ما نحن فيه - بعد تنقيح لمناط القطعي -
 واضحة^{٣٨} .

٣٥- من يدع عدما يعطى البدل ركاه يتصدق مقدار ركاة في سبع قهراً .

٣٦- هذه الجملة استهسية ومقصولة عن لجمه لاساقه ، كدهو واضح

٣٧- لوسائل ، باب ١٢ من باب ركاه لانعام ، الحديث ١

٣٨- فالبايع حين بيع ركاة ما يباعه لا يدفع الا بدلا ، لأن الاصل بيد المشتري

وعلى كفى (أي عدم أداء البايع ما هو الدل عن الركة) فإن قلنا بأنها حق مالي ، أو كفية لحقوق . فلحاكم يأخذ الركة من المشتري ، كما هو مقتضى القاعدة ، ودلت عليه الصحيحة المذكورة . ورجع المشتري في بايع وله خيار تبعض الصفقة . والظاهر أن الحاكم ليس له مطالبة لبايع بالبدل ، لأن ولايته على العين التي في يد المشتري . ويستشعر ذلك من نفس الصحيحة . نعم ، لو لم يمكن لأحد من المشتري وحكم يطلب البايع لمكان نفويته حق الزكاة^{٣٩} .

وان قلنا بأنها ملك مباح . أو كلى في لمعين ، فلحاكم اجازته موقوف من البيع الفصولي في مقدار الركة . واحداً من من البايع ان كان قد دفعه المشتري ، أو من المشتري ، فمدفع الباقي الى البايع . كما ان لحاكم أن لا يجيز البيع ويأخذ الركة من المشتري وهو يبيعها البايع ، كما في أصح .

زكاة مطلق ما ينبت من الأرض :

(قال المحقق قده : السائمة لحكم ما يخرج من الأرض مما ينصح فيه الركة لحكم الاحساس الأرضية في قدر اسباب . وكيفية ما يخرج منه ،

→

وحيث تقع - بتفصيل المصطلح - صدم الفرق بين الأنعام ، التي هي مورد صحيحة من الرخص ، والعلات التي يحسب صدقها ، في الحكم المربور

٣٩- وليس للحاكم اجارة البيع كائن موارد اجارته في حق كاجارة المربور

بيع لراهن مثلاً ، فإن الاجارة في مثل ذلك عبارة عن عقد لهن ، ولا يمتنع ذلك من الحاكم .

واعتبار اسفلى) .

المراد وحده الحكم من حيث كون النصاب خمسة أوسق . وكون الركاد عشرة على تقدير لى من المطر والسهج مثلاً . ونصف العشر على تقدير السقى بسوى والواضح وبحوها .

والدليل على ذلك : ١- هو وحده الساق من ما يسحب فيه مما نفع فى السكيل من اصبوب التى 'لها الأرض' ١ . وبين ما تجب فيه من العلات الأربع . كما يظهر ذلك سراجمة الروايات

٢- ان هذا الحكم مجمع عليه بين الأصحاب . على ما يقال ١ .

بعم . فى بعض الروايات ذكر الوسق والوسق فى نفس العلات ، و قد حمل على الأصحاب وهو العالم سبحانه

خلاصة ما توصلنا اليه :

- ١- الساق فى أحد لعشر للركاة وصول الماء بطعنه نكوباً . والماء فى نصف العشر ما احاج الى نقل الماء بآلة وعلاج
- ٢- املاك فى العشر أن نصف ما حمل الشايخ انه يسقى بالسدى الى ويكون ما يغاييره من السج ندرأ حداً . وله يرد عنوان الاكثر فى الحديث .

٤٠- ذهب بعضو منهم) إنما يسهور فى سحاب الركاة فى كل ما يست من الأرض ما يكاد . يورس . لكن ساء عند قدس سره تعرض لأدلة ذلك وماشها بسعفين . وانتهى الى الافتاء بعدم لأصحاب . لاحظت نعم الأول من هذه المحصرات . ص ٩٠

٤١- قال صاحب الجواهر قدس سره : من الأجماع بفسه عنه ، ج ١٥ ص ٢٥٤

٥- لو اشترك السقي بالدوالي مع السقي سبيحاً يؤخذ من نصفه العشر ومن نصفه نصف العشر، وإطلاق الحديث يشمل حتى المصفين غير المتساويين .

٦- لا يشبه ضم الطلع الثاني إلى الطلع الأول في الحبل التي تطلع مرتين، وضمهما إلى طلع الحبل التي تطلع مرة واحدة .

٧- لا اشكال في إعطاء الرطب بدلاً عن التمر بموأن كونه قيمة له .

٨- لا يحزى أخذ الرطب الذي تعلقت به الزكاة قبل صيرورته تمراً من باب قريضة نفسه ، بناء على تعلق الزكاة حين التسمية تمراً ، والاشكال في الأجزاء بناء على تعلق الزكاة من حين الاصفرار والاحمرار .

٩- لو أخذ الساعي الرطب ثم نقص عن القدر الواجب، رجع إلى نقصان تكميل الواجب .

١٠- إذا مات المالك وعليه دين مستغرق ، فظهرت ثمرة و بلغت مصاباً ، لم يجب على الوارث زكاتها . لأن التركة مع استيعاب الدين لا تنتقل إلى الوارث ، فالثمرة متكونة في ماله لا يملكه ، فلا تصح عليه الزكاة .

١١- لو مات المالك بعد ظهور الثمرة ، وجبت الزكاة وإن كان الدين مستغرقاً للتركة ، لأن مقدار الزكاة ليس من تركته .

١٢- لو ضاقت التركة عن الدين والزكاة معاً ، تقدم حق الزكاة .

١٣- لو ظهرت الثمرة في ملك المشتري فالزكاة عليه . ولو اشتراها بعد ظهورها فالملك الأول هو المخاطب بالزكاة . لكن لو دعيها قبل أن يخرج زكاتها فهناك تفصيل مذكور في المتن .

- (زكاة مال التجارة) -

(قال المحقق قده : النول في مال التجارة ، والبحث فيه وفي شروطه واحكامه) .

حمل ثبوت الزكاة في (مال التجارة) مبروء عنه ، وتقدم منه أن فيه القول بالوجوب ، لكنه قل : والاستحباب أصح .

ويسمى أن نعرض لذلك فقول : «شهور على الاستحباب ، بل عن السيد المرتضى بسبه إلى الإمامية . لكن قد ينسب إلى طائفة من أصحابنا القول بالوجوب وفي (الحدائق) . «أن المحقق نقل عن بعض علمائنا قولاً بالوجوب ، وبذلك صرح شيخ في بعض كلامه . قبل : وهو الظاهر من كلام ابن بابويه» .

ثم إن صاحب (الحدائق) أنكر أصل ثبوت الزكاة في مال التجارة ، و حمل ما دل عليه على النقيض . واستعمل المحدث الكشاني ذلك من الأخير وتفصيل الكلام : إذا استتمض ، بل السواتر من الروايات دل على الوجوب ، حيث أن في عدة منها قوله عليه السلام (عبيث ركاته) أو (فعلبه

١- لاحظ شرائع الإسلام ج ١ ص ١٤٢ ، وأخر لأول من هذه المحاضرات

الزكاة) أو (عليك فيها الزكاة) وفي بعضها الأمر بتركه وفي قباها روايات دللت على نفي الزكاة بقوله عليه السلام (ليس فيه زكاة) أو بمعنى التركة هذا مصاعداً إلى الأحاديث الحاضرة لزكاة في تسعة أشياء، وفي بعض هذه الروايات أن الرسول صلى الله عليه وآله نصّ على عدم الزكاة في مال التجارة، فيدل بالملازمة على أن الزكاة المتداولة في عصرهم عليهم السلام أمر سادس، وحينئذ فلا بد من عدم القول بوجوب الزكاة.

لكن هل الجمع بين الروايات بالحمل على الاستحباب، بتقريب أن الطائفة الثانية تنفي الوجوب فيرفع اليد عن ظهور الطائفة الأولى في إثباته جمع دلالي عرفي أولاً؟ فيه اشكال. ضرورة أن حمل على ذلك إنما يتم فيما تضمن أحد المتعارضين الأمر بالشئ ودلّ الآخر على نفي البأس عن تركه مثلاً، فيكون الحاصل مطلوبته مع جوار الترك، وهو معنى الاستحباب. ولا مبالغ في المتناقضين كما في محرفه، حيث أن الطائفة الأولى ثبتت الزكاة تكليفاً ووضعاً والثانية تنفيها كذلك.

٢- يستفاد من محضات سند الحد قدس سره الأصولية أن قاعدة لجمع الدلائل في القضايا الخفية هي ارباع اطلاق أحد الدلائل في مقام الثبات، دون ريفاع أصله، كما في المطلق والقيّد من نصيب بعيد أن مادل عليه الاطلاق ليس تعمد (لموضوع) وفي العام والخاص (في التخصيص) بعيد ثبوت السماع عما دل عليه (الطلاق) وفي مطلق المعارض للمعهوم بعيد أن مادل عليه المطلق الآخر بطلانه من العلوية المحصر ليس كذلك، وفي تجويز الترك بعيد أن مادل عليه اطلاق الأمر وهو الوجوب ليس كذلك، وهكذا

وحبشند لانهم يعمل قاعدة التعادل والتزجيج، وطرح الطائفة الاولى لموافقته مع العامة ، فان المذهب الأربعة اتفقت في وجوب الزكاة في عروض^٣ التجارة ، وان اختلفت في بعض شروطها^٤ .

والخلاصة : ان الجمع العرفي انما هو لاخذ بكل الدليلين لا باسقاط كليهما بانهما من الظهور ، او باسقاط أحدهما ، فمثلا اذا ورد الأمر بشئ^٥ وورد انتهى عنه ، فحمل الأمر على صرف بيان جواز الفعل ، والنهي على طلب الترك وترجيحه^٦ ، ليس من الجمع الدلالي ، بل هو اسقاط للأول بالكلية فان بيان الجواز ليس من الطلب في شئ^٧ .

٣- جمع عرض = يكون المراد وهو ماليس ينقد .

٤- يقول لرمسوى في (فقه الزكاة) ج ١ ص ٣٢٠ : وكذلك سبق فقهاء المتأخرين ومن بعدهم على ان يقول بوجوب زكاة في أموال التجار . ونقل الإجماع على حديث ابن عمر وابوعبيدة وعارة أنه عند أبي - وأجمع يسمون على ان زكاة فرض واجب فيها - أي أموال التجار - وأما الأموال الأخر فليس من مذاهب أهل العلم عندنا أنظر كتاب (الأموال) لأبي عبيد ص ٤٢٩ .

٥- وربما يجمع بين الأمر والنهي بالكراهة . فتعرب ان الأمر من في الجوارض مظهر في الوجوب ، والنهي من في المرجوحه مظهر في لحرمة ، فيجمع بينهما بحمل الظاهر من كل منهما على نفس من الآخر .

وفيه . ان لأحكام سلطة نسب مركبة من أمر من حتى تحذف منها لدلالة مصداقها على المجادير الآخر

ثم ان هذا الجمع سعي فرض استقامته لأرجائه من فيه ، فان ذلك ينتج الكراهة دون الاستصحاب الذي هو محل الكلام .

ثم إن صاحب الجواهر (قده) بعد أن حمل الطائفة الأولى على الاستحباب، أشكل على من حملها على التقية بعدم النفاذ بين ذلك وبين الدب، بناء على أن تكون التقية بالنعير عن الدب بما ظاهره الوجوب، اعتماداً على قرينة خارجية، ومراعاة للجمع بين التقية والواقع. ثم ذكر ما حصله: أن الأصل حجية قول المصنوع عليه السلام وأنه في بيان حكم شرعي واقعي، وكما أن النية يقصر فيها على أقل ما يتدفع به المحذور في مقام اثبات، كذلك في مقام الإثبات، واستعمال النمط لا بد من أن يقصر على أقل ما يمكن من إرادة التقية منه، وفيما نخر فيه يمكن أن تكون التقية في التعبير - كما ذكرناه فيبقى الأمر حينئذ على قاعدة إرادة الدب منه بعد معلومية عدم إرادة لوجوب^٦

والجواب: بعد تسليم ما أفاده (قده) يتوجه عليه أن معارضة الطائفة الثانية الثانية لموضوع الزكاة بقية على حالها، ولا ماع لجعلها نافية لوجوب الزكاة دون نفسها الابتأويل بعيد، ويتكلم غير سديد. أي بأن تجعل الطائفة الأولى - بعد حملها على الدب - قرينة على أن المراد من الطائفة الثانية نفى الزكاة الواجبة لانعها بقول مطلق. وأنت خير بعدم استقامة ذلك خصوصاً في ما قاله رسول الله (ص). «القول ما قال أبوذر»^٧ وهو كان قد نفى الزكاة في قبال عثمان حيث أثبتنها. وكذا في ما قاله الصادق عليه السلام في جوابه لاسماعيل: «أي بني حق أراد الله أن يحرحه فخرج»^٨ ولو كان

٦ - لاحظ: الجواهر ج ١٥ ص ٧٤.

٧ - الوسائل - باب ٢٤ من أبواب ما تص فيه الزكاة، الحديث ١، ٥.

هناك جهة تدب لأشجار النبي صلى الله عليه وآله وسلم وإبنه الصادق عليه السلام بذلك .

والحاصل . ان اثبت الاستحباب الشرعى فى ركة مال التجارة فى غاية الاشكال . نعم يطبق عليها عمومات الصدقة فابؤها بعنوانها اولى ، فليتدبر .

تعريف مال التجارة :

(قال المحقق قدس : أما الاول : فهو المال الذى مثلك بمقد معاوضة ، وقصد به الاكتساب عند التملك . فلو انتقل اليه بميراث أو هبة لم يزكه . وكذا لو ملكه بغيره . وكذا لو اشتراه ثم بوى بغيره) .

انما هو أن التجارة بمعناها المنظهر عرفاً ، واصافة لمال البهائم ، ظاهرة فى العملية^١ دون الاعداد والشأبية ، وان كان المشتق منها مأعنى

١- القنية : بالكسر والضم : المال المنخر .

١- اشارة الى ما ينفقه من غارم الجواهر (و قد ورد بغيره) حيث هو فى الاول على صرفه على لعل المعنى للاكتساب . ولو كان ممنوعاً به رايه والآث ان كان مالا تجاريا لدى المصنفه . وقد فى "المروءة" (بغيره) . و قد سجد هو لعل لدى تملكه الشخص وأعد له التجارة والاكتساب به ، سواء كان لاقتساب به بعد لمعاوضه أو مثلاً به . و يصح بمحالى الاولات على (فوى) ثم عثم بين أن يكون قصد الاكتساب من حين تملكه أو بعده . وحاصل كلامه لاكتسابه لاكتساب متى ما حصلت .

وفيه ان الاضافة ظاهرة فى نفسه لى ربحه دون ما كان ينفقه لى وسحب الاعداد

وصف التاجر - يراد منه التمس بالمبدأ بحسب الملكية والثان
والظاهر أن ما مر به المحقق (قده) يطابق المعنى العرفي ، و ربما
يقرب ذلك من عدة من الروايات إليك بعضها :

١- ما رواه الكليني بسنده عن شعيب قال : قال أبو عبد الله عليه السلام :
« كل شيء حرّ عليك المال فزكته ، وكل شيء ورثته أو وهب لك
فاستقبل به » ١١ .

٢- ما ورد من التعبير بقوله عليه السلام : (المال المضطرب) أو (كل
ما عملت به) أو (ما كان من تحارة في يدك فيها فضل) أو (أن كان أمسكه التماس
الفضل على رأس المال) في جواب قول السائل : رجل اشترى متاعاً ، أو قوله
عليه السلام : (إلا أن يكون أعطى به رأس ماله فيمنعه من ذلك التماس
الفضل) ١٢ .

الشروط :

(قال المحقق قده : وأما الشروط فثلاثة) .

الشروط الأولى - النصاب .

(قال المحقق قده : ويعتبر وجوده في الحول كله . فلو نقص في أثناء
الحول ولو يوماً سقط الاستحباب . ولو مضى عليه مدة يطلب فيها برأس

١١- الوسائل - باب ١٦ من أبواب زكاة الذهب والفضة ، الحديث ١

١٢- الوسائل - باب ١٣ من أبواب ما تصبى فيه الزكاة .

المال ثم زاد ، كان حول الأصل من حين الاتباع ، وحول الزيادة من حين ظهورها .

تضمن كلامه مائتين :-

امسألة لأوى :- اعتبار النصاب فى المال المشتري للتكسب . والظاهر أن المراد أهم من أن يكون رأس المال أى ما جعله ثمأى الشراء بمقدار النصاب ، أو يكون ذلك قل منه ثم ترقى قسمة لمتاع الى أن تصل الى مقدار النصاب . غاية الأمر أن مبدأ الحول فى الأول من حين الشراء ، وفى الثانى من حين ترقى القيمة .

وإدليل على اعتبار النصاب وكونه نصاب لتقديس هو الإجماع ، وما لروايت فليس فيها ذكر من النصاب ولو احتمالاً^{١٤} .

نعم ، ربما يمكن أن يستفاد ذلك من موثقة اسحق بن عمار عن أبى ابراهيم عليه السلام قال : « قلت له : تسعون ومائة درهم وتسعة عشر دينراً أعياها فى الزكاة شئ ؟ » فقال : إذا اجمع الذهب والفضة فبلغ ذلك مائتى درهم فعليه الزكاة ، لأن عين المال ادراهم وكل محلا لدراهم من ذهب او مناع فهو عرض مردود ذلك الى الدراهم فى الزكاة والديار^{١٥} .

بتقريب : ان الملاقى الرد الى الدراهم فى الزكاة يقتضى اعتبار ما يعتبر

١٣- اشارة الى معنى دفع وهو ان نصاب لو كان مذكوراً كان يقلل الحمل على المعبود فى التقديس ، بخلاف ما د يمكن مذكوراً أملاً ، فحمل لروايات على كون اعتبار النصاب مفروضاً عنه يحتاج الى دليل .

١٤- الوسائل باب ٩ من أبواب زكاة النصاب ولعمري ، بحديث ٧

فيها من النصاب وغيره .

وفي كتاب (الخلاص) قال : « روي عن اسحاق بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام انه قال : كل ما عدا الاجناس مردود الى الدراهم والدينارين »^{١٥} . والتقريب فيه هو الاملاق . ويحتمل اتحاد هذه الرواية مع الرواية المتقدمة وان تعدد المروي عنه عليه السلام .

هذا مصافا الى انه لو لم يدل على النصاب دليل ، فلامجال للنسك بالاملاق في الروايات فان الحكم بأن في مال التجارة زكاة مع معهودية أن الزكاة لا تخلو من انصاب ، وكون الروايات في سياق حكم العامة بركة المعبر فيها النصاب عندهم ، لا يبقى مجالا للمصير الى خلافها . فما ذكره لمحدث البحرائي في (الحقائق) من الاشكال في ما ذهب اليه الاصحاب من اعتبار النصاب مدفوع بذلك .

ثم انه لو لم ينهض ما ذكر كله في اعتبار انصاب ، فالاصل عدم تشريع لركه فيما لم يبلغ النصاب من مال التجارة ، أي استحباب عدم الجعل من الحكم الوضعي والكليعي وان كان استجبائياً^{١٦} . نعم . لا تجرى البراءة العقلية لعدم كون المورد مما تعتمل فيه امرٌ احدة ، ولا الرأفة الشرعية

١٥- الخلاف ، لشيخ الطائفة الطوسي .

١٦- ولا محرى لما كان يقع من جريان استحباب لعدم في التكليف الامر من (على كون الشك في موضوع الاستصحاب تحقق معه عدم محرر وقع وحدانياً و عليه لوجه لأن يتعمد به بالاستصحاب) وانه ثبت للأمر الوجداني بالتعمد و يحصل - ان في مورد الاستصحاب حيث لا محرى للحكم بالرأفة فالامام من جريان لاستصحاب

لكون الرفع امتناياً ولا امتنان في رفع الاستحباب .

هذا كله بالنسبة الى النصاب الاول من الدينار والدرهم ، وهل يراعى ذلك في مال التجارة بالنسبة الى النصاب الثاني منهما ؟ ظاهر الاصحاب ذلك . سكت عن الشهيد الثاني التأمل في ذلك من أجل عدم الوقوف على دليل يدل على اعتبار النصاب الثاني ، وإن العامة صرحوا باعتبار النصاب الأول خاصة^{١٧} .

وأجاب عنه في (المدارك) بأن : «الجمهور إنما لم يعتبروا النصاب الثاني لعدم اعتباره عندهم في زكاة التقدين . فالدليل على اعتباره عندنا هو الدليل على اعتبار النصاب الثاني»^{١٨} .

واستحقيق : أما إن العامة لم يعتبروا النصاب الثاني فهو كما ذكره . وأما أن الدليل على النصاب هو الدليل على النصاب فيه نظر . لأنه إن كان ذلك بحسب ما يستفاد من رواية إسحاق بن عمار فمأذكرة متين ، وأما إن كان للأصل فمقتضاه بالعكس ، لمرض الشك في كون النصاب الثاني سبباً للزكاة ، والأصل عدمه . فليتدبر .

المسألة ثمانية : لوراد مال التجاره بعد أن كان يطلب رأس المال فقد حكم المحقق (قده) برعاية حولين لها . وعلته صاحب (الجواهر) بقوله : «ضرورة أن الزيادة مال مستقل يشمل ما دل على اعتبار الحول . والغاء ما مضى من حول الأصل واستيفاه للجميع من حين ظهور الربح مناف لحق الفقراء .

١٧- لاحظ فوائد (القواعد) للشهيد الثاني .

١٨- المدارك

وتكرار الزكاة للأصل من تمام حوله وعند تمام حول الزيادة متاف لمراعاة حق المالك ولما دل على أن المال لا يزكى في الحول مرتين ، فلم يبق إلا مراعاة الحول لكل منهما^{١٩} .

والتحقيق : أن الزيادة قد تكون حكمية ، وهي زيادة القيمة السوقية ، وقد تكون خارجية كالتج والثمار التي تقبل مضي الحول .
٢ - أما الزيادة الحكمية (وهي الظاهرة من كلام المحقق قده) فينبور فيها خمسة احتمالات : -

١- أن لا يلاحظ في مال التجارة بالاضافة الى الزيادة حول وركاة وهذا ينافي اطلاق الروايات ، ضرورة انه اذا اشترى متاعاً للتجارة بمائتي درهم في شهر محرم وأمسكه حتى ربح في شهر رجب أربعين درهما واستمر في امساكه الى رجب القادم ، يصدق عليه انه حال لديه المال الذي يسوى أربعين درهما حولاً تاماً وقد كان اشتراه بقصد التجارة . فلا وجه لعدم ملاحظته والاكفاء بركاة المائتي درهم في حوله .

٢- أن لا يلاحظ ما مضى من حول رأس المال، كان يتدىء في المثال بحول المائتين درهماً من شهر رجب . فيلزم أن لا يعطى خمسة دراهم في المحرم الثاني ، مع أنه يصدق انه حال الحول على المال الذي يسوى مائتي درهما ، وذلك ينافي اطلاق الأدلة .

٣- أن يزكى في المحرم الثاني مائتين وأربعين درهما . فيلزم تركية

الأربعين في منتصف الحول ، وهذا يافى اعتبار الحول .

٤- أدركى المائتين في المحرم اذنى ، ويزكى المائتين واربعين درهما في رجب الثانى . ولازم هذا أن يزكى المائتين مرتين ، وذلك لامجال له .
٥ . أن يلاحظ حول الأصل وحول الربح كلا على حدة . فبركى بضعة دراهم في المحرم الثانى ، وبدرهم واحد في رجب اثنى . وهذا لا شكل فيه ٢٠ .

ب - وأما الريادة الخرجية ، فذل لم يكن امساك التاج والشار الى الحول لأجل البيع مثلا فيشكل لمصير الى ثبوت الزكاة فيها من حيث السعية للأصل . ضرورة أنها مال مستعمل ، والمفروض أنها ليست مال التجارة والأقوى عدم الزكاة فيها ، للاستصحاب ٢١ .

وان كان امسكها لأجل السع والاتجار ، فثبوت الزكاة في حولها يستنى على عدم اعتبار التملك بعقد معاونة ، والاكتفاء بمطلق حصول الملكية ٢٢ . والا فلا زكاة فيها لأنها لم تملك كذلك .

٢٠- لا يخفى عليك دقة هذا الشنبق وصق ما يرد على كل احتمال . وان شئت فقل بل بدلت وما ورد في سائر الكتب نعتية ، فاعظم ثم قارن ذلك سمح (أهراء حول السخال عن حول الامهات) الذى تقدم في الجزء الاول من هذه المحاضرات .
ص ١٤٨-١٦٠

٢١- على ما تقدم في آخره في عدم الوضع وعدم شريع الحكم الاستصحابى ، بعد أن لم تحر لبراءة المانع جبراني عن لاستصحاب .

٢٢- وحيث صرح لمحقق (قدم) في تعريف مال التجارة بأنه المال الذى ملكه بمقتد معاونة ، يتضح أنه لم يرد هذه لصورة من الريادة .

الشرط الثاني : أن يطلب برأس المال أوزيادة :

(قل المحقق قدّم : الثاني - أن يطلب برأس المال أوزيدة . فلو كان رأس ماله مائة ، فطلب ببقية ولو حصة لم يتحب . و روى أنه إذا مضى عليه احوال وهو على القصة زكاة لسنة واحدة استحساناً) .
المراد من الطلب برأس المال أوزيادة هو الشأن ، أي كونه بحيث يسوى في القيمة السوقية المتعارفة بذلك . لأنه في جميع أيام الحول يكون له طالب بالفعل .

وما ذكره من الشرط هو مفاد الروايات منها :

- ١- ما رواه الكليني بسند صحيح عن محمد بن مسلم : «... أن كان حبه بعد ما يجد رأس ماله فعليه الزكاة»^{٣٣} .
- ٢- وما رواه أيضا بسنده عن أبي الربيع الشامي عن أبي عبد الله عليه السلام : «... أن كان أمسكه التماس الفضل على رأس المال فعليه الزكاة»^{٣٤} .
وأما ما رسله المحقق (قدّمه) بقوله : و روى ... فقد دلت عليه روايات ، وكان ينبغي أن يفتى بمضمونها . منها : -
- ١- ما رواه الكليني بسند موثق عن سماعة : «وإن لم يكن أعطى به رأس ماله فليس عليه زكاة حتى يبيعه . وإن حبسه ما حسبه ، فإذا هو دعه فأنما عليه زكاة سنة واحدة»^{٣٥} .

٢٣-٢٥- الوسائل - باب ١٣ من أبواب ما يجب فيه الزكاة وما يتحب ،

الحديث ١٣ ، ١٤ ، ١٥ .

٢- وما رواه البرزطي قال : «سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن الرجل يكون في يده المتاع قد بارعله وليس يعطى به الا أقل من رأس ماله عه زكاة ؟ قال : لا . قلت : فانه مكث عنده عشرين ثم دعه كم يزكى سنة ؟ قال : سنة واحدة»^{٢٦} الى غير ذلك من الروايات .
ثم انه لا بد من تقييد التزكية لسنة واحدة ببيع المتاع ، فان ذلك مورد الروايات .

الشرط الثالث - الحول :

(قال اسحق بن قده : الثالث - الحول . ولا بد من وجود ما يعتبر في الزكاة من اول الحول الى آخره . فلو نقص رأس ماله ، أو بوى به القنية^{٢٧} انقطع الحول . ولو كان بيده مضاف بمض الحول فاشترى به متاعاً للتجارة ، قبل . كان حول العرض حول الاصل ، والأشبه استيف الحول . ولو كان رأس اسال دون المضاف اسأف عند بلوعه مضافاً فصاعداً) .

هنا مسائل ثلاث : -

المسألة الاولى : اعتبار الحول . ويدل عليه :

١- الاجماع^{٢٨} .

٢- ما رواه الكليني بسند صحيح عن محمد بن مسلم قال : «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل اشترى متاعاً فكسده عليه متاعه وقد زكى

٢٦- الوسائل - باب ١٣ من ابواب ما يحرم الزكاة وما يستحب ، الحديث ٣ .

٢٧- نوى به القنية : ادخره لابقصد التجارة .

٢٨- قدر في (الجواهر) ج ١٥ ص ٢٢٠ . «بالإحلاف أحده فيه ، بل الاجماع

تسميه عليه من (لمعتبر) و (المتهم) حكايته عن عماد الاسلام» .

ماله قبل أن يشتري المتاع متى يزكيه ؟ فقال : ان كان أملك مناعه يتسنى به رأس ماله فليس عليه زكاة ، وان كان حبه بعد ما يجد رأس ماله فعليه الزكاة بعد ما أمكه بعد رأس المال . قال : وسألت عن الرجل توصع عنده الأموال يعمل بها ، فقال : اذا حال عليه الحول فليزكها»^{٣٩} .

يسفاد اعتبار عدم النقص من صدر الرواية ، واعتبار الحول من ذيلها .
 ٣- ما رواه الكليني بسنده عن يونس ، عن الملا بن رزين ، عن محمد ابن مسلم أنه قال : «كل مال عملت به فعليك فيه الزكاة اذا حال عليه الحول» . قال يونس : تفسيره أنه كل ما عمل للتجارة من حيوان وغيره فعليه فيه الزكاة»^{٤٠} .

٤- ما رواه الكليني بسند صحيح عن علي بن يقطين ، عن أبي ابراهيم عليه السلام : «... كل ما لم يحل عليه الحول فليس عليك فيه زكاة»^{٤١} .
 لمسألة الثانية : لو كان بيده نصاب بعض الحول فاشترى به مناعا للتجارة . فهنا قولان :

القول الأول : لا يقطع الحول وتجب الزكاة عند مضي حول الأصل .

٢٩- الوسائل - باب ١٣ من أبواب ما يجب لزكاة فيه وما تستحب ، الحديث ٣

٣٠- الوسائل - الباب المتقدم ، الحديث ٨ . ويست هذه الرواية مصمرة في مصطلح علم الحديث ، لأنه يدل على ما في حديثي مسلم ، ولم يرد بعد اسمه لفظ (عه) حتى تكون مصمرة . وحديث مسلم قطعا بأن محمد بن مسلم لم يقل شيئا من عند نفسه ، بل كل ما يروى فهو من المصوم عنه السلام ، اعتمادا عليه .

٣١- الوسائل - باب ٨ من أبواب زكاة الذهب وانفضه ، الحديث ٢

وهذا مختار الشيخ الطوسي (قدس سره) . ولعل نظرة الشريفة الى ان الزكاة تتعلق بمالية المائتي درهم، وهذه محفوظة في ضمن المناع الذي اشتراف في أثناء الحول . وربما يؤيد هذا القول بالاستصحاب ذلك أنه لما كان مال كالمائتي درهم كان مكفياً بأداء الزكاة . والآن نشك في بقاء هذا التكليف، فستصحب بقاءه .

وكلا الدليلين محل نظر .

أما انحفاظ المالية فهو كان العرض هو الأصل لكات الزكاة واجبة ، في حين ذهب المشهور - ومهم الشيخ الطوسي - الى استحباب الزكاة بعد تبديل الدراهم بالمتاع . فالزكاة الأولى كات واجبة ، وهذه - لو ثبتت - فإما هي مستحبة واختلاف الحكم بالوجوب والاسحاب لا يعقل الا مع تعدد الموضوع ، فكيف يمكن القول بانحفاظ المالية ؟ وبعبارة أخرى : استحکم يدور مدار الموضوع ، فان كان الموضوع مال التجارة فهو لم يحل عليه الحول ، وان كان الموضوع المالية فلا بد من الحكم بوجوب الزكاة حينئذ .

وما الاستصحاب فهو من القسم الثالث من أقسام استصحاب الكلّي ، وقد ثبت عدم حجية^{٣٢} . مصافاً الى أنه استصحاب تعلقي^{٣٣} وهوليس

٣٢- القسم الثالث من أقسام استصحاب الكلّي هو أن يكون لشك في بقاء الكلّي من جهة شك في وجود فرد آخر مقام الفرد المعلوم حدوثه وارتفاعه ، أي ان الشك في بقاء لكلّي مستند الى احتمال وجود فرد ثان غير الفرد المعلوم حدوثه وارتفاعه ، لأنه ان كان الفرد الثاني فرداً واحداً فان نكلّي باق بوجوده ، وان لم يكن قد وجد
←

صحبة عندنا .

انقول الثاني . ينقطع الحول ، ولا بد من استيف حول جديد للمناع .
وقد اُحضر ذلك المحقق (قده) ، وهو الصحيح بعد ما عرفت ما يرد على القول
الأول .

المسألة الثالثة : لو كان رأس المال دون النصاب ، فالحول يبدأ من
حين بوجبه حد النصاب ، لأن الموصوع عبارة عن مال النجاسة الذي يؤول
مائتي درهم ، ففي البداية لم يكن كذلك ، ثم ترقى فبلغ النصاب ، فيجب
الحول من ذلك الحين .

فقد انقطع وجود الكلي بارتفاع العرد الأول
وهي جريان الاستصحاب في هذا القسم ثلاثة أقوال . جريانه مطلقا ، وعدم
جريانه مطلقا ، والتفصيل بين احتمال حدوث العرد لكلي في طرف وجود الأول
فيجري الاستصحاب فيه ، وبين احتمال حدوثه مقارنا لارتفاع الأول - بتبدله اليه أو بمجرد
امكانية الاتعاقبة فلا يجري . والقول الآخر هو مختار الشيخ الأصمعي (قده) .
أما مختار سيدنا الحد قديم سره فهو عدم جريان الاستصحاب في هذا القسم
مطلقا . والاستدلال على ذلك هو كقولنا في المباحث الأصولية من هذه المباحثات .

وأما انطباق ذلك على ما نحن فيه . فإن الشك في بقاء حكم الزكاة في المال
ناش عن الشك في ثبوت زكاة مال النجاسة من وسط الحول استحباباً حتى يقوم ذلك
مقام زكاة الدراهم الواجبة التي سمى عليها بعض الحول ، ومن الواضح أنه من
مصاديق القسم الثالث من استصحاب الكلي

لأن ثبوت زكاة في الدراهم ليس معنياً ، بل هو على تقدير حول الحول .

زكاة مال التجارة تتعلق بالقيمة :

(قال المحقق قده : وأما أحكامه فمائل - الأولى : زكاة التجارة تتعلق بقيمة المتاع لا بميله ، ويقوم بأدقائير أو الدراهم) .
تقدم أن الزكاة الواجبة تتعلق بأعين على المشهور . أمّا ما لم يشهور بين الأصحاب تعلّقها بالقيمة . ففي (المفاتيح) نسبة ذلك إلى أصحابنا ، بل قيل : أن عبارة العلامة في (السهل) تشير بالإجماع على تعلّق زكاة التجارة بالقيمة . لكنا عثرنا على القول المخالف وهو تصفّقها بأعين . ومن ذهب إلى الأخير العلامة في (الذكرة) والراقي في (المتد) و صاحب (المدارك) .

وقد استدللّ للمشهور بما يأتي : -

١- ما رواه الكليني بسند موثق عن اسحاق بن عمار عن أبي إبراهيم عليه السلام : « . وكل ما حلا الدراهم من ذهب أو مناع فهو عرض مردود ذلك إلى الدراهم »^{٤١} وإطلاقه يقتضي أن يقوم المتاع بالدراهم والدينار ، والمقصود به المالية والقيمة .

٢- عند ما قيل بتعلّق الزكاة بالميل^{٤٢} ، فذلك حيث يكون للعين موضوعية مثل الزكاة الواجبة المحصورة في التعة الخاصة ، في حين أن

٣٤- الوسائل - باب ١ من أبواب زكاة لذهب ونصه ، الحديث ٧ .

٣٥- لا يخفى أن سبب الجحد قسمه - اختار كون الزكاة الواجبة واجبا ماديا ، من دون ثبوت حق أو ملك للأصاف ، ثم إنه - لم فصل راجع الجزء الأول من هذه المحاضرات ، ص ٢٠٩ و ٢٢٦

مال استجارة لا يختص بشيء بل يشمل أعبان محتدة لاضابطة لها

٣٣. لا نصيب مستغل في مال التجرة، بل يلاحظ النصاب بحسب القيمة، وما فيه النصاب فيه الزكاة. فالركه في القيمة لا العين .
وهذا وحده أخر لا يحلو من مقشة ٣٤ .

هذا وقد أفتى السيد الطباطبائي أنها تتعلق بالعين حيث قال . « الأقوى
تعلقها بالعين كما في الزكاة الواجبة » ٣٥

لويغ بأحد النفدين دون الآخر :

(ول لمحقق قدس : تفرع - اذا كانت السلعة تبلغ النصاب بأحد النفدين
دون الآخر ، تعلقت به الزكاة لحصول ما يسمى نفنا)

سذكر القويم بالتأثير والدراهم ينفرع عليه ماداً وقع الاختلاف
في ماله ودرهم والدينار على خلاف ما كنا عليه في أزمة صدور الرويات .
فان فيها كان الدينار يساوي عشرة دراهم ، وكان لنصاب بأحدهما لا يختلف
مع النصاب بالآخر . أما لو حصل الاختلاف كما في الأزمنة المتأخرة ، حيث
لغضة التي تعادل مائتي درهم تكون في الغالب أقل من الذهب المعادل

٣٦ - كما صحاح حلوا نفس عن الحق وجوار تصرف فيها ، وعدم ظهور
نصوص المقدم في المسئلة ، راجع في ذلك : المجواهر ج ١ ص ٢٧٢ .

٣٧ - لعروة الوثقى فصل فيما يتعلق به لركه ، ص ٤٠٢ ، طبعة
دار الكتب الإسلامية وأيده على ذلك السيد الحكيم (قدس) حيث قال « وإذا يتعين
أحد بظاهر الأدلة الأولية تشرعها ، والأجل أن مذهبنا ما أودع الزكاة الواجبة
بتميز البناء على أن يعلقها كمنعها ، المستمسك ج ٩ ص ١٨٣ ، لعلفه لخدمة .

لعشرين ديناراً ، وربما ساوت قيمة المتاع مقدار النصاب بأحد التقديس دون الآخر فهنا احتمالات : -

الاحتمال الاول : وهو ما ذكره المحقق (قده) من ثبوت الزكاة اذا بلغ المتاع قيمة النصاب بأحد التقدين فيكفي انطباق أى منهما عليه . ويرد عليه . انه لم يرد في روايات مال لتجارة ذكر للنصاب حتى يقل صدق لكلى الطبعي . فان الكلى الطبعي لما يكفى بأحد مصاديقه اذا كان وارداً في لان الدليل . فلامحال للاكفاء بما يسمى نصاباً .

الاحتمال الثاني : المعمول على الدرهم ، لموثقة اسحاق بن عمار : «لأن غير المال الدراهم . وكل ما حلا الدراهم من ذهب أو متاع فهو عرض مردود الى الدراهم في الزكاة والديات» .

ويرد عليه . ان هذه الرواية لم يعمل بها لاشمال سدرها على صم الذهب الى المقتة في استنباط ، في حين أن الروايات المتواترة تنفي الزكاة اذا لم يبلغ كل من الذهب وانفسه نصاب باستقلاله .

الاحتمال الثالث . أن يلاحظ ما اشتراه به ، فان كان قد اشترى المتاع بالدراهم فهو المقياس ، وان كان قد اشتراه بالدنانير فهي المعمول .

ويقوى هذا الاحتمال ان الروايات المدبدة تضمنت لذكر رأس المال ، وهو ما يشترى به السلعة والمتاع

الاحتمال الرابع : وهو التفصيل الذي ذكره الشهيد الأول في (الدروس) من أنه اذا اشترى المتاع بالقيود والميزان ما اشترى به اعتماداً على روايات رأس المال ، وان اشترى بجنس آخر غير التقدين تخيير بين العمل بصواب

الدرهم أو بنصيب الديار .

الاحتمال الخامس : أنه إن شترى المتاع بالتقديس فيما اشترى به ، وإن اشترى بجنس آخر ، فإن كان في البلد نقد غالب فهو مستصرف إليه ، وإن لم يكن تحيّر بينهما . وقد سبب الاحتمال الأخير إلى إشهور ، منهم الشيخ الطوسي ، والمحقق في (المعتبر) ، والشهيد كاشي . وصاحب المدارك . والحق : أنه إن صح تفسير رأس المال في الروايات الجديدة بأنه ما يشترى به السلعة والمتاع فهو ، والأوجب الرجوع إلى القواعد الأصولية ، وهي تقتضي في بادي الأمر استصحاب عدم جعل الزكاة ، أو استصحاب عدم تشريع الاستحباب^{٣٨} عندما يبلغ المتاع النصاب بأحد التقدين دون الآخر .

لكن يرد عليه : بأن لفظة النصاب لم يرد في الروايات ، وعليه فلا بد من الرجوع إلى العمومات وقد تضمنت قوله عليه السلام : « إن كان حبه بعد ما يجز رأس ماله فعليه الزكاة »^{٣٩} . وقد خصص هذا العموم بالاجتماع على اعتبار النصاب ، وحيث أن الاجماع دليل على فيقتصر على القدر المتيقن وهو ما لم يبلغ نصاباً قطعاً . ونرجع فيما كان يطبق على أحد النصابين إلى العمومات ، والله العالم .

٣٨- ذهب بعض الأعظم إلى إخراج أصل سراءة عن التكليف بالزكاة في مقام

وفيه أنه لا يجري للبراءة في الحكم الاستصحابي ، أما السراءة العقلية فلم تكن حريان (قيح العقاب بالأيان) بالنسبة إلى التكليف غير الإلزامية . وأما سراءة الشرعية فلا بد حديث لرفع امتثالي ولا امتثال برفع الحكم الاستصحابي

٣٩- الوسائل - باب ١٣ من أبواب ما يجب فيه الزكاة وما تستحب ، الحديث ٣٨ .

هل تجتمع الزكاتان في ما وتاجر بنصاب زكوى ؟

(قال المحقق قدس : الثانية : اذا ملك أحد العسب الزكائية للتجارة ، مثل أربعين شاة أو ثلاثين بقرة ، سقطت زكاة التجارة ووجبت زكاة المال ، ولا تجتمع الزكاتان ويشكل ذلك على القول بوجوب زكاة التجارة . وقيل : تجتمع الزكاتان ، هذه وجوباً ، وهذه استحباباً) .

أما اجتماع الزكاتين فتقريبه : أن زكاة التجارة في الحقيقة ، وزكاة الأصل في العين .

وفيه : أنه ان كان المانع (لأنه في الصدقة) أو (لأنه في صدقة) ^{٤٠} فمفسده عدم التكرار . وبما ذكر لا تكرار . وأما ان كان المانع صحيحة زوارة عن أبي عبد الله عليه السلام : «لا يزكى المال من وجهين في عام واحد» ^{٤١} فالقيسة والعين كلاهما وجهان .

ولما جاز لإلحتمال إحدى ذكره المحقق (قدس) من اجتماع الزكاتين ، ولذا لم يعرف قدس

وأما ما ذكره المحقق (قدس) من أنه لا تجتمع الزكاتان فإذا لوحظت ماهية الزكاة ، فاستكلام كما ذكره . لأن الحكمين في واحد ذي وجهين هما حيث بن تعليقات لا يعقل ، والوجوب هو ما لم يرخص في تركه ، فلا يجتمع مع الاستحباب المقوم بالترخيص .

٤٠ - مهدي النعمة لأبي لائير ، مادة (لأنا)

٤١ - أبو داود - باب ٧ من باب من يجب عليه زكاة ، 'محدثات'

وأما إذا لوحظ مقام الامثال فالحيثيتان تقيديتان^{٤٢} ، فإن أحدهما انقيصة والاخرى العين ، وربما لا يتساويان في القيمة ، كما إذا اشترى أربعين شاة ثلاثين ديناراً ، فركاة التجارة نصف دينار وأربع حبات تقريباً ، وركاه الأربعين شاة توى ثلاثة أرباع دينار .

فبولا صحيحة رواه كذا نقول باحتناع الزكيتين لأنها حيثتان تقيديتان ، لكن بمقتضى هذه الصحيحة علم اجمالاً بتخصيص أحد العامين (وهو عموم مئ أربعين شاة ، أو عموم ركبي مال التجارة) فيعلم اجمالاً بعدم حجية أحد الظاهرين ، فيسقطان لأن الأصل في المتعارضين السقوط^{٤٣} .
وحيث يدور الأمر بين وجوب الشاة واستحباب نصف دينار وأربع حبات ، والأصل البراءة من الوجوب .

أما لو ورد اجماع على ثبوت الزكاة الواحدة وحدها في هذه الصور عملنا بمؤاده .

وأما الاشكال الذي ذكره المحقق (قده) على القول بوجوب زكاة التجارة فظاهر ، لأن العامين إذا سقطا علم اجمالاً بأحد الواحيين ، ومقتضى الاشتغال الجمع بينهما ، إلا أن صحيحة زرارة تمنع من الالتزام بذلك ، فيشكل الحكم .

٤٢- والحساب المبيد به معدة للوجود بخارجي ، بل حقيقة ، وإن اتحدت

مماحة

٤٣- حتى لو كان المعارض لدليل ثالث كما في المقام .

لوعرض أربعين سائمه بأربعين سائمه لتجارة :

(قال المحقق قدّه : الثالثة : لو عرض أربعين سائمه بأربعين سائمه لتجارة ، سقط وحبوب البالية والتجارة ، واستأنف لحول فيهما . وقيل : بل يثبت ركاه المال مع تمام الحول دون التجارة . لأن اختلاف العين لا يقدح في الوحوب مع تحقق النصب في الملك . والاول أشبه) .

الظاهر أن مقروص الكلام فيما لو أراد من كليهما (الأربعين الأولى والأربعين لى عاوضها بها) سحرة ، ويشهد على ذلك أن الأربعين الأولى لم تكن لتجارة لم يكن معنى لسقوط زكاة التجارة .

وواضح أن المحقق بنى هذه المسألة على تقدير وحبوب زكاة التجارة وتقريب كلامه : أن من شروط الركاه بقاء العين حتى حولان الحول ، ويشهد بذلك صحيحة الفضلاء عن أبي جعفر و أبي عبد الله عليهما السلام : «كل ما لم يحل عليه لحول عد ربه فلا شيء عليه فيه»^{٤٤} فالأربعون الأولى لم يسقط عنها الحول فلا زكاة فيها ، والأربعون التي عاوضها بثمن المسا يبدأ حولها من الآن . ولذا حكم المحقق (قدّه) بأسباب الحول فيهما .

ثم نقل قولاً آخر يقضى بثبوت زكاة المال دون التجارة بحجة عدم قدح خلاف العين مع تحقق النصب في الملك . وكان الأولى اثبت زكاة التجارة دون زكاة المال ، فانه لا بشرط في ركاه مال لتجارة بقاء العين اجماعاً - كما ادعى ذلك العلامة في (تذكرة) - بينما هو من شروط زكاة

٤٤ - أبواب ثل - باب ٨ من أبواب زكاة الأعيان . لحدوت ١

المال . مضاف الى أن زكاة المال تتعلق بالعين فلا بد من وجودها ، أما زكاة التجارة فتتعلق بالقيمة ولذلك لا ضرورة لبقاء العين لا تحفظ المحول بالتبادل .

زكاة ربح المضاربة :

(قال المحقق قده : الرابعة : اذا ظهر في مال المضاربة الربح ، كانت زكاة لاصل على رب المال ، لانفراده بملكه . وزكاة الربح بينهما . يضم حصه المالك الى ماله ، ويخرج منه الزكاة ، لأن رأس ماله نصاب . ولا يستحب في حصه الساعي الزكاة الا أن يكون نصاباً . وهل تخرج قبل أن يصيب المال ؟ قيل : لا ، لأنه وقاية لرأس المال ، وقيل : نعم ، لأن استحقاق القراء له أخرجه عن كونه وقاية ، وهو أشبه) .

قبل الخوض في البحث لابد من توضيح أمور تتعلق بالمضاربة فقول:
١- المضاربة عقد يدفع بموجبها شخص رأس ماله لآخر كي يديره في التجارة ، ويكون الربح بينهما بالنسبة التي يتفقان عليها .

٢- عقد المضاربة جائز من الطرفين ، سواء عين فيه أم لا .
فكل من رب المال والعامل أن يفسخ العقد متى شاء ، الا ان يشترط عدم الفسخ ضمن العقد .

٣- هل يملك العامل حصته بمجرد ظهور الربح ، أم ان ملكيته منوطة بالفسخ والعقد والقسمة (الذي عبّر عن ذلك بالانضاض) ؟ فيه قولان .
وقد اختار المحقق الأول حيث قل في كتاب المضاربة . «والعامل يصلح حصته من الربح بظهوره ، ولا يتوقف على وجوده ناضاً»^{٤٥} .

٤- بناء على توقف ملك العامل للربح على الانصاف انفقوا على أنه وقاية لرأس المال ، ومعنى ذلك أنه عند ما يريد الطرفان المسخ يستثنى رأس المال أولاً ، فدا مهر ربح تقاسمه بالنسبة . وبما أن الخسارة على رب المال ، فإن الخسائر الحاصلة في الاثناء تتداركها الأرباح ، والرائد يقسم .

فإسراد من وقاية رأس المال أن الأرباح لا تنقل إلى العامل ، حتى تبقى رأس المال وسلامته لملكه .

إذا تمهد ذلك ففي عبارة المحقق مسألتان :

امسألة الأولى : في مال المضاربة : زكاة الأصل على رب المال لا تفرده بملكه ، والربح يضم إلى الأصل بالنسبة إلى حصة المالك ، بمعنى أنه يلاحظ المصاحب في المجموع . فمثلاً لو كان الأصل يشكل لنصاب الأول والربح يشكل المصاحب الثاني أو الثالث يلاحظ المجموع ، أسلولو عند الربح وحده لم يكن نصيباً .

ولم يتعرض المحقق لما كان مجموعهما نصيباً ، والحكم هو ابتداء الحول من حين انضم .

ولا يخفى أن صدق التجارة على الربح إذا هو من حيث التبعية ، والا فليس مملوكاً بعقد المعاوضة .

هذا كله بالنسبة إلى حصة المالك من الربح ، أما حصة العامل منها فقد أشكل صاحب (المذرك) وغيره على ثبوت الزكاة فيها من جهات :

١- أن الربح لا يملك إلا بعد أمد المصارفة ، فالملكية متأخرة ، هي

حين أنها من شروط وجوب الزكاة .

وفيه : ان حمل المضاربة هو الربح بينهما ، فبذلك .

٢- ان الربح وان كان مملوكاً ، لكنه وقاية لرأس المال . فلمالك فيه حق الوقاية ، فهو كالمرهون ولا يتمكن من التصرف .

وفيه : ان الوقاية لا دليل عليها في الأخبار ، واما المضاربة ان كانت في معاملة واحدة فذلك ان حوت فعلى المالك ، وان ربحت فالربح بينهما ولا موضوع للوقاية . وان كانت في معاملات فيجب حمل المضاربة بحسب المتعارف تكون المعاملات المتدرجة بمنزلة معاملة واحدة ادا حصلت . فعند الفسخ أو انتهاء امد المقدر يلاحظ الربح فيملكه قهراً ، ثم يحسب الجعل يتدارك به الخسارة .

ولما كان الربح مشاعاً بين العامل ورب المال ، ولكل من الشريكين مطالبة بالنسبة والافراز في المال المشاع ، ولعامل يسكنه الصخ في كل آن ، فيتمكن من التصرف وتحصل القدرة ، على ما حققناه من ان تمكن من التصرف المعتبر في الركاه هو أنه على تقدير توجه تكليف الرامي نحو التكليف يكون قابلاً للتجرو عليه تكفي القدرة على القدرة ولو سقدمات .

٣- ما رواه الكليني بسند موثق عن سماعة - في حديث - قل : « سألته عن الرجل يربح في السنة خمسمائة وستمائة وسبعمائة وهي ثقلته وأصل المال مضاربة . قل : ليس عليه في الربح زكاة »^{٤٦}

٤٦- الوسائل - باب ١٤ من ابواب ما تصب فيه الزكاة وما يستحب ، الحديث ٦

وأشكل عليها : تاره بأن الرواية تنفى الربح مطلقا حتى من المالك .
وفيه : ان التصريح بكون أصل المال مضاربه ينفي هذا الاحتمال ،
فالربح المقصود هنا هو ربح العامل .

وأخرى : باحتمال أنه لم يحل عليه الحول
وفيه : ان الموصوع جعل الربح ، فالربحية ماسة . والظاهر أن الربح
كلاجرة أو كالجعل ، وليس من مد التجارة . فلا زكاة فيه .
والحاصل أن جميع الاشكالات الواردة على الحكم شوت الزكاة في
حصة العامل من الربح قابلة للدفع ، عدا هذه الموثقة . فحكمنا بعدم الزكاة
في حصته انما هو للتباعد . والمجب من المحقق لهداني أنه لم يتعرض
لهذه الموثقة أصلا .

البأنة الثانية : هل تخرج الزكاة قبل الاضاض (القصة والنقد)؟
فيه قولان :

قيل : لا . وهو المحكى عن (المسوط) و(الحرير) . ودليلهم : أنه
وقاية لا بد من التحفظ عليه ، فمأخرج الزكاة ثم ظهر أن الربح بتمامه
يعادل الحسارة لرم النقص على المالك .

وقيل : نعم . وهو عن (الحلاب) والعلامة في (الارشاد) والمحقق هـ .
ودليلهم : ان تعلق حق الغير بطير التلف يحرقه عن كونه وقاية؛ وعن
فخر المحققين . ان الوقاية عبارة عن امكان الخسارة ، ولا يعارض
ذلك فعلية حق الزكاة . فان امكان أحد المتنافيين لا يمنع عن ثبوت
الآخر ، والا لم يوحد ممكن في العالم . وعليه فحق الزكاة ثابت بالفعل .

وفيه : أن حق الشرط من المالك مقدم على حق الزكاة ، ولا تخرج الزكاة قبل الانقضاء .

لا يمسح الدين عن زكاة التجارة :

(قال المحقق قده : الحاشية : الدين لا يمسح من زكاة التجارة ، ولو لم يكن للمالك وفاء الامنه . وكذا القول في زكاة المال ، لأنها تتعلق بالعين) .
تذكير الضمير في (منه) باعتبار المضاعف المحذوف ، أي مال التجارة .
ثم انه نقل صاحب (الجواهر) أنه لا خلاف في أن الدين لا يمسح من الزكاة . وحكى عن العلامة في (المنتهى) انه قال : «الدين لا يمسح الزكاة ، سواء كان للمالك مال سوى الصب ، أو لم يكن . وسواء استوعب الدين النصاب أو لم يتوابعه . وسواء كانت اموال الزكاة ظاهرة كالنعم والحرث ، أو باطنة كالذهب والعمه وعليه عماؤه أجمع»^{٤٧} .

وقد روى الكليني بسند صحيح عن حرير عن زراره عن أبي جعفر عليه السلام ، وعن ضريس عن أبي عداة الله عليه السلام أيهما قالا : «أيا ما رجل كان له مال موضوع حتى يحول عليه الحول فهو يركبه ، وإن كان عليه من الدين مثله وأكثر منه فليركب ما في يده»^{٤٨} .

ويشهد على ما ذكر ، الروايات المتواترة الواردة في أن الزكاة على المقرض إذا حال الحول على مال القرض^{٤٩} .

٤٧- الجواهر ج ١٥ ص ٢٩٠ ، الطبعة الحديثة .

٤٨- الوسائل باب ١٠ من أبواب من يجب عليه الزكاة ، الحديث ١

٤٩- الوسائل - باب ٧ من أبواب من يجب عليه لزكاة

لكن في (المستدرک) عن الجعفریات ، بسنده عن جعفر بن محمد عن أبيه عن حده علي بن الحسين عن أبيه علي بن أبي طالب عليهم السلام قال : « من كان له مال وعليه مال ، فليحب ماله وماعيه ، فان كان ماله فضل على مائتي درهم فليعط خمسة دراهم . ان لم يكن فضل على مائتي درهم فليس عليه شيء »* .

وأورد في (البدرك) على هذا الحديث بقصور سند الرواية ، واعراض الاصحاب ، واطباقهم على ترك العمل .

وتنقيح البحث . انه اذا اجتمع الدين والزكاة ، فاما ان الدين مطالب به اولاً . وعلى الأول اما ان يمكنه الجمع بين أدائه وإيتاء الزكاة أولاً ، فهذه ثلاثة أقسام . وعلى كل تقدير اما الزكاة واجبة كركاه اسال ، أو مستحقة كركاه الجارة . فالأقسام ستة

١ و ٢- أما لو كانت الزكاة واجبة والدين غير مطالب به ، أو أنه مطالب به ويستطيع الجمع بين أدائه وإيتاء الزكاة ، فمن الواضح عدم معارضة الدين للزكاة

٣- أما لو كانت الزكاة واجبة والدين مطالب به ولا يستطيع الجمع بينهما فيختلف الحكم على الأقوال في كيفية تعلق الزكاة

١- فلو قل تعلق الزكاة بالعين : فمن البديهي عدم مع الدين عن

٥٠- المستدرک - باب ٨ من ب من تحب عليه الزكاة ، الحديث ١ ولم يرد ذكر الزكاة في هذا الحديث . نكن معهم ذلك نرى به (خمسة دراهم) ويستأهل الى (المائتي درهم) .

الزكاة ، لأن الكسر المشاع من العين ملك لأرباب الزكاة على هذا القول ،
ولامعنى لصرفه في أداء الدين لأنه خارج عن ملكه .

ب - وكذا الحكم على مختارنا من أن الزكاة حق مالي ، فانه يجب
عليه إفراغ دمه بالشيء الذي تكون ماليته له . وفي العرض ليس كذلك
ج - وان قيل بملئها بالذمة : فقد ذهب الأصحاب الى أن القاعدة
تقتضي التقسيط ، لأنه من موارد التزامهم فالمتراحماء في الأمور المالية
يقسط بينهما بالحصة ، أما في الأعمال الاختيارية فلا بد من الميسر الى
التخير .

وهذا صحيح لو كانت القدرة شرطا عقليا في كليهما ، في حين ان
المتعاد من قوله تعالى . « وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة »^{٥١} ان القدرة
على الوفاء مأخوذة في موضوع أداء الدين ، وقد قلنا في مسح (الترتب) من
أبحاثنا الأصولية أنه لو اخذت القدرة في موضوع أحد المتراحمين فما
ليست القدرة مأخوذة فيه يقدم ، وما اخذت فيه القدرة يسقط . والنتيجة تقدم
الزكاة على الدين على هذا القول أيضا ، ولامعنى للتقسيط .
وللرهنة على ما تقدم نقول بايجاز :

لو اخذت القدرة في موضوع أحد المتراحمين شرعا ، فالقدرة في
رثة متقدمة على الحكم ودخيلة في الملاك ، في حين أن القدرة العقلية
متأخرة عن التكليف ولا دخالة لها في الملاك وان كان اعدامها يمسح عن
فعلية التكليف . فاذا ورد متراحمان كدت القدرة مأخوذة في موضوع

أحدهما شرعاً ، والآخر ليس كذلك ، تكون فعلية ما أخذت القدرة هي موضوعه موطئة بوجود القدرة ، ولما كان وجود القدرة منوطاً بعدم فعلية ذلك لحكم المراحم (لأنه لو أصبح فعلياً كان تعجزاً مولوا) فلا يبقى موضوع لذلك التكليف فيسقط ويتقدم ماليات القدرة مأخوذة فيه . ولا مجال لنوهم استناد عدم فعالية الحكم الثاني لفعالية الحكم الأول فإنه يستلزم الدور . فتدبر جيداً كي تأمن السهوى كثير من العرور العقبية من المصير إلى التحير بمجرد مواجعة المراحين كما فعله غير واحد من الأعلام .

٤- وهـ- أم لو كانت الزكاة مخصصة ولم يكن الدين مطالباً به ، أوفى ما به بكتيبهما ، فمن الواضح عدم معاندين عن الزكاة .

٦- وأم إن كان لدين مطالباً به ولا يفي المال بكتيبهما ، تقتضي القاعدة تقدم لدين لأنه واجب ، ويوقف على إعطاء هذا حال فيجب مقدمة ، ومع الوجوب التقدمي لا استعجاب . وهذا على خلاف المستعاد من إطلاق كلام المحقق (قدس) .

ولامحال للتمسك بإطلاق صحيحة زرارة وضرب المتقدمة لائسبات تقدم الزكاة المتدونة ، لأنه يقوى كونها في مورد الزكاة الواجبة بقرينة (المال الموضوع) الذي يطلق على الذهب والفضة غالباً . واستحجة تقدم الدين على الزكاة المتدونة ، لو كان الدين مطالباً به ، ولم يكن له مال يفي بكتيبهما ، والله العالم

زكاة العقار والسكنى :

(قال المحقق قدّم : ثم يلحق بهذا الفصل مالتان . الأولى العقار المتحد للنماء يستحب الزكاة في حاصله . ولو بلغ نصاباً وحال عليه الحول وجبت الزكاة . ولا يستحب في السكنى ولا في الثياب ولا الآلات ولا الأمتعة المتخذة للفتنة) .

العقار : عبارة عن مطلق الأرض ولكن المراد منه في كلام الفقهاء على ما ذكره في (المدارك) البساتين والدكاكين والحمامات والحانات . والاتخاذ : قديكون حدوداً كإثراء ما ذكر أو أتعابها ، وقديكون الأعم منه ومن البقاء كأن يحفظ ما انتقل إليه منها بالأرض مثلاً . والنماء : قديحصل في العين كسوا الأشجار ، وتكثرتها ، وقديحصل بإنبات الزرع في الأرض . والاتحاد للنماء قديكون لقرص الاتجار بالنماء . وقديكون لصرف ذلك في نفقة نفسه وربما ناع الرائد . والحاصل : قديكون علة ، أو اسقد الذي يباع به . وقسحكم المحقق (قدّم) باستحباب الزكاة في حاصل النماء من العقار المتخذ لذلك . وإطلاق عبارته يشمل جميع الفروض المتقدمة . ولكن ما الدليل على ذلك ؟

الدليل على ذلك محصور في الإجماع وقول : لأخلاف . وحاول صاحب الجواهر (قدّم) إدخال هذه المسألة في عوومات زكاة مال التجارة ، فقال : «قد يقوى في الذهن أنه من مال التجارة يسمى التكسب عرفاً ، اد هي فيه أعم من التكسب بنقل العين واستثمارها ، فإن الاسترباح له طريقان

عرفا : أحدهما بنقل الأعيان والثاني باستئمانها مع نفعها . ولذا تعلق فيه الحمس كغيره من أفراد لاستراح . ومن ذلك يتجه اعتبار الشرائطالبة فيه^{٥٢} .

والأصنف أنه عند ما شترى بستانا ليبيع بماء فلا ريب في اندراجه في مال التجارة ، لكنه لا يشمل ما اذا انهب لأرس^{٥٣} وورثها . وما اذا اشترى السنان ليصرف بماء على نفقة نفسه وعياله .

وربما يتدل على الاستحباب بما رواه الكليني عن شعيب : « كل شيء جتر عليك مال فركه »^{٥٤} فشملى حاصل النماء .

والأولى الاستدلال بحديث (من بلغه ثواب على عمل فشملى كادله احد ذلك)^{٥٥} بناء على عدم الفرق بين أن يكون البلاغ بالمطابقة أو بالتضمن والدلالة الالتزامية ، ويشمل فتوى الفقيه ، لأنه يخبر بالدلالة الالتزامية عن الأجر على هذا العمل .

وقل العلامة في (التذكرة) : « ولا يشترط فيه الحول والنصاب » لكن الشهد استقر ثبوتها . وعن العلامة البهبهاني . ان عدم ذكر الفقهاء قرينة على كونه كركاة التجارة .

ثم ان المحقق (قده) حكم بوجوب الزكاة اذا بلغ الحاصل مائتا و حال عليه الحول والظاهر أنه أراد من الحاصل هنا الثمن الذي يبيع به النماء ،

٥٢- الجواهر ج ١٥ ص ٢٩١ .

٥٣- فروع الكافي . ولم يوثق بعض رجال السند .

٥٤- ورد ذلك في (الحاس) للرقى بسند صحيح عن هشام بن سالم

وواضح أنه لو كان درهما أو ديناراً وبلغ الصاب وحال عليه الحول فالزكاة واجبة .

هذا كله في العقار ، وأما في المساكن والثياب والألات والأمتعة فقد دام الإجماع على عدم استحباب الزكاة فيها ، وهو مقتضى الأصل أيضاً ، لاستصحاب عدم الحكم الوضعي أو عدم تشريع الحكم الاستحبابي كما تقدم بيانه .

زكاة الحبل :

(قال المحقق قده : الثانية : الحبل إذا كانت اثناً مائة وحمل عليها الحول ، ففي العاق عن كل فرس ديناران ، وفي الرازي عن كل فرس دينار استحباباً) .

يستحب في الحبل مع اجتماع الشروط الثلاثة : الأثوثة والسوم والحول . إعطاء دينارين عن كل عتيق ، ودينار عن كل يرزون . والعتيق . ما كان * نواه عرييس ، واليردون ما ليس كذلك .
والدليل على ذلك :

- ١- ما رواه الكليني بسند صحيح عن محمد بن مسلم ورر رة عنهم عليهم السلام قالوا . «وضع أمير المؤمنين عليه السلام على الحبل اعتاق الرعية في كل عام دينارين . وجعل على الرازي دينار»^{٥٥}
- ٢- وما رواه بسند صحيح عن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام قال .

» . وليس على الخيل الذكور شيء^{٥٦} .

وحيث وردت روايات صحيحة تنفي الزكاة عن غير لابل والمقر

والعنم^{٥٧} نذهب الى الاستحباب

وربما يبدو أن معد هذه الروايات الحاضرة لزكاة الدواب في الابل
والبقر والعنم عام خص بالحيث الاناث، ولكن دقيق النظر يقتضى أن لا يكون
تقدم الخاص على العام حزاماً ، بل يجب أن يلحق هذا تكون دلالة الخاص
على مفهومه أظهر من دلالة العام في مفاده . في حين أن دلالة العمومات على
اتعاء وجوب الزكاة في ما عدا الثلاثة أظهر من ثبوت هذا المحصص في
وجوب الاناث .

اذن فعمل الوضع على الاستحباب .

خلاصة ماوصلنا اليه :

- ١- ان اثبات الاستحباب الشرعى في زكاة مال التجارة في غاية
الاشكال ، لكن لانه لا يتطابق عمومات الصدقة عليها .
- ٢- مال التجارة هو ما كان يجتره فعلاً ، دون ما أعد لذلك .
- ٣- لم يشترط النصاب في روايت زكاة مال التجارة والدليل هو
الاجماع .
- ٤- لا محال لتمسك باطلاق روايت زكاة التجارة لدفع اشتراط النصاب.

٥٦- الوسائل - الباب المتقدم ، الحديث ٣ .

٥٧- الوسائل - الباب ٧ من ابواب ما يجب فيه الزكاة ، الحديث ٣ ، ٤ ، ٥ .

٥- لو راد مال التجارة بحسب القيمة السوقية ، فيحسب للأصل حول من حين حصوله ، ولزيادة حول من حين حصولها .

٦- أما الزيادة الخارجية كالساج والثمار ، فان لم يكن امساكها الى الحول لأجل الاتجار بها فالأقوى عدم الركة فيها . وان كان امساكها لأجل لاتجار فثبوت الركة فيها بتي على عدم تقييد التملك بعقد المعاوضة .

٧- يشترط لثبوت الركة في مال التجارة أن يطلب برأس المال أو زيادته ،

للروايات .

٨- الحول معتبر في ركة التجارة ، للاجماع والصصوص

٩- لو كان سده نصاب بعض الحول فاشترى به ماعا للتجارة ، لا بد من استيناف حول جديد للمناع .

١٠- المشهور تعلق زكاة التجارة بالقيمة .

١١- لو بلغ المتاع النصب بأحد القدين دون الآخر ، يلاحظ ما اشتراه به . وهو المضموم من روايات رأس المال ، والا فيرجع الى العمومات المثبتة

١٢- لو لا صحيفه زرارة لكانقول دجنماع الزكاتين اذا ملئت أحد النصب لركتية للتجارة ، لأن الحيتتين تقيديتان . لكن بمقتضى هذه الصحيحة فالأصل البراءة من الوجوب ، لكن قدم الاحماع على أداء الركة الواجبة .

١٣- بناء على وجوب زكاة التجارة ، لو عاوض أربعين سائمة بأربعين سائمة للتجارة استأنف الحول فهما . ولوقيل ثبوت زكاة التجارة كانه

محال لأنه لا ضرورة لبقاء العين في هذا الفرض والحول مستمر حتى مع التبديل .

١٤- في المضاربة، حصّة رب المال من الربح تضم إلى الأصل، فيلاحظ النصاب في المجموع

١٥- لا زكاة في حصّة العامل من الربح في المضاربة لموثقة سماعة.

١٦- ١٣٠ على ثبوت الزكاة في حصّة العامل من الربح لا يخرج الزكاة قبل الانقضاء ، لأن الربح وقاية لرأس المال . وحق الشراء من المالك مقدم على حق الزكاة .

١٧- ائدين لا يمنع عن الزكاة الواجب سواء لم يكن مطالباً به، أو كان مطالباً به ويمكنه بجمع ، أو لا يمكنه الجمع ، سواء قيل بتعلق الزكاة بالعين ، أو بالمالية ، أو بالذمة .

١٨- أما في الزكاة المدبوبة ، فإن الدين يقدم إذا كان مطالباً به ولا يمكنه لودعه بها . وتتقدم الزكاة في السورتين الأخيرتين

١٩- يستحب الزكاة في حياض العقار المخذ ببناء ، استناداً إلى حديث (من بلغ) .

٢٠- لا تستحب الزكاة في مساكن وشباب والآلات والأمنه ،

للاجماع والأصل .

٢١- يستحب في الحيل الاماثة البائنة اذا مضى عليها الحول ديناران

عن كل عشق ودينار عن كل برزوق ، جمعاً بين المصوص

النظر الثالث :

ـ (فيمن تصرف اليه، ووقت التسليم، والنيه) ـ

(قال المحقق قدّه : القول في من تصرف اليه ، و يحصره اقام)

ـ القسم الاول : اُصاف المستحقين للركّة ـ

١ـ الفقراء والمساكين

تفرد المحقق (قدّه) في عد اصاف المستحقين للركّة سبعة، والمشهور المعروف بين الفقهاء اهم ثمانية. فهي (المُتَد) للسراقي: «اهم ثمانية باص والاحصاع» وهي (المتهم) للعلامة «لا خلاف بين المسلمين» في ذلك. وفي (الذكرة): «عليه اجماع المسلمين»
ولتحقيق انه ليس مخالفة معنوية، لانتفاء القول بترداد لفظي الفقير والمساكين او اختلافهما .

ثم ان اصل الفقير على ما في (المفردات) للراغب، هو المكور اسقار. لكنه يستعمل في العاقد المعدم نحو العدم والملكة. فيعم كل فقدان في الماهية من الوجود والصفة والاخلاق. وفقدان المال. لكن يختص ذلك

١ـ كل ممكن الوجود فقير في ذاته، لان حقيقته التعلق بالسر والسرر واحاجة. ومنه قوله تعالى: «يا ايها الناس انتم الفقراء الى الله والله هو الغني

احميد» قاطر/ ١٥

في المقام بفقد المال بمرئته قوله تعالى: «انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والذئبة قلوبهم وفي لرقاب وانعامهم وفي سبيل الله وان السبل مريضه من الله والله عليم حكيم»^٢.

ولابد ان يلاحظ فقد المال بنحو الاطلاق من الجهات، والا فابن السبل فاعده المال من جهة. ولرماء فادون من جهة اخرى. وحيث ان المال له لطرية الى سبعاشر - فاسبعاشر بقول مطلق، وحيث ان فلان من فندانه حتى في يومه، والافهم فقبوري بعد او في الشهر بادم فلان من التبع بالخصوص في تحديده كما سبني زكاة الله. وما المسكين في (المعدات) لراغب، «فيل» هو الذي لا شيء له وهو اضع من الفقير. وقوله تعالى: (اما لبيته فكنت لما كسيت بملون في البحر)^٣ انه جمعهم ما كسيت بعد دهب لبيته، او لأن سبعتهم غير معد بها في حب ما كان لهم من المسكنه.

ثم انه لم يجمع الفقير والمسكين لاقى آيه واحدة، هي آيه الصدقات وقد تواتر القول بين انقضاء بابهما، اذا جمعا امرا، واما الفرق اجتماع. وهذا لا يخلو من مامحة في التفسير. فبهم بعد اسعد ان يكون مبيدين وبو حزائب ما متر دوان مفهوم، او محيدان مفهوم متساويان في الصدق، ارفعهم واخص.

فان كان متساويين في الصدق لافهم، وان كانا اعم و

٢- سورة اتوبه/٦٠

٣- سورة الكهف/٧٩

أحص مطلقا فكلنا صدق أحدهما صدق الآخر دون العكس . فإن كان الافتراق من ناحية الأخص اجتماعا . أما لو كان الافتراق من ناحية الأعم كيف يجتمعان؟

نعم يستعد من الروايات أن كل مكين فقير ولاعكس . ثم إنه لاثمرة مهمة في المقام بعد أن لم يجب إبط على جميع الأوصاف، وسانطهر الثمرة في النذر والوصية. فلو نذر لصدق على عشرة مساكين لم يعثره الاعطاء إلى الفقير على قول المشهور، وأجراه على قول المحقق .

وملخص الكلام أن الأصل في استتمال الأوصاف لسعددة عدم ترادفها بل الأصل عدم الترادف في اللغة وتعدد انقراء والمساكين يفهم منه تعديهما كما فهم المشهور المعروف، وإذا رجعنا إلى المصوص وحده الفقير موصوفا بأنه لا مال والمكين بأنه الذي يسأل، وكونه أجهداً وبالزمانه .

واليك بعضا منها:

- ١- ما رواه الكليني بسند صحيح عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام أنه سأله عن الفقير والمكين فقال: «الفقير الذي لا يسأل ومكين الذي هو أجهد منه، لندي يسأل»^١
- ٢- وما رواه سند صحيح أو حسن عن أبي بصير يعني ليث بن أبيخري قال. «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: قول الله عز وجل (إنما

٤- الوسائل- باب ١ من أبواب المنحوس لتركه، الحديث ٢

الصدقات للفقراء وساكين) قل الفقير الذي لا يسأل الناس، والمكين
أجهد منه، والبائس أجهدهم*.

٣- روى الشيخ ناساده عن علي بن إبراهيم أنه قال: «فر العالم
عليه سلام^٦ فقال: الفقراء هم الذين لا يسألون وعليهم مؤنة من عيالهم،
و دليل على أنهم الذين لا يسألون قول الله تعالى: (الفقراء الذين حصرنا
في سبيل الله لا يستطيعون صرفه في الأرض يحبهم الغافل الغنياء من
الضعف تعرفهم ببسائهم لا يسألون الناس الخفاف)^٧ والساكن هم أهل
الزمانات»^٨.

٤- لا يسعد من اللمة أن يفقر هو العاقد لاحتاج، والمكين لأشياء
به ويصدق الفقير على الواحد شيء من أسل ولا مجال لتوهم أنه العاقد
للمال بقول مصبق لأن الاقران ناساكن يمنع عن هذا الإطلاق.
و حيث أن الأصل في الوصف العنواية وفي اتقيد الاحترافية،
يحمل التغاير بينهما، فهما موضوعان كمائر الموضوعات الستة الأخرى.
وحينئذ أن قيل يروم السط فلان من كليهما، والا فكيف يا أحدهما كما
يكتفى كذلك في الباقي.

٥- الوسائل- باب ١ من أبواب المستحقين بركة، الحديث ٣

٦- يعني الإمام موسى بن جعفر عليهما السلام.

٧- سورة احقرة/ ٢٧٣ والحد السائل- الخ ومعنى الانحاب، شعوب
باجسالة.

٨- الوسائل- باب ١ من أبواب المستحقين بركة، الحديث ٧، و

ارادة العاهة، او عدم بعض الاعضاء، او عطل القوى

نعم، يشكل الأمر في الكفارات التي تعطى للمساكين، فلا يجوز إعطاؤها لمطلق الفقير، والذي يكون الحطب قيم الدليل على جوار إعطائها له أيضا.

ضابطة الفقر والمسكنه :

(قل، المحقق فده، وهم الذين تقصر أموالهم عن مؤنة سبهم، و قيل من يقصر ماله عن أحد النصب الركوية، ثم من الناس من جعل النقطين بمعنى واحد، ومنهم من فرق بينهما في الآية، والأول أشبه).
الفقر والعنى متضادان، فيكفي في الفقر عدم العنى وفي ضابطه الفقر قولان:

القول الأول: أنه اعواز قوت السنة، وهذا هو المشهور وتدل عليه الروايات التي منها:-

١- ما رواه الشيخ المفيد في (المقنة) عن يونس بن عمار قل: «سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: تحرم بركه على من عده قوت السنة»^٩.

٢- ما رواه الصدوق بسند صحيح عن علي بن اسماعيل الدغشي قال: «سألت أبا الحسن عليه السلام عن السائل وعده قوت يوم أيحل له أن يسأل؟ وإن أعطى شيئا من قوت السائل أيحل له أن يسأله؟ قال: يأخذ وعنده قوت شهر ما يكفيه لسته من الزكاة لأنها إنما هي من سنة إلى سنة»^{١٠}.

٩- ١٠- الوسائل- باب ٨ من أبواب المستحقين للزكاة، الحديث

القول الثاني. ان لا يكون مالكا لأحد النصب الزكوية ويحكى هذا القول عن الشح الطوسي (قدم) و ربما يسب الى الشح المفيد والييد المرتضى ايضا.

و ربما يستدل لهذا القول بما يأتي :-

١- ما روى من ان النبي صلى الله عليه وآله قال لمعاد حين بعته الى البس: «... فأعلمهم ان الله قد فرس عليهم صدقة تؤخذ من اعيانهم فترد على فقرائهم»^{١١} بتقريب: ان النبي من تجب عليه الزكاة، و واحد النصب تجب عليه الزكاة، فمن لا تجب عليه الزكاة ليس بغني فهو فقير، و السجدة. ان الفقير هو من لا يملك النصاب.

والجواب. ان الرواية عامة كما في (الحدائق)، ومحمولة على الغالب و معارضة بالروايات الصحيحة

٢- ان مالك النصاب يجب عليه دفع الزكاة، فلا يحل له اخذها هو للناسي بينهما، فان التفصيل قاطع لشركة. والسيجة: ان من يحل له اخذها هو الذي لا يملك النصاب.

والجواب. عدم التافى بين ملك نصاب وحلته الأخذ، كما في العاملين على الزكاة.

٣- ما رواه الشيخ بسند صحيح عن زرارة ومحمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام: «لا تحل لمن كانت عنده اربعون درهما يحول عليها

١١- بسنن البيهقي ج ٤ ص ٩٦، و كذلك بسنن ابن ماجه

الحول عنده ان يأخذها، وان أخذها أخذها حراماً^{١٢} والاربعون درهما
 ان لم تكن نصيباً بالاستقلال، الا انها عند ما تنضم الى المائتين تصح
 نصيباً ثانياً.

والجواب: انه ان كان يسكن اربعين درهما زائداً على نفسه وقد حال
 عنها الحول فلا يحل له اخذ الزكاة

فما عليه المشهور هو الصحيح بحسب الروايات

ثم انه قد يمل قول ثالث في ضيقة الفقراء، وهو ان الفقير من لا
 يقدّر على كفايته وكفايته من يلزمه من عياله عادة على الدوام بريح مال او
 غلة او صيغة، ويقول: يتصور في ذلك عملاً ثلاث صور:

١- ان يكون الربح غير واف بمؤونة الشخص وعياله، لكن رأس
 المال عظيم جداً بحيث لو اراد الصرف من رأس المال كفه سمس
 عديدة.

٢- ان لا يفي رأس المال وحده بمؤوته، والربح ايضا يفسر عن
 كفايته، لكنهما اذا جمعا معا يكفيان.

٣- ان لا يفي رأس المال والربح معاً بمؤوته.

اما الصورة الثالثة فلا اشكال في انه لا يملك قوتاً، وله ان
 يأخذ الزكاة وليس مكلفاً بصرف رأس المال وكذا الصورة لثالثة
 فالمستفاد من الروايات انه يستطع اخذ الزكاة بالمقدار الذي يكمل
 المؤونة بعد صرف ما يربح، ولا يمس رأس المال.

١٢- الوسائل كتاب ١٢ من ابواب المستحقين للزكاة، الحديث ٥

واما الصورة الأولى فقد ظهر من انقضاء حوار اخذ الزكاة لميسم مؤوسه لكن عبا مراحعة الروايات.

١- ما رواه الشيخ بسنده عن هرون بن حمزة قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: يروي عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال: لا تحل لصدقه لغنى ولا لدى مرة سوى . فقال: لا يصلح لغنى . قال : قلت له : الرجل يكون له ثلاثائة درهم في بضاعة وله عيال فان اقل عيها اكلها عاله، ولم يكموا برحها. قال: فلنظر ما يعمل منها فليأكله هو و من يسه ديت و بأحد لن لم يسه من عياله»^{١٢}

هل تمك ترك لا استعان كما هو ظاهر الاصحاب حيث ان الامام عبه السلام لم يأل عبا اذا كانت الثلاثائة تكفى لتؤونة سنته او لا تكفى؟ او تمتث نافدر الميقى بقول: ان هذا لحكم يحتص بها اذا كانت الثلاثائة غر و اقية مؤوسه؟

٢- ما رواه الكليني بسند صحيح عن معاوية بن وهب قال: «سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يكون له ثلاثائة درهم او اربعائة درهم وله عيال وهو يحترف فلا يصب نفقته فيها أيك ماكلها ولا يأخذ الزكاة او يأخذ لركاه؟ قال لا، بل ينظر الى فصلها فيقوت بها نفسه ومن وسعه ذلك من عياله، و يأخذ البقعه من الزكاة و تصرف بهذه لا ينفقها»^{١٣}
والاحتمالان الواردان في الحديث السابق واردان هما ايضا.

١٢ و ١٤- اوسائل باب ١٢ من ابواب المسحقين للركاة، الحديث

٣- ما رواه الكليني بسند موثق عن سماعة عن أبي عبدالله عليه السلام: « . فإن لم تكن الغلة تكفيه لنفسه ولعيله في طعامهم و كسوتهم وحاجتهم من غير اسراف فقد حلت له الزكاة، فإن كانت غلتها تكفيهم»^{١٥} .

٤- ما رواه الصدوق بسنده عن أبي بصير قال: «سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل له ثمانمائة درهم و هو رجل حنّاف و له عيال كثير، أله أن يأخذ من الزكاة؟ فقال: يا أبا محمد أيربح في دراهمه ما يقوت به عياله ويوصل؟ قال: نعم. قال: كم يفضل؟ قل: لا أدري قال أن كان يفضل عن القوت مقدار نصف القوت فلا يأخذ الزكاة. وإن كان قل من نصف القوت أخذ الزكاة»^{١٦} .

والمعنى أنه إذا كان يربح بمقدار يفي بهوته ونصف القوت لملاس والدانة ونحو ذلك مما يناسبه من التوسعة على سائر الحوائج يستطيع أحد الزكاة، والا فلا يأخذ لكن يشكل ذلك فيما كان يعدد عياله خصوص إذا كان رأس ماله يفي بمؤونة ستين عديداً، فلظاهر أن الروايات لا تشمل هذه الصورة.

والحاصل: أن إطلاق الروايات، وترك الاستعصال فيها يؤيد قول المشهور، والله العالم.

١٥- الوسائل- باب ٩ من أبواب المنحى للزكاة، الحديث ١

١٦- الوسائل- باب ٨ من أبواب المنحى للزكاة، الحديث ٤

حكم القادر على الاكتساب و ذى الصبغة :

(قار المحقق قدم ومن بقدر على اكتساب، يموت به نعمة و عياله لا يحل له احدها، لأنه كافي، وكذا ذو الصبغة).
 شبه المحقق (فده) القادر على الاكتساب بالعنى، فيه مثله حكمه .
 واما موضوعا فليس نفعي، فان نفعي من تلبس بالنفع بالفعل (لأن كل مشتق ظاهر في لفعلية) فصدقه او ما يقابله نحو الملكة والعدم هو الفقير موضوعا، وان كان كالفني بحكما^{١٧}.

وأيديل على مذكوره هو الروايات الآتية -

١- ما رواه الكليني بسند موثق عن سماعة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «قد يحل الزكاة لصاحب السبع مائة و تحرم على صاحب الخمسين درهم فقلت له وكيف يكون هذا؟ قال: اذا كان صاحب السبع مائة له عيال كثير، فلو قسمها بينهم لم تكفه فليعف عنها نفسه و ليأخذها لعبه. واما صاحب الخمسين فانه يحرم عليه اذا كان وحده و هو محضف يعمل بها وهو يصيب منها ما يكفيه ان شاء الله»^{١٨}.

١٧- ان قيل ان النسبة من العنى وانعقر هو الملكة والعدم باعتبار ان العنى هو الواحد وانعقر هو المقدم، فلا واسطة بينهما وان قيل ان النسبة سهم هو التصاعد باعتبار ان العنى هو الواحد لغوت نسبه وانعقر هو الواحد لاهل من ذلك، فظاهر انها من اصدق الذي لاثبت لهما فمن م يكس عيا بالفعل فهو فقير موضوعا

١٨- الوسائل - باب ١٢ من ابواب المستحقين للزكاة، الحديث ٢.

٢- وما رواه الصدوق بسند صحيح عن محمد بن مسلم أو غيره عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «... ولا تحل الزكاة لمن كان له خمسون درهما وله حرفة يقوت بها عياله»^{١٩}.

٣- ما رواه الكليني بسند عن أبي بصير قال: «سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: ولا تحل الزكاة لمن كان محترفا وعنده ما تحب فيه الزكاة، أن يأخذ الزكاة»^{٢٠}.

٤- وما رواه بسند صحيح عن زرارة عن ابن جعفر عليه السلام قال: «سمعه يقول: أن الصدقة لا تحل لمحترف، ولا لدى مرة سوى قوى، فتزهدوا عنها»^{٢١}.

٥- وما رواه الصدوق بسند صحيح عن زرارة عن ابن جعفر عليه السلام قال: «قل رسول الله صلى الله عليه وآله: تحل الصدقة لمسى ولا لبدى مرة سوى، ولا لمحترف ولا لقوى، قلنا: ما معنى هذا؟ قل: لا يحل له أن يأخذها وهو يقدر أن يكف نفسه عنها»^{٢٢}.

٦- قال الصدوق: وفي حديث آخر عن الصادق عليه السلام أنه قال:

١٩- الوسائل باب ٨ من أبواب المستحقين لزكاة، الحديث ٦.

٢٠- الوسائل باب ٨ من أبواب المستحقين لزكاة، الحديث ١.

٢١- الوسائل باب ٨ من أبواب المستحقين لزكاة، الحديث ٢.

والمرء: الحالة يستمر عليها الشيء، قوة الحلق وشدة ومال أراعت في (أحمرات): «الحريز هو المقتول ومنه فلان ذو مرء، كانه محكم آمن» و قوله عليه السلام: «تزرعها» أعت من أعبه إلى الخطاب

٢٢- الباب المتقدم، الحديث ٨.

«قد قال رسول الله صلى الله عليه وآله. ان الصدقة لانحل لغنى، ولم يقل :
ولا لذى مرة سوى»^{٢٣}.

والتحقيق: ان هاهنا حورا -

احدها: انه محترف بالفعل، ويتعيش بحرفته يوما فيوما طول سنة
ثانيها: له حرفة وصناعة ويدر على ان يكتب به ويستمد معيشته
بالفعل، لكنه يكسل عن العمل.

ثالثها: له حرفة لكنه لا يقدر على الاكتساب فعلا، كما اذا كان معدما
فى الليل وحرفته انما تنفع فى النهار. او انه معدم فى الصنف وحرفته
انما تنفع فى الشتاء.

رابعها: له حرفة لكنه لاشماله بتحصيل ما يجب عليه من علوم
الدين - اصولا وفروعا - لا يسمع له ان يستفيد بحرفته.

خامسها: له حرفة لكنه لاشغاله بتحصيل العلم^{٢٤} ونحو ذلك من
اعادات المندوبة لا يسمع ان يستفيد بحرفته.

سادسها: ان يكون له القدرة على الاكتساب من باب انه يقدر على
تعلم الحرفة والصناعة والفرق بين هذا القسم والقسم الثالث ان هناك له

٢٣- اعاد المتقدم الحديث ٩ ولا يحق استعراض من هذا الحديث
وما قبله، وسياتي حله ان شاء الله

٢٤- واغرق بين هذه الصورة وسامعها ان الاشغال هي مرممדות،
محصين العلم من نفس الله والاصول ليس واحدا عيسيا لوجود من به
الكفاية، والا فيدخل فى القسم السابع

أعدرة «لعمل لكن الأكساب لأفعية له
أما ها فليس له القدرة «لعمل على الأكساب أصلا، وأما له القدرة
على تحصيل القدرة على ذلك .

أما في الصورة الأولى : فلا شك في عدم جواز دفع الزكاة إليه ،
لنصوص المتقدمة.

و أما في الصورة الثالثة : فلا موضوع لأعمال الخربة حتى لو كان
دائرة سوية، إذا ما تقول نظرا لناسب الحكم والموضوع «الذي
يستطيع تحصيل معاشه بلامزاحم. فهذا يأخذ مقدار حاجته من الزكاة
و أما الصورة الرابعة : فهي من قبيل تراحم واجب أحدهما له يد
والآخر لا يدل له. لأن تعلم أصول الدين وفروعه لا يدل له، أما تحصيل
المعاش لنفسه وعياله منه يدل هو الزكاة لذلك يقدم مالا يدل له، ويأخذ
الزكاة لمعيشته إلى زمان تعلمه.

وأما بقية الصور : فإن لاحظنا رواية الناظر عليه السلام : «لا تحل
الصدقة لغني ولا لذي مرة سوى» حكمنا بعدم جواز أخذ الزكاة في
هذه الصور. أما لو خدشنا في هذه الرواية بحملها على الثقة، خصوصا
مع ملاحظة ما روى عن الصادق عليه السلام من أن رسول الله صلى الله
عليه وآله قال : «ان الصدقة لا تحل لغني. ولم يقل ولا لذي مرة سوى»
فيكتفى بعدم إعطاء الزكاة لمن كان غنيا بالفعل و سبغ ذلك يزول تفسير
ذي المرة بأنه الذي يقدر أن يكف نفسه عن الزكاة.

و حسنا فعل العلامة الطباطبائي حيث حكم بالاحياط في هذه

الصورة ٢٥ .

والحاصل: ان الاحوط وجوبا في الفوى الصحيح الذي ينطبع ان
يعمل في حرفة، ان لا يأخذ الزكاة، وافقه العالم.

مقدار تناول الفقير للزكاة :

(قال المحقق قده: ولو قصرت عن كفايته جاز ان يسأولها، وقيل :
يعطى ما يتم به كفايته، وليس ذلك شرطا ومن هذا ان اب تعطى لصاحب
الثلاثمائة، وتحرم على صاحب الخمسين اعتبارا بغير الأول عن تحصيل
الكفاية و تمكن الثاني)

الكلام في تناوله دفعة من الزكاة اريد مما يحتاج اليه في سنته ، و
اما تدريج (اي تناوله لها بعد ان تناول مقدار كفاية سنته) فلا خلاف في
عدم الجواز.

ثم ان المشهور شهرة عظيمة انه لا يقتصر على ما يتم به كفايته، كما
هو كذلك في الفقير غير ذي الحرفة، حيث اهم صرحوا بجواز إعطائه
اريد من مؤونة سنته، بل عن (المتن) الاجماع عليه حيث قال: «يجوز
ان يعطى الفقير ما يقضيه وما يزيد على غناه ، وهو قول علمائنا اجمع»
و يشهد لذلك:-

٢٥- العروة الوثقى، اصاب المستحقين نركافة، الحملة المعذمة
في المسألة الاولى ص ١٤ طبعه دار الكتب الإسلامية

١- إطلاق الأمر بإتياء الركاة^{٢٦} و ليس ذلك من باب اعدام الحكم لموصوعه ليكون من باب اقتضاء الموصوع لما يعدمه، حتى يقال: ان اشياء لا يقتضى تقيضه و لو بالواسطة، فان العناوين الاتزاعية ترتفع لامحالة مبرور ما كان لعدمه في منشأ الاتزاع^{٢٧} دحالة^{٢٨}

٢- استعوص التعمية لأداء التبرع ما يعنيه، و هي مذكورة في الوسائل في الباب ٢٤ من ابواب المسحفين بركاه، ولا محال لمول مأني واردة في ما يعطى للفقير المفقّد لسال، لا تشمل من تقصر صعته عن كفايته، ضرورة ان الصاط واحد

لكن يقع الاشكاف في المراد من (امني) فربما يقال بأن له معنى غريب، و إطلاقه يقتضى بما ذكرناه، فلو اعطى له ما يريد على سنه لصادق نه اغناه، و بالاطلاق يحكم بجوازه.

و فيه تأمل، حيث ان الفقير في لسان الحديث ليس هو المحتاج بقول متعلق، الذي هو من لامال له، بل المراد من لاسلك مؤونة سه فالاعاء في لسان الحديث هو اعطاء مؤونة له لا اريد منه، و ربما يضاف او يستعبر ذلك من الروايات الآتية:

١- ما رواه الصدوق بسند صحيح عن علي بن اسماعيل بدعشى عن ابي الحسن عليه السلام: «أأخذ و عبده قوت شهر ما يكفه لسه من الركاة، لأنها اما هي من سنه الى سه»^{٢٩}

٢٦- و م يحدد فيه مقدار ما يعطى.

٢٧- خلاصة الاشكال: انه لو حاز ان يعطى لفقير مقدار ما يعنيه. رم
 ٢٨

٢- ما رواه الصدوق بسنده عن عبد الرحمن بن الحجاج عن سمعه
 - وقد سمع عن أبي عبد الله عليه السلام: «... من ناس إنما يعطون
 من السنة إلى السنة. فليرحل أن يأخذ ما يكفيه ويكفي عياله من السنة
 إلى السنة»^{٢٨}.

٣- ما رواه الكشي بسند صحيح عن معاوية بن وهب عن أبي عبد
 الله عليه السلام: «... من يطر إلى نفسه خيتوب بها نفسه ومن وسعه
 ثلاث من عياله. ويأخذ البقية من الزكاة ويتصرف بهذه لا يتفقها»^{٢٩}
 ٤- ما رواه الشيخ بسنده عن هارون بن حمزة عن أبي عبد الله عليه
 السلام: «... فليُنظر ما يعمل منها فليأكله هو ومن معه ذلك و ليأخذ
 لمن لم يسعه من عياله»^{٣٠}.

٥- و يؤيد ذلك ما ورد من أن الله جعل للفقراء في أموال
 الأغنياء ما يكفهم^{٣١} فإنه يشعربأن المدار على مدار الكفاية.
 و يعارض ذلك كله ما رواه الصدوق بسنده عن بشر بن بشار قال:

«... أن تقتضي اعقر عدمه و خلاصة الجواب أن هذا من انما سلطان، لأن الآ
 الذي يشت فيه الحكم عن الموضوع، فهذا الموضوع ليس له ثم سبى أمده،
 والا فالعدم لا يتأثر مائرا».

٢٨- الوسائل- باب ٨ من أبواب المستحقين للزكاة، الحديث ٧.

٢٩- الوسائل- باب ٢٤ من أبواب المستحقين للزكاة، الحديث ٩.

٣٠- الوسائل- باب ١٢ من أبواب المستحقين للزكاة، الحديث ١.

٣١- الوسائل- باب ١٢ من أبواب المستحقين للزكاة، الحديث ٤.

٣٢- الوسائل- باب ١ من أبواب ما يجب فيه الزكاة، الحديث ٩٤٣.

«قلت للرجل - يعني أبا الحسن عليه السلام - ما أحد المؤمنين الذي يعطى من الزكاة؟ قد يعطى المؤمن ثلاثة آلاف، ثم قال: أو عشرة آلاف، ويعطى الفاجر بقدر لأن المؤمن يعطى في طاعة الله و العاخر في معصية الله»^{٣٣} لكنها مرسلة لا يعتمد عليها، إلا أن يقل «يجارها بالشهرة العظيمة، لكن فيه تأملا من جهتين :

١- أن الجار بالشهرة لا نقول به على إطلاقه، ادلا يحصل من صم اللاحجة الى اللاحجة حجة شرعية.

٢- يمكن القول بأنه ليس في الرواية أن العشرة آلاف تريد على مؤونة السد، و اما ذلك بحسب الحدس، فيجوز أن يكون ذلك بالنظر الى أن المؤمن ربما يحتاج الى ذلك في مؤونة ستة حسب كثرة عائلته و اقتضاء شأنه و مكانه .

فناخص أن إتياء الزكاة للفقير أريد مما يفنيه في سبه يشكل المصير اليه، خصوصا وقد ورد في الخمس (الذي هو عوض الزكاة لبني هاشم) أنه يعطى بمقدار كفاية السنة^{٣٤}.

جواز اعطاء الزكاة للفقير و لو كان له خادم و دار :

(قال المحقق قده: و يعطى الفقير، و لو كان له دار يسكنها، او خادم يخدمه اذا كان لا غناء له عنهما)

٣٣- الوسائل باب ١٧ من أبواب المستحقين للزكاة، الحديث ٢

٣٤- الوسائل باب ٣ من أبواب فقه الخمس

هذا واضح، لصديق لفتى بذلك. وتدل عليه الروايات الآتية:-

١- ما رواه الكليني بسند موثق عن سماعة قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الزكاة هل تصلح لصاحب الدار والخادم؟ قال: نعم، إلا أن تكون داره دار عتق فتخرج به من سلعها ذراهم ما يكفيه لنفسه و عياله...»^{٣٥}.

٢- وما رواه سند صحيح عن عمرو بن أدينة عن أبي جعفر و أبي عبد الله عليهما السلام أنهما مثلاً عن الرجل له دار و خادم أو عبد يقبيل الزكاة؟ قال: نعم، إن الدار والخادم ليس بدار^{٣٦} وهذا سلب يلبس بالحكومة، فكما أن الفقير يقول مطلق (البدى لا مل له) يجوز له أخذ الزكاة، كذلك من له دار و خادم، لأنهم ليس بالحكومة ليس بدار.

٣- و رواه الشيخ بإسناده عن عمرو بن دينار مثله: «لا إله قال:» يسألك^{٣٧}.

٤- و ما رواه الكليني بسنده عن عبد الله بن عمرو قال: «دخست أنا وأبو بصير على أبي عبد الله عليه السلام فقال أبو بصير إن لنا صديقاً... له دار تسوى أربعة آلاف درهم وله جارية وله غلام، يستنى على الجمل كل يوم ما بين الدرهمين إلى الأربعة سوى عصف الجمل، وله عيال، إله أن يأخذ من الزكاة؟ قال: نعم. قل: وله هذه العروض؟ فقال عليه السلام: يا أبا محمد فتأمرني أن آمره ببيع داره وهي عره و مستقذ رأسه أو ببيع خادمه الذي

٣٥ إلى ٣٨- الوسائل باب ٩ من أبواب المستحقين للزكاة، الحديث

يقبه الحر والرد و يصول وجهه و وجه عياله، أو أمره أن يبيع علامه و جملة وهو مميسته وقوته؟ بل يأخذ الزكاة فهي له حلال، ولا يبيع داره و لا غلامه ولا جملة»^{٢٨}.

٥- ما رواه الشيخ بسنده عن سعيد بن يار قال: «سمعت أبا عبد الله يقول: تحصن لركبة لصاحب الدار والخدام، لأن أبا عبد الله عليه السلام لم يكن يرى الدار والخدام شيئا»^{٢٩}.

٦- ما رواه علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال: «الدار ليس بعدها مال»^{٣٠}.

و ينفي القول بآثر ما يحتاج اليه من اثوب واللدس والمراش و دابة الركوب و آلات الطبخ والراح و غير ذلك، لوحدة المالك و هو قوله عليه السلام: «ليس بمال» الذي هو بلسان الحكومة، أي هو فقير لا مال له

لكن ينفي التنبيه على أمواله

الأول- بناء على حواش اعطاء الزكاة من حسن آخر، ومن العروس يعطى ذلك للفقير من باب الزكاة.

ابن أبي- أن المالك في أخذ الزكاة هو الاحتياج لصرفها في مؤوته، فله أن يأخذ الزكاة و يشتري ما يبعد من مؤوته عادة، كما يدل عليه ما رواه اسكيني بسنده عن أبي بصير قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إن شيخاً من أصحابنا يقال له عمر سأل عيسى بن اعيين وهو محتاج، فقال له

٢٨ و ٢٩- ان مسائل باب ٩ من انوار المحقق للركبة، احدث

عسى براعين: اما ان عدي من الركدة، ولكن لا اعطيك منها. فقال له: ولم؟ فقال: لأنني رايتك اشترت لحدا وسرا فقال: انما ربحت درهم فاشتريت بدانقين لحدا و بدانقين تمرا ثم رجعت بدانقين لحدة. قال: فوضع ابو عبد الله عليه السلام يده على جبهه سعة ثم رفع رأسه. ثم قال: ان الله يطرفي اموال الاعتياء ثم نظر في انقراء فجعل في اموال الاعتياء ما يكتفون به، ولو لم يكن لهم لرادهم. بلى فلبعضه ما ياكل و يشرب و يكتسى و يتزوج و يتصدق و يحج»^{٤١}.

و حينئذ ان كان شراء الدار والرك مديحتاج الي شرائه بحسب عادة فله دين، والا فلو كان تدفع حاجته بالاستيجار، فيه تأمل .

اسألوا لو كان يملك دارث ونحوه ما لا يبي شراء الدار مثلا، فهل يكون ذلك شبهة كونه مالك للدار فمجبور له احدى الركاة، ام لا ؟ فمن البدعي (البدارث) بعد ذكره دار السكنى وغيرها انه قال: «و هو قدمت هذه المذكورات استثنى له اثنتان مع الحاجة اليها ولا يبعد الحاق ما يحتاج اليه في الرويح بدنت مع حاجه اليه»

و نقول: ان لم يكن ماعده وافي بمعايشه اللائق بحاله في شبه واضاهر عدم الاشكال في احدها، والا فان لم يكن استيجار الدار ونحوها يليق بحاله و تنحصر حاجته في شرائها دلتها ايضا ذلك. وان كانت حاجته ترتفع بذلك فقه تأمل .

الرابع- اذا كانت له دور متعددة و كلها مما يحتاج اليه، فلا يكلف

٤١- أوائل باب ٤١ من أبواب المحققين للركاة، الحديث ٢

بيع شيء منها و يصرف الشيء، وإن كان بعضها مما لا يحتاج إليه فلا يشبه إطلاق استثناء الدار، وعليه فليعه و يصرف ثمنه ولا يأخذ الزكاة. الخامس- لو كانت له دار واسعة يمكنه أن يكفي بعضها ويبيع بعضها، فإن كان ما يمكن بيعه معدوماً متقلاً فذلك بمثابة تعدد الدور، ولا يظهر عدم الالتزام ببيعها لشمول إطلاق استثناء الدار. كما أنه لو كانت له دار في المكان المرغوب فيه وسوى القيمة المعادلة لا يكلف أن يبيعها و يشتري داراً ببيع القيمة و يصرف باقي في مؤوته

طريق إثبات آخر:

(قال المحقق عده: ولو ادعى الفقر، فإن عرف صدقه أو كذبه، عومل بما عرف منه. وإن جهل الأمران أعطى من غير يمين، سواء كان قوياً أو ضعيفاً).

في عاره المحقق ماتن -

لحدهما: أن دعوى الفقر كاذبة، و تقبل في صورة عدم المعرفة بحاله.

ثابتهما: أن ذلك يقل حتى من القوى، وقد ورد في الحديث: «لا تحل الصدقة لعني ولألدي مرة سوى ولالمحترف ولا لقوي»^{٤٢}.
أما المسألة الأولى: فاستدل على قبول دعوى الفقر بأمور:-
الاول: أن الأصل عدم المال:

٤٢- أنوسائل- باب ٨ من أبواب المستحقين للزكاة، الحديث ٨

وقيه: ان المدعى لا يغفل من ثلاث حالات:

أ- لادعائه عدم كونه داملاً حاة ساقته، وحيد فلا يحاطه الى ان يدعى الفقير بل تستصح تلك الحالة ان كان لمجرد احرارها ائسراً، والا فان كان اعقير هو المحتاج فلا تستصح بالاجابة اليه مثبتاً، فان ذلك من لوازم عدم المال.

ب- وان كنت الحالة اسابقة للمدعى للفقير هي العنى: فلا معنى لأصل العدم، كما هو واضح.

ج- وان كان مجهول الحال: فلا صل حيث عبارة عن استصحاب اعدام لأرلى، ولا تقوى به. هذا معصفاً الى ان يظهر كون الفقير هو من لا مال له يحو معدونه. لا مجرد سلب الانصاف بكونه داملاً^{٤٣}، ولو قلنا به بالاستصحاب لم يثبت الفقر.

اشانى: استفاده ذلك من رواية منصور بن حازم عن ابي عبد الله عليه السلام قال: قلت: «عشرة كانوا حلوس وفي وسطهم كيس فيه الف درهم، فقال بعضهم بعضاً: ألكم هذا الكيس؟ فقالوا كلهم: لا، وقال واحد

٤٣- اشكل بيدينا العدم قدس سره في اسحانه الاصولية على المحقق الاحوند (قدس): ان سلب الانصاف وان كان صحيحاً في صورة عدم الموصوف والوصف كليهما، لكن ذلك لا يصح استصحاب العدم الأولي، لان عدم الانصاف عدم النسبة، وعدم النسبة بعدم المشي، فلا يرى اى عدم النسبة مع وجود احد المنتسبين ثم ان سلب الانصاف اما هو معاد ليس اما قصة سلب الربط بالنسبة المحضه، في حين ان الذى نعهم من الروايات هو سلب نحو المعدونه، فاعقير هو من لا مال له، لان الفقير ليس له مال

هولي. فلن هو؟ قال عليه السلام: 'لدى ادعائه' ^{٤٤}

والثالث: ان الدعوى في ملكة المال سماعها من احد دعوى استحقاقه، فسمع دعوى الفرائي هي عبارة عن دعوى الاستحقاق. وفيه: ١- ان سماع الدعوى في مورد الرواية انما هو في مورد اليد، فان الكيس حيث كان في وسطهم فهو في سالك، ومهم الذي يدعيه، فلا يقاس به ما نحن فيه ^{٤٥}.

٢- ان سماع الدعوى في مورد الرواية لم يكن يرتبط بالسراخ

٤٤- الوسائل- كتاب العصب، باب ١٧ من ابواب كسبه الحكم، باب ١. وقد استند صاحب (الحدائق) الى هذه الرواية وغيرها من الروايات بحكم ان ادعاء ائمة بان له دعوى بلامعرض وانك فهي سمع بلا بينة ويمين ولا يحمي ان هذه القاعدة المذكورة على السه انقضاء مصطددة من موارد عديدة، منها سماع دعوى المراد انها خلية، وانما يست في العدة، وعدم مراجعة الساعي ان يفي بمكلف يدعي الزكوة بموادة و نعم ما وجه به الشهيد علة سماع الدعوى بلامعرض حيث قرر ان مظنة البينة وايمن لاسكات الخصم، وحيث لا خصم فلا بينة، وهو متس

لكن الحق: انه لا اطلاق لهذه القاعدة، فكل قاعدة مصطددة سمع مرادها في الاطلاق او اعمد، والنتيجة تتبع اخس مقدماتها، واذا لاحظنا موارد هذه القاعدة وحدانها تخص بمالم يكن هناك حق مشترك بخلاف ما نحن فيه حيث وحيد المستحقين بحمل الدعوى في ثرة معارضة، ولا دلس على سماع مشها.

٤٥- مكل دي يدلو امران المال لس له تعط بده من الامارية. وفي الرواية حيث انكر الجميع انصرفت التحية في يد المدعي

عما اشتغلت به ادمه ييبا، بخلاف مورد تركه الواجب اداؤها .
الثالث. ما يحكى عن (لمسه) من ان الأصل عدالة المسلم فيقبل قوله.

- وجه ١- لم يتم هذا الأصل، منه يتنى على القول بان العدالة عاره عن عدم ظهور المفق. وذلك بمجرد ادليل عليه .
٢- ان المورد من الترميمات، فتلزم السنة على لشهور
٣- لو اكفى ساء العدل الواحد بمشضى مفهوم آية النبأ، فاما هو
ولا لا يكون من قبل ادعاوى الراحمة الى نفسه.
الرابع: ما رواه العرمى عن ابي عداقة عليه السلام قال: « جاء رجل
ابى الحسن والحسين عليهما السلام وهما خالسان على الصفا فسالهما ،
فقالا: ان الصدقة لاتحل الا فى دين موحج. او غرم مبطع، او فقر مدقع،
وبك شىء من هذا؟ قال: نعم، فاعطياه . . . ٤٦ ».

- وجه ١- ضعف السند، وانجازه بالشهره كما ادعى^{٤٧}، كما ترى.
٢- ان لائل طلب مطلق بصدقه، وانى لنا ما ثبت ان ما اعطيه
كان زكاة اعداهما من قبل؟
٣- ربما حصل الاطمئنان لهما عليهما السلام بصدقه من بعض
القرائن فاعطياه.

الخامس: ماورد فى مبدى للكفة من انه يباع و يودع الثمن مند

٤٦- الوسائل باب ١ من ابواب المستحقين لتركه الزكاة الحديث ٦

٤٧- لاحظ فى ذلك، الحواهرج ١٥ ص ٢٢٢

شخص، ثم يادى البادى على من كان معوزاً أو ابن سبيل ليحضر عند فلان ويحدد حاجته، وهكذا يعطون حتى ينتهي المال، إذ الظاهر أن البادى أودع النسيء لايحقق عن صحة دعوى المدعى.

وفيه: أن المورد مختص بما كان مدوراً للكعبة، وحيث أن الحاج وأهدون إليها يعطى لهم من ائمان المندورات والتعدي عن ذلك إلى اركاة التي هي حق واجب مشترك بين الفقراء مشكل.

والحاصل، أن ما تقدم لا يصلح بالاستدلال على الحكم المذكور، وانه يصلح للأيض. والمبذة هو الاحماع، والسرة المسترة انتصبة بزم المعصومين عليهم السلام، وعدم الظفر بحديث واحد يدعو إلى التحقيق عن مدعى الفقر، مع أن المألة من الموارد كثيرة الاساء. وبء على ذلك تقول بماع دعواه. والله العالم

واما المألة الثانية: فيتصح الحكم فيها من خلال الفرع الآتي

لو ادعى تلف ماله :

(قل المحقق قدّم: وكذا لو كان له اصل مال وادعى تلفه. وقيل: بل يحلف على تلفه).

شبه هذا الفرع بما قبله في سماع دعواه. أي انه تسمع دعواه حتى لو كانت الحالة السابقة هي الفنى وكانت مجرى للاستصحاب، فان هذا الاستصحاب محكوم بدعوى تلف المال: وهذا هو المشهور، بينما نسب إلى الشيخ في (المسوط) انه يكلف بالحلف^{٤٨}.

٤٨- قال الشيخ في (المسوط) ح ١ ص ٢٤٧: «ماذا عرف له اصل مال

وأورد على الشيخ الطوسي (قده) :

أولاً بأن الحلف في خصوص المخاصمة والترايع، وها لا ترافع و

لا خصومة.

ثانياً بأن القاعدة تفضي أن يكلف المكر باليمين، والسدعي

باليمين. وهذا يدعي التلف.

و ربما يقال. أن ذهاب الشح (قده) إلى تكليفه باليمين بملاحظة

عموم رواية: (من حلف لكم بالله فصدقوه) والمقصود منه هو التصديق

العملي نظير تصديق العدل الذي هو عبارة عن ترتيب الأثر على أفعاله.

وفيه: أنه لا يمكن التمسك بعموم هذه الرواية، خصوصاً مع وجود

الحق المشترك ولزوم تبريع الدمة. وبعبارة أخرى: المطلوب هو جعل

دعوى المدعي للتلف حجة لأفراح دمة المكلف، ولا يمكن العمل بعموم

هذه الرواية في مقام أداء التكليف الواجب.

والتحقيق: أن الأدلة التي ذكرت لقبول دعوى الفقر غير شاهضة

للإثبات، والعسرة هي البيرة وحيث أنها دليل لبي، والروايات لم يستند

مها الاطلاق فبعد ما يكون المورد معرّياً لاستصحاب الفنى، فبقتضى

القاعدة تكليفه باليمين.

ويكف باليمين مدعي الفقر إذا كان قوياً ظاهره القدرة على

ودعي أنه محتاج لا يقل قوته الإيئة، لأن الأصل بقاء المال بعد أن قال في

من ادعى أنه لا مال له ولا كسبه قيل: أنه بطل لأنه يدعي أمراً خلاف الظاهر،

وقيل: لأصحاب، وهو الأقوى.

الاكتساب، وهو مفاد المسألة الثانية من الفرع المتقدم .

هل يجوز إعطاء الزكاة صلة ؟

(قال المحقق قدس: ولا يجب اعلام الفقير ان المدفوع اليه زكاة، و
لو كان ممن يرفع عنها و هو مستحق جاز صرفها اليه على وجه الصلة).
تصرع المسألة الى اثني عشر قسماً. وذلك لان:-

١- لدفع: اما ان يعطى بعنوان الركاه ويسمىها، او لا يسمى الزكاة
ولكنه يقصدها، او يعطى بعنوان الصلة ويقصد الزكاة، او يعطى بعنوان
الصلة. فهذه اربعة اقسام.

٢- والآخذ: اما ان يرفع عن الركاة سميت او لم تسم، او لا يرفع
عن الزكاة و ان سميت، او يرفع عن السمية ولكنه يميل لركاة. فهذه
ثلاثة اقسام.

وبصرف الاقسام في بعضها نحصل على اثني عشر قسماً.

وقبل بيان محكم كل قسم لابد من تقديم امور:-

الاولى- استدلووا على عدم وجوب الاعلام بوجوده منها لاصل،
بتقريب: انه يشك في اعتبار ذلك في المكلف به، واصل الرأفة يسهل، و
اقت خبير بانه لا يتم فيما يقصد الصلة فيها عنوان معايير.

الثانية- ان آية الصدقات تضمنت حرف (فى) بالنسبة الى البعض، و
(اللام) بالنسبة الى البعض الآخر، و ربما ذهبوا الى كون اللام هذا للنسك
و ما كان مدخول (فى) يقصد كونه مصرفاً، و حيث لا يعقل الملك في سهم
سبيل الله، وسهم (فى الرقاب)، كما اقمنا الادلة على بطلان القول بالملك

لشاع في الزكاة، فلا منكبة قبل الاعطاء، ولا امر من افول بان الاضاف
 الثمانية كلها بحو المصرفية، وان حصت الملكية لهم بعد القبض.
 الثالث - انصبايا الخارجية بوعان: فالعنوان قد يكون مقوما للاعطاء
 والاحد، وقد يكون داعيا. فالمعطى قد يعطى ذات الشيء وكونه صلة
 داع له على الاعطاء، وقد يعطى الشيء بما انه صلة. فالحكم يحسب على
 احاطين. وكذا الكلام في الاحد^{١٩}

الرابع - لو كانت العيين المملوكة يزيد مد عمرو فارحمها عمرو الى
 ملكها بعنوان الهبة، فهل عليه ضمان؟ او انها عين مملوكة له عادت اليه
 فلا ضمان وكذا لو سى الدائن الدبس الذي له دمة المدين، فارجع
 المدين دينه بعنوان الهبة وقبل الدائن بهذا القصد، فهل تحصل مראה
 الدمة اولا؟

اذا تمهد هذا فقول: وردت في المقام صحيحان يبدو انهما
 متعارضان، بذكرهما اولاً، ثم نبحث في فقه الحديث كي يرتفع التعارض
 بينهما

١- ما رواه الكليني بسند صحيح عن ابي بصير^{٢٠} قال: «قلت لابي

٢٩- وعلى هذا لو وجد بريح بين انصبايا الجمعية والخارجية مثله -
 اذا كان شخص وراء الباب وفرد له صاحب الدار ادخا، وعلم من الناس ان
 الاذن بالدخول انما هو لملكه بعينه فلا يستطيع ادخول وهذا بخلاف مالو
 اقتدى شخص ظن منه انه يريد ان يرد على عمرو وكلاهما عادلا، فان املاك
 موجود

٥٠- هو المرادى الثقة، تقرينة عاصم بن حميد .

جعفر عليه السلام: الرجل من اصحاب يستحي ان يأخذ من الزكاة فاعطيه من الركاة ولا اسمى له انها من الزكاة؟ قل: اعطه ولا تسم له، ولا تبدل السؤم^{٥١}.

وشمول هذا الحديث لتسمية عنوان المحتلف حتى

٢- ما رواه الكليني بسند صحيح عن محمد بن مسلم قل: «قلت لابي جعفر عليه السلام: الرجل يكون محتاجا فيبعث اياه باصدقة فلا يسرها على وجه الصدقة. يأخذه من ذلك زمام واستحياء وانقباض، فتعطيها اياه على غير ذلك الوجه وهي ما صدقة؟ فقل: لا، اذا كانت زكاة فله ان يصنها، وان لم يقبلها على وجه اركاة فلا تعطها اياه»^{٥٢}.

وجه الشيء: عنوانه. وما هو عليه في نفس الامر.

وغير ذلك الوجه: هو الوجه المفاير، والعنوان المضاد الذي هو الصلة والهبة في المقام.

منع الامام عليه السلام من اعطاء الركاة على الوجه المفاير والعنوان المضاد بقوله (لا). وجملة: اذا كانت زكاة. . . استيافة والخلاصة: اذا كانت ركاة فله ان يقبلها، وان كان لا يقبل الزكاة فلا تعطى له.

وبهذا يحل التعارض بين الصحبتين فان كليهما معتان من تسمية العنوان المحتلف للركاة، واما اعطؤها اياه من دون تسمية فان كان لا يترفع عن الركاة حكمت الصحيحة الاولى بحوار ذلك، وان كان لا يقبل

٥١- الوسائل باب ٥٨ من ابواب المستحقين لركاة، الحديث ١

٥٢- الباب المقدم، الحديث ٢

الزكاة أصلاً منعت الصحيحة الثانية منه .

و نعود الى احكام الاقسام التى تقدمت فقول .

١- اذا كان يعطى يقصد الزكاة ويسمها . فان كان اعتير يقبل الزكاة مطلقاً سميت او لم تسم فلا ريب فى الصحة . وان كان يرفع عنها او يرفع عن اسميه ، فالحكم هو البطلان .

٢- وادى كان يعطى يقصد الزكاة ولا يسمها . فان كان اعتير يسم الزكاة مطلقاً ، أو يقبها مع عدم التسمية ، فلا ريب فى الصحة . وان كان يرفع عن الزكاة ، فالحكم هو البطلان .

نعم ، لو كان الآخذ لا يرفع عن قبول الزكاة ، وكان بصور من القرائن انه هبة او ساسة العيد ، فى حين ان المعطى « هو للزكاة » . فى هذه الصورة ربما يقال بعدم الاجراء نظراً لان الاحد يتمك بعنوان حصص ، والملكية فى ما عدا الارث ليست امراً قهراً ، بل امر قسدى .

والحق ان هذا الاشكال يصح فى باب المعاملات حيث يلزم التطبيق بين الايجاب والقبول ، فلا يصح ان يقصد الموجب البع والقابل الهبة . وليس المقدم من المعاملات ، بل من قبل القضاء الخارجية الشخصية التى تكون العناوين من قبيل الدواعى ، اذا الآخذ يقل ما اعطى له باعتقاد انه هبة (او يتملك المين الخارجية نداعى كونه هبة) . . . ومن الواضح انه لا يضر تحلف العنوان فى القضايا الخارجية .

ويمكن الاستدلال لذلك بما رواه الكليني سند موثق عن سماعة عن ابي عبيد الله عليه السلام قال : « . . . فاذا هى وصلت الى الفقير فهى بمنزلة ماله يصنع بها ما يشاء . فقلت : يتزوج بها ويصح منها ؟ قل : نعم ، هى

ماله^٣ فائمناط هو وصول العين الى الفقير، واسعطى قاصد بزكاة، فلا بأس .

٣- وإذا كان يعطى بقصد الركة لكن يسيها صفة، وإن كان لفقير يعبل الركة مطلقاً، أو يفيلها مع عدم النسيئة فلا ريب في لصحة، وإن كان نرفع عن الركة وحكم هو اختار هذا إذا لم تأخذ بصحيحة معصدين مسلم، والأقرب احداً بها وحمل قوله عليه السلام: لا، على عدم الاعطاء بوجه معار ولا قضاء الثلاثة للشق اثبات كلها مائلة

بعم، لوقنا ان الصلة من مصاديق سهم (في سبيل الله) إذ هو مطلق ما يكون لله تعالى، لم يعد الصحة لكن التحقيق في ذلك موكل الى محله إن شاء الله .

٤- ومن الواضح انه إذا كان يعطى بقصد الصلة ويسمى صله، فالحكم هو الصحة على جسد المروض .

لو دفعها على انه فقير فإن غنيا :

(قال المحقق فده: ولو دفعها له على انه فقير فإن غنيا، ارتفعت مع السك. فإن تعدد كانت ثابتة في ذمة الواحد، ولم يرم الدافع ضمانها سواء كان الدافع المالك أو الامام أو الساعي)

ظاهر كلامه تعميم التعذر لما إذا لم يكن الاسر جاع مع هائه، وما إذا كان قد تلف وظاهر كلامه وجوب الارتجاع مطلقاً، ثم انه حكم براءة ذمة الدافع مطلقاً، وكذا حكم اشتغال ذمة الواحد مطلقاً، لكن الاستصحاب

تأجيلها غير مستفيه كما سيصح ان شاء الله .

و تفصيل الكلام: ان الواحد اما ان يظهر فقره (عمداً او اشتهاها و جهلاً بكونه غنياً او بحوراحده لركعة) و ما ان لا يظهره .

وعنى كل مهمل اما ان لدافع يعطيها بعوان الركعة او لا يسي ما يعطيه

و على الكل. اما ان الدافع يرى ان الواحد فقير او يعتمد على حجة شرعية كاسبه او اسفحت نفراً بل واداء المقر حيث يحور الاعتماد عليه

و عسى جميع السفاير اما ان يكون ما يدفعه هو ما عره وحقه امانة عنده. او يكون من تعيين الزكوية او بدلها. فقول: -

١- ان كان الدافع يرى ان الواحد فقير ثم بان كونه غنياً لا تجرى عنه لركعة سواء كان ما اعطاه عساً معروفاً. او لا. وسواء امكن الارتجاع أم لا. نعم، يضيق في انها ان كانت معزونه وحب الارتجاع وفيما سواه خارج ذلك. ولولم يمكن الارتجاع مع وجوبه تلزم العرامة .

والدليل على عدم الاحزاء ما رواه الكليني بنده عن الحسين بن عثمان، عن ذكره^١، عن ابي عبد الله عليه السلام: «في رجل يعطى زكاة ماله رجلاً وهو يرى انه معسر فوجده موسراً قال: لا يجزى عنه»^٢ واطلاقه نعم حسم صور الاعطاء، سواء كذا الأخذ عمداً او جاهلاً،

٥٤- لما كان الراوى عن الحسين بن عثمان هو ابن عمير الذي هو من اصحاب الاحماع- فهذه المرسله كالمصححة .

٥٥- الوسائل- باب ٢ من ابواب المستحقين لركعة النحر- الحديث

وسواء كان الاعطاء مع التسمية او بدونها ولا مجال للقول بان الحكم الظاهري يقتضي الاجراء، مصاف الى بطلانه في نفسه^{٥٦}. كما لا مجال لتفريب القول بان احراز فقر الأخذ مأخوذ بنحو الموضوعية فيجزى، مصاف الى عدم الدليل على هذا القول. كما لا مجال لتفصيل بين حصول الاعتقاد بعد التحري والاحتياط فيجزى، وبين عدمه فلا يجرى، استنادا الى صحيحة عبيد بن ررارة وفيها: « قد كان طلب واجتهاد، ثم علم بعد ذلك سوء ما صنع. قال: ليس عليه ان يؤذيها مرة أخرى »^{٥٧} وهي رواية

٥٦- توضيحه: ان العمل بالاعتماد لا يوجب حدوث حكم ظاهري هناك فرق بين ان يعطى الزكاة الى شخص باعده انه فقير، او اعتمادا على ائبنة والاسم صحاب، مع الاول لاحكم ظاهري، ومع الثاني يتردد حكم ظاهري لكنه لا يقتضي الاجراء.

هذا مصافا الى ان احكم الظاهري لا يمتص الاجراء على محار سيدنا احمد قدس سره. وهذا است ذلك في اجتهاد الاصولية فان احكم الظاهري صارة عن الحكم الواقعي انما يحرم ما قام عليه الاصل او السنة، ومن الواضح انه اذا لم يكن هناك حكم واقعي للموضوع يحكم الظاهري

وبعد حاول بعض الاساسين تأسيس مسلك تقديم في اقتضاء الحكم الظاهري الاجراء بدون آخر. وهو ان الاطلاع على انقضاء كاس من الامور ايجبه، وكان التمسك مستورا للعسر والخرح الوعيين، وقامت السيرة على اعطاء الزكاة لمن يعتقد المكة منه، يستكشف ان ظهور الماء حر الموضوع، فالقهر مأخوذ بنحو الموضوعية والعلم بذلك طريق محض لكن لا يوجب عسك ان ظهور الحال اذا صار حرا للموضوع صار حكم واقعا. مع انه لا دليل على كونه حرا للموضوع حتى مع التحلف عن الواقع

٥٧- الباب المتقدم، الحديث ١.

زرارة لهذه الصحيحة قوله عليه السلام «ان اجتهد فقد برىء، وان قصر في الاجتهاد في الطلب فلا»^{٥٨}.

ويحكي عن جماعة: المصير الى هذا الاستئصال ويشكل عليه بان لصحته مذهب في اعطاء الزكاة للمحتاج غير المعروف، فتكون محضه لمومات اشخاص الايتان، فهي احيه عما نحن فيه .

ثم ان مفضي القاعدة بعد الحكم بعدم الاجراء وجوب الارتجاع فيما اذا كان ما دفعه زكاة معزولة، و مع عدم التمكن منه او كونه تالفا، وجب على الدافع اداء الزكاة استيفاء. لممكن عدم احرامها دفعه وعلى الآخذ ضمانه بضمان اليد او ضمان الاثلاف، سواء كت زكاة معزولة او غيرها .

٢- ولولم يسم الدافع وكان مذهب رجل انه اعتد محض، وكان الآخذ قد ائتمه، فمما كانت الزكاة معزولة كان هو مغرورا ويرجع الى من عره . وفيما لم يكن كذلك لم يصح. فان يده على مال الغير قد كان برصاه، فلم يثبت ضمان اليد. واتلاف مثل ذلك لا يوجب الضمان .

ان قلت: ان يده على مال الغير فيما نحن فيه نظر اليد في المعاملة العاسدة، فان الدافع لم يكن يرضى بما لا يقع زكاة.

قلت: اما التنظير بذلك فلامجال له. فبه هك يعطيه بعنوان العوص، والمفروض فيما نحن فيه هو الاعطاء بلا عنوان وكون مذهب الرجل انه مجان. واما عدم رضا الدافع فانما هو تعليق، بمعنى انه لو كان يعلم لما

دفع، وما فعلا فقد دفعه برصاء اليه باعتقاد انه فقير، والعنوان والاعتقاد لا يؤثران مع التخلف في المصايا التحصية شيئا .

٣- هذا كله فيما كان الدافع يرى ان الآخذ فقير، واعتمد على اعتقده. اما اذا اعتمد على حجة شرعية فهو خارج عن مفاد المرسنة اسدكوره. ومقتضى القاعدة حينئذ ان ما دفعه ان كان ركاة معزولة فهو 'مادة شرعية في يده، ويظهر انه مع اعتماده على الحجة الشرعية لا يكون بدفع تعديا و تفريطا، فلا يضمن الدافع

ويمكن الاستبس الى ذلك بشقيح السائط من لحديثين الآتيين:-

١- ما رواه الكليني بسند صحيح عن ابي جعفر عليه سلام. «اذا خرج الرجل الركاة من ماله، ثم ساءها لقوم فضاغت، او ارسل بها اليهم فضاغت، فلا شيء عليه»^{٥٩}.

٢- وما رواه بسند صحيح عن عبيد بن زرقة عن ابي عبد الله عليه اسلام انه قال: «اذا اخرجها من ماله فذهب ولم يسمها لاحد فقد برئ منها»^{٦٠}.

فروع مشبهة لما تقدم :

(قال المحقق قدس. وكذا لو دان ان المدفوع اليه كافر، او فاسق، او ممن تجب عليه نفقته، او هاشمي وكان الدافع من غير قبيله)

٥٩ و٦٠- الوسائل باب ٣٩ من ابواب المسحطين الركاة، ان حديث

يشترط في مستحق الزكاة الايمان، والعدالة على قول، وان لا يكون ممن تجب عقته على المعطى، و ان لا يكون هاشما اركان المعطى غير هاشمي. فاذا كان عكس هذه الامور بعد اعطاء الزكاة اليه ذهب اغلب الفقهاء الى الاحزاء، لكن لا دليل عليه. وسير في هذا الفرع بعين مسرنا به في الفرع المتقدم ويحرى فيه ما حرى فيه .

٣- العاملون .

(فان المحقق قدس: والعاملون: وهم عمال الصدقات، ويجب ان يتكامل فيهم اربع صفات: الكليف والايمان والعدالة واقته. ولواقصر على ما يحاح اليه منه جار. وان لا يكون هاشما. وفي اعتبار الحرية تردد والامام بالحيار بين ان يقرر له جدالة مقدرة، او احرة عن مدة مقدرة) .

العاملون هم الذين يعملون في تحصيل الزكاة وكسبها وحباها و حفظها و خربها . . . و غير ذلك مما يحق بالحباية والتحصين التي ان تصل الى المستحقين .

و اما اشتراط الصفات الاربع فقد ارسنوا ذلك ارسال الملهمات في حين لا يصح لذلك، والمراد من الفقه هو ان يكون عارفا بالمائل الشرعية، ولا اقل من مسائل الزكاة .

و اما اشتراط عدم كونه هاشميا فقد ورد في ما رواه الكليني بسند صحيح عن عيص بن القاسم عن ابي عبد الله عليه السلام قل: «ان اناسا من بني هاشم اتوا رسول الله صلى الله عليه وآله فسألوه ان يستعملهم على

صدقات المواشي، وقلوا: يكون لنا هذا السهم الذي جعله الله عز وجل للعاملين عليها فتحى أولى به. فقال رسول الله صلى الله عليه وآله: يا بى عبدالمطلب ان الصدقة لا تحل لى ولا لكم. ولكى قد وعدت الشفاعة»^{٦١} واما اعتبار الحرية في العامل فقد تردد فيه المحقق (قده) وهو محل خلاف بين الفهاء. فذهب العلامة في (استخفاف) الى عدم اعتبار الحرية فيه، ونفى صاحب (المدارك) سائر عن كونه عبداً، في حين ذهب آخرون الى اشتراط الحرية، وذهب لان العبد اذا صار عاملاً اعطى من الزكاة في حين انه لا يملك، فاذا اعطى الى مولاه لم يصح لانه لم يعمل .
والاحير هو الاقوى. خصوصاً بعد البحث باطلاق موثقه اسحاق بن عمار عن ابي عبدالله عليه السلام قال «ولا يعطى العبد من الزكاة شيئاً»^{٦٢} .

يبقى ما ذكره المحقق (قده) من ان احياء الامام والمقصود منه حاكم الشرع في ان يقرر للعامل جمالة او حرة عن مدة معلومة. والحق ان العاملين مصرف للزكاة لانهم "حرأء" اما يعمون مجاناً بداعي حصولهم على نصيبهم منها .

ولا يدري هل قصد المحقق ان يكون الحاكم مخيراً في اعطائه من بيت المال، ام من الزكاة؟ فاذا كان من الزكاة لا يكون التسعير له جعله و الأجرة الامجازاً. اي يعده بأن يعطيه من الزكاة نعم، روى الكشي بسند

٦١- الوسائل- باب ٢٩ من ابواب المسحقين للزكاة، الحديث ١

٦٢- الوسائل- باب ٤٤ من ابواب المسحقين للزكاة، الحديث ٣

صحيح عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «قلت له: ما يعطى المصدق؟ قال: ما يرى الامام ولا يفدر له شيء»^{٦٢} فعل التخيير هنا هو عدم التقدير المقرر له شرعا .

٤- المؤلفة قلوبهم :

(قال اسحق قده : والمؤلفة قلوبهم: وهم الكفار الذين يستمالون الى الجهاد، ولا نعرف مؤلفة غيرهم) .

ما ذكره اسحق (قده) من تعريف المؤلفة قلوبهم بسبب الى الشهرة وعن المعبد: ان المؤلفة صرنا مسلمون ومشركون. وخص بعضهم بسبب ندمهم الاسلام اسداً الى الروايات. وذهب صاحب (الحدائق) الى انهم خصوص من كانوا جديدي عهد بالاسلام ولم يثبت الايمان في قلوبهم ، فيعطى لهم من الركاہ حتى ينشوا على الاسلام .

وام الروايات فهي -

١- ما رواه الكليني بسند صحيح اوحسن عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام. «سأله عن قول الله عز وجل: (والمؤلفة قلوبهم) قال. هم قوم هحدوا الله عز وجل خلعوا عبادة من يعبد من دون الله، وشهدوا ان لا الا الله وان محمداً رسول الله صلى الله عليه وآله، وهم في ذلك شكك في بعض ما جاء به محمد (ص) فمر الله به ان يألفهم بالمال والعطاء لكي

٦٢- ابواب مسائل كتاب من ابواب المسحقين تركا، الحديث ٤

يحبس إسلامهم و يشتوا على دينهم الذي دخلوا فيه واقرؤا به «٦٤
 ٢- وفي رواية أخرى لررارة عرابي جعفر عليه السلام «المؤلفة
 قلوبهم قوم وحدوا الله وحلموا عبادة من دون الله ولم تدخل معرفته
 قلوبهم ان محمدا رسول الله صلى الله عليه وآله. فكان يتألفهم ويعرفهم
 ويعلمهم» ٦٥ .

٣- ومارواه عبي بن ابراهيم في (تفسيره) «فجعل لهم نصيبا من
 الصدقات لكي يعرفوا ويرغبوا» ٦٦ .

لكن صاحب (الحواهر) يقول: «والحقيق بعد التأمل ان اسم في كتاب
 الأصحاب والاحبار المزبورة ومفقد الأجباع وفي الخلاف ان المؤلفة
 قلوبهم عام للكافرين الذين يراد القتل للحجاء، او لاسلام، واسلمين
 الضعفاء العقائد، لا انهم حاصلون باحد القسمين وان ائمت في الحديث في
 الاكدار عبي من ادرج انكافرين عسلا بظاهر الصوص المزبورة» ٦٧

ولا يبعد كلامه من قوة. والرويت وان كان تفيد الحصر، لمكان
 الضعفاء لبدا والحبر، لكن تمايلها لشهره بين القدماء التي يبدو
 انهم تلقوا هذا الحكم من الائمة عليهم السلام فيكون الحاصل به مطلق
 الألفة لجهة الاسلام .

اما الاشكال في مارواه الصدوق بعد صحيح عن زرارة ومحمد

٦٤ و٦٥- اصول الكافي ج ٢ ص ٤١١ .

٦٦- الوسائل باب ١ من ابواب المستحقين بركاء، الحديث ٧

٦٧- الحواهر ج ١٥ ص ٢٤١

بن مسم عن أبي عبد الله عليه السلام: «... فما اليوم فلا تعطها أنت و صحابك إلا من يعرف، فمن وجدت من هؤلاء المسلمين عارف فاعط دون «٦٨» كما ذكر الشيخ في (الموطأ) أن هذا السهم يتحصر بزمان بى- وهو سابق بعد رسول لله صلى الله عليه وآله .

هـ فى الرقاب :

(قال المحقق فده: وفى الرقاب، وهم ثلاثة المكاتبون، والعبد بحب أشدة، وأبعد يشترى ويعق وإن لم يكن فى شدة بشرط عدم استحقاق و روى ربع، وهو من وجب عليه كفارة ولم يجد، فانه يعق عنه وفيه تردد) .

بدأ هذا المصنف بحرف (فى) تبعاً للآية والظاهر أن أداة (فى) لاجل استسراف، لا لها تعطى بهم كما فى الأربعة سبقة، و تكريرها فى سبل الله، لعله لإفاده أن ذلك وإن البلى ليا فى طول الرقاب والفارمين، بل لهما استقلالهما، أوهما مما يهتم بها.

أما ثم انه ذكر لمكاتب مطلقاً وذلك يقتضى عدم الفرق بين المكاتب المطبق والشروط والدليل عليه مرواه الصدوق والشح مراسلاً عن صادق عليه السلام: «...» نسئل عن مكاتب محرر عن مكاتبه وقد أدى بعضها، قل، يؤدى عنه ما الصدقة، أن الله تعالى يقول فى كتابه، وفى

٦٨- من لاحظره الفقيه ح ٢ ص ٦ طبعة مكتبة الصدوق ١٣٩٢، و

أنوسائل باب ١ من أبواب المستحقين، الحديث ١

الرقاب^{٦٩}.

وإذا كان المجور لصرف الركاة فيه هو المحز عن مال الكتابة وقد ورد أداء البعض في كلام السائل، فلا يقيد اسلاق الرواية، فقل بالجواز فيمن عجز عن جميع مال الكتابة أيضا.

ب- وأما العبد تحت الشدة فقد روى الكليني بسند صحيح عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «سألت عن الرجل يجتمع عنده من لركاة المائة والمائة يشترى بها نسمة ويمتها؟ فقل: إذا عظم فوما آخري حقوقهم ثم مكث مليا ثم قل: إلا أن يكون عبدا مسلما في ضرورة، فيشتربه ويعتقه»^{٧٠}.

لكن يشكل بأن الرواية سب فيها عنوان الرقاب، واطلاق الآية يشمل حتى صورة عدم الشدة.

ويمكن اجواب بان الرواية دلت على صرف اركاة في شراء النسمة، فهو إما في سبيل الله أو في ارقاب، وبمقدار كانت الرواية قبلت بكونه في ضرورة الممر عنها ناشد فيعلم احدا لا بتقييد احد الاطلاقين، أي اطلاق الرقاب واطلاق السيل، فلا يمكن الاخذ بشيء من الاطلاقين

نعم لا بد من التقييد بالمسلم بحسب اصص. ولم يقده المحقق (قده) ج- وأما شراء العبد وعنه فقد ورد في ما رواه الكليني بسند موثق عن عبيد بن ررارة قل: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل خرج زكاة

٦٩- الوسائل- باب ١٤ من ابواب المحققين للركاة، احدث ١

٧٠- الوسائل- باب ٤٣ من ابواب المحققين للركاة، احدث ١.

ماله الف درهم، فلم يجد موضعاً يدفع ذلك إليه، فنظر إلى مملوك يباع فبس يريده، فاشتراه بمئة ألف الدراهم التي أخرجها من زكاته وأعطاه، هل يجوز ذلك؟ قال: نعم، لأنَّه يملكه»^{٧١}

نكن هذا الشراء هل هو من قبل تبديل الزكاة «العين» أو مصرف من مصرف الزكاة؟ وهل هو من سهم سبل الله، أو من الرقاب؟ كما أن في رواية تحت الشدة وهذه الرواية بلحاظ عدم المنقح تقبدين كل منهما اخص من الآخر، والقدر السيفي مجمع القيدين إلا أن يقال: عدم المنقح ان ورد في كلام الروي وعليه يمد اتصاله بالرواية السابقة

ولا يحصى أن مورد صحيحة أبي بصير و موثقة عبيد بن رارة ما إذا أراد أن يؤدي كل ما عنده من الزكاة أما إذا لم يشتر بجميع الزكاة فمقتضى سلاق الآية هو الحواز. وإليه ذهب المصنف وأبو إدريس والعلامة ورواه. ويدل عليه ما رواه الصدوق بسند صحيح عن أيوب بن الحر قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: مملوك يعرف هذا الأمر الذي نحن عليه شتره من الزكاة فأعطاه؟ قال: فقال: اشتره وأعطه. قلت: فإن هومات و ترك ما لا؟ قال: فضل ميراثه لأهل الزكاة لأنه اشترى سهمهم»^{٧٢}.

د. وإما الرابع الذي تردد فيه المحقق (قده) فقد ذكر على بن إبراهيم في (نصيره): «ومع الرقاب قوم لزمهم كفارات في قتل الخطأ وفي الظهار وفي لايمان وفي قتل الصيد في الحرم وليس عندهم ما يكفرون و

٧١- الوسائل- باب ٤٢ من أبواب استحسان الزكاة، الحديث ٢

٧٢- الباب المتقدم، الحديث ٣.

هم مؤمنون، فجعل الله لهم سهماً في الصدقات ليكفر عنهم»^{٧٣}
 ويرد عليه:-

١- انه مرسل، ولا حجية له.

٢- لو اشترى العبد من الركاة، لم يرتفع من عليه الكفارة، اد عليه
 ان يحرر رقبة وابن هذا من شراء عبد من سهام المؤمنين ثم عقه؟
 الا ان يؤول بانه فقير لا يقدر فيأخذ الركاة لنفسه، و يصرفه في
 تحرير الرقبة.

* * *

(قال المحقق قدس: والمكاتب اب يعطى من هذا السهم، اذا لم يكن
 معه ما يصرفه في كتابته ولو صرفه في غيره والحال هذه، حار ارتجاعه.
 وقيل: لا. ولو دفع اليه من سهم المراء لم يرتجع. وبو ادعى انه كوث،
 قبل: يقبل، وقيل: لا الا بالينة او يحلف، والا لو اشبه ولو صدقه مولا
 قبل).

هاهنا مسائل:-

الاولى، المقصود باحلال هذه: المعر عن داء ما، الكفاة فلو اعطى
 للمكاتب من سهم (في الرقاب) في هذه الحال و صرفه في غيره، حكم
 المحقق (قدس) بجوار الارتجاع منه، والظاهر لرومه، لعدم الصرف في المك
 المفروض كونه الجهة الملحوظة مصرفاً للمال

٧٣- الوابل: باب ١ من ابواب المستحقين للركاة، الحديث ٧

واما القول بعدم الاربحاع فهو من الشيخ الطوسي (قده) معللا
بملكه هل قبض .

وفيه ان ملكيته في آن فكه، فلا يصل قله فلو لم يصرفه في الفك
لم يملك .

ثانية. لو دفع اليه من سهم المقرء فقد حكم المحقق (قده) بانه
لا يرتفع منه . وهو كذلك. لعدم شمول النص الذي لا يعطى العد من
الركاه شيئا به، فان المكاتب منشئ بالحرية. لكن يشك ان المكاتب
لبس به ان يصرف ما يملكه في ما يشاء الا في نفسه ما هرا .

الثالثة: المشهور، ان نقل عدم الخلاف في قبول دعوى انكساره
مع تصديق المولى .

وفيه اشكال. الا من باب (من ملك أمرا ملك الاقرار به) .

٦- الفارمون :

(قال المحقق قده: والعارمون وهم الذين عليهم يدون في غير
معصية، فلو كان في معصية لم يقض عنه) .

قبل كل شيء لا بد من تحكيم املاق الآية شريفة، وبها بعد ان
ذكرت سهم (في الرقاب) اي صرف في العبد حتى يتحرروا. ذكر
لعارمين و عظمهم على الرقاب، فمعنى ذلك ان يصرف من الزكاة فقهه
حتى يخرجوا عن كونهم عارمين

وبالاق الآية يقضى اعطاء اعارم من الزكاة سواء كان الدين في
معيشته او بسبب الضمان من دية او ائلاف وصود ذلك وسواء كان اعارم

حب أو مينا، و سواء كانت له صفة يكتسب بها ويحصل بها قوت يومه
لكه يعجز عن أداء الدين أو أهم من ذلك، و سواء كان يملك قوت ستة
بالفعل أولا، و سواء كانت التركة تفي بالدين أولا، و سواء تاب عن
المعصية التي صرف الدين فيها، أو لم يب في حين أن عليه دين لم يكس
في معصية، و سواء كان الغارم تجب بقته على الدائر أولا

و عبارة أخرى، لو كان من واطلاق الآية قلنا بشمولها جميع الموارد
فإذا ورد في النصوص تفيد، نرفع اليد عن الإطلاق بمقدار النص التقيد
بموارد الأمر في التقيد بين الأقل والأكثر تسكما بالاطلاق في الزائد
عن المتيقن .

أما الروايات الدالة بعدم قضاء الدين من التركة إن كان في معصية
فهي :-

- ١- ما رواه صباح بن سياه عن الصادق عليه السلام قال: «قال رسول
الله صلى الله عليه وآله: أيما مؤمن أو مسلم مات و ترك دين لم يكن في
فساد ولا اسراف فعلى الإمام أن يعصيه. فإن لم يعصه فعليه ائتم ذلك»^{٧٤}.
- ٢- ما رواه عبد الله بن جعفر في (قرب الاسناد) بسنده. «أن عليا عليه
السلام كان يقول. يعطى المسكينون من الصدقة والركعة ديهم كلما بلغ
إذا استدأوا في غير سرف»^{٧٥}.

٣- ما رواه الكليني بسند صحيح عن عبد الرحمن بن الحجاج قال

٧٤- مستدرک الوسائل - باب ٢٧ من أبواب المستحقين لتركاه .

أحدیث ١

٧٥- الوسائل - باب ٢٤ من أبواب المستحقين لتركاه، أحدیث ١ .

«سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل فاضل نوفي وترك عليه ديناً قد انقضى به، لم يكن بسعد ولا يمسرف ولا معروف بالمسألة هل يقضى عنه من الزكاة آلاف والألفان؟ قال: نعم»^{٧٦}.

٤- ما رواه الكليني بسنده عن محمد بن سنان، عن رجل من أهل الجزيرة يكنى أبا محمد قال: سألت الرضا عليه السلام رجل وأنا اسمع فقال له، جعلت فداك إن الله عز وجل يقول: (وَنَكُنْ دُوعِرَةً مَطْمَرَةً سِمْسِرَةً) أحرمي عن هذه المطرة التي ذكرها الله تعالى في كتابه، لها حد يعرف إذا صار هذا المعسر إليه لا بد من أن ينظر؟ وقد أحسد هذا رجل وانفق على عياله. وليس له عليه ينظر أدراكها، ولادين يتطرمحه، ولا مال عائب ينظر قدومه. قال: نعم ينظر بقدر ما يسهي حرمه إلى الإمام فقضى عنه ما عليه من الدين من سهم أعمار من إذا كان انقضى في طاعة الله فإن كان انقضى في معصية الله فلا شيء على الإمام له قلت: فما هذا الرجل الذي أئتمه وهو لا يسلم فيه انقضى في طاعة الله عز وجل أم في معصيته؟ قال: يسعى له في ماله ويرده عليه وهو صاعر»^{٧٧}.

٥- ما رواه الكليني بسند صحيح عن عبد الرحمن بن إسحاق قال: «سألت أبا الحسن الأول عليه السلام عن دين لي على قوم قد طال حبسه عندهم، لا يفدرون على قضائه وهم مستوجبون للزكاة، هل لي أن ادعه فأحسب به عليهم من الزكاة؟ قال: نعم»^{٧٨}.

٧٦- أو مسائل- باب ٦٦ من أبواب المستحقين لزكاة الحديث ١

٧٧- الوسائل- كتاب التجارة، باب ٩ من أبواب الدين والقرض، الحديث ٣

٧٨- أو مسائل- باب ٦٦ من أبواب المسحوقين للزكاة، الحديث ٢

مقتضى هذه النصوص ان نقيض قضاء دين العادم من الزكاة بسداد الم يكن في معصية.

وقد ذكر المحقق في (المعتمد) وصاحب (المدارك) ولعلامة، ان الحكم في ذلك انه لو سدد الدين المصروف في المعصية من الزكاة كان اعراء بالقبيح واعانة على الاثم.

ومن هنا ذهب بعضهم الى عدم اعطائه من الزكاة حتى لو تاب، وهذا يسلم مع مذاق القدماء الذي عر عنه السيد بحر العلوم بان من اعطى دينه على اطلاق لكن بعد ان يصاحبه حجة منطق الظن ولم يكن هناك مسند قطعي حتى يتحقق. - يقول: ان الزكاة عبادة والمصرف يجب ان يكون قريباً لذلك فلا يصرف في المعصية، تاب او لم يتب.

و بعبارة اخرى: سبق ما في بحث الاصولية ان اطلاق الحاص يعدم على اطلاق العام مهما كان واسداً فعنوان (اعارمين) لا يشمل انفس عن المعصية بموجب النصوص المتقدمة.

تدليل: تضمنت الروايات عدم الصرف في المعصية، ومن معرض بها اذا كان الدين نفسه حاصل من معصية، كما لو سرق مالا او صرفه في معيشته فاصبح مديناً لما لكه.

والحق ان عدم اعطائه الزكاة هنا من باب اولي.

نوابه المدين في معصية:

(قد المحقق هذه: نعم، لو تاب صرف اليه من سهم الفقراء و خاران يقتضى هو)

لا يجوز إعطاء سائب من سهم العارمين، لأن هذا سهم كان مقيداً بعدم الصرف في المعصية، فخرج بالمعصية عن موضوع العارمين. لكن بمجرد توفيقه يعطى من سهم الفقراء، ثم هو يؤدي دينه. نعم لا بد من أن لا يكون واجداً لمؤونة السقة حتى يحق سهم الفقراء. في حين أن العدم في غير معصية لا بشرط فمه فقدانه لمؤونه استقاً بل الملاك عدم قدرته على أداء الدين.

لوجهل الصرف في المعصية وعدمه :

(قال: سحقت قدته ولو جهل في ما د، سفته، قيل: يسمع وقبل لا، و هو الاشبه).

ببالبوب سمع ركاه عن لعدم مدى لا يعلم انه صرف الدين في معصية املا، الى شيخ الطوسي (قده) بسبب ذكر السحقت (قده) ان الاشبه مداي مقتضى القواعط اعطاؤه.

والتحقق ان ذلك انتهى على كون الصرف في الطاعة فيدا، اوكون الصرف في المعصية مدع، وفي حواره الجهل يصحب عدم الصرف في الطاعة على الاول، ولايجوز عطائه من سهم العارمين، وعلى الثاني فالاصل عدم الصرف في المعصية، فيعطى من الركدة.

ومن الواضح انه لا محذور للقول بهذا مدع، لانه اذا كان شيء شرطاً فيسحيل ان يكون عدمه مدعاً. لان المدع مقتضى اقوى يراحم تأثير مقتضى اثره، والمزاحمة في التأثير تصح مع وجود الشرط والمقتضى. الا بعدم الاثر بعدم الشرط لا بوجود المدع.

وإذا رجع إلى النصوص المتقدمة وجدنا في بعضها التقييد بالاتفاق في طاعة الله، أما في البقية فقد قيد بأن لم يكن في فساد ولا إضرار
والحق: أن الصرف في المعاش من الأمور التوصيلية، ولا يحتاج إلى قصد القرينة في حين أن عنوان كونه طاعة متوقف على قصد القرينة و
قصد الامتثال فالمعنى في الروايتين اللتين ورد فيهما التقييد بطاعة الله
هو ما يمكن أن يقصد به القرينة ويكون طاعة، وحينئذ يراد بـ عدم
المعصية. ولو شككنا فالتقييد مجمل، وإطلاق الغارمين محكم، والقدر
المتيقن مالم يكن صرفاً في المعصية

أما مستدحكم الشيخ الطوسي (قده) بعدم إعطائه فهو خير محيد
من سيدنا الذي تضمن قوله عليه السلام: «يسمى في ماله وهو صاعر». و
نكس الانصاف أن مفروض الرواية عدم علم الدائن بالجهة التي صرف
الغارم فيها، في حين أنه لا أثر لعلم الدائن وعدمه في ذلك، والامر بيد
الإمام... مضافاً إلى ضعف سندها.

وأنحاصل: أنه إذا جهل في ماذا اعتقه يعفى من الزكاة.

احتساب الدين من الزكاة:

(قال المحقق قده: ولو كان لسالك دين على الفقير حار أن يقاصه.
وكذا لو كان الغارم مستاء جاز أن يقضى عنه وإن يقاص. وكذا لو كان
الدين على من يجب تفقته، جاز أن يقضى عنه حياً أو ميتاً وإن يقاص)
المقاصدة عبارة عن أن يأخذ الشخص مال غيره في قال ما يستحقه
بذمته. أما احتساب الزكاة على المدين فهو عبارة عن أخذ الزكاة التي

كان يريد اعطائها اليه عوض عن الدين. وادعى بشكل في المقاصة انها تكون بعد المالك. في حين ان الزكاة مالههم بقضها الفقير لانيك فكيف يحصل التقاص هنا؟

و على كل فن ورد نص في جواز التقاص في باب الزكاة، فان بحسب المالك ماله في دمة لمدين من الزكاة، ويأخذها مقاصة من دينه، وان لم يقض الدين الزكاة ولم يوكل المالك في قبضها عنه. فهو، والا فيشكل الامر.

وايضا لصوص التي بأيدينا:

١- ما رواه الكلبي بسند موثق عن سماعة عن ابي عبد الله عليه السلام قال: «سأله عن الرجل يكون له دين على رجل فصر يرسد ان يعطيه من الزكاة، فقال ان كان فقير عنده وىء ما كان عليه من دين، من عرص او متاع من مزارع الست، او يدايح عملا يقلب فيها بوجهه، فهو يرجو ان يأخذ منه ماله عنده من دينه فلا بأس ان يصامه بما رددن يعطيه من الزكاة، او يصيب بها. فان لم يكن عند الفقير وفاء ولا يرجو ان يأخذ شيئا فيعطيه من زكاته ولا يصامه شيء من الزكاة»^{٨٩}

٢- ما رواه الكلبي بسند صحيح عن عبد الرحمن بن الحجاج قال: «سألت ابا الحسن الاول عليه السلام عن دين لى على قوم قد بدل حبه عندهم لا يقدرول على قضاائه وهم مسوجول للزكاة، هل لى ان ادعه فاحتسب به عليهم من الزكاة؟ قال: نعم»^{٩٠}.

٣- ما رواه الكليني بده عن عقبة بن خالد قال: «دخلت أنا والمعلكي وعثمان بن عمران على أبي عبد الله عليه السلام، فلما رأنا قال: مرحبا مرحبا بكم، وحوه تحنا ونحها، جعلكم الله معافى الدنيا والآخرة فقال له عثمان: جعلت فداك. فقال: نعم فمه؟ قال: أبي رحل موسى فقال له: «ركب له في يمارك. قل: فيجيء الرجل فيسألني شيء وليس هو ابن ركاتي فضل له أبو عبد الله عليه السلام: القرص عدد شمانية عشر. والصدقة عشر. ومدا عليك اذا كنت كما تقول موسرا اعطينه، فاذا كان «انز كاتك» حشبت بها من الركوة؟ يا عثمان لا ترده فان رده عبد الله عظيم»^{٨١}.

لقد ورد لفظ الاحتساب في هذه الروايات، ولم يرد ذكر لمقامه، وكان الاولى بالمحقق (قده) ان يقول: ولو كان للمالك دين على الفقير حار ان يحسبه او يقامه فان الاحتساب حال من الاشكال.

و لرياده التوضيح نقول:

الاحتساب عبارة عن جعل ما يدائر في دمه المدين بدلا عن لعين الركوية، واعتباره زكاة، وهد لا يحتاج الى اقباس جديد لانه في قص الفير، بل انه لما كان عنوان (العارمين) معطوف على (الرقاب) كان بحكم اداه (في) متضمن لجهة المصروفة... وقد صرفت الزكاة في السمار في صورة الاحتساب، فلا بأس، خصوصا مع ورود النص الخاص الذي يجوز الاحتساب.

في حين عر المحقق (قده) بالتقص، وهو ان يأخذ العين ويعبها

٨١. الوسائل - باب ٤٩ من ابواب المستحقين تركاه، الحديث ٢ وتعام

في فروع الكافي، باب القرص.

في الزكاة، ثم يأخذها مقاصة عن دبه .

تذييل :

لو أسدان مالا يعرفه في المعصية فلم يسكه ذلك، أو استدان
لنصرف في الطاعة فلم يسكه ثم صرفه في المعصية، فما الحكم ؟
المطل هو فعلة الصرف، لاما كان مقصودا عدا الاستدانة ويتفرع
عنه انه لو اسدان ثم صرفه في المعصية نيبانا أو اضطرارا أو جهلا أو في
حال الصغر^{٨٢} بحيث لم يصدق عليه بالحمل الشايح عوان انصرف في
المعصية يعلى من الزكاة. والر في ذلك .-

١- ان طاهر المعصية هو ما كان يعاقب على صرفه فيها، والجهل
والمضطر والسلي لا يعفون .

٢- ولو مر لنا على ذلك وشكك في جوار اعطائه من الزكاة، فالتدبر
النسب من الملاق لدليل ما كان معصية بالفعل دالان، فبدور امر
المخصص المفضل بين الاول والاكثر. والماعدة تقضى الاقتصار في
التخصيص على الاول .

لو كان الدين موجلا :

لما كان المدين بدين مؤجل يصدق عليه بالحمل الشايح انه غارم،
يسمك بالملاق الآية لاعطائه من سهم العارمين

٨٢- والمعروض ان أسدانه كانت بدر من اولى، والامع

أما إذا كان الدين المؤجل يرحى أداؤه عند حلول الأجل، والآن ليس للدائن حق المطالبة به، فيشكل إعطاؤه من سهم الغارمين، والاحوط عدم إعطائه من هذا السهم إذا كان الدين حالا لكن الدائن لا يطالب به ويرجى أداؤه بعد حين.

هل يشترط الفقر في الغارم ؟

الظاهر أن الفقهاء اشترطوا لإعطاء الغارم من الزكاة كونه فقيراً، لكن إطلاق الآية يقتضي عدم الفرق بين كونه فقيراً أو غير فقير، لأن مناسبة الحكم والموضوع في الغارمين تقتضي أن يتصرف إليهم من الزكاة حتى يخرجوا عن كونهم غارمين، سواء كانت لهم صفة تعيشهم بلول، أو يسكنون ما يعادل نفقة الأسرة، ولا.

نعم، تضمنت صحيحة عبد الرحمن بن وهب عليه السلام: «وهم مسوحيون للزكاة» لكن كان ذلك في كلام السائل، ولم يشترط الإمام عليه السلام الفقر أصلاً.

لذلك نختار أن يعطى للغارم من الزكاة إذا كان يعجز عن أداء الدين من حاصل كسبه أو بوجده خارجه.

لو صرفه في غير الدين :

(قال المحقق قدس). ولو صرف الغارم ما دفع إليه من سهم الغارمين في غير القضاء ارتجع منه، على الأشبه).

ذهب الشيخ الطوسي (قدس) إلى أن الغارم أصبح مالكا للزكاة

بقبضه، فلا يرجع منه حتى لو لم يصرفه في أداء الدين، لكن ذهب المشهور إلى الارتجاع، وذلك لأن المعاوين لها المدخلية، وحيث عين المالك ما دفعه في سهم العارمين بحسب ولايته في الصرف، فهو كما أعطاه بهذا النوع، فلو لم يصرفه إلا في ما عين الدافع، يرتجع منه.

هل تقبل دعوى كونه مدينا :

(قال المحقق قده: ولو ادعى أن عليه ديناً قبل قوله إذا صدقه الغريم، وكذا لو تحدت دعواه عن التصديق والانسكار، وجب لا يقبل، والاول أشبه).

وقع الخلاف في سماع دعوى الدين، فهل تسمع كما تسمع دعوى الفقر، أم يحتاج إلى لبينه واليسين ذهب جمع من الفقهاء إلى أنه لا تسمع هذه الدعوى مطلقاً فيكلف دليلاً، ولا يكفي تصديق الغريم لأنه عادل واحد يميزه آخر حتى تكمل البيئة.

والانصاف أنه لا يمكن المساعدة على ذلك، إذ يستبعد الزام المدين دليلاً بعد أن كان الدائن يطالبه به، نعم لو كان مورداً للثمة فيحتمل توطؤه على هذه الحيلة مع الدائن . . . وهذه شبهة مصداقية.

وأذا كان لا تسمع دعواه، ولا يحتمل تصديق الغريم إماماً، يلزم أن يبقى كثير من العارمين مديسين، دون أن يعطوا من الزكاة. أما عند ما لا يوجد غريم يصدق العارم في دعواه، أو يوجد ولكنه يسكت عن التصديق فلامحال لسد دعواه، لأن الشبهة مصداقية ومقتضى الاستصحاب عدم كونه عارماً، ومقتضى الاشتغال عدم فراغ دمة المالك عن الزكاة الواجبة

إذا دفعها في هذه الصورة .

٧- سبيل الله :

(قال لمحقق قده: و هو اجتهاد خاصه: وقيل يدخل فيه المصالح
كبناء القصر والصح ومساعدة لرائي و بناء امحاء وهو الاشبه) .
الظاهر ان العامة متفقون على احتصاص هذا المصروف بالمجاهد
والعاري^{٤٢} .

وقال الحنفية: ان في سبيل الله هم الفقراء المستمعون للعرو في
سبيل الله، و حكموا بانه لا يجوز ان تصرف ركاه في بناء مسجد او
مدرسة او في حج او في اصلاح طرق او سنايه او قطره و نحو ذلك من
تكمين ميت، وكل ما ليس فيه تمليك لمستحق الركاه وقوا ان اسليك
ركن للزكاة .

وقال المالكية: تعطى لركاه للمجاهد ان كان حراً مسلماً غير هاشمي
و يصح ان يشتري من الزكاة سلاح و خيل للجهد .
وقال الحنابلة: في سبيل الله هو العاري ان لم يكن هناك ديوان

٨٢- فان القرصاوي تحت عنوان ما اعقب عليه المذاهب الاربعة في
هذا المصروف: «عدم حوافر صرف الركاه في جهات الخير والاصلاح العامة
من بناء السدود والقباطرة وانشاء المساجد والمدارس» واصلاح الطرق و
تكمين الموتى ونحو ذلك وانما صعد هذه الامور على مورد استبعاد الاخرى
من القني والحراج وغيرها

وانما لم يحرف صرف في هذه الامور لعدم التملك فيها، كما يقول
الحنفية، او لخروجها عن المضارب الثمانية، كما يقر غيرهم «فقد الزكاة
ح ٢٤ ص ٦٤٤ وللنصيب راجع» راعه على المذاهب الاربعة.

ينفق عليه ويعطى ما يحتاج اليه من سلاح او فرس او طعام وما يعسى يعودته .

وقال الشيخية: سبيل الله هو المحاهد المقطوع للغزو، وليس له نصيب من المحصنات بلعراه في الذبوان. ويعطى منها ما يحتاج اليه دهاماً و ايده و اقمته، ولو عيلاً. كما يعطى له بقية من يموه و كسوته، و قسمة سلاح و فرس و بهائم ما يحمل متاعه و زاده ان لم يمدح حبلها نعم ذكرنا رشداً بعد ان نقل عن ابي حنيفة ان سبل الله مواضع الجهادية. رفق عره: الحجاج والمعار^{٨٤}

ثم ان الامامية قد اختلفوا في ذلك فمن السعيد والصدوق والشح في (النهاية) ان سبل الله هو الجهاد خاصة. وذهب المشهور الى انه مطلق ما يشمل الحرب والخيرات والمصالح. وبه قال الشح في (اختلاف). ولاهر هو القول الثاني لاصلاق الآية الساركة، و لصراحة العرف في غير الجهاد في الروايات التي منها :-

١- ما رواه الشيخ باسنده عن علي بن ابراهيم عن العلام عليه السلام: « وفي سبل الله: قوم يخرجون في الجهاد و ليس عندهم ما يتقوون به، او قوم من المؤمنين ليس عندهم ما يحتجون به، او في جميع سبيل لخير »^{٨٥}

٢- ما رواه الصدوق بسند صحيح عن علي بن يقطين انه قال لا يسي

٨٤- بداية المعهود وبهانة المقتصد لارشد القرطبي ج ١ ص ٢٨٦، طبعة

عام ١٣٨٩ هجرية .

٨٥- اوسس- باب ١ من اواب المسبحين لتركاء الحديث ٧

الحسن الاول عليه السلام. «يكون عدى المال من الزكاة فاحج به موالى واقاربى؟ قال: نعم، لا بأس»^{٨٦}.

٣- ما رواه ابن ادريس من نوادر البرتنى عن جميل، عن ابى عبد الله عليه السلام، قال: سألته عن الضرورة ايضجه الرجل من الزكاة؟ قال: نعم»^{٨٧}.

٤- ما رواه المشايخ الثلاثة عن الحسين بن عمر قال: «قلت لاسى عبد الله عليه السلام: ان رجلا اوصى اللهى بشيء في سبيل الله. فقال لى: اصرفه في الحج. قل: قلت. اوصى اللهى في السيل. قل: اصرفه في الحج. فامى لا اعلم شيئا في سبيل الله تعالى افضل من الحج»^{٨٨}.

٥- ما رواه المشايخ الثلاثة عن الحسين بن راشد قال، سألت ابا الحسن العسكري عليه السلام بالمدينة عن رجل اوصى بمان في سبيل الله. فقال: سبيل الله شيئا»^{٨٩}.

و لعل المراد من ذلك هو الصرف في حاجيات الشيعة واستدل على الاحتصاص بالجهاد تارة بالسادر، لاسيما وان السبيل هو الطريق الخارجى والصرف فيه يناسب الجهاد. واخرى بما رواه الكليني عن يونس بن يعقوب: «ان رجلا كان يصدان دكران انا ماب. وكان لا يعرف هذا الامر فاوصى بوصية عند الموت، واوصى ان يعطى شيء في سبيل الله. فسل عنه ابو عبد الله عليه السلام كيف يعمل به؟ واجبره»^{٩٠} انه كان لا يعرف هذا الامر. فقال: لو ان رجلا اوصى الى بوصية راصع في

٨٦- الوسائل- باب ٢٢ من ابواب المحرم للركاء، الحديث ١

٨٧- الوسائل- باب ٤٢ من ابواب المستحق للركاء، الحديث ٤

يهودى او نصرانى لو صنعتها فيها ان الله عروجل يقول: (فمن بدله بعد ما سمعه فاما الله على الذين يبدلونه^{٩٨} فانظر الى من يخرج الى هذا الوجه يعنى بعض الثغور فاعتوا به اليه^{٩٩}).

اما النبادر فلاوجهه. واما الرواية فيلحاط ان اسوصى كان ممن لايعرف ، فايضاؤه بانصرف فى سبل الله لايد وان يكون على مذهبه، و هو الجهاد على ما تقدم ذكره من المذاهب

هل يعتبر العسر والحاجة فى هذا السهم :

(قال المحقق قدس. والعارى يعطى وان كان غيا قدر كفايته على حسب حاله . وادانزا لم يرجع منه. وان لم يفر استميد . واذا كان الامام مفقودا، سقطت نصيب الجهاد وعسر فى المصالح. وقديمكن وحوب الجهاد مع عدمه، فيكون النصيب ناقسا مع وقوع ذلك التقدير. وكذا يسقط سهم السعاة، وسهم المؤلفة. ويقتصر بالزكاة على بقية الاصناف).

اما ما عسر العارى فلاشكل فى عدم ارتجاعه، واما الاعيان كالسلاح والفرس وما يعنى مما اعطى له، فذ كان ما اعطى له جماله لغروه. فلاشكل ايضا فى عدم الارتجاع . وان كن معونة لعزوه فالظاهر لزوم الارتجاع لعدم تملكه له.

واما تغييره عن فقد الامام عليه السلام اى بوصف السيطرة والتصرف

٨٨ و٨٩ و٩١. الوسائل - باب ٣٢ من كتاب الوصايا، الحديث (١ و٢ و٤)

٩٠ - سورة البقرة / ١٧٧ .

لولائي، للتقية او للعيه .

واما قوله (وقد يمكن وجوب الجهاد مع عدمه) فهو اد، دهم المسلمين
عدو يحاف منه على بيضة الاسلام، فهذا يجب الدفاع .

واما سقوط سهم السعاذوسهم المؤلفة قلوبهم فهو ينسب على
اختصاص هدين بعصريطرة الامام عليه السلام، لكنا نختار جواز قيام
حاكم الشرع بذلك، فلا يفظ سهمهم ايضا .

اذا تمهد هذا فتول قد وقع الكلام في اعصار الفقر والحاحه في
هذا السهم . فاعتبر بمنهم كليهما وذلك كما في (المالك)؛ اما صاحب
(المدارك) فقد اعتبر الحاحه فقط . . . في حين لم يعتبر آخرون شيئا
سهما كصاحب (الخواهر) واستاذ (كاشف العطاء) وذلك عملا بطلاق
الآية .

والتحقيق: ان الظاهر من سبل الله هو ما كان كذلك بالحمل الشيعي،
لا بمجرد قصد القرية من حيث عانه المؤمن، وادخال اسرور في قلبه، و
بحو ذلك، والمصلح العامة كالماحد والقامل ونحو ذلك تعد من السبل
والجهاد والحج كذلك واما الاشخاص فيشكل فيهم الامر، اذ فرق بين ان
يعطى من الكسوة والطعام للشخص قرية الى الله تعالى، وبين ان يصرف
شيء في سبل الله قرية الىه تعالى، فمن صرف مالا في تزويج شخص، او
اعطى له مالا لان يزوج وقصد بذلك القرية فقد سلك سبل الخير، وحصل
الاجر والثواب، لكن حيث لا يعد التزويج من سبل الله تعالى فلم يصرف
المال في ذلك .

وبهذا الكلام يندفع الاشكال من ان سبل الله تعالى نعم بقية الاصناف

فإن جميع القربان كانت من ذلك، فالأصناف السبعة قد كان إعطاء
ركاه فيها قرناً

وابجواب: إن لأربعة الأولى التي هي مدحول أدلة اللام في الآية
الشريفة تعطى الركاه لهم بفصل القرية، وذلك لعدم أنهم لا تصرف في
سبيل الله تعالى. والأربعة التي هي مدحول أدلة (في) وهي مستصرف،
يساز تصرف في تحليل رقة عن الرقة، وتحليل الحرم عن الحرم، و
ايصال ابن السبيل في رقة. وكل ذلك أمور حرة، لكن لا يصدق عليها
«تحمل لشايع» كما سبيل له تعالى. بل هي أحسن في حق الأشخاص،
فيبقى الصرف في المصالح العامة واجتهاد والحق في هي يحصل شايع
سبيل الله تعالى.

والخلاصة: أن تصرف في عدم ذكر ما يحرم عدم صدق سبيل
له تعالى عليه، وشئت في ذلك وعلى كل تدبر لا تصرف ركاه إلا إذا
كان المورد فقير محتاجاً، ويكون الإعطاء له من باب العترة، وإسباكين.

أ- ابن السبيل:

(قال المحقق رحمه الله وهو المنقطع به. وهو كان عي في بلده، وكذا
نصف ولادته أن يكون سفرهما مباحاً. فلو كان في معتمبه لم يعط و
يدفع إليه قدر الكفاية إلى بلده. ولو حصل منه شيء، أعاده. وفيل: لا)
أظهر أن المنقطع به من نصيب راحله. أو صرفت ماله وأصيف
من نفدت نفقه ونحوها إلى المصايقة. وقد روى الشيخ تأسده عن علي
بن إبراهيم عن العالم عنه السلام: «... وابن السبيل: أبناء الطريق الذين
يكونون في الأسفار في طاعة الله فيقطع عليهم، ويذهب مالهم. فعلى الإمام

ان يردهم الى اوطانهم من مل الصدقات»^{٩٢}.

وقار لشح لمفيد في (مقعة) "و بن السمل" هم المقطع بهم في الاسفار وقد جاءت رواية بهم الاصناف يراد به من اصيف لحاجته الى ذلك، وان كان له في موضع آخر عني ويسار. وذلك رجح الى مقدمه»

وقد فسرت الطاعة في رواية مفيد بعدم التعصية، فيعم الاحج والظاهر انه يشمل من كان مسلما فاسر مريدا له، وان لم يتحقق منه الفر الشرعي وفديده عنهم باسم الشرعي، او كونه متصرا في سفره لامسا، كمنع الاقامة او التردد ثلاثين او كثر اسفر. ولاوجه ذلك من ليل غير سفر، ولو شك في ذلك فلا بد منه كذب.

كما اعتر بعضهم عثران السمل عن الاسد به، ومع ما يريد على حاجته ولا بد بل عليه الاما يظهر من رونه عني من برهيه المقدمة وما لو فصل من سهم ابن سبيل شيء بعد وصوله الى بلده، فعليه لاعاده لكن ذهب لشح الطوسي (قده) الى عدم لاعاده اسناد اليه انه ملكه بالقبض، وفيه ما لا يخفى.

خلاصة ماتوصفنا اليه :

١- لما كان الاصل في الوصف لمواصلة، وفي بعد لآخر زيه ، يحصل التعديرين فقر ولسكن في آية اركده فيها موضوعات متملان. والاصناف ثمانية لاسعه كما حذر المحقق (قده) .

٩٢- اوسائل- باب ١ من ابواب المستحقين للركدة، الحديث ٧

٢- صابغة الفقر هو اعواز فوت السه كما عليه المشهور، للروايات.
 ٣- المشهور فيس لأبى ربحه من رأس المال بمؤونة نفسه وعياله
 ان له ان يأخذ من الزكاة ولا يس رأس المال وترك الاستئصال في الروايات
 تؤيد ذلك الا ان يطبق ذلك على من كان رأس ماله يعي مؤونة عدة
 سنين بحيث يعد غنيا عرفا مشكلا .

٤- لاحظ وجود في القوى الصحيح القادر على الاكساب ان لا
 يأخذ الزكاة .

٥- لو كان له حرفة لكنه لا تقدر على الاكساب لاستعماله لتحصيل
 ما يجب عليه من اصول الدين وحروجه فله اخذ زكاة لانه من قبيل تزاحم
 واجبين احدهما له يبدل والآخر لا يبدل له

٦- ذلك خصوص على اعطاء الفقير ما يعينه والاعاء في لسان
 الحديث هو اعتدؤه مؤونه له لا يريد منها . وباء الزكاة اريد ما يعينه
 في سنته يشكل المصير اليه .

٧- يعطى الفقير من الزكاة ولو كان له دار يسكنها ، او حرم يخدمه ،
 لصديق الفقر بذلك . ودلت عليه النصوص

٨- يسمى القول بسائر ما يحتاج اليه من الثوب واللباس والداية ،
 لوحدة الملاك .

٩- العمدة في سماع دعوى الفقر هي الاجماع واليرة المصلحة
 بر من المعصومين عليهم السلام وسائر الادلة قاصرة عن اثبات ذلك .

١٠- لو كان له مال فادعى نفقه ، يكلف بالنفقة وكذا لو كان قويا
 ظهره القدرة وادعى الفقر .

١١- لا يجوز إعطاء الزكاة وتسمية العوان أسفاير، لنص، لكن لا مانع من عدم التسمية ان كان الآخذ لا يرفع عن الزكاة، وما يرفع عن

١٢- لو كان الدافع يرى ان الآخذ فقير فاعطاه الزكاة، ثم بان كونه غنيا، لا تجزى الزكاة عنه .

١٣- لو لم يسم الدافع وكان طاهر الحال انه اعداء محان، و كان الآخذ قد اتهمه فسيما كانت الزكاة معروفة كمن هو مغرور، ويرجع اسي من عره . وبسبب ان ذلك لم يضمن وان يده على مال الغير قد كان برصاه

١٤- اذا اعتمد على حجة شرعية ثم بان كونه عسا وان كانت الزكاة معروفة فهو امانة شرعية في يده، فلا يضمن الدافع

١٥- اشترطوا في العاميين على الزكاة الكيف والايمان والعذابة وانهم وارسلوا ذلك ارسا السلمات لكن ورد نص لصريح بعدم كونهم هاشمين ولاقوى اغيار احرية فيهم

١٦- الاقوى في المؤلفه قلوبهم ان هذا العوان يشمل ثلاث طوائف: الكافرين الذين يراد افعالهم لشهاد، او انفسهم للاسلام، والمسلمين الضعفاء لعقائد لبشتوا .

١٧- في الرقاب مصرف من مصارف الزكاة، اي يصرف فيهم من الزكاة ليتحرروا .

١٨- يعطى لغارمين من الزكاة بشرط ان لا يكون الدين في معصية، للتصوص .

١٩- لو جهل في ماذا اتقنه يعطى من الزكاة .

٢٠- لا مانع من احصاء الثالث ماله بدمية المدين من زكاة. فساد
الزكاة حينئذ صرفت في الغارم، مصافا الى ورود الصواعن خاص في جواز
الاحتساب .

٢١- لو صرف الغارم ما دفع اليه من سهم الغارمين في غير ايدى
يرتجع منه .

٢٢- لا تقبل دعوى كونه مديا لا اذا صدقه العريم اما لو تحردت
دعواه عن التصديق والانكار فلا تقبل .

٢٣- لا يخص سهم في سبل لله بالجهاد، بطلاق الآية ولصراحة
الصرف في غير الجهاد في روايات مستفيضة

٢٤- يشترط في ابن السبل ان لا يكون سفره في ممسية ولا يقيد
ذلك في السفر الشرعى او بكونه مقصرا في سفره. فان السبل غير السفر .

٢٥- لو فضل من سهم ابن السبل شيء بعد وصوله الى بلده، فعليه

الاعادة .

— (القسم الثاني : في اوصاف المستحق) —

١— الايمان :

(فل لستحق قدمه: الوصف الاول: الايمان فلا يعطى كفراه ولا
معقدا بغير الحق ومع غنده المؤمنين بغير صرف الفطرة خاصة ابي
استنفع، وتعطى لركاه ائمة المؤمنين دون ائمة غيرهم ويواظب
مدهم ركاته لاهل بخله ثم استنصر ائمة)

هنا جهات من البحث :-

الاولى، الروايات الدالة على اعتبار الايمان بالمعنى الاخص في
مستحق لزكاة، وهي كثيرة منها :-

١- ما رواه الكليني بسنده عن اسمعيل بن سعد الاشعري عن الرضا
عليه السلام قال «سألت عن تركه هل توصع فيمن لا يعرف؟ قال: لا، ولا
ركاة الفطرة»^١.

٢- ما رواه الكليني بسنده عن فريز قال: «سأل لعديني ابا جعفر

١- ابو اسحاق، ص ١٠٥ من اواب المستحق لركاة الحديث ١

لثنيه، هل الايمان شرط أو الكفر والمخالفة مانع؟ و يظهر الثمرة من مجهول الحال، اذ انه على الاول لا يعطى لعدم احرار لشرط، الا ان يكون عدم الانتماء بالكفر والمخالفة فيه، وقد يجريان لاستصحاب في عدم الارلى بمعنى. ما اذا كان النفي للمصنف ملاصقة لى عدم الاعطاء بحو اعلم واسلكه، اى السعدوية (س) هي عدم الايمان لاعم من الكفر والمخالفة) فالشبهة مسدودة، ومتبقى قاعدة الاشعاع ان لا يعطى من الزكاة.

اما على الثاني (ي كون الاعتماد كبرى واعتقاد الخلاف مذهباً) فلاصل عدمه، لانه اى مجهول الحال ويعطى من اركه وتلخص ان التمسك لمصنف ان كان شرطه الايمان فلا يعطى مجهول، لاجل لاستصحاب عدمه وان كان المخصص هو المعدولة فلا يعطى لعدم مكان التمسك بالاعمال، وبمسند لا شعبي. وان كان المخصص هو مصنف بالكفر فليس لاستصحاب بحو استصحاب عدم الارلى. وعلى القول به يعطى.

لثالثة: من دعى بولايه بحجب الفحص عن حاله على محذور مسند الطباطبائي في (العروة) كى الدهر عدمه للسيرة، ولانه ما لا يعلم الامن قبله. نعم، لا يرد من عدم الاتهام. الرابعة، بناء على اختصاص سؤلة قنوبهم بالكفر فمن بواضح عدم لروم الايمان فيهم، اما بناء على انهم المسلمون والتليف يكون لثباتهم على الاسلام فيهم.

الطامة: مع عدم المؤمنين. ومع عدم وجود مصروف آخر كبساء المسجد و نحوه تعطى الركاة لغيرهم وقد ادعى صاحب (النجواهر) عدم اختلاف بين ذلك نعم. ورد في رواية يعقوب بن شعيب عن العبد الصالح عبد السلام أنه: «إن لم يخدم من يحمل زكاه ماله لمؤمن يدفعها إلى من لا ينسب»^٨ لكن أغراض الأصحاب عن حمل سقموه كفي في طرحه

السادسة: نسب إلى أشح الصوسي (فده) صرف مخصوص ركاة عطره إلى المستعصر من المحدثين عند انعدام المؤمنين، ويدل على ذلك موافق أصحاب من غير وصحيح عن ابن فضال و سمرض بندي في بحث (ركاة عطره) رضاء له

السابعة: تعطى الركاة إلى منصف المؤمنين سواء كان لهم ولي. وهم يكن، أصلي أو ولي أو لا ويدل عليه الروايات الآتية:-

١- ما رواه الكليني بسند حسن عن أبي بصير قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: رجل يسوق وسركه أعبأ يعطون من الركاة أقال: نعم...»^٩

٢- ما رواه الكليني بسند حسن عن أبي حنيفة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «رأيت رجلاً المسلم أدامت عطون من الركاة و عطره كما كان يعطى أبوه حتى ينعوا قد بلغوا وعرفوا ما كان أبوهم يعرف أعطوا، وإن نصبوا لم يعطوا»^{١٠}.

٨- الوسائل - باب ٥ من أبواب المستحقين للزكاة، الحديث ٧.

٩ و ١٠- الوسائل - باب ٦ من أبواب المستحقين للزكاة، الحديث ١ و ٢.

٣- ما رواه عبد الله بن جعفر (قرب الاساد) بسنده عن يوسف بن يعقوب قال: «قلت لابي عبد الله عليه السلام: عيسى المسمين اعطيهم من الزكاة فاشترى بهم ثيابا و مئذنا و اري ان ذلك خير لهم؟ قال: فقال: لا بأس»^{١١}.

الثامنة يكفي لصديق معال المؤمنين عليهم ان يكون الالب مؤما ما لام فقد فلا يصدق على الامصار انهم اصحاب المؤمنين، و لذلك فلا يجوز اعطاء الزكاة.

التاسعة لو عطى محالف زكاته لاهل نحلته ثم استغفر فعليه اعادة الزكاة. ويدل على ذلك :-

١- ما رواه الشيخ بسند صحيح عن يزيد بن معاوية المعلى عن ابي عبد الله عليه السلام قال: «كل عمل عمله وهو في حال عسره وصلاسه، ثم مش الله عليه وعرفه الولاية فانه يؤخر عنه الا الزكاة، لانه يضعها في غير مواضعها، لانها لاهل الولاية. و ما الصلاة والحج والصدقات فليس عنه قضاء»^{١٢}.

٢- ما رواه الكليني بسند صحيح عن الفضلاء عن ابي جعفر و ابي عبد الله عنهما: للاء «هم» فلا في الرحل تكون في بعض هذه الالهواء انحرورية والمرحاة والعشاة والقدرية ثم يوبى و يعرف هذا الامر ويحسن رايه، اي بعد كل صلاة صلاة او صوم او زكاة وحج. وليس عليه اعادة شيء من ذلك؟ قال: ليس عليه اعادة شيء من ذلك غير الزكاة. ولا بد ان تؤديها لانه

١١- الوسائل - باب ٦ من ابواب المستحقين الزكاة، لحدث ٢.

وصح الركاة في غير موضعها. أما موضعها أهل الولاية^{١٣}.
 ٣- ما رواه الكليني بسند حسن عن ابن دبة قال: «كتب إلى أبي عبد الله عليه السلام أن كل عمل عمله الناصب في حال ضلاله أو حال نصبه، ثم من الله عليه وعرفه هذا الأمر. فإنه يوحى عليه. ويكتبه. إلا الركاة فإنه يعيده لأهلها ويضعها في غير موضعها»^{١٤}.

٢- العدالة :

(هل يستحق قده. الوصف الثاني: العدالة وقد اعترضها كثير و اعترض آخرون مجاسة أكثر كالحمر وأرباب دول الصفائر، ون دخل بها في جملة الفساق. والاول أحوط).

اشترط أعداءه في مستحق الزكاة هو المشهور من أعداءه من أصحاب شهره عظمه وذهب إليه الشيخ الصوسي و بن ادريس. والحبشي، والفاصي ابن لبراج، وابن حمزة وابن زهرة، بل نسبوا على ما نسب إليه. يستند عليه بعدم حوار معوية حاسق. ورواية أبي خديجة عن أبي عبد الله عليه السلام: «فليقتلها في قوم ليس بهم بأس، أعفك عن المسألة، لا يألون أحداً شيئاً»^{١٥} وما رواه محمد بن سنان عن لرض عليه السلام في علة الركاة: «مع مائيه من الريدة والرأفة و لرحمة لأهل الضعف والعطف

١٣ و ١٤- أنوسائل - باب ٢ من أنواب المستحقين للزكاة، الحديث ٢ و ٣.

١٥- أنوسائل - باب ١٤ من أنواب المستحقين للزكاة، الحديث ٦.

على أهل المسكة. والحث لهم على المواساة، وتخوية الفقراء، والمعونة لهم على أمر الدين»^{١٦}.

و يشهد لما تقدم ولعدم اعطاء شارب الخمر من اركزة ما يأتي:-

١- ما رواه الشيخ مستاده عن دود الترمي قال: «سأله عن شارب الخمر يعطى من الزكاة شيئاً؟ قال لا»^{١٧}.

٢- ما روه الصدوق بسنده عن بشر بن يشار قال: «قلت لرجل - يعنى أبا لحسن عليه السلام: ما حد المؤمن ابدي يعطى من اركزة؟ قال: يعطى مؤمن ثلاثة آلاف، ثم قل: أه عشرة آلاف، ويعطى الفاجر بقدر، لأن مؤمن يفتقها في طاعة الله، والفاجر في معصية لله»^{١٨}.

ثم ان لعدة تشترط في الفقراء و حاكين و عاملين أما في ارقب وفي المؤلفة قلوبهم وفي سبل الله فلا يشترط. لما تقدم في بيان كل صنف من هؤلاء.

٣- ان لا يجب نفقه على المالك:

(قال المحقق فقه: الوصف كالت: ألا يكون ممن تحب نفقه على المالك. كالأبوين وان علوا، والأولاد وان سفلوا، وروحة و ساولك و يجوز دفعها الى من عد هؤلاء من الأسافل ولو قربوا. كالأخ والعلم).
فدل على ذلك الروايات الآتية:

١- ما رواه الكليني بسند صحيح عن عبد الرحمن بن ابي صالح عن

١٦- ابوسائل-باب ١ من ابواب ما تحب فيه زكاة. احدث ٧

١٧ و ١٨- ابوسائل-باب ١٧ من ابواب المسحوق للزكاة.

أبي عبدالله عليه السلام قال: «خمس لا يعطون من لركاة شيئاً لأب والأم والولد والعموك والمرأة وذلك أنهم عياله لارمون له»^{١٩}.

٢- ما رواه الكليني بسند موثق أو صحيح عن اسحاق بن عمار عن أبي الحسن موسى عليه السلام قال: «قلت: من ددى يلزمي من دوى فراثي حتى لا احتسب الركاة عليهم؟ فقال: أسوك وأمك. قلت: أبي وأمي. قال: الوالدان والولد»^{٢٠}.

٣- ما رواه الكليني بسند عن زيد الشحام عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «في الركاة يعطى منها الأخ والأخت والعم والعمة والعم والخال، ولا يعطى الجد ولا الجدة»^{٢١}.

وتعارضها الروايتان الآتيتان :

١- ما رواه الكليني بسند عن عمران بن اسعد عن النعماني قال: «كنت إلى أبي الحسن الثالث عليه السلام: إن لي ولداً رجلاً وبناتاً، أيعطون أم أعطيهم من الركاة شيئاً؟ فكسب عليه السلام من ذلك حائر لك»^{٢٢}.

٢- ما رواه الكليني بسند عن محمد بن حنبل قال: «سألت الصادق عليه السلام: أدفع عشر مالي إلى ولد أجنبي؟ قال: نعم. لا بأس»^{٢٣}.
لكنهما ضعيفان، خصوصاً وإن في سند الثانية إرسال عن بعض أصحابه.

ثم إنه استدلل جمع على هذا الحكم بمعنى الأقرباء الواجبين المقتضى ولديك لا يعطون من الركاة. لكن ليس ذلك بتصحیح وحداناً. نعم يمكن

١٩- ٢١- أوائل باب ١٢ من أبواب المستحقين تركه.

٢٢ و ٢٣- أوائل باب ١٤ من أبواب المستحقين للركاة، الحديث ٤ و ٢.

القول في خصوص لزوم أنها في حكم العية .

هذا وقد اتفقوا على حوا أحد وأحى المنقة الزكاة من غير مع
اعبار المستحق من يجوز أمرهم من غير معيار سفق وربما يقال
بأن إطلاق صحة عبد الرحمن^{١٢} يدل على بيع من ذلك لكنه مبدوع
بأنه بالنسبة إلى المالك .

وربما يقال: فأبهم مع بار أسلمت ودره في سعيه .
وقبه من قدره بحسب الحرمة أو بـ البدل لجسده بوجوب
اعنى لا المقدره على المعيشة من سيقه مبدوع إلى أن ينشأ هو أكلة
لاستحق الزكاة . ووجب أنه في رتبة واحدة لأوجه ذلك
أحدهم بوجوب الآخر نعم ساكن الزوجه تحت المعيشة يوماً فوماً
فهي غنية لا تأخذ الزكاة من الغير .

تنبيهات :

١- لعل السب في عيه حوا لا غناء بواجب منه أن هذا حكم
أحدهم ووجب الاضطرار الآخر ووجب أداء زكاة واسبب سعيه فلسفي
المنحني في خمس كل فرد . ولاول معلله المحتج . ويمكن امثال كنهها
ولا يعمل امثال واحد لكنفس . وربما لا يعصم على واحد . . . كـ
لأوجه لسأكد .

٢- يعمل على غير واحد سقفة من أرقاب من الزكاة كذا في ربه و
تس على ذلك روايت الواردة في الباب ١٥ من أبواب استحسان زكاة
من الوسائل .

٣- إذا شكك في واجب النعمة باشبهة الحكيمة فيرجع إلى
 لمومات القرآنية، ويقتصر على المنفى من تحصنها، وأما في شبهات
 موضوعية فمع عدم جريان مقتح لها لا يرجع إلى العمومات، لعدم حوار
 لمست بالعام في شبهة المصادقية، ولا بد من إجراء قاعدة الاشعار، و
 عدم اعطاء الزكاة.

(قول المحقق فده: ولو كان من يجب نفيه عملاً حر أن يأخذ من
 الزكاة وكذا العري، والعمر، والمكاتب، وابن لسل، لكن يأخذ هد
 ما زاد على نفقة الأسرة، مما يحتاج إليه في سفره كالدعوة)
 لو كانت روايات عدم الاعطاء بواجب نفقة مصنفه فلا يعطى لهؤلاء،
 لكنها متعسمة لقوله عليه السلام، «وإذا أتاه عبيد لأرمون له، وقوله
 عليه السلام، «لأنه يحبر على الثقة عديهم» فظاهر العدة وان أمكن أن يكون
 واسطة في الثبوت، لكن المستفاد أن هناك حكماً لا بداحلال كما تقدم

٤- أن يكون هاشمياً

(قول المحقق فده: الوصف الرابع أن لا يكون هاشمياً، فهو كان
 لذلك لم يحل له ركعة غيره، وحل له ركعة منه في النسب).
 هنا مالتان:

١- عدم حلية زكاة غير الهاشمي للهاشمي.

٢- حلية زكاة مثله في النسب.

و تدل على المسألة الأولى روايات عديدة منها:

١- ما رواه الكيبي بسند صحيح عن عيص بن ناسم عن أبي عبد الله

عليه السلام قال: «إن أُنس من بني هاشم أتوا رسول الله صلى الله عليه وآله وقالوا: إن يتعسفهم على صدقات البواشي. وقالوا: يكون يا هذا نهم الذي جعل الله عز وجل للعالمين عليها فحق أولى به فقال رسول الله: يا بني عبدالمطلب إن الصدقة لأجل لى ولأنكم. ولكي قد وعدت الشفاعة»^{٢٥}.

٢- ما رواه الكليني بسند صحيح عن محمد بن مسلم وأبي بصير و زرارة عنهم عن أبي حمزة وأبي عبد الله عهما السلام قالوا: «قال رسول الله عليه وآله. إن الصدقة أوساح يدي لى. وإن الله قد حرم على منها ومن غيرها ما قد حرمه. وإن الصدقة لأجل لى عبدالمطلب»^{٢٦}.

٣- ما رواه الشيخ بإساده عن عبد الله بن سنان عن أسى عبد الله عليه السلام قال: «لأن الصدقة لولد المياس، ولأبائهم من بى هاشم»^{٢٧}.

الى غير ذلك من النصوص المصرحة فى هذا الحكم .

وأما المسألة الثامنة فمدل عليها روايت منها :-

١- ما رواه الشيخ لطوسى بسند موثق عن زرارة عن أبى عبد الله عليه السلام قال: «أقلت له. صدقات بى هاشم بعضهم على بعض تجل لهم؟ فقال. نعم. إن صدقة الرسول صلى الله عليه وآله تجل لجميع الناس من

٢٥-٢٧- أو سائل كتاب ٢٩ من أبواب المحقق لركعة أحدث

- بني هاشم وغيرهم. وصدقات بعضهم على بعض تحمل لهم . . .»^{٢٨}
- ٢- ما رواه الشيخ بسنده عن ربه لشحام عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «سألت عن صدقة لبي حرم عليهم، فقال: هي الزكاة المستروضة، ولم يحرم عينا صدقة بعضا على بعض»^{٢٩}.
- ٣- ما رواه الشيخ بسنده عن أسباط بن محمد الهاشمي قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن صدقة التي حرم على بني هاشم ما هي؟ فقال: هي الزكاة، قلت: فهل صدقة بعضهم على بعض؟ قال: نعم»^{٣٠}.
- ٤- ما رواه عبد الله بن جعفر بسنده عن أحمد بن محمد بن أبي نصر عن الرضا عليه السلام قال: «سأله عن صدقة تحمل على بني هاشم؟ فقال: لا، ولكن صدقات بعضهم على بعض تحمل لهم»^{٣١}.
- ثم انه يحكي عن الشيخ النوسي (تده) دعواه لاحد اع على عدم اخلية من جميع الهام. لكن وارد في الخصوص خصوص سهيل العميس كما في صحيحة عيص بن القاسم المتقدمة.
- والمراد من الهاشمي من كان أبوه هاشما. ولا يصح كسب أمه هاشمية بعلى من الزكاة ويدل على ذلك ما رواه الكشي بسنده عن حماد بن عيسى، عن بعض أصحابنا، عن عبد الساجع عليه السلام في حديث مويل قال: «ومن كانت أمه من بني هاشم وأبوه من سائر قريش فإن صدقات

تجمل له. وليس له من الخمس شيء. فإن الله يقول: ادعوهم لآياتهم»^{٣٢}.
و لمشكوك كونه هاشمياً يعطى له زكاة الهاشمي كما هو واضح أما
ركه غيره فإن ادعى أنه هاشمي لا يعطى. لأنه أقر على نفسه وإن ادعى
أنه ليس هاشمي فقد ذهب أسيد الطائفتين في (أمروء الوثقى) إلى أنه
«يعطى من الزكاة». لا نقول قوله بل لأصالة عدم عدالتك في كونه منهم
أملاً. ولـ يجوز اعتدوا لهجهول اسب كاللقيط»^{٣٣}

و بل المشهور إخراج أصالة عدم كونه هاشمياً قبل الشرح الإنصاري
(قده) في الرد على شرح حسام الدين الجوهري: «وكانه عطل عن أصالة
عدم الاتباع اسموعس عليه عبد المنها في جميع المقامات»^{٣٤}

و ذكر المحقق الآخوند في (الكنية). «إن لدفي حيث أنه لأعوان
به فأصالة عدم تحقق الانساب منها وبين فرض يحد في تفتيح^{٣٥} هـ
من لا تحيض إلا إلى خمسين».

وقال شيخ الأسناد (قده): إن ما دللنا عليه أي لعدم، «محمولي
الزكاة» وإن كان يحرق، إلا أن الموضوع هو مفاد ليس لفظة أي
عدم سمي. وإسري ذلك أن كل موضوع يسمى في نفسه في قسمين
لا بد في مرحلة تعلق الحكم إما أن يلاحظ أحدهما أو لا يلاحظ أحدهما

٣٢ - الوسائل - باب ٣ من أبواب المسحفين لزكاة. الحديث ١

٣٣ - أمروء الوثقى. فصل في أوصاف المسحفين، المجلد ٢٢

٣٤ - كتاب الفهره تشيخ الإنصاري - بحث ياسر أمراء المشكوك كونه

قرشية .

وأيضاً إذا كان المحض وسعاً، فالباقي بعد التخصيص يكون بنحاط
أوصاف ذاته مقدماً على لحاظه بلحاظه مقارناته . وأيضاً تقيض الاتساب
هو العدم و لمكة فلا بد من وجود الموضوع

(قال المحقق قدس: ولولم يتمكن الهاشمي من كفته من المحض،
حازله أن يأخذ من تركه ولو من غير هاشمي، وقيل، لا يتجاوز قدر الضرورة
ويجوز للهاشمي أن يتناول السندوية من هاشمي وغيره، وأدين تحريم
عليهم الصدقة الواحدة من ولد هاشم خاصة على الأئمة، وهم الآن أولاد
أبي طالب، والعباس، والعترة، وأبي لهب).

ما ذكره من التخصيص بالهاشمي هو المشهور. لكن عن المفيد وابن
الجنيد تحريم الزكاة على لطيفي أيضاً وهم أولاد المصعب أخى هاشم
واستدلوا على ذلك بما رواه الشيخ بساده عن زرارة عن أبي عبد الله عليه
السلام قال: «انه لو كان العدل ما احتاج هاشمي ولا مطلق الى صدقة، ان
الله تعالى جعل لهم في كتابه ما كان فيه سعة»^{٣٥}.

وأصح عن ذلك كما في (المعبر) ما رواه خير وأحمد بن محمد
(البدر) أن في طريقه على بن الحسين بن فضال، ولا تعويل على ما
يفرد به .

خلاصة ما توصلنا اليه :

١- يشترط في متحقق الزكاة الايمان بالمعنى الأحص، للنصوص

٣٥- الوسائل- باب ٢٣ من أبواب المسحوقين تركاة الحديث ١

٣- لا يعطى مجهول الحال، لأن المطبقات قد خصصت بعدم الاعطاء للكافر والمخالف .

٣- اظاهر عدم العحص عن حال من يدعى الولاية الا في مقام التهمة.

٤- تعلى ازكاه الى اطفال المؤمنين . سواء كان لهم ولي أو لم يكن، للنصوص .

٥- لو عطي مخالف زكاته لاهل بيته ثم اسبغ فيه عاده الزكاة، للنصوص الصريحة المستفعية .

٦- تشترط اعدلة في الفقراء والساكنين و لعاملين، أم سائرين لأصاف فلا .

٧- لا يجوز دفع الزكاة الى من تحب نفقه عليه؛ لروايت .

٨- لا تحل زكاة غير الهاشمي لهاشمي، بنصوص اشريجه في ذلك

٩- يجوز لهاشمي أحد زكاه من مثله في السب .

١٠- المراد من لهاشمي من كان أبوه هاشميا .

— (القسم الثالث : هي المنزلى للإجراح) —

(قل استحق قده: وهم ثلاثة: الثالث والامام و معامل. وللمالك أن يوصى تفريق ما وجب عنه نفسه، ونسب يوكله والأولى حمل ذلك إلى الإمام ويؤكد ذلك لاستحباب في الاموال المنفردة كسواشي والعالات ولو سلبها الإمام وجب صرفها إليه، ونور فيها الثالث وحمل هذه، قيل: لا يجرى. وميل: يجرى وإن أنه والاول نفسه).

الولاية تارة دايه، وأخرى العرس كالعامل فتقوله (ثلاثة) صحيح، ولا يرد قول صاحب (المدارك) أنهم أربعة: الثالث والإمام و وكلاهما. ولا صاحب (بحواهر) حيث قال: ثلث. الثالث والامام. وعسر الوكيلين فرعاً.

والتحقيق: أن العمل على قسمين: أحدهما له الولاية في الإجراح والتقسيم، والثاني لافى التقسيم. ففي الأحبار فومس إليه التقسيم تارة، وأن يأتي به تارة أخرى.

وأما كون الخيار للمالك في التفريق فقد صرح به الأكثر ويدل عليه خطاب «أبوالركاة» لمنوحه إلى اصانكين، فهم يتولون التفريق. مضافاً إلى ما رواه الصدوق عنده عن جابر قل: «أقبل رجل إلى أبي جعفر عليه السلام وأنا حاصر، فقال: رحمتك الله اقبض من هذه الخمسمائة درهم فصعها في مواضعها، فأهراكاه ماله، فقال أبو جعفر عليه السلام. بل خذها أنت فصعها في جيرانك والأيتام والمساكين. وفي أحواض من المسلمين. إما يكون هذا إذا قدم قائمتنا فإنه يقسم بالسوية ويدل في خلق الرحمان امر منهم والفاخر»^١.

نكت عن المفيد و أبي الصلاح وابن زهير وابن البراج وجوب اندفع إلى الإمام ولومع عدم المطالبة . فل المفيد (قده) . «عرض على الإمامة حمل الركاة إلى النبي صلى الله عليه وآله ، والإمام حقيقته قائم مقامه . فإذا عاب الخليفة كان اسفروض حملها إلى من نصبه خليفة من خاصته . فإذا عدم السراء منه وبين رعيته وحب حملها إلى الفقهاء المأمونين من اهل ولايته» .

وقال أبو الصلاح : «يجب على كل من تعين عليه قرص ركاة أو فطرة أو خمس أو أنقال أن يخرج ماوجب عليه من ذلك إلى سلطان الاسلام المنصوب من قبله تعالى، أو إلى من ينصبه لقبض ذلك من شيعته ليضعه مواضعه. فإن تعذر الأمران فإلى الفقيه المأمون ، فإن تعذروا من المكلف تولي ذلك بنفسه» .

١ - الوسائل - باب ٢٦ - من أبواب المسحفين للركاة الحديث ١

و لعل نظرهم الى أن المشاع المشترك لأبدية من ربنا شركاء .
و حيث أن أرباب الزكاة هم طلبة السحق ، فلحاكم «لولاية عليهم
يرضى بالافرار ، و بدون ذلك ليس للمالك وحده الافرار .

والجواب : ١- انا لا نقول بالاشاعة .

٢- أدلة جواز تولي المالك توجب الخروج عن قاعدة افرار المشاع

ثم انه ربما فصل بعضهم بين زمان سطر اليد فتحكم بدفع الزكاة
الى الامام ، و بين غيره فينولي المالك للاخراج والتفريق .

وأما صورة تفريق السك مع مطابقة الامام ، فلا قوى أن يقال . ان
كان مجرد الطلب من دون انهي عن التقييم بنفسه . فهو أن عصى لكن
حيث أن الأمر بالشئ لا يوجب النهي عن صده . ففيه غير محرم . بل
مأمور به بحو الترتب . وإن كان الطلب مع النهي عن التقييم . فحيث أن
آداء الزكاة عبادة ، و النهي عن لعباده يوجب انقضاء فلا يجزى .

وأما التمسك بقوة تعالي : «ما كن لمؤمن و لا مؤمنة ان قضى الله
و رسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة في أمرهم»^٢ فإنا نرجع الى مقام
الطلب دون التقييم ، فالكلام على ما تقدم بيانه .

فروع:

(قال المحقق قدس: وولى اللئيل كالمالك في ولاية الاحراج . و يجب على الامام أن يعصب حاملا لقبض الصدقات . ويجب دفعها له عند استجابة . ولو فعل ذلك : أخرجت ما وجب على قبل قوله ، و لا يكف بيعة و لا يبيع ، ولا يجوز للساعي تفرقه الا بدن الامام فدا أدن به حاز أن يأخذ نصيبه ثم يفرق الباقي . واذا لم يكن الامام موجوداً دفعت الى منفيه المأمون من الإمامية فانه أبصر بواقعها) .

ههنا فروع :-

الأول - وى مسئول كمالك في ولاية الاحراج ، في ما يستحب أو يجب - لو فرض ذلك - وهذا واضح ، عليه الأمر بتأدية عطية أو عدم المصدة .

الثاني - أما وجوب الصب على الامام ، فالامام هو الأعز و الاعلم بما يعمل . وقد كان الرسول صلى الله عليه وآله وامر المؤمنين عليه السلام يتصدر العمل . واما ذلك الامام - عليه السلام - أو الخليفة فيمكن التدبير الى وجوب صب العامل عليه . و من رؤساء أهل دياره ، أو بعض العمل الى اخرى من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . لكن ذلك مما يتيم اذا لم يستل ذلك و انحصر الامر في الاخذ منه قهراً .

الثالث - وجوب ادفع الى العامل مع المطالبة و ضج ، فان مطالبة العامل بعينها مطالبة الامام .

الرابع - يدل على قبول قول السالك في اخراجه اركه الروايات الواردة في الباب ١٤ من أبواب زكاة الانعام من (الوسائل) خصوصاً ما تضمنه الرواية الأولى وهي : ما رواه الكشي بسند صحيح عن يزيد بن معاوية قال : «سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : حث أمير المؤمنين عليه السلام مصداقاً من الكوفة الى بديها - ابي أن فار - ثم قال لهم : يا عباد الله أرسلني اليكم ولي اسم لا أحد منكم حق الله في أموالكم فهل لله تعالى في أموالكم من حق فتؤدوه الى وليه ؟ قالوا : لا ، لا ، فلا تراجعه . وان أحببنا منهم . فاستغنى عنه . . . »^٣ .

الخامس - عدم حوار الفريق السعي بركه الا بادن الامام اما هو فيما تكون وضيقه مجرد لسعي والاخذ دون ما يريد على ذلك . وحيث سئل له اسيرق - فانه بعد ان فيها فكأنه حث في قبض لأمه و ساربت أماته في يده . فلايجوز له التفريق بالفرق . أو أحد نصيبه بدون دسه عليه السلام .

وأما حوار أحد نصيبه مع اذن الامام في الفريق . وذلك انه هو فيما أطلق في اذه بحث شمل أحد ما هو سهم العامل من اسهام شبايه . والا فهو كان دسه مقدماً بفرقه . بين الفقراء والمساكين مثلاً . قدس له أحد نصيب العامل و سهمه نعم . لو كان فقراً يكون هو على حد غيره من فقراء يأخذ شيئاً و بفرق لقي : و ليس له أحد الكل . فانه يسفي عنوان التفريق الذي أذن فيه الامام .

٣. الوسائل باب ١٤ من أبواب زكاة الانعام الحديث ١ .

ويدل على حوار أخذ الروايات الواردة في الباب ٤٠ من أبواب المتحقيقين للزكاة من (الوسائل).

ابن دس - لا دليل على دفع الزكاة إلى الغني في زمان الغني سوى الأولوية التي تستلزم من تعليل الحق (قده) حيث قل : (وهو أبصر بواقعه) . نعم يمكن تنوير إلى سبب ذلك اسداً إلى حديث (من لمع . . .) حيث ذكره انتهاء فيغير ذلك دالاً

هل يلزم البسطة على جميع الأصناف ؟

(قل استحق هذه) ولاقتل قسمتها على الأصناف ، واختصاص خدمة من كل صنف ، وإزادتها في صنف واحد حر ، ولو خص بها - ولو شخصاً واحداً من نفس الأصناف جراً أيضاً .

بما هو أنه لا ملاك بين الأصناف في عدم وجوب البسطة على الأصناف ، وله يجوز تخصيص خدمة من كل صنف ، أو صنف واحد ، بل شخص واحد من بعض الأصناف .

والإخبار مفيدة بهذا المضمون ، البك بعضاً منها . -

١- ما رواه الكليني بسند حسن أو صحيح عن عبد الكريم بن عتبة لياشع عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال : «عزوني عند في احتجاجة عليه . . .» كذا رسول به صلى الله عليه وآله يقسم صدقة أهل البوادي في أهل البوادي . صدقة أهل ، أحقر في أهل لحتش ، ولا يفسحها بينهم ، سوية ، وإنما سمعنا على قدر ما يحضره منهم ، وما يرى . وليس عليه

في ذلك شيء موقت مؤقت ، والله يصنع ذلك بما يرى على قدر من يعترضها منهم»^٢ .

٢- مرواه الكشي بسند صحيح عن أحمد بن حنبل ، قال : قال لأبي الحسن عليه السلام : رجل من مومنينك له قرابة كاهن يبول مثله وله زكاة ، أيجوز له أن يعطهم جميع زكاته ؟ قال : نعم»^٣ .

٣- ما رواه الكليني بسند صحيح عن زرارة قال : كنت لأبي عبد الله عليه السلام ، رجل حلت عليه الزكاة ، ومات أبوه ، وطلبه دين ، أريد زكاته في دين أبيه وطلب من مال كثير ؟ فقال : ان كان أبوه أورثه مالا ثم ظهر عنه دين لم يجبه يومئذ فقتله عنه قضاء من جميع أديان ، ولم يقتله زكاته ، وإن لم يكن أورثه مالا لم يكن أحدًا من زكاته من دين أبيه ، فإذا أداها في دين أبيه على هذه الحال أحرأت عنه»^٤ .

٤- ما رواه الكشي بسند صحيح عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال : «سأله عن الرجل يجمع حده من زكاة الخمسة والنسمة بشرى به نسمة ويعتقها ، فقال : إذا بقضهم قوماً آخرين حقوقهم . ثم مكث

١- الوسائل - باب ٢٨ من أبواب المسحوق لركعة - حديث ١

٥- الوسائل - باب ١٥ من أبواب المسحوق لركعة - حديث ١

٦- الوسائل - باب ١٨ من أبواب المسحوق لركعة - حديث ١ .

ملياً ثم قال : إلا أن يكون عبداً ملماً في ضرورة فيشره ويعتقه»^٧
 هـ- ما رواه الصدوق بسند صحيح عن علي بن يقطين أنه قال لأبي
 انحر الأول عليه السلام : «يكون عندى المائ من الزكاة وأُحج به موالى
 وأقاربى ؟ قال : نعم ، لا بأس»^٨ .

هل يجوز نقل الزكاة ؟

(قال المحقق فده : ولا يجوز أن يعدل به الى غير التوحيد ولا
 الى غير أهل البلد مع وجود الحق في البلد ، ولا أن تؤخر دفعها مع
 التمكن . فان فعل شيئاً من ذلك آثم وفس . وكذا كل من كان في يده
 مال لغيره فظالمه فامنع . أو وصى اليه شئ فبصرفه عنه . أو دفع اليه
 ما يوصله الى غيره) .

تضمنت العبارة مائل : —

المألة الأولى . عدم جواز العدول عن الحاضر الى البعد الى غيره
 (المائل عن البلد) وإن كان من أهله . و مستند في ذلك مدونه للهورية
 والمباردة في إيتاء الزكاة ، وإقامة الدليل على لزوم ذلك .
 والجواب عنه يظهر مما تذكره في المسألة الآتية .
 المسألة الثانية . نقل الزكاة الى بلد آخر ، المسمم لترجح من ليس

٧- ابوسائل - باب ٤٣ من ابواب المسحوس للزكاة ، الحديث ١

٨- ابوسائل . باب ٤٢ من ابواب المسحوس بركة ، الحديث ١

في بدو الركعة على المسحوق سوجوده. وفي هذه المسألة أقوال ثلاثة:

١- عدم الجوار مطفاً . وقد نسب إلى الشافعية .

٢- الجوار على كراهة ، من دون نسيء ، لا سراه بضمان . وهو

من جماعة ، وقد نسب إلى أكثر المتأخرين .

٣- الجوار مع الأثرام بضمان . والصح مع عدمه . وهو عن شيوخ

في (المبسوط) وشهيد الأول في (الدروس) والشهيد الثاني في (المسالك)

وغيرهم .

وفيل مناقشة الأقوال وأدلتها لابد من تقديم مقدمه : وهي أن الأدلة

الأولية تبين وجوب إنهاء الركعة لفقرائه وسدكن وسائر الأساسات . و

حيث أن الأمر لا يسب على الفور ، فجوز التأخير . إلا أن يتوهم دليل على

حالته ومقتضى الشافعية عدم خصائص تصرف ركعة من في السجدة . كما

أن مقتضاها لنسائها لو تمت وإن كان قد عرق . وأما أنه لم يستل

الواجب .

ولا يفرق في ذلك بين ما كان المسحوق موجوداً أولاً ، إلا أن يوه

دليل على عدم النسائها ، وإن واجب مع إمكان من أمثلة لا بد من خروج

عن عهدته كب هو واضح

نعم . لو تلف جميع بدل إحدى ركعة . أو كان في ذلك تلف

المكلف ضماناً ، سواء كان هواً غرضاً وإن كان نصف سدياً وجزءه .

٩- أشد منه عدم سدي . أي أن الأصغر ليس من باب فساد

أعلى دليل

فان قرطفي عدم اية الركاة ضمنها - و هو بمثابة عدم ايصال المال لصاحبه مع مطالبته - وان لم يكن مقرطاً لعدم النكث من الايصال ، لأجل عدم وجود المستحق أو نحو ذلك ، فلا ضمان .

هذا ما تقتضيه القاعدة . ولا بد من اخروح عن شئ من ذلك عند ورود الدليل . اذا تمهد هذا فقول :
استدل على القول الأول بوجوه .

الأول : ان المدول عن الحاضر في البلد . و ترجيح من ليس في البلد يسلمزم التأخير أو النقل . وفي ذلك خطر التلف .

وفيه : ١- ليس الأمر كذلك دائماً . فالدليل أحص من المدعى .
٢- ان الخطر يرتفع مع الضمان بشئ أوقيمه . وقد تقدم حوار دفع القيمة اختراً ، فلا يأنهم بالتأخير والنقل مع الالتزام بالضمان .

الثاني . ما تمك به بعض من قاعدة الاشتغال .

وفيه : ان الاطلاق في الأدلة حاكم على ذلك .

الثالث . ان التأخير والنقل يناقضان العورية ، التي دلت الروية على رومها كما في صحيحة سعد بن سعد الأشعري عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال : «سألت عن الرجل تحل عليه الركاة في لثة ثلاث أوقات ، أنؤخرها حتى يدفعها في وقت واحد ؟ فقال عليه السلام : متى حلت أخرجه . . . »^١ وكما فيما رواه ابن ادريس عن أبي بصير قال : «قال

١ . الوسائل - باب ٥٢ من أبواب المسحوقين بركاه ، الحديث ١ .

أبو عبد الله عليه السلام . إذا أردت أن تعطى زكاتك قس حلها بشهر أو شهرين فلا بأس ، وليس لك أن تؤخرها بعد حياها^{١١}

وقال المحدث البحرى . « وظاهر عبارة الشيخ السعد (قده) مسافة الخبر عنده « لأجراح في وقتها »^{١٢} لكن عبارة السعد في (سنة) كما سأل صاحب (الوسائل) هكذا : « وادى تسلي عليه . وهو الأصل المستفيض عن آل محمد عليهم السلام لزوم الوقت من قدمه جعلها قرصاً »^{١٣}

الظاهر من لزوم الوقت هو « لاداءه الى استدام على الوقت » كما يظهر من تعريفة . ون كلامه هذا هو عند ما ذكره يقول : « بداءه عن اصدافهم عليهم السلام رخص في تنديم الزكاة شهرين قبل مجيء ، وتخصره شهرين عنه . وجاء : ثلاثة أشهر أيما . و أربعة عند ادائه الى ذلك وما يعرض من الأسباب » .

هذا غاية ما يصح الاستدلال به على توريه اجراج الزكاة ، لكن تعارض ذلك روايات مستقيمة صحيحة ومعبرة اليك معناها -

١- ما رواه الشيخ بسند صحيح عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد

١١- الوسائل باب ٥٢ من أبواب المستحقين زكاة . الحديث {

١٢- الحديث ج ١٢ ص ٢٣٠ .

١٣- الوسائل - باب ٤٩ من أبواب المستحقين زكاة . الحديث { ١٤ .

الله عنه لسأول: «لا بأس بتعجيل الركاة سحرين؛ وخيرها شهرين»^{١٤}
 ٢- ما رواه الشيخ بسند صحيح: «عبدالله بن مسعود عن أبي عبد الله
 عليه السلام: «من قال في الرجل يخرج ركبة فيمسي بعصا و نفى
 بعض يسس لها، المواسع فيكون بين يديه و آخره ثلاثة أشهر» قال: لا
 بأس»^{١٥}.

٣- ما رواه الكليني بسند موثق عن موسى بن يعقوب قال: «قلت
 لأبي عبد الله عليه السلام: «ركبتي تحمل علي في شهر رمضان أيتصلح لي أن
 أحسن معها شيئاً محققاً أن جنسي من سألني يكون عدي عدة؟» قال:
 «إذا حال الحول فأخرجها من مالك، لا تحلقها»^{١٦}. ثم أعطاها كيف شئت
 قال: «فت: فاناء كستها و أنبها يستقيم في»^{١٧}. نعم. لا تصرف^{١٨}
 ٤- ما رواه الشيخ بسند صحيح عن معوية بن عمار عن أبي عبد الله
 عليه السلام قال: «فت: الرجل تحمل شبه الركاة في شهر رمضان مؤخرها
 إلى المحرم» قال: «لا بأس...»^{١٩}.

الراجع: ما استدلل به «لخصوص علي عنه حوار ابنه، ضمن ذلك»
 ١- ما رواه الكليني بسند صحيح عن يحيى عن أبي عبد الله عليه
 السلام قال: «لا تحمل صدقة المهاجرين بالأعراب، ولا صدقة الأعراب
 في المهاجرين»^{٢٠}.

- ١٤- الوسائل - باب ٤٩ من أبواب المستحقين - الحديث ١١
 ١٥- الوسائل - باب ٥٠ من أبواب المستحقين - الحديث ١
 ١٦- الوسائل - باب ٥٢ من أبواب المستحقين - الحديث ٢
 ١٧- الوسائل - باب ٤٩ من أبواب المستحقين - الحديث ٩
 ١٨- الوسائل - باب ٢٨ من أبواب المستحقين - الحديث ١

٢- ما رواه الكلبي بسند صحيح عن عبد الكريم بن عبد بن هاشم
 بن أبي عبد الله عليه السلام في حديث حنبله على عمرو بن عبيد قال
 عليه السلام «... و تجتمع صدقات أهل الحضر و أهل البوادي فيجمعهم
 فيها سواء أقارنهم . قل : فقد حاشى رسول الله صلى الله عليه وآله
 في كل ما قلت في سيرة . كان رسول الله صلى الله عليه وآله ينسب صدقة
 أهل البوادي في أهل البوادي ، و صدقة أهل الحضر في أهل الحضر »^{١٩}
 ٣- استدلل صاحب الحدائق على هذا القول بما رواه أسكبي بسند
 صحيح عن ضريس بن . قال السديني أجمع عن عبد السلام : أن لنا
 زكاة نخرجها من أموال بني من نسمها ؟ فقال أهل ولايتك . قال : نى في
 بلاد ليس بها أحد من أولادك . فقال : نعم ، أنى بلدهم يدفع إليهم »^{٢٠}
 ٤- وما رواه الشيخ بسنده عن يعقوب بن شعيب أجداد ، عن العبد
 يصلح عليه السلام قال : « قلت له : لرحل ما يكون في أرض منقطعة
 كيف يتسع تركته ماله ؟ قال : تضعها في أحواله و أهل ولايته . قلت :
 ما لم يحضره منهم فيها أحد ؟ قال : نعم ، بل منهم »^{٢١}
 والجواب : أما صحة الجواب فبأنه لا بد من بعض السج « لا
 يصلح صدقة أسفار » . لا تدل على عدم جواز السفر ، بل إطلاقها
 على جواره و برومه لو كان استثنى لدفع في غير بلد .
 وأما صحة الهاشمي مضافاً إلى ما ذكر ، هي حكاية بعض السج

١٩- الوسائل - باب ٢٨ من أبواب المستحقين للزكاة ، الحديث ١

٢٠- ٢١ و ٢٢- الوسائل - باب ٥ من أبواب المستحقين للزكاة ، الحديث ٣ و ٧

صلى الله عليه وآله . ولعله كان من الأدب التي يراعيها للحكمة الخاصة ، ولم يرد أنه صلى الله عليه وآله ما كان قلق من مد سأل إلى غيره ، بل ورد أنه كان يبعث العدل ويحيي تركه إلى سديته .

وأما ما استدل به صاحب (الحديث) من الحديثين ، فلا سند لهما يسمى على استقده الحضر في حوار ، بل لا يكون في البلد من أهل الولاية ، فقريب : أن عدم الحوار قد كان مرتكراً في ذهن سائل ولا حله سأل عن التكليف مع عدم وجود أهل الولاية ، أو عدم حضوره .

لكن فيه : أنه استدل بحديث لا يصحح لأن جعل دليلاً . ولو كانت الشرعية (أعني قوله : فإن لم يحضره منها) في كونه معصوم عليه سلام لا يمكن الاستدلال . لكنه في كلامه السائل . ولعله أراد الاستدلال في حوار الاعطاء لغير أهل الولاية .

هذا كله متداول إلى معاصره برؤيته حر منها . -

١- ما رواه الصدوق بسند صحيح عن هشام بن محمّد عن أبي عبد الله عليه السلام : في الرجل يفتي الركعة باسمها أنه أن يخرج الشئ منها من لبسه التي هو يفتي إلى غيره ، قال : لا بأس به» ٣٧ .

٢- ما رواه الصدوق بسند صحيح عن درستين بن منصور قال : قال أبو عبد الله عليه السلام في ركعة بعث بها الرجل إلى غيره فله . قال : لا بأس ، يبعث بالثلث أو الربع» ٣٨ .

٢٢ - ٢٤ الوسائل . باب ٢٧ من أبواب المسحوقين .

الحدث ١ و ٢ و ٤ .

٣ - رواه الشيخ بسند صحيح عن أحمد بن حنبل قال : «سألت أبا الحسن الثالث عن الرجل يخرج ركاته من بلد إلى بلد آخر ، ويصرفها في أحواضه فهل يجوز ذلك ؟ قال : نعم» ٢٤ .

وقد سئل الشيخ لا تصارى (قدم) بانه يحتاج على الجواز . لكن يوضحه عليه ان لصاحبين ما يلي ان يدل على حوار لقل مستدار منها لا على نقل جميعها

بل ربما امكن القول بعدم حوار نقل بجميع استدأ الى منهم دونه عليه السلام . «يعتث بأشئ او ربع» «الحضر . بل يدل . ن لسائل كان يؤهم يحظر في مثل تبرره المعلوم عليه سلام على ديت في غير مصدر سب او ربع . فيكون النجاسه حذرا جوار في ديت .

لكن يجب ان يدعى ديت . ان يحوير كسبه خاصة لا يدل على الحضر ، و ان اثبات لشي لا يسمى ما عداه . واما يؤهم مسائل فهو في محله ، حيث كان يجهل بركه ، لكن تحوير المعلوم به سلام ليعتث اثبات او اربع لا يدل على تقرير حرمة . و ان لم يتقدم من السائل كاره في ذلك حيث يكون سكوته عليه السلام تقريراً ، من اسكن ن سكونه عليه السلام كان لاجل مرجوحية نقل الجميع ، لا لأجل حرمة .

و ما اصحبه اثباته . و رها حوار النقل لاجل انصرف في أحواض من اهل ابولايه ، و ذلك يعطى عدم وجودهم في البلد ، ولا قل من عدم الاتفاق في افادة الجوار .

و لحصل : انه يكفي في حوار النقل مطبق ، حتى مع وجود المتحقق اخلاقات ادبه الركاة و ايتائها الى مستحقها

السؤال الثالثة : قول المختق (قدم) . (فإن فعل شيئا من ذلك أثم و
مفسد) .

أما الإثم فيجوز القول بحرمة القتل ، والاغتلا ، واما الضمان فهناك
صحيحان صريحان في أنه إن وحد المسحق فلم يدفع فهو ضامن ، و
هنا -

١- ما رواه الكيني بسند صحيح عن محمد بن مسلم قال : «فت
لأبي عبد الله عليه السلام ، رجل بعث بركابه ماله لتقسم ، فضاقت هل عليه
مساهما حتى تقسم ؟ قال : إذا وحد لها موصفا فلم يدفعها إليه فهو لها
ضامن حتى يدفعها ، وإن لم يجد لها من يدفعها إليه بعث بها إلى أهلها
فليس عليه ضمان لأنها خرجت من يده . . . » ٤٥ .

٢- ما رواه الكيني بسند صحيح عن زرارة قال : «سألت أبا
عبد الله عليه السلام عن رجل . . . إلى أن قال : قلت ، فإنه لم يجد لها
هلا فصلى وتغيرت اسمها ؟ قال : لا . ولكن إن عرف لها هلا فعلى
أو فسدت فهو لها ضامن حتى يخرجها » ٤٦ .

و دلالة هاتين الروايتين واضحة ، لكن في قبيلهما روايات منها : -
١- ما رواه أبو بصير عن أبي جعفر عليه السلام قال : « إذا أخرج
الرجل بركابه عن ماله ثم سماه لقوم فضاقت ، أو أرسل بها إليهم فضاقت
فلا شيء عليه » ٤٧ .

٢- ما رواه عبيد بن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال :

«إد، أخرجها من ماله فهدمت ولم يسمها زكاة فقد برىء منها»^{٢٨} ومرجع الضمير في (أخرجها) وإن لم تكن مذكورة في الرواية لكن يظهر أنه الزكاة

٣- ما رواه بكر بن اعين - : «سألت جعفر عليه السلام عن الرجل يبعث بركته فسرق أو يبيع فاء عليه السلام : ليس عليه شيء»^{٢٩}
 ٤- ما رواه أبو بصير قال : كنت لأبي جعفر عليه السلام - جعلت فداك الرجل يبعث بركته فله من الرمن من الرمن فيسقط عليه الطريق - فقال :
 فقد اجزأته عنه ولو كنت أنا لأعذتها»^{٣٠}

وسكن الجميع بين الخامس محل لا يتق في هذه الرواية على صورة عدم السكن من لا ينسب إلى المحقق لعدم وجوده - نعم - بشكل عليه به بسبب صورته - لكنه صراحة لم يخبر عن التسليم من حيث إلى هذا المحل - مسأله في أن السائل يسأل عنه - فانه غير المحققين الأكثر الذي لا يورد - بل ربه لم يكن لتسليمه - في دارمة السابعة .

المسألة الرابعة : قوله (قده) : (وكذا كل من كان في يده مال لغيره وماله فامتنع ، أو أوصى الله شيء فلم يصرفه فيه ، أو دفع إليه ما يوصله إلى غيره) .

تعرض المحقق (قده) لهذه المسألة بمسألة ما ورد في ذيل صحيحة محمد بن مسلم المقدمة آنفاً حيث قال عليه السلام : «وكذا الوصي الذي

يرضى اليه يكون صام لما دفع اليه اذا وحد ربه الذي امر بدفعه اليه ،
 ون لم يجد فليس عليه صام » مضاعفا الى انعدة الكلية (أعنى ' على اليد
 ما أحدثت حتى تؤدي) ون مع دى الحق عن حقه محرم ، واليد عليه -
 ولو بقاء - يضمنان .

لو لم يوجد المستحق في البلد :

(قال المحقق قده : ولو لم يوجد المستحق جاز نقلها الى بلد
 آخر ، ولا ممان عليه مع العلم الا ان يكون هناك تعريضا) .
 استظهر صاحب (سدارك) وجوب النقل في هذه الصورة لأجل
 التقديمية لواجب و ربما امكن استظهاره من صحيحة ضريس و رواية
 يعقوب بن شعب التميمي في استدلال صاحب (الحدائق) على عدم
 حور النقل ، فان فيها الأمر بالعث . لكن الواجب لاحل لمقدمة ان
 اريد به لوجوب التعيسى فاما هو اذا لم يكن الانتظار في البلد موجبا
 لحضور المستحق والاختيار بينهما .

لو كان ماله في غير بلده :

(قال المحقق قده : ولو كان ماله في غير بلده فالأفضل صرفها الى
 بلد المال ولو دفع العوض في بلده جاز . ولو نقل الواجب الى بلده ضمن
 ان تلف) .

في العبارة ثلاث مسائل :-

المسألة الأولى استحباب صرف الزكاة في بلد المال . قال في

(المدارك) : «هو مذهب العلماء كوفة . والمستند فيه من طرق الأصحاب ما رواه عبد الكريم بن عتبة الهشبي عن الحسن بن أبي عبد الله عليه السلام قال . كان رسول الله صلى الله عليه وآله يقسم صدقة أهل البوادي في أهل البوادي . و صدقة أهل الحضر في أهل الحضر» .
 أما الرواية فهي أعم من وجه من قضية صرف الزكاة في بلد المال كما لا يخفى . وبما اتفق العلماء فيمكن التمسك به في الحكم الاستنباطي ، وهو نصيحة الحديث (من سمع . .)

ثم لا يخفى أن هذه عبارة من المعنى مع ملاحظته ما تقدم منه من عدم حواز أن يعدل بها أي غير أهل البلد توهم احتصاص عدم الحوار بينهم من بلد المال فيما كانت تركه في بلده . والاحتساب إذا هو في بلد و تركه في بلد آخر مع أن الأمر ليس كذلك . فظاهر - كما أشار به صاحب الحوار (قدس) - أن الإسراء استحب صرف العيس الركوبة في بلد المال . في فذل حوار دفع عوضها في بلد المال . وحاصله أنه بتخير بين الأمرين ، والأول أفضل .

المسألة الثانية : حوار دفع العوض في بلد المال . والدليل عليه : أنه متى حوار دفع عوض كفيه فدلل حرمة النبل - على تقدير انبوابها - لا يشمله . إلا أن يقال : أن المبادىء عدم حرمان أهل البلد من تركه شأنه في الأموال لموجودة في بلدهم لكن حصول الفسخ بهذا المبادىء مشكل
 مسألة الثالثة : ضمان التلف على تقدير النقل من بلد إلى بلد نفسه . أما الضمان فهو من مصاديق ضمان النقل من بلد إلى بلد ولا خصوصية لبلد نفسه إلا ذكره بمناسبة المورد . وأما الاشكال على إطلاق

العبارة من حيث وجود المستحق وعدمه ، مع ان السداد يخص بالأول ،
فوجب عنه بأنه لما ذكر العملية الصرف في سدائل دليل ذلك بالإلتزام
على فرض وجود المستحق فيه فلا انشاق بعبارة .

هل يجوز نفل زكاة الفطرة ؟

(قل السحق قد . وفي ركة الفطرة ، الأفضل ان يؤدي في بدنه ،
ان كان ماله في غيره . لا يجب في بدنه ، وحين ركه الفطرة من
الغائب عنه من بدنه عن ذلك ابد مع وجود المستحق فيه) .
يستفاد من العبارة امور : -

احدها - ان ركة الفطرة حيث لا انشاق بالنسبة الى يجب على
مكلف في بدنه ، فقبل ان يؤدي في بدنه ، ولرد من البلد هو بلد
عائق الوجوب (على ليلة تنظر) سواء كان وسه اولاً . وهذا بحكم واضح .
ثانيها - حوزة منها الى بلد آخر ، فان ذلك لارم انسية الأداء في
البلد . وهو كدفعه ان ، ارسله الى مسجده من انفسه ، الوقت ، كالروال
من يومه ، امثال . بناء على انه آخر الوقت

ثالثها - استحباب الاداء في البلد الذي هو فيه ، ولادليل على ذلك
سوى سوى السواء بان ركة الفطرة بعد العرب حال زكاة .
بعض . بناء على خبره حديث (من بلغ . .) يتبين ذلك

رابعها - انه لو عسى ركة الفطرة من مال غائب ضمن شمله مع وجود
المستحق . قال في (المدارك) : ان ركة الفطرة وان كانت وجبة في
بدنه ، لكنها تنعس بالغزل ، وتفسير امامية . وقد قطع الامحاج بمساواتها

- والخاص هذه - السابقة - .

والحق : ان مقتضى القاعدة هو الصانع لعدم امثال الواجب . من دون فرق بين التعيين في الس والعائ أو الحصر . و من دون فرق بين وجود المسحق أو عدمه . فما ذكره المحقق (قده) احد مصاديق القاعدة . خامسها - ما يفهم من عبارته (قده) حيث قيد الصانع بوجود المستحق انه لاضمان يستل مع عدم وجوده . ولا يمكن ان يستدل على ذلك بصححه عبيد بن رزارة عن ابي عبدالله عليه السلام قل : « اذا اخرجها من ماله فذهب ولم يسمعها لاحد فقد برىء منها » فان ما مره هو ركعة المان . تسمية الاجراج . فلا يعم التعيين في المان . والفوق يتقبح السناط مشكل . لعدم القطع به .

نعم : ربما امكن الاستدلال عنه بما رواه الشيخ عن رزارة عن ابي عبدالله عليه السلام في رجل اخرج فطرته فمرها حتى يجد لها اهلا . فقال . « اذا اخرجها من ضمانه فقد برىء منها والافهم » ما من لها حتى يؤديها الى رزارة « ٣١ » فستدر .

خلاصة ما توصلنا اليه :

- ١- السنولي لاجراج الركعة ثلاثة : امالك والامام واعمال
- ٢- اختيار للمالك في التمريق ويدل عليه خطاب (آتوا الركعة) المتوجه الى المالكين .

- ٣- ان كانت مطالبة الامام غير متفلسة لهي المالك عن التقسيم ،
 فمريق المالك الزكاة بنفسه صحيح ون كان انما لعمليه . وان كانت
 مطالبة الامام مع الهى عن التمسيم فلا تحرى هذه الركاة عنه لو فرقتها بنفسه .
- ٤- يمكن المصير الى استجباب دفع اركاة الى الفقيه في زمن الغيبة ،
 ستدا الى حديث (من بلغ . .) والا فلا دليل على الوجوب .
- ٥- لا يلزم سطر الركاة على جميع الأصناف ، لنصوص المستقيمة
- ٦- زكاة المذكورة لعدم جوار نقل الركاة الى بلد آخر ، غير واهية
 بالاثبات . ولذلك يكفى فى جوار نقل مطك اسلاقات دلة اركاة و
 يتأثها الى متعتها .
- ٧- لا يدل الأمر على نوره ، فيحور اسأخير الا ان يقوم دليل على
 خلافه .
- ٨- ان وحد المستحق للركاة فلم يدفع فهو من للنصوص الصريحة
- ٩- ديك . وتحمل النصوص الحاكمة سراء ذمه على صورته عدم سكن
 من الايصال الى المستحق لعدم وجوده .
- ٩- لو لم يوجد المستحق حاز نقل الركاة الى بلد آخر .
- ١٠- يتخير المالك بين صرف الركاة فى بدال ل و دفع عوضها فى
 بلده والأول افضل .
- ١١- كما كان دفع العوض جائزا ، فلا بأس بدفع العوض فى بلد مالك .
- ١٢- لا دليل على استجباب أداء زكاة الفطره فى البلد الذى هو فيه ،
 سوى فتوى الفقهاء بان زكاة الفطره بعد العمل حيا حال زكاة المال
 نعم ، ساء على حريان حديث (من بلغ . .) يحكم بالاستجباب .

- (القسم الرابع : في الواحق) -

براءة ذمة المالك عند قبض الامام او الساعي :

(فان سجن قبضه : الاولى - اذا قبض الامام او الساعي الركبة فبرئت ذمة المالك ، ولو تلمت بعد ذلك) .

للإمام الولاية على المستحقين بركاة . والساعي نائبه لحسن فدا قبض الركبة . ذلك قبض المستحق لها بأشرف الأيدي .

واسدل في (المدارك) بعد قوله : « فكان بينها جارية مجرى قبض المستحق » بقوى صحبة عبيد بن راره عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « اذا اخرجها من ماله فدهت ولم يسها لأحد فقد رىء منها »^١ و كأنه أراد ان مضى الاخراج لم احد الضمان . فبطريق الأولى اذا قبضها للإمام و نائبه المخاص أعنى الساعي .

ثم ان صاحب (الجواهر) عطف عليها الدائب العام كلفقيه . و بسى ذلك على شمول ولايته لذلك^٢ .

١- اوسان - باب ٢٩ من ابواب المستحقين للركاة . الحديث [.

٢- الجواهر ج ١٥ ص ٤٢٩ .

وقال السيد الطباطبائي في (العروة الوثقى) «الرابعة عشرة : اذا قبض الفقيه الركعة بعنوان الولاية لعامة برئ ذمة اسالك و ان نفقت منه سريطاً ، او مدونه ، او أعطى لغير المستحق اشباعاً»^٣

اقول . للفقيه الولاية العامة في الأمور الحسبية التي ليس بيد غيره ، ويحل بعدم تصديده نظم العمل للمؤنث الاسلاميه ، ومنها مول العتص والغيث . واما المال الركوى الذى لسانك لولاية في يائه فشكك اقول بها للفقيه . وهو العالم سبحانه .

عزل الزكاة :

(قال المستحق قدّم : اثنية - اذا لم يجد مالك لها مستحقاً و افضل به عزلها . ولو ادركه الوفاء أوصى بها وجوباً) .

لما حكم (قدّم) فيما تقدم بعدم اسحير حيث قل : (ولا ان يؤخر دفعها مع السك) : لم يكن محال لعزلها . فانه لا اثر به حيث ، حيث ان العزل و الدفع في مرتبة واحدة . واما مع عدم السك من أجل عدم المستحق ، فحيث انه (قدّم) حكم بحوار ، سفل الى بلد آخر و لم يقل بوجوبه فحيث حيث يجوز انقذه . قال باستحياب العزل

و على كل حال يقع الكلام في جهات :

منها - ان المراد من العزل هو تعيين الموزول في كونه زكاة ، لا

٣- العروة الوثقى . فصل في نفيه احكام الركعة - الرابعة عشرة

٤- لاحظ بحث (هل يحوز نقل الزكاة) من اعصل المتقدم

مجرد افراز شيء من المال بعد اعضاءه لأرباب الركعة . وقد اشكر بعض
 في ذلك سبحانه للتواعد حيث ان الركعة كـ...ين ، فربيعين الا ببعض
 من له الحق .

و جواب : انه لابد من الخروج عن السادة مقتضى فقه الصوص .
 ففي بعضها (اداء حال الحول فاخرجها من مالك . لا يخلطه بشيء ، ثم اعطها
 كف شئ)٥ و اعسائر كذا ترجع الى الركعة ، فيسدد ان امرئ اوجب
 كون المال ركعة . وهي بعضها (الرجل يخرج ركعة فيقسم بعضها و يبقى
 بعض - الى ان دل عليه السلام - لا يابس)٦ وفي بعضها قال عليه السلام :
 (اعزها . دن سحر بها دمت لها ضامن)٧ .

و منها - ان جو زاعزل هل يحتص بعدم وجدان المستحق ، كما
 ذهب اليه المحقق (فده) . ويعم ذلك مقتضى سائق التصوص هو الثاني ،
 لكن فيما يعزله و تؤخر الاعطاء الى شهر و شهرين و ثلاثة .

و منها - انه بعد العرب لا يجوز التبديل ضرورة انه بعد النقص في
 الزكاة لأدليل على ذلك حتى يعوا انبياء - دن تجويرها بما كان قبل
 العزل لأجل التعبد . وضرورة اخرى لأدليل على لالة المال على التبديل
 بعد ان تعين العزول في كونه ركعة . وخرج عن ملكه نعم هو مخير
 في صرفه في اي التصرف ؛ لكنه لا يوجب هذا ولايته

٥- الوسائل - باب ٥٢ من ابواب المستحقين للركاة .

٦ و ٧- ابوسان - ٥٢ - ٥٣ من ابواب المستحقين ، ركعة .

و منها - ان ثناء المعزول - متصلا او مفصلا - لأرباب الزكاة .
وان حكى عن الشهيد في (الدروس) انه للمالك - والرفيما ذكرناه هو
د لاء - مع الأصل ، وقد خرج عن ملك المالك ، بدليل انه يشبه لو تنف
مع تسكن من الدفع ، و لو كان باقيا في ملكه لم يكن معنى ضمان .
و قد استدل شيخنا الانصارى لنبعية لاء بان ظهر اخبار العزل
والاخراج والصدن تحقق القسمة بين المالك والمقرء بولاية من لاء .
ثم قال ، «ويؤيده قاعدة تلازم كون تنف شيء من شخص و كون مائة له .
المستفادة من الأخبار» .

و حاصله انه لو تلف المعزول من دون مفسد مالك ، ولو من اجل
التأخير ، كان المفق على ارباب الزكاة ، ولثناء يكون لهم .

ثم انه يمكن الاستشهاد لنبعية لاء بمعزول ما روه الكلبي
مرسلا عن علي بن ابي حمزة عن ابيه عن ابي جعفر عليه السلام قال : «سأله
عن الزكاة تجب على في مواضع لا يمكن ان تؤدى بها قال : اعزلها ، فان
احترت بها فانت لها صامس و لها الريح ، وان توت في حل ما عزلها من
عران تشغلها في تجارة فليس عليك شيء ، فان لم تعزلها فانتجرت بها في
حمة مالك فيها تقسيطها من الريح ولا وضعية عليها»^٨ .

وتقريب ذلك : ان المالك حينما تنجز «المعزول» بما ان يبيعه فذلك
فصولي ، فان حصل الريح فولي الأمر قد امتصاه ، ولا فلا يمس به و يكون
السمان على المالك اما بالنلف او الوضعية ، واما ان يجعله مضافا يشتره ،

٨- اوائل - باب ٥٢ من ابواب المستحقين للزكاة ، الحديث ٣ .

وحيث فأن كان شراء دلعين الخارجية - أي عين المعزول - كذا ذلك فضوليا كما هو واضح و يجرى ما تقدم . و إذا كان شراء في نفسه و جعل المعزول ادء لها فهو قاصد لوجوبه و لو بوجه ، فيكون ذلك من قبل استجارة بقاء الدقل و المال مغموبه التي تكون في الدمة عادة و تؤدي اشمن من مالها . ومع ذلك فلا تعدا بان حكمها حكم السوي كما انه بناء على كون الزكاة حقا مائبا و يثبت من كسر الشاع يكون التسعيا اوارد في دليل الحديث من باب العمد .

هذا ، و لكن الرواية ضعيفة .

و منها - انه لو لم يعرف من عين : اما معزول من مال خارجي - حيث انه يحوز اعطاء المثل و القيمة عن العن لركوية - دليل يكون هذا المعزول حكمه حكم العن المعزولة ام لا ؟

قال شيخنا الاسلامي في آخر كلامه . ثم انه لا فرق من ذلك كون العزل من عين استصاف . او من مال خارجي ، كما يستد من الشهيدين و جماعة . وان كان ربما يوهم صاهر لاحد الاحصاض «أول» .

والحق : انه لما كان تعيين الزكاة في المعزول على خلاف استعانة بولذاتشكل بعض من محتاج الى قصص مستحق - و كان مورد الاخبار ان لم يكن مظهرها محتتما بمرر لعين . فلا تجري الحكمه في المعزل من اسبل الخارجي .

حكم المملوك المشتري من الزكاة :

(قال المحقق قدس : اثنائه السبوك ابي يشرى من لركة ادا مات ولا وارث له ورثة ارب الزكاة . و قيل : بل يرثه الامم ، والاول اظهر) .

احصلت الأقوال في ميراث العبد المشتري من الركة والمراد منه عبد الذي في الشدة والضرورة ، والعبد الذي تصرف الزكاة في شربه وعقه عبد عدم وجود المسكن . واما مكاتب الذي يعطى له مال الكتابه فحارج . فانه بعد اداء مال الكتابه يكون كأحد من لاس وميراثه عند عدم الوارث للإمام عليه السلام .

وبالحصة فالمشهور المعروف الذي عليه معتم لأصحاب — بل اقدماء متفقون عنه — هو ان ميراث العبد المعتقد من الركة لأرباب الزكاة ، او لخصوص الفقراء كما عن لميد ديك . ويحكي عن العلامة في (القواعد) وانه حر المحققين في (شرح) السول دن ميراثه للإمام عليه السلام فانه وارث له . وان السابعة (اي العبد المعتقد) اذا لم يكن هناك من اعقه تبرعا فولاء عتقه للإمام .

و هناك قول ثالث يحكي عن الشهيد و بعض آخر . و هو التفصيل بين مملو يشتري سهم الرقاب ولا امام يرثه .

و قول رابع عن (الحدائق) و هو دوران الأمر مدبر قصد المزكي فان كان قصد حبس شراء العبد شراءه من سهم (في مسيل الله) فارثه بالإمام ، او من سهم لخصوص الفقراء فارثه لهم ، او من مطلق الركة من دون ان يقصد سهماً معيماً فارثه لجميع ارباب الركة . و رب ما يمكن الاستظهار من

(الحدائق) ان لعبد لو قصد في شرائه من سهم رقباب غارثه للامام عليه السلام .

وعنى كل تقدير ، لاندك من ذكر الرواية . ثم لتكم في فقه الحديث . فقد روى الكيسى بسند موثق عن عبيد بن زرارقة عن «سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل اخرج زكاة ماله الف درهم فم يحد موضعاً يدفعه اليه ، فظن انى مملوكه ساع فيس يريده وشره سلك الألف اندراهم انى اخرجها من زكاته فاعته . هل يجوز ذلك ؟ قال : نعم . لا بأس بذلك . قلت : فانه لما ان سق و صار حراً اتجر واحترف فأصاب مالا ثم مات و ليس له وارث ، فمن يرثه دالم يكره وارث ؟ قال : يرثه الفقراء لمؤمنون الدين يتحفون بركه لأنه انما اشترى بهماهم»^٩ .

و روى الصدوق بسند صحيح عن ايوب بن ابراهيم قال : «قلت لأبي عبد الله عليه السلام : مملوك يعرف هذا الأمر ادى بحى عليه . شره من الزكاة فاعته ؟ قال : فقال : اشتره و اعته . قلت : فان هومات و ترك مالا ؟ قال : فقال . ميراثه لأهل بركه لانه اشترى بهماهم»^{١٠} .

ان التيسيل في الرواية الأولى «لشراء من ماله الفقراء اما لأجل أن فقال : ميراثه لأهل هي للفقراء ، كذا في الأحاديث من انه تعالى (جعل للفقراء في أموال الأعياء ما يكتسبون) ومن قوله عليه السلام (ما وصفت بركه قوتاً للفقراء و توفيراً للأموالهم) و قوله عليه السلام : (ما وضعت بركه اخباراً للأعياء و معونة للفقراء) و قوله عليه السلام (ان علة لركه

٩- الوسائل - باب ٤٣ من أبواب المسحوق بركه ، الحديث ٢

١٠- ابوسائس - باب ٤٣ من أبواب المسحوق بركه ، الحديث ٣ .

من أحسن قوت انقراء) . التي غيرت . واما ما أحسن انه أخرج الألف
 درهم و عشرين لأجل انه وقع في . كان قد ساهبه في بته . و ما لم
 يجدهم شتري العبد و احسن . فكأن سرقة . ما لم تسعه لتجده اليهم .
 و ما التعليل في الرواية الثانية فقد مرده بشرء . ما ساهم المجهول
 بشيء في وقت سائر السهم . لكن لعل المراد ما يساوق التعبد في
 الرواية الأولى من ان بركة سحر . ما ساهم من السهم .
 و سأل كل من ساهم في السهم . ما ساهم من السهم . ما ساهم من السهم .
 حتى من السهم . ما ساهم من السهم . ما ساهم من السهم . ما ساهم من السهم .
 مع وجود الوارث يكون للفقراء .

تنبيه نذكر فيه امورا :-

١- ان الرواية شاة لاند من سندها عدم و ارث . لا لأن ذلك
 المذكور في رواية الأولى . من ركه . كان في كراهة البطل . بل لما
 هو المبرك من ان أولى الأرحام أولى ببعض في كتاب الله تعالى .
 ٢- تبين سند سورة وجود مسجدي . لا لأن ذلك المذكور في
 رواية الأولى . من ركه . كان في كراهة البطل . بل لما
 من استعصبت في سورة وجود مسجدي . اذا كان علم في السورة
 و ذلك في صحاحه . من مسجدي . ما ساهم من السهم . ما ساهم من السهم .
 عن الرجل يجمع عليه من اركه . ما ساهم من السهم . ما ساهم من السهم .
 و بعضه . ما ساهم من السهم . ما ساهم من السهم . ما ساهم من السهم .
 ثم قال : الا ان يكون عدا مسلما في ضرورة شتره . و يعتنه .

و اگر چه آنکه مع عدم وجود مستحق این هدايا من نصیه است
حتی بعضی احوار را ضروری و شده . بیچیز و شرع و لعق حتی بلا
ضروری و شده .

الایم لا ان یسأل ان ما یسأل یسأل ضروری او عدم مستحق
هو شراء سماء رکذ کب هو مورد صحیح بی شیر و مویه قیدین
درارد و ما اشراء یسأل رکذ - که هو مورد صحیح انوب بی اشراء -
فلا یقید بشی منهما ، فلیتدبر .^{۱۲}

۳- ان حجه علامه و ویده (مدینه) بی ان شرائ العبد لایم ام علیه
اسلام بی ان لا وجه لغرف سیریه در بی سر نه . حیث انه کب بشری
بی ان العبد و یسأل سیم . و لا وجه لایم ام سیم ان العبد حتی
بشری هو نفسه نه . نه فیه رد بی ما در بی سیم بی حد صحیح عن
علامه حسن بی حدیح عن بی علامه بی اسلام . حجه لایم ام
من رکذ شتا : بی و الایم و اولد و المسوک و البراء و دیک ایهم عباده
لازمون نه^{۱۳} و هذا صریح فی ان المسوک لا یسأل فی رکذ . مضافاً

۱۲- لغز . حجه اندر حدیث الاثر از "عشیر" فی حدیث خاص سیم
"برقانی" ام کب و العبد بی "سیده" و لم یکره و رد عدم وجود مستحق
و لغزیم حصواً صحیحه انوب من اشراء العبد من سیم بی سیمیل^{۱۴} ،
حیث انه کان عرف ایمن و نه کان تحت تدبیر اشراء ایمن . کان یسأل
اطلاقه من بده و جعله حراً . بی حدیث من سیمیل و رد فی مصرف
و بی سیمیل نه

۱۳- دیوسانی - باب ۱۳ من ابواب المستحقین للزکاة ، الحدیث ۱

أي أن العبد ليس من الفقراء . لأن نفسه على سيده فلا بد من أن يكون شراؤه أما من سهم الرقاب أو من سهم سبيل الله . وعلى كل منهما لا مجال لأن يكون الفقراء أولياء عتقه ، كما أنه لا مجال لأن يكون لمزكي ولي العتق ، فإنه لم يتبرع بعتقه ، فانهضر الأمر في ولاء الإمامة فلا مام هو الوارث .

وما ذكر يمكن الاعتماد عنه لولا النص على خلافه . وقد عرفته فلا محيص عنه .

اجرة الكيل والورن :

(فر المحقق قده : رابعة - إذا احتاجت صدقة إلى كيل أو وزن كنت لاجرة على المالك . وقيل : يحجب من الزكاة ، والأول أشبه) .
ما ذكره المحقق (قده) يب إلى الأكثر . والقول بأنه من الزكاة يحكي عن الشيخ في موضع من (المبوط) .

ويمكن لاستدلال بالورن بن الواجب إبقاء ركة ، وذلك يتوقف على تشخيصها في الخارج ، وقد ورد قوله عليه السلام : « إذا حل الحول وخرجها ، ولا تحببها شيء » و نحو ذلك . فالكيل والورن مقدمة بذلك ، فيجب على المكلف . كما أن مالك إذا باع جزءا مئاعا ، أو كليا في المعين ، أو كليا في عدمه و سالبه المشرى فاجرة الكيل و لوزن على البائع مقدمة لتعين ملك المالك و إفرازه .

واصح للشيخ بن الواجب على المكلف هو إبقاء الركة ، ولو وجب اجرة الكيل والوزن عليه للزم الردة على المقدار الواجب ، ولذا لا يكون اجرة القل فيما لا يوجد المتحقق ولا المصروف الآخر ، على المالك . بل

تكون من الركاة مع ان لنقل حينئذ واجب .

وفيه : ان لو حوب بالأصل لا يريد بذلك ، وانما كان وجوب الاجرة عيرياً . واما القياس على احرة استل فتح القارق . فان النقل اذا يكون بعد تعيين الركاة و انقضاءها في حارج ، وانقل حينئذ لمصلحة ارباب الركاة . ومن له الغنم فعليه الغرم .

والجيلة متى احس اعطاء الركاة ، هي جعلها مشحونة في الحارج بان كانت من العلات وليس يعطى اليك منها الامتداد لركاة فلا بد من الكيل واوزن اما مشيرة نفسه . او اعطاء الآخره لمن تسد بها . ولا فرق فيما ذكره بين ان يكون الركاة حراً ملباً ، او كذا في احسن ، او حرراً ، او غير ذلك ، وان كان الامر في الاول اوضح .

هل يتعدد الاعطاء بعدد اهتوان ؟

(ف) لمحقق قده : الخامسة - اذا اجمع لتغير مسكن او مراد ستحق بهما اركاة كل غنم و كلبه و خرو . حران يعطى بحسب كل سبب نصيباً) .

اذا كانت العاوين اربعة في سونوع لها حقه قتيبة و سبية فلما محالة اذا تعددت تعدد ما يترتب عليها . نعم لا بد من مرعاة لشرائط فلو اعطى مثلاً مرحلة لغفر وكان ذلك بعد تملكه و جب لأداء مال الكلبة لم يعط من حقه نصيب الرقاب . لعدم تحرره حينئذ .

واستشكل في (الحذائق) في هذه المسألة بقوله . «ولا يخفى ان المبادر من الآية تما هو الشاع المكثر من تعدد هذه الافراد ، ولهذا

صارت الأصناف ثمانية باعتبار مساه كل منها بالآخر . وأيضاً فإنه من أعطى من حيث الثمن ما بغنيه و يريد به غده فكيف يعطى من حيث عزم و الكسبه بشروطين — كما تقدم — بالعجز عن الأداء . وبالجملة ، احكم عندى محل توقف لعدم الدليل»^{١٤} .

أما ما ذكره أخيراً فلا مبع له . فان كل من حوّر إعطاء الصب لاجل كل سبب اما بجوزه مع مراعاة الشروع و سوانع لا مطلقاً ، واما ما ذكره أولاً فلما لم تكن العداوين معصية لا تنقل الاجتماع في مورد ، و لم يكن استثناء ركاه ماحوداً بشرط لا . اى مشروناً بأن يخص المصلي به بعنوان واحد دون من له عوائد . ولم يجب البسب الى الأصناف الثمانية ، فلا مجال لما هو المبدى من شيوخ تعدد الأفراد ولا منع ذلك من لإعطاء بحسب كل سبب نصيباً .

أقل ما يعطى الفقير :

(قال المحقق فده : السادسة — أقل ما يعطى الفقير ما يجب فى لصاب الأول عشره فراريط او خمسة دراهم . و قيل : ما يجب فى المصاب الذى عراضن و درهم . و الأول أكثر) .

مراده الأكثرية من حيث القائل . و هو كذلك ، بل هو المشهور المعروف من القدماء . والقول بما يجب فى اصحاب الثانى على ما حكاه المحقق فى (المعتبر) هو لسار و ابن الحنيد وهناك قول ثالث عن على بن محبوب بان الأقل فى الدرهم و الدرهم و الثلث ، و فى الذهب نصف دينار

أو خمسة دراهم .

لكن الكثير - لاسيما من السأحرين - لا يرون استقدير اصلا ، و حملوا ما ورد في الروايات من تحديد لأقل على الاستحباب . و مستندهم الاستلاق في ما يخص وجوب اتياء ركعة في الايات والروايات .
واما الروايات فهي :-

١- روى الكشي بسند صحيح عن ابي ولاد بنده عن ابي عبد الله عليه السلام قال : « سمعة تقول : لا يعطى احد من ركعة من خمسة دراهم . وهو قل ما فرض له شر وحق من ركعة في امور المسلمين . فلا يعطوا احداً من اربعة اقل من خمسة درهم فصاعداً »^{١٥} .

٢- و روى الشيخ بسنده عن معوية بن عمار وعنده من ذكر سميعاً عن ابي عبد الله عليه السلام قال : « لا يجوز ان يدفع من ركعة اقل من خمسة دراهم ، فانها اقل الزكاة »^{١٦} .

هاتان الروايتان تدلان على مدالة المحقق من عدم حوار الاول من خمسة دراهم . لكن ليس فيها ذكر من عشرة فربط و لعله ذكر ذلك من اجل تساويهما في النصفة في ذلك الزمان . وفي قبل هاتين الروايتين :
٣- ما رواه الشيخ بسند صحيح عن محمد بن ابي الصهبان قال : « كتبت الى الصادق عليه السلام^{١٧} هل يجوز لي يا سدي ان اعطي الرجل

١٥ و ١٦ - الوسائل - باب ٢٢ من احوال المستحقين للركعة : الحديث ١ و ٤ .

١٧ - الظاهر ان المراد بالصادق عليه السلام هنا : الهادي عليه السلام ، لانه من وجاله .

من اخواني من الركعة الدرهمين والثلاثة دراهم فقد اشته ذلك على ؟
فكتب : ذلك جائز»^{١٨} .

٤- وما رواه الصدوق بسند صحيح عن محمد بن عبد الجبار : ان
بعض اصحابنا كتب على يدي احمد بن اسحاق ابى علي بن محمد بن العسكري
عليه السلام . « اعطى الرجل من اخواني من ركعة الدرهمين والثلاثة ؟
فكتب : افعل ان شاء الله تعالى »^{١٩} .

يحمل ان يكون المراد من (بعض اصحاب) هي هذه الرواية هو
محمد بن ابى الصهبان ولو كان الامر كذلك فليس الا مكتوبة واحدة . و
على كل حال يظهر ان مستند الشيخ على بن بابويه في دراهم هبانه
الرويان . ويشهد لذلك ارواؤه المتقدمان من الصف دينار من الذهب
يساوي خمسة دراهم . واما في الذهب فما في (نسخة الرضوي) حيث
قوله عليه السلام : ولا يجوز ان يعطى في الركعة اقل من نصف دينار»

واما مستند القول بعدم التدوير فهو كما دلت .

١- الأخذ باطلاق الامر بآية الزكاة .

وفيه . ان هذا الاطلاق لا يؤيده الا بعد حمل ما في الروايات على
لاستحباب ، و ذلك مشكل لعدم القرينة عليه .

٢- ما رواه الكليني بسند صحيح عن الحلبي عن ابى عبدالله عليه
السلام قال : « قلت له : ما يعطى المصدق ؟ قال : ما يرى الامام ولا يقدر

١٨ و ١٩- الرسائل باب ٢٢ من ابواب المسحفين للركعة ،

الحديث ٥ و ١ .

له شيء»^{٢٠}.

و فيه . ان ما يعطى للمصدق يزيد - في اعادة - على حصة دراهم
كثير . ولو سلم عدم التقدير للعامل فلاوجه لقول به في العمراء ، لعدم
احراز وحدة الساط .

٣- ما رواه الكشي بسند صحيح عن ابي شمس عن ابي عبدالله عليه
السلام في حديث تضمن نفي التوظيف^{٢١}.

وفيه : ان هذه الرواية اجيبه عن لتمام ، فان الحديث بعد
الاجحاج على عمرو بن عبيد هكذا : « . كان رسول الله صلى الله عليه
 وآله يقسم صدقة اهل البوادي في اهل البوادي . و صدقة اهل الحضر في
 اهل الحضر ، ولا يقسمها بينهم بالسوية و اما بقسمها على قدر ما يحضرها
 منهم وما يرى ليس عليه في ذلك شيء موفى موفى ، و اما يصنع ذلك
 بما يرى على قدر من يحضرها منهم » .

فالرواية صريحة في ان امر تقسيم مقوس اليه صلى الله عليه وآله .
 ولا ربط لها بما نحن فيه . و يشهد لذلك ما في رواية اخرى في حديث
 قال عنه السلام : « ولا يقسم بينهم بالسوية على ثمانية حتى يعطى اهل كل
 سهم ثمانية . و لكن يقسمها على قدر من يحضره من الاصناف الثمانية على
 قدر ما يقيم (يعنى) كل صنف منهم بقدر حصة ليس في ذلك شيء موقوف
 ولا مسمى ولا مؤلف ، و اما يصنع ذلك على قدر ما يرى وما يحضره حتى

٢٠- الوسائل - باب ١ من ابواب المستحقين لزكاة ، الحديث ٤

٢١- الوسائل - باب ٢٨ من ابواب المستحقين لزكاة ، الحديث ١

سد كل حقة كل قوم منهم . وان فصل من ذلك فصل عرضوا المال جملة الى غيرهم .^٢ بن يسكن الاسد لا يهد . الحديث على لزوم الاعطاء زيد من حصة درهم . لم يكن ذكر فيه فدراة وسد حقة .

والحقيق في المقام . ان يسل بعدم تحديد في ما عدا اثنين ، لعدم ورود الرواية في ذلك . فيوجد بسلاق وجوب اية تركه . واما فيه فلو علم وحده انصار جراحا ان يسر باندرهم ، والا فيخص اذ امر باندرهم ولا يجوز فيه اذ من درهمين لاند في روايت بالاصح اليه . ولا شبهة في حوار اخمسة و كذا في معنى في الروايات ، في معنى حور الاكساء بل ان من الخمسة . وحيث ان روايته صحيحة فربحه في عدم جواره . و مدلل على ان درهمين والثالثة هو سكتية فبها لوروده بكتية . دأرجح سبيل ابي مامو مشهور من لزوم اعطاء الخمسة درهم فمأزاد . فليتدبر .

هل يوجد حد لاكثر ؟

(ول معنى هذه : ولا حد لاكثر اذا كان دفعه . ولو تعاقبت لعقوبة بلغت مؤونة السنة حرم عليه مآزاد) .

اما الحرمة بعد بلوغ مؤونه مع تعاقب العقوبة فواجب . لعدم سوتنوع (و هو الفخر) ضرورة انه من لايمانك مؤونة السنة حسب ما تقدم سابقا في بحث الفقراء والمساكين .

واما عدم التحديد وجواز لاعطاء زيادة على لعنى مع وحددة العقوبة .

٢٢ - الوسائل - ج ٢٨ من اجواب المسحقين سرقة ، الحديث ٢ .

من العلامة في (لبي) قوله : «يجوز ان يعني احتير ما يقنيه وما يزيد
 نالي عنه . و هو قول عماد اجمع^{٢٣} و كذا في (المدرسة) حيث
 قال : «واما انه لاكثر ان كبر دفعة ثير قول عماد اجمع» .
 ويستدل على ذلك : تارة بالاب في آية (توا لركه) و آية
 (اب الصادق للفراء . .) و من مسند عطاء المتدقة برزها - بعث ما
 بعث الى فخر و حد

و اخرى بآراء . ففي بعضها (عضه من اركه حتى تغنه) و في
 بعضها (اسه من اركه حتى يغنه) و في بعضها في جواب سؤال براري
 عن اعطاء الخمسة في غيبه السلام : (نعم حتى يغنه) و في بعضها (ادا
 اعطيت القير فاعنه) و في بعضها في جواب سؤال براري عن اعطاء سبعة
 قال عليه السلام : (عنه اعه ان قدرت ان يغنه^{٢٤} و في رسالة بشرق
 بشار . يعطى المؤمن ثلاثة آلاف . ثم قال : لو عشرة آلاف^{٢٥} و لسي

٢٣- زعماني كبره يمكن ان يكون حكا . . . اما ما عدوه . مع انه

فقط منه

لانه يعني : ان من ما يكون بموضع سبب حكمه حدود ٥٥ من ما
 كون سببا له حدود ٥٥ . فلهذا وجوب . و روى في الحديث من
 الاول . و وجوب المعنى على اروحه من نفس النسي . و هو رقة حري^{٢٦}
 كبر حكمه استمرارية بره . فلهذا اجماعهم و لا يخفى في
 ترتيب الحكم مجرد ثبوته و ان اعدم حد من احكام و اسان معناه .

٢٤- هدداروايت في الواسين . اب ٢٤ من ابواب المستحقين لركه .

٢٥- الواسئل . اب ١٧ من ابواب المستحقين لركه . اعطيت ٢٤ .

بعضها : (اعطه الف درهم) .

تقريب الاستدلال : ان اصلاق اعطاء الألف و ثلاثة آلاف و عشرة آلاف بالنسبة الى كونه زائدة على الفنى . و كذا اصلاق الأمر بالاعطاء من حيث مراتب العنى ، يفيد ان اى مرتبة من العنى اذا وجدت دفعة واحدة كانت حائزة

اقول : يشكل ذلك فيما تضمن التحديد بمعنى فى جنة (حتى نفيه) . حيث لا يبعد ان يكون المقصود من ذلك مقدار مؤونة سنة . بل لمن المقصود من الاعطاء ايضا ذلك ، فلا يكون له اطلاق بالنسبة الى مراتب الفنى ، ويؤيد ذلك :

١- ما رواه الصدوق فى (معانى الأحبار) عن عبد الرحمان بن احتجاج عن سمع عن أبى عبد الله عليه السلام فى حديث قال : «فإن الناس اما يعطون من السنة اى السنة . فليرجل ان يأخذ ما يكفيه و يكفى عاله من السنة الى السنة» .

٢- ما رواه الكلينى عن بعض أصحابنا عن العبد الصالح عليه السلام فى حديث طويل فيه ذكر لوالى - الى ان قال عليه السلام : «يقسم سهم فى مواضعهم بقدر ما يتفنون به فى سهم بلا ضيق ولا تقصير ، فان فصل من ذلك شئ رده الى الوالى وان نقص من ذلك ولم يكتفوا به كان على الوالى ان يموهم من عنده بقدر حاجتهم حتى يستقوا . . . ولكن يقسمها على قدر من يحضره من الأصناف الثمانية على قدر ما يقسم (يعنى) كل صنف منهم بقدر مسته»^{٢٦} .

٣- ما رواه الصدوق بسنده عن علي بن اسماعيل قال . «سألت أبا الحسن عليه السلام عن السائل وعنده قوت يوم ايحل له ان يسأل ، وان اعطى شيئاً من قبل ان يسأل يحل له ان ينبله ؟ قال : يأخذ وعنده قوت شهر ما يكفيه لسته من الزكاة . لأنها ابهى من سنة الى سنة»^{٢٧} والظاهر في مفاد الحصر ان الزكاة محدودة بما ان تكون بمقدور مؤونة السنة واحداً : ان اعطاء الزكاة للمعسر والمساكين بمقدار يزيد على الغنى (اي عسى مؤونة السنة) لا يحل من اشكال قوى .
 هذا كله بالنسبة الى سهم الفقراء والمساكين . واما في سهم العارفين فيؤدى الدين - بلغ ما بلغ - بشرائطه .

الاعطاء لدافع الزكاة :

(قال المحقق قدس . السبعة - اذا قبض الامام لركه دعا لصاحبها وجوباً ، وقيل : استحباباً ، وهو الأشهر) .
 يستدل على ذلك بحديثه تعالى : «خذ من أموالهم صدقة تطهرهم و ترفعهم بها ، وصل عليهم ان صلاتك سكن لهم»^{٢٨} والسكن ما يسكن به المرء وتطمئن به نفسه .
 وتفسير الاستدلال . ان الأمر بالصلاة عليهم ماهر في الوجوب ، لا سيما بلحاظ عطفه على الأمر بالأخذ .
 وانحرف بالوجوب بحكى عن الشيخ الفوسى (قدس) و لمحقق فى

٢٧ . الوسائل باب ٨ من أبواب المستحقين للركه ، الحديث ٧

٢٨ - سورة البقرة ١٠٣ .

(المعتبر) ، والعلامة والشهيدان . لكن لا يعد البحث عند بعض عسى الإمام أو ينتحب له ، وإنما الذي يمكن أن بحث عنه هو الاستحباب . نسبة إلى الفقيه والساعي الذي يبعثه . عسى تنذير أنه له . أو فيما يراه من الأمور الحسبية .

و مقتضى القاعده عدم الوجوب . لعدم الدليل بل ربما تناسى لذلك من حلول الرواية التي ذكرها في (وسائل) في كذب المصدق في باب ١٤ من أبواب زكوة الأنعام . فإن الآداب الكثيرة التي بها أمير المؤمنين لمصدقته حسب بعثه ليس فيه الأمر « الدعاء إذا قضى » تركه ثم الظاهر أنه لا بأس أن يكون بدعاء بلعد « سلاه » و فسحكي أن رسول الله صلى الله عليه وآله كان يقول . « بهم صل على آل فلان » والصلاة عة : العطف والدعاء

كرامه أن يملك الزكاة التي دفعها :

(قال لمحقق قدم « اشامة » بكرة أن يملك ما أخرج في الصدقة اختياراً . واجبة كانت أو مندوبة . ولا بأس إذا « وب آية بمرث و ما شابهه) .

الظاهر أن المراد من الإخراج هو ما ضمن الأعضاء قربة قوله . « إذا عدى إليه ميراث . ففي (المدارك) : « هذا الحكم مجمع عليه بين الأصحاب » وقال العلامة في (انتهى) : « به لا خلاف فيه بين العلماء » . واستدل على ذلك في (المدارك) و (الجواهر) بوجوه ، منها : أن الزكاة طهارة للعل ، فيكره شراء فهو « و به ربما استحيى الفقير فيترك المساكنة معه ، ويكون ذلك وسيلة إلى استرخاع بعضها . و ظهر

كلامهما (فدهما) الحوار بلا كراهة لوجعلت حرة؟ من حيوان ولا مشرى
غير المالك^{٢٩}.

ثم استدلا على اصل الحوار مصداق لى الاحصاء المسفون من جماعة
و سلاق فونه عدلى لا ان تكون تحرره عن تراض^{٣٠} بما رواه الشيخ
بسند عن محمد بن خالد عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال : «فدا
اخرجه - يعنى الشدة - فليقومها فبمس يريد . فدا قامت على ثمن فان
ارادها صاحبها فهو احق بها . وان لم يردها فيسبها» .

لكن هذه الرواية في حراج المستبدون حيث انه روى الشيخ و
كنسى بسند صحيح عن محمد بن خالد انه سأل ابا عبد الله عليه السلام عن
صدقة - ابي ان قال - فقال له بو عبد الله عليه السلام . «مرصدقتك
ان لا يخر من ماء الى ماء ثم ليأخذ صدقة . فدا اخرجها فليفسبها
فمن يريد (فمقومها فمن يريد . وح) فدا قامت على ثمن . «^{٣١} وعلى
هذا فلا يكون من اخراج المالك اختيارا كما ذكره المحقق (فده) الاتاويل
ان اخراج لمصدق بل ازم الخروج من المالك . و توطنه له اخرجه .
واعطاء للمفقر .

والأول أن يستدل على ما ذكره المحقق من كراهة أن يملك ما
خرجه في الصدقة بالروايات التي منها :

٢٩- بصور دلت عندما يحس الحر من الحيوان فبمه للركه الراحة
عنه .

٣٠- سورة النساء ٢٩ .

٣١- الوسائل باب ١٤ من اجاب ركاه الاعم . الحديث ٢ .

١- ما رواه الشيخ بسنده عن أبي انبارود قال . قال أبو جعفر عليه السلام : « لا يشتري الرجل ما تصدق به »^{٣٢}.

٢- ما رواه الشيخ بسنده صحيح عن منصور بن حازم قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : « صدق الرجل صدقة لم يحل له أن يشتريها ولا يستوهبها ولا يبردها »^{٣٣}.

٣- وما رواه الكليني عن منصور بن حازم عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « إذا تصدقت صدقة لم ترجع إليك وسم بشرها إلا أن تورث »^{٣٤}.

واللهي في هذه الروايات يحصل على لكرها . و ربما شهد لذلك ما تقدم في رواية محمد بن خالد بعد ما ذكره من الأول . ثم إن هي الأس عن المود اليه بمراث وما شاهده يدس عليه متضمنه صحيحة منصور بن حازم . وما رواه محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام « في الرجل يصدق بالصدقة أيحل له أن يبرئها ؟ قال نعم » و ما رواه أيضا عن أبي جعفر عليه السلام قال « إذا تصدق الرجل على ولده صدقة فانه يبرئها » .

و سم الانعام بالصدقة :

(قل المحقق قد . الناسه يستحب ان يوسم نعم الصدقة في أقوى موضع منها وأكثفه . كاصول الآذان في القسم . واتحاد الابل والقر و

٣٢ - الوسائل باب ٣ من ابواب احكام الوقوف والصدقات ، الحديث ٢

٣٣ و ٣٤ - الوسائل باب ١٧ من ابواب احكام الوقوف والصدقات .

نكتب في السهم ما أحسن له زكاة أو صدقه أو حرمه)
 السهم من السهم وخرج السهم ' المكواه . وهي الآية . نرى حوى
 ويوسم بها . وفانوا ' أن هذا لحكم عند علماء وأكثر العامة
 وسئل عنه في (لسهى) بما رواه جمهور عن سبي صلى الله
 عليه وآله « أنه كان يسلم الأمل في أحدها » وعن أس أنه دخل على
 رسول الله صلى الله عليه وآله وهو يسلم العلم في آد ها . واسئل أيضا
 أن فائدة ذلك لا يحصل بدونه . وهي سبها عن غيرها . وربما شردت
 معرفها من بعده فبردها . وربما رآها صاحب المال فسمع من شرائها .
 ولما كان الحكمة متحدياً يمكن نفوذ به . وإير النظر إلى الأحداث
 « من علم » .

خلاصة ما توصلنا إليه :

- ١- إذا فنص الإمام أو ابى الزكاة برئت ذمه مالك . لأن ذلك
 قبض المستحقين لها بأشرف الأيدي .
- ٢- شكل القول ببراءة ذمه مالك بمجرد قبض القصة لأن ذلك
 ليس من الأثر بحسبه التي لمعته الولاية العامة وبها
- ٣- إذا لم يجد الثالث مسجداً مكرهه والأفضل له عزلها . والمراد
 من العزل تعين المعروف في كونه زكاة . ومقتضى إطلاق النصوص عدم
 اختصاص العزل بعدم وجدان المتحقق .
- ٤- لا يجوز السدق بعد العزل . لأنه لا دليل على ولاية المالك

٦- من ماء المعرول لأرباب الركاة . لأن الماء يتبع الأصل ، وقد خرج عن ملك المالك .

٧- إذا اشترى العبد من الركاة حتى من سهم الذي أعده للفقراء ولم يصل إلى قبضهم . فميراثه بعد موته للفقراء

٨- إذا احتاجت ركاة إلى كيل أو وزن فالأخرى على المالك ، لأن إتياء الركاة واحد على المالك . وهو يوقف على تشخيصها في الحرج ، فيصح الكيل والوزن مقدمة لذلك .

٩- إذا تعددت حجة الاستحقاق لأسس متعددة الاعطاء ، مع مراعاة الشرائط .

١٠- لاتحديد لأقل ما يعطى في ركاة في ماعدا السدين ، لعدم ورود الرواية بذلك .

وأما في التقدير فإن علم وحده المساط حاز استحقاق الدينار بدينارهم ، وإلا فيختص الأمر بالدينار ولا يجوز منه أقل من خمسة دراهم ، لروايات .

١١- اعطاء الركاة للتفكير والمكث من سهمها بمقدار يريد على المعنى لا يخلو من اشكال قوى . أما في سهم العارمين فيؤدي الدين بمع ما بلغ بشرائطه .

١٢- لا دليل على وجوب دعاء الفقيه لدفع الركاة . ولا يسع البعث عن وجوب ذلك على الإمام أو استجابته .

١٣- يكره أن يملك ما أخرجه في الصدقة ، للروايات ولا بأس لو عادت إليه بميراث .

— (وقت التسليم) —

(قال المحقق قده : انقول في وقت التسليم : إذا أهل الثاني عشر وحب دفع الركاه ، ولا يجوز التأخير الالماع أولا تظار من له قصها . و إذا عرله حر تأخيرها الى شهر أو شهرين . والأشبه أن التأخير ان كان لسبب مسج دام بدوامه ، ولا يتحدد . وان كان اقتراحا لم يجز و بضمن ان تلفت) .

هاهنا مسائل . —

- الاولى — ان حول الركاه في الامام والقدين يتحقق بهلال الثاني عشر لا بدتهائه ، و حيث يحول الحول بذلك فيجب الدفع من حبه
- الثانية — عدم حوار تأخير الركاه لا لماع من دفعه ، أو لا تظار من له قصها ، وجوار التأخير لو عزلها ، الى شهر أو شهرين .
- الثالثة — ان التأخير بعد العزل ان كان اقتراحا فلا يجوز ، وان كان لسبب أوجب ابعته فلا يتقيد بشهر و شهرين ، بل يدوم بدوامه .
- الرابعة — ضمان التلف مع التأخير .

تحقيق في الحول :

أما إن شاء الله تعالى : فوجوب ركعة هلال الثاني عشر عنه إجماع أصحابنا . كما عن العلامة . والإجماع بضميه عليه ، كما عن صاحب (الجواهر) ، ولا خلاف ولا اشكال فيه ، كما عن صاحب (الحدائق) . وقد ورد النص الصحيح في ذلك . فلا مجال لتساؤل في أصل الوجوب ، وأما الكلام في أنه هل هو وجوب انشائي معتق بقاء شرائط أبي آخره . ولا يعمه به قبله . ولا يكون فعلا لو احتل بعض الشروع كسامة اسباب . ويمكن من انصرف . وعبر ذلك . أو هو وجوب فعلي مشروط بشرط . وهو بقاء الشرائط إلى آخره . وقد عرعر ذلك في ما يحكي عن شهادتين والمحقق الثاني وغيرهم بالوجوب المرسل ؟

وحاصله أن الشرائط انصب إلى الآخر انكشف بحقق الوجوب من حين دخول الشهر الثاني عشر . والا فبكشف عدمه ، أو هو وجوب فعلي مستمر تسامى الشرائط في لحين . سواء بقى بعدها أو حذف . وقد اختلف القائلون بهذا القول في احساب الشهر الثاني عشر من الحول الأول أو الحول الثاني .

والتحقق : أنه قد ورد في المنابر من الروايات لفظ (الحول) و (السنه) و ورد لفظ (العام) أيضا . و ظاهرها تمام الاثني عشر شهرا . و من جملة ما :

١ - صحيح علي بن يقطين عن أبي ابراهيم (عليه السلام) قال : « قلت له : انه يجتمع عندي شيء فيبقى نحو من اتركه ؟ قال : لا كل ما لم يحل

تندك الحول فليس عليك فيه زكاة»^١.

٢- وفي رواية « نلزمه اركاة في كل سنة »^٢

٣- ما رواه الكلبي بسنده عن انكرخي قال : « سالت ابا عبد الله عن اركاة . فقال . انصر شهرا من سنة فانوا ان تؤدي ركعتك فيه ، فاذا دخل ذلك الشهر فانظر ما مضى يميني ما حصل في يدك من مالك فركه ، واذا حل الحول من الشهر الذي ركعت فيه ، فاستقبل ببش ما صحت ليس عليك اكثر منه »^٣.

و الثرب : انه اذا نوى ان يؤدي ركاته في المحرم مثلا فحولان حول منه عارده عن دخوله في السنة المفضة ، وذلك اثنا عشر شهرا كاملا ، ويوكن سدار على هلال اثنى عشر كان الحولان بدحول دي الحجة

٤- ما رواه صدوق بسند صحيح عن عبد الله بن سنان قال : « ما نوى عبد الله عليه السلام : لما نزلت آية الزكاة (خذ من اموالهم صدقة ببهرهم وتركهم بها) في شهر رمضان . فأمر رسول الله صلى الله عليه وآله منديه و دي في السن . ان الله تارك و تعالى قد فرض عليكم الزكاة كبا فرض عليكم الصلاة . الى ان قال : ثم لم يفرض بشئ من اموالهم حتى حل عليهم الحول من قابل . فصاموا و افطروا . فأمر رسول الله صلى الله عليه وآله منديه فادى في المنس : ايها الملمون زكوا اموالكم

١- ابوسائل - باب ١٥ من ابواب زكاة اذهب والعصاة ،

الحديث ٣

٢- ابوسائل - باب ١٣ من ابواب زكاة اذهب والعصاة ، الحديث ٢

تقل صلاتكم . قال : ثم وجه عمل الصدقة و عمل الطسوق »^١

و التقريب : ان امره بالركاء انما هو في شهر شوال حيث انه بعد
اصوم والافطار ، فحولان الحول بحسب هذه الرواية فذلك بعد اكمل
اثني عشر شهرا ، والا فلو كان الحول بهلال اثني عشر للزم الامر بالركاء
في شهر رمضان .

وفي قبل هذه الروايات ورد في النص الصحيح : كما اشره اليه —
قوله عليه السلام « انه حين رأى هلال الثاني عشر وحت عليه اركاء »^٢
و قال فيه ايضا « ادا دخل الثاني عشر فقد حاب عبه الحول و وحت
عليه وفي اركاء . » وظهره عدم بروه بناء الصاب الى آخر الشهر
الاثني عشر . واستمرار الوجوب برؤية هلاله ، ولارمه الصواب بالناحية .
و على ذلك يشكل التوفيق بين هذه النص الصحيح و بين تلك
روايات السواترة ، ولا يمكن الجمع بينهما بالمعنى الذي ان الوجوب
في هذا النص مشروط بالتأخر . اعني بناء الصاب وسائر الشرائط الى
آخر لشهر الثاني عشر . لما هو مبني في محله من ان فعله حكم
المكسبي (اي كونه بناء الى عمل المكلف حقيقة) لا يفعل شرائطها بأمر
متأخر في الفضاء الحقيقة الكلية نعم يتصور انشاء طلب الفعل على
تقدير حصول ما هو متأخر ، لكنه لا يكون بناء حقيقة الا بعد حصول
ذلك ، فان عمل المكلف اذا انيط بأمر وحقيقة التحريك اليه منوط به ،

١ الوسائل — باب ١ من ابواب ما يجب فيه اركاء ، الحديث ١ .

٢ الوسائل — باب ١٢ من ابواب ركاة الذهب والفضة ، الحديث ٢ .

حيث ان التحريك و اسحرك لا يثبت احدهما عن الآخر - وهذا غير احكم اوصى ، وانه يمكن اعساره بالتقل لشي واقع تكويننا في سلسلة ابو حدود الى فيه يوجد الآخر في ظرفه ، فمثلا يمثل اعسار الملكية في الشئري تابعه الفضولي لدى قد وقع في نفس الامر في ملكه بموجودات شئ تنتهي الى وجود الآخره . و لذلك يحكم ، يكشف بحفنى على سدير وجوده ، ولولم يوجد يكشف عدم عسر اسكيه في ذلك المشتري من اول الامر .

وفي ما نحن فيه يوجب اعسار الحق وصيلا لارباب الركاد بمجرد هلال اشبي عشر ، لكن لا يمكن فعليه احدها بكليتي مع اشتراط بقاء البصا وما عده اى آخر الشهر . من هذا اى انه لا دليل على اعسار الحق كـ بـ ، وانما المتيقن اعتباره عند توجه التكليف .

و الحاصل : انه يدور الامر بين أن يكون قوله عليه السلام ، « وحب ركبه » اثناء للطلب محضا يتوقف فعليه كونه بعا الى سابعه اشهر اشبي عشر و بقاء اشرائه اليها . و تكون الحكمة في ذلك الاعلاء بعدم حور القرار من لركبه بمجرد دخول هذا اشهر ، بخلافه قبله ، و من ان يكون استعجال الحور والسبه و بقاء في لرويات المواثره محارا حيث قد اريد الأحد عشر شهرا و جزء من الثاني عشر . و حينئذ في يوم يقدم لمصر اى الاول فلاقل من تساوى الاحساس ، فتبقى اصابه عدم و حور لزكاة حقيقه الى آخر السنة بلامدافع .

ان قلت : ان التحول والسبه و تحوها في تلك الروايات على معها لحقيقتي ، و ايجاب الزكاة متفرع على قوله عنه السلام . « فقد حال عليه

«الحول» و هذه الجبلة ملقاة بالحكومة . و عليه يكون انحاب الركاه على نحو الحقيقة و فعليا ، و يؤيد ذلك صحيحه عند الله بن سنان .
« سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل كان له مال موضوع حتى اذا كان قريبا من رأس الحول انقعه قبل ان يحول عليه اعله صدقه؟ قال . لا » .
والتقريب : ان رأس الحول ان كان عارضا عن رأس الشهر الثاني عشر فبعد من الرواية ان حولان لحول بهلال الثاني عشر كما امرنا مرتكزا .

والحاصل : ان الحول في الزمان كلها مسعمل في معناه الحقيقي (اي الاثنى عشر شهرا كاملا) وقد تزل الواحد عشر شهرا مع جزء من الثاني عشر مرة ذلك ، واسبغ اليه الحولان حيث دل عليه السلام (بعد حال الحول) . و مع ذلك فوجوب الركاه حسنة يكون على العتمة فلا تعرض في البين . ولا دوران . الأمرين .

قلت : اولا - انه مهاكمت حكومه الجزء على اكل حكومه واقعية مطلقة ، غير محضته بوقت دون وقت . و غير محضته بصورة نسبان ، و نحو ذلك فلا معانة تكون معارضة و مدونة تجعل الحكم على الكل ، ضرورة ان المركب اذا حكم بحكم حقيقة . تزل حروبه مرتله و حكم بذلك الحكم على الحقيقة لرم منه الماء ذلك الحكم بالثرة . والحاصل ان الحكومة انما تصح فيما تزل شيء مرة شيء آخر مغايرة . او تزل الجزء مرة المركب في حال دون حال ، او كانت

حكومة طاهرية . واما الحكومة اسطلمة الواقعة بين الجزء واسركب
 بوجع اسهاف بينهما ولا يسكن ، جمع بينهما ، وما نص فيه كذلك .
 وثنا - ان المصير الى الحكومة والنوب بمقتضاه يفي ما تقدم
 من حديث الكرخي وعبدالله بن سنان .

هذا ، واستحقاق ن يقال : ان الحكومة ليست بالاضافة الى جميع
 الآثار ، بل بالاضافة الى خصوص بعض الآثار ، وهو عدم حوار الهة و
 انرار من الركاد . كما ان ذلك مورد الحديث . و بعدة اخرى : ان
 الحكم بحولان الحول اس هو يحاط التعبد . وقد استعنت بحسنه
 (حال الحول) بحوالاسناد الى غير ماهوله بهد الحاط ، والنفصوص
 . « كـ هو النفدر سقر - المص عن انرار من الركاة الذي هو
 - ثر في اثناء الحول - والحديث « ص » .

ثم ان حسنه (وحت الركاد) اما حكم ثائي محض توقف فعينه
 على هذه النصب و شرائط تطع يحال الى آخر السه ، واما هي سعي
 شوب للركاة . اي لحق ، لومى . وقد تقدم ان الوصع يمكن اعتدله
 « فعل للمقدم في سلسلة الموجودات النكويه السهيه ي وحوود
 الامر استأخر و على هذا فقد - بر فعلا حق ركاة في مورد الحديث
 في المائى درهم التى تبقى يطعمها الى آخر اسة عادة .

هذا كله مضافا الى ان الصححة لنصنة لرؤية هلال اثني عشر
 وردة في خصوص مورد الدراهم ، والتعدى عنه الى حول الانعام في
 عاية الاشكال .

و الحاصل . ان الحول عارء عن الاثنى عشر شهرا كاملا ، نعم برؤية

خلال الشهر الثاني عشر لا يجوز الصرف والاتلاف لا شيئاً في دراهم ،
و هو العالم سبحانه و تعالى .

عدم جواز تأخير الزكاة :

اما المسألة الثانية : و هي عدم جواز تأخير الزكاة الا لما منع من دفعها ،
اولاً انتظار من له قبضها ، و جوازه مع العمل شهراً و شهرين ، تفصيل
الكلام : ان الأكثر يقولون بالفورية . لكنهم يحلمون بين فئتين بالضرورة
المطلقة ، وقائل بها عند عدم ارادة التعميم . او عدم انتظار الأفضل
كالاقرباء ، والأحوج ، او عدم انتظار معاد الثوب .

وقال جمع بجواز التأخير . لكن مع الصبر لوتف .

و فصل بعض فدوجب العمل فوراً بخلاف الدفع فجوز تأخيرها الى
شهر و شهرين . و اظهر ان من الاموال القول بجواز التأخير بعد العمل
مطلقاً ، ما لم يصل الى مرتبة التهاون .
و يستدل على الفورية المطلقة :

١ - بان الزكاة حق فلابد من ادائه فوراً ، حيث ان المستحق مطالب
ايام بشاهد الحال .

٢ - بان وليه - وهو الشارع - مطالب بامره بالآية .

٣ - ان الاخبار المصرحة بالضمان على تقدير القل مع وجود
المستحق تكشف عن عدم جواز التأخير ، فان الضمان من اجل عدم الدفع
اسي المستحق مع وجوده ، فكونه ماله الزكاة ، يضمن ، و
عليه لا يفرق في ذلك بين القل والتأخير ، والضمان يكشف عن عدم

لادن ، فان مع الادن لانكون اليد مد صمدان ، فلا يجوز التأخير .
و يدفع الاول :

اولا - ان المصارف ثمانية ولا يحتص بالمقراء حتى يكون الطلب
ساهد حاجهم . اللهم الا ان يقال : ان الزكاة وضعها الاولى لاجل الفقراء
كما في الروايات . وما الآية فهي في بدن المصارف و حصرها في قبيل
من لا يستحقها .

وثالث - الفقر المستحق هو الكلي الطبعي ، وليس الطلب من
بورم طبيعي و كذا ليس الطلب يصدر من جميع الافراد حتى ينسب
الى الطبيعي ، فان من الفقراء من يجد قوت نصف السنة مثلا . فمن له
شاهد حان لا يستحق قبل انقبض ، و منه الحق (وهو الكلي) غير مطالب .
و ثالثا - انه لو فرض ابطالة . فانما يجب العور لو كان دفع الزكاة
تبعا لمطالبة ربها . نظير الوديعة والدين لا العكس ، كما هي سخن فيه .
و انه اما يكون لهم حق المطالبة شرعا لو كان المكف مأمورا بالاداء فورا .
ولذا لو كان المكلف يحوز له انتاحر لم يكن لهم المطالبة . واما المطالبة
منهم وسؤالهم اقترانها فلا اثر له

و يدفع الثاني من الامر من الشارع لا يقتضي العور . نعم ، لو فرض
ان وصى الامر بمثل مصدقه لحلب اركواب و مطبعتها بالفعل ، لو حب
اطاعته والجري على طبق قوله .

و يدفع الثالث : وهو استكشاف عدم حوار التأخير من الضمان :
ان الاستكشاف اما هو فيما يرتبط بادن المالك و عدمه ، كمورد الوديعة
والدين ، لافينا يرجع امره الى الشارع . ولذا ربما ثبت الضمان مع

الادل في النصف شرعا كعارية بذهب وانقصه مثلا . فمن الممكن حور
الاحير عني ما يسفد من الروايات و ثبوت اصمان . فكون بيد يدصمان
شرعا لا ينافي جواز التأخير .

ثم انه استدل على الفورية بالروايات ، لكنها في المقام على وجه
متعددة ومختلفة :

١ - روينا ان استدل به على الفورية البطنة . وهـ

١ - ما رواه ابن ادريس عن ابي بصير ، قال : قال ابو عبد الله
عليه السلام : « اذا اردت ان يعطى ركعتك قبل حشها شهر او شهرين فلا
بأس ، وليس لك ان تؤخرها بعد حشها »^٧ .

٢ - ما رواه الكشي بسند صحيح عن سعد الأشعري عن ابي الحسن
عليه السلام ، قال : « سألت عن رجل تحل عليه الركعة في السنة
في ثلاث اوقات يؤخرها حتى يدفعها في وقت واحد ؟ فقال عليه السلام ،
متى حطت اخرجها »^٨ .

اقول : اما رواية ابي بصير فهي بسند السند ناجوهرى والبطانى
و اما الصحيحة فهي اما تدل على فوريه الاخراج . و معه اسطاني هو
مرل . و استفاده المدع من ذلك بالدلالة الاثرية بقرينة السؤال
بحيث يعتمد عليها وعلى ذلك فلا دليل على فوريه قضاء الركاة نعم .
يستفاد من هذه الصحيحة وجوب العرب فورافورا ففئد ملاقى بروايات
آتية ، و يؤيدها - ولو بوجه - رواية على بن ابي حمزة عن ابيه عن ابي

٧ و ٨ - الوسائل باب ٥٢ من ابواب المسحطين تركه . الحديث

جعفر عليه السلام قال : « سألته عن امرأة تجب على في مواضع لا يمكن
أن تؤذيها ، قال : امرأة قد تحترق بها فأنت لها صامن ولها الرجح . وإن
موتت في حال ما عرلها من غير أن تشبعها في تحارده . فليس عيبك شيء ،
وإن لم يجر به فبحرث بها في حمله ما يكلفها فليطه من الرجح ولا وصيعة
عليها »^٩ .

ب. ١٩٨٠ ن. سدد مهمه حواجز الساحل الى شجيرات بل اريستيد.

١ ما رواه الشيخ بسند صحيح عن معاوية بن سفيان عن أبي عبد الله
عليه السلام قال : « أرحل رجل على الركبة في شهر رمضان
فيؤخر إلى المحرم . قال : لا بأس » ١٠

٢ - ورواه سند صحيح عن حماد بن عثمان عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « لا بأس بمعجل الركعة شهرين و تأخيرها شهرين »^{١١}.

فوق : هاتان الروايتان صريحتان في حوار التأخير الى شهرين ،
 - مع شهر لكن من حيث احسن بساطة - فان التأخير الى المحرم
 كان في كلام الناس ، و حكمه شبه لسلام بحوازه ، والتأخير الى شهرين
 في صحاحه حساد وان كان في كلام الامام عليه السلام ، لكن لا يقيد احصر
 الا اذ قل منهم العدد ، الذي لا حجة به بقول منطق ، مضافا الى
 مكبر ان بعض ثقي لاس في صحاحه معاذة عن عمار قريه عن عدم

٩- و ما يترجمه اب ٥٢ من ايات المستحقين لركاة ، الحمد ٣.

١ - "تم انهاء" من اذ اب - محققين بركي ٥٥ الحد ٩٩.

باب ۹۹ من احوال المنجى بركة الله عليه الحديث ۱۱ -

ارادة التحصر في صحيحة حماد .

والحاصل عدم حواز التأخير برید من المذكور في الروايتين بصحاح أبي دليل ، والا فالاصل يقضى بالجواز .

ج - مادة على جواز لتأخير الى ثلاثة اشهر بعد عمر وهى صحيحة عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله عليه السلام « انه قال في الرجل يخرج ركاه فيفهم بمعنىها و يعنى بمعنى يلتبس لها المواضع فيكون من ذلك و آخره ثلاثة اشهر . قال : لا بأس » ١٢ .

و حيث ان التأخير وكونه لأجل التماس الموضع واقع في كلام السائل لا يكون حجة للتقييد .

د - موثقة يونس بن يعقوب قال : قلت لأبي عبدالله عليه السلام . « ركأتي تعطل على في شهر . أتصلح لي ان احبس منها شيئاً مخافة ان يجئني من يأسى تكون عدى عدة ؟ » فقال . اذا حال الحيض فاحرجها من مايت لا تحبطها شيء ثم اعطها كيف شئت . فقال . قلت ان انكسها و اشتها سنفم لي قال : نعم لا يتشرك ١٣ .

هذه الموثقة صالحة لتعديد اطلاق جميع الروايات مسندة ، حتى صحيحة الأشعري لمضمنة لقوله عليه السلام : (منى حلت حرجها) فان الموثقة دللت على ان الكتابة والامساك عند الإخراج (اي لعمر) ، واما تسنده لباقي الروايات المجوزة للتأخير فواضح . فيكون الحاصل حواز التأخير بعد العزل او الكتابة والامساك .

١٢ - الوسائل - باب ٥٣ من ابواب المستحقين اركاة ، الحديث ١ .

١٣ - الوسائل - باب ٥٢ من ابواب المستحقين - للركاة ، الحديث ٢ .

ثم انه لا ينوبه دلالة الوثيقة بسطرقها على جوار التأخير في طول
اسدده استنادا الى قوله عنه اسلام (به اعطها كيف شئت) فانه لم يقل:
اني شئت . او متى شئت . بل جعل التكليف في حيز مثيه . وقد مرها
هو الاعطاء دفعة من دون ان يحس شيئا منها او بمرحلتين بعد ان يحس
ذلك .

فمن خص انه ان لم يؤد ركعة في اذان حلتها وجب على الحائض ان
يعربها . نعم به بدل العزل الكدبه والاثاب . وحسب دخول التأخير الى
شهرين و ثلاثه حتى الى الدخول في الشهر الرابع . و هل يحرم اتاخير
زيد من ذلك ؟ فيه اشكال ادلائل عنه كما اشرنا اليه بعد ذكر
منه حجة الاشعري . نعم لا بد ان لا يؤخر الركعة في آخر السنة ، فاردلك
مذهب لما يستبعد من الروايات من ان الركعات يجب ان يقرأ في كفاية شهرهم و
كفاية عيالتهم من السنة الى السنة . بل لا يجوز تأخيرها الى حشد يصدق
عليه الحسن و التضييع ، فيلزم برجيئدا .

هل يدوم جواز التأخير بدوام سببه ؟

اما الة الثالثة ، و هي ما حمله عليه . من عدم حوار التأخير
فمراحا ، وحواره سبب صحيح . واستدلاله بدوامه فاقول : مفصلي
معرفة هو عدم حوار التأخير مع عدم العزل . والا فيجوز ما لم يصل
الى حد التصبغ والحسن . نعم بولم يوحده الحق ولم يكن يصل الى
حد آخر فيه لمستحق فطلت مدة التأخير به يكن به بأس . و به لا يصدق
عنه التصبغ ولا الحسن

هل يضمن التأخير ؟

اما المسألة الرابعة ، وهي الحكم بضمن التأخير ، مع وجود المستحق ، فدل عليه بعض الروايات . كصحيحه محمد بن مسلم قال : « قلت لأبي عبد الله عليه السلام : رجل نسي ركعة من ركعاته ، فصاحت ، هل عليه ضمانها حتى ينسئ ؟ فقال : لا ، وحادثها موضعاً فم يذمها اليه فهو لها ضامن حتى يدفعها »^{١٤} . وصحيحه زرارة في حديث قال عليه السلام : « وكل ان نسي بها فلا فطمت او فطمت فهو لها ضامن حتى يخرجها »^{١٥}.

و هناك بعض الروايات مذهب في ضمن مع العرف و إطلاقها ، مثل صورة التأخير مع وجود المستحق كصحيحه أبي بصير عن أبي جعفر عليه السلام قال : « اذا اخرج الركعة من ماله ثم سبها لقوم فصاحت ، و رسل بها اليهم فصاحت . فلا شيء عليه »^{١٦} . وموثقة عبيد بن زرارة ، او صحيحه عن أبي عبد الله عليه السلام انه قال : « اذا اخرجها من ماله فذهبت ولم يسألاً احد فقدرىء منها »^{١٧}.

و ظاهرهما ان المعروف تجري عليه احكام الوديعة ، فلا يضمن مع عدم التعدي و العرف . لكن الأحوط تقييد اطلاقهما بما ذكره عن الضمان

١٤ - الوسائل - باب ٣٩ من أبواب المستحقين للركاة ، الحديث ١.

١٥ - الوسائل - باب ٣٩ من أبواب المسحوقين - للركاة ، الحديث ٢.

١٦ - الباب المتقدم ، الحديث ٢ .

١٧ - الباب المتقدم ، الحديث ٤ .

إذا كان هناك مستحق سكه الايصال اليه ولم يوصله - فببدا برحلتها

عدم جواز التقديم قبل وقت الوجوب :

(قال المحقق فده . ولا يجوز تقديمها قبل وقت الوجوب)

المشهور بغيره عظمة عدم الحوار . و يحكى عن ابراهيم و سائر جواز التقديم بعدون المعجل مستدلا على ذلك بان الركاة - وضعا و تكليفا - موفقه بحلول الحول . و التقديم على خلافه . الا ان يقال : ان فرض المعجل هو الانراء بذلك الوقت . اى ان الشئ قبل وقته . و بان انما ان له يرد كونه معطى لتواحب الموقف

و على كل حال . وعد اسدل للمشهور بما ياتي :

١ - مرواه سكيبي بده عن محمد الحسنى عن « سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يصدا اسدل . قبل يركعه حتى يحول عليه الحول »^{١٨} و التمرين : ان الرواية تدل على انه لو قدم شيئا قبل وقت الوجوب لم تكن ركاة .

٢ - مرواه الكلى بده صحيح عن عمر بن يزيد عن . « قلت لأبي عبد الله عليه السلام الرجل يكون عنده المال . أركعه اذا مضى نصف السنة ؟ » قال : « حتى يحول عليه الحول و يحل عنه . انه من لاحد ان يصلى صلاة الا لوقه . و كدبت الركاة . ولا يصوم شهر رمضان الا في شهره الاقضاء و كل فريضة اما تؤدى اذا حفت »^{١٩}.

١٨ و ١٩ و ٢٠ الوسائل . باب ٥١ من ابواب المسحفين للركاة ،

الحديث ١ و ٢ و ٣ .

٣- مارواه ايضا بعد صحيح عن زرارة قال : « قلت لأبي جعفر عليه السلام : ايركى رجل ماله اذا مضى ثلث السنة ؟ قال لا ، ايصلى الاولى قبل الزوال ؟ »^{٢٠}.

وفي قبل هذه الروايات ما دل على حوار السجيل والتقديم ، وهي ما بين غير مفيد . و بين مقصد شهريين او يزيد وهي :

١- صحيح معاوية بن عمار في حديث قال : « قلت : فانها لا صل عليه الا في الحرم فعملها في شهر رمضان ؟ قال : لا بأس »^{٢١}.

٢- مارواه ابو بصير عن ابي عبد الله عليه السلام : « انه سأل عن رجل كان عليه الحول وحل الشهر الذي كان يركى به و قد اتى لصف ماله سنة و للصف الآخر سنة اشهر . قال : يركى بي مرتب عليه سنة ، و يدع الآخر حتى سر عنه سنة . قلت : فانه اشهد ان يركى ذلك ، قال : حسن ذلك »^{٢٢}.

يظهر من هذه الرواية استحباب تقديم الركعة الا ان يكون المراد من التركية معانها اللغوية فيدخل في استحباب الصدقة ثم انه اذا لم يكن الباقي بمقدار النصاب فلا موضوع للركعة الواحدة .

٣- مارواه حماد بن عثمان عن ابي عبد الله عليه السلام قال : « لا بأس بتعجيل الركعة شهريين وتأخيرها شهريين »^{٢٣}.

٤- مارواه ابو بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال : « سألته عن رجل

٢١- التهذيب ، ج ١ ، ص ٢٦١ .

٢٢ و ٢٣ و ٢٤ - الوسائل - باب ٤٩ من أبواب المستحقين للركاة ،

الحديث ٤ و ١١ و ١٢ .

سجل ركاته قبل الحمل . فقال : « اذا مضت حصة شهر (ثمانية اشهر حل) فلا بأس »^{٢٥}.

٥ - مرواه الحسين بن عثمان عن رجل عن ابي عبد الله عليه السلام قال : « سألته عن رجل يأتيه المحتاج فعطيه من زكاته في اول السنة ؟ فقال : ان كان محتاجا فلا بأس »^{٢٥}.

٦ - وحكى في الوسائل عن سعيد قوله : « قد جاء عن الصادقين عليهم السلام رخص في تقديم الزكاة شهرين قبل محطها و تأخيرها شهرين عنه ، وجاء ثلاثة اشهر ايضا واربعة عند الحاجة الى دين و ما يعرض من الأسباب »^{٢٦}.

وربما تحل هذه الروايات على من المراد من المعجل هو انفرص ثم الاحسان من الزكاة عند حلول الحول وبذلك يجمع بين روايات المتقدمة بشهادة مرواه الكشي في الصحيح عن الاحول عن ابي عبد الله عليه السلام « في رجل عجل زكاة ماله ثم ابر المعطى قبل ان يسره ، قال : يعيد المعطى الزكاة »^{٢٧}.

و النقيب ، انه ان لم يكن عرضا فالمعطى قد تملكه فلا ضمان ، الا يكون عليه لاعادة . عند يسره . ولا بأس بهذا الجمع نظرا الى هذا الشاهد ، والا فمضاف الى ان ارادة القرص من تعجيل الزكاة نوع من المجار ، لم يكن التقيد بشهرين مثاله ووجه ، لاطلاق جوازه .

٢٥ - الوسائل - باب ٤٩ من ابواب المستحقين للزكاة ، الحديث ١٠.

٢٦ - الوسائل - باب ٤٩ من ابواب المستحقين للزكاة ، الحديث ١٢.

٢٧ - الوسائل - باب ٥٠ من ابواب المستحقين للزكاة ، الحديث ١.

وقد استشكل على الاستشهاد بهذه الرواية على الجميع المذكور لأن
من الممكن أن يكون الرحيص في تقديم الزكاة مقيدا بما ادا بقى المدفوع
إليه على استحقاقه بركاة الى حين حلول الحوب . فان ما قدمه ليس بركاة
حقيقه . لامتناع تقديم المشروط على شرطه . وانما هو صدقة يسقط بها
الزكاة عند حلول الحوب بحسب التعبد الشرعي . فيمكن أن يكون موقفا
بنقاء المدفوع اليه على حقة الاستحقاق عند حلول الحوب

وربما تحمل الروايات المتقدمة على النقص . وان كان التفسير بالشهرين
ماديا . فليسهم - على ما نقل - يحورون المعجل مطلقا

ربما مكن التحيل على ما اشرنا اليه من ان المراد من تعجل بركاة
هو الصدق في نداء الحوب بتقدير لو كان يعني الى آخر الحوب لو حسب
الركاة . لكن بسبب التصديق بنقص المصاب فلا يبقى الموضوع لو حوبا .
وعلى كل حال فلا يصح هو العمل «لصحاح الاول» لانه على تركه
فل تمام الحوب كما ذكره المفيد (قدس سره)

لوقدما كانت فرضيا :

(قال استحق قدمه . فان أثر ذلك دفع منها فرضا ، ولا يكون ذلك
ركاة ، ولا يصدق عليها اسم التحيل . فاذا جاء وقت الوجوب احتسبها
من الزكاة كالدين على الفقير . بشرط نقاء المدفوع على حقة الاستحقاق
ونقاء الوجوب في المال) .

تدل على ذلك روايات منها :

١ - ما رواه الكليني عن عقه بن خالد قال : « دحمت انا والمعنى و

عنه بن عمران عن أبي عبد الله عليه السلام قلت رأنا أول: مرحا بكم وحوه
 بحثا وبعثها ، جعلكم الله مع في الدنيا و الآخرة فقال له عثمان
 جعلت فداك . قال ابو عبد الله عليه السلام : نعم مه ؟ قال : اني رجل موسر
 و يحسني الرجل و بأبى شيء و ليس هو انان ركاتي . فقال له ابو عبد الله
 عليه السلام : القرص عدنا بثمانية عشر والصدقة بعشرة . ومادا عليك اذا
 كات كما تقول موسرا اعطته فداكا ان اثنان ركاتك احتسبت بها من الزكاة ؟
 فاعبى لا تردده من ردة عند الله عظيم . يا عثمان انك لو علمت ما متره المؤمن
 من ثمة ما تواست في حاجته . ومن ادخل على مؤمن سرورا فادخل على رسول
 الله صلى الله عليه وآله . و قضاء حاجة المؤمن يدفع الجنون والحذام و
 البرص « ٢٨ »

٢ - ما رواه الكشي عن السدي عن أبي عبد الله عليه السلام قال :
 « فرس المؤمن عنة و تعجل حر ، ان ايرأدى وان مات احتسب
 من ركاته « ٢٩ » .

و يمكن ان يستفاد من هذه الرواية المراد من التعجل في الروايات
 في المسألة المتقدمة . وهذا روايات اخر ايضا .

مضاف الى ان لغير المقرص يدخل في عنوان (الغرمين) الذين لهم
 سهمهم . والظاهر ان لا اعطاء الزكاة بعد القرص طرقا ثلاثة :

احدها ان يحتب ما في دمة المديون بدلا عما لديه من الزكاة من باب

٢٨ - ذكر في الوسائل - باب ٤٩ من ابواب المسحقين للزكاة ، الحديث

٢ قسما من هذه الرواية ، و تمامها في (مروغ الكافي)

٢٩ - الوسائل - باب ٤٩ من ابواب المسحقين للزكاة ، الحديث ١ .

اعطاء القيمة .

ثانيها - ان يؤدي دين المديون بساقيه من العين الزكويه فيجعله وفاء له وياخذه لفسه كما يعطيه غيره من الدين . والظاهر ان اعطاء سهم العارمين من هذا القليل .

ثالثها - مقاصه المديون بما عليه من الدين كما تقدم في عبارة المحقق (قده) في العارمين حيث قال : «وكذا لو كان للمالك دين على انفسه حار انقصه » وذلك بان يأخذ من دين الزكويه مثل ماله من دين في ماله المديون فيكون قد عيهاه وحسهاه و تسلكها بعوض الدين والاشكال فانه كيف يدان كذلك والعين الزكويه غير مفوضه ليدان ففسه مسبوكة له . وليس بدائن وكلامه ولا ولسا عنه حتى يفسه

بدفعه : ان الص حمل المقاصه سرى لتخير بها وبس الاحساب فبها امران وكل منهما حائر وذلك موثقه سماعه عن ابي عداقه عليه السلام قال : « سألته عن الرجل يكون له الدين على رجل فشر يريد ان يمنه من الركاه . فلا بأس ان يقاصه بما اراد ان يعطيه من ركاه او يحتسب بها »^٢

لا يدمخ المقرض في النصاب :

(قال المحقق قده : ولو كان النصاب بم ثاقرض لم تحب الركاه ، سواء كانت عينه باقية او تأنقه على الاشبه) .

٣ - الوسائل باب ٤٦ من أبواب المسحوقين ركاه ، احدث ٣ .

توضح ذلك . لو كان عدد مائتي درهم في أثناء الحول ، فمقرص مقداراً من الدراهم ثم حوّل نحو لم يجب الزكاة . لأبداً بقي لديه نفسه بمصداً عن انصب ، ولأفاه مع ما اقترضه لعدم ملكيته للجميع وهذا بناء على أن المقرض يوجب الخروج عن الملك وملكه لمقرض وأن لم يصرّف فيه أما على ما يحكى عن الشح من أن ذلك يوقف على تصرفه . فلو كانت عن المقرض دقة فهذا المدة باق على ما كان والنسب يتم به

و حيث أن كلام الشح لأدليل عليه ، والمقرض هو التملك المصداً ، ولا يفرق بين بقاء المقرض وبعده ، ولذا جعله المحقق الأشبه ولعله أشار بذلك إلى مخالفته من يرى تعلّق زكاة الدين ، وقد تقدم سابقاً تضعيفه

لو خرج المستحق عن وصف الاستحقاق :

(قال المحقق : ولو خرج المستحق عن وصف استعبد وبه)
 لا يمنع من إعادة العين بدل القيمة عند البعض كالمقرض
 المراد عدم حوار الاحتساب فإنه لا بد من كونه واحداً للصفة حين أداء زكاة له أو احتسابه عليه . فقلوه (استعبد) لا يراد به التعين ، ولا يمتنع حوارهم بالخروج عن الوصف . فإن الاستعادة حادثة حتى مع البقاء على الوصف .

أما تشبيهه بالمقرض فهو من باب تشبيه بعض أفراد الكسب بالكلية على ما به من الحكم ، أي المقرض كلية يجوز له أن لا يعبد عين ما اقترضه ،

ان يدل القيمة انى صحتها حين القبض فى القسيب كما انه ان يدفع
المثل فى المثليات .

نعم - من يرى عدم التملك الا بالتصرف كما تقدم عن الشرح -
ليس له الامتناع عن الاعادة .

(قال المحقق قده : ولو تعدر استعادتها غرم المالك الركاة من رأس
الوجه فى ذلك واضح . لان مجرد ما كان يوفيه لا يفتقر اركاة عنه .
(قال المحقق قده : ولو كان المستحق على الصنف و حصلت شرائط
الوجوب ، جار ان يستعيدها و يعطى عوضا ، لأنه لم تعين . و يجوز
ان يدل بها عمن دفعت اليه ايضا) .

سالم يكن اقترض ركاة معمله . فهو باق فى ملك المالك . وليس
مثل العمل متعب فى كونه زكاة . و سارع على ذلك امر . و ما هنا - ان
له حينئذ ان يصرف عن اعطائه اجس و يقصد اعطاء المالك فستعده و
يعطيه . فانهما - ان يستعيدها و يعطىها المستحق آخر

حكم الزيادة مع ارتفاع القرض :

(قال المحقق قده : فروع . الاول - لو دفع اليه شيء مرادت زيادة
منفصلة كالسهم لم يكن له استعادة العين مع ارتفاع القرض . وللغير بذل
القيمة . وكذا لو كانت الريدة منفصلة كالوبد ، سكن لو دفع الشاة لم يجب
عليه دفع الولد) .

بعد ان صار القرض ملكا لمقتترض وكان مضمونا بمثله او قيمته ،
لا يمكن الرامه باعادة ما اقترضه بعينه . ولو طالبه المقرض بذلك لم يكن

لأنه اثر من دون فرق بين ان يريد زيادة ام لا . وسواء ارتفع فقير
سقى او لا لكن الطاهر ان المحقق (فده) ذكر ذلك في قبل كلام
شيخ (ره) على ما تقدم من المحكى عنه . و هو عدم ملكه الفرض الا
بصرف . و عنه تكون لثاة والزيادة دقة في ملك الدافع فيتعدها
معه .

و ان ذكر المحقق (فده) ارتفاع الفقر ، فيه الذي يوجب عدم
احتساب القرض زكاة .

و ربما يمكن ان يكون ما ذكره دعوا توهم ان اسالك فيما افرض
الشاة كن ذلك مما عني احتساب زكاة ، ولما ارتفع الفقر ولم يمكن
الاحتساب كان ذلك عني خلاف ما عني به . فيوهم ان يحلف ادعى
كشف عن عدم تمامة الفرض فيكون له استعادة العين ، و العادة فاسية
بمطابقتها مع حصول الزيادة .

ثم انه يمكن ايضا ان يكون ما ذكره اولا مقدمة لما يحكم به اخيرا
من عدم وجوب دفع الولد لو دفع الشاة بعينها . فانه كان ربما يتوهم ان
الولد من توابع العين فيستبع دفعها دفعه .

حكم النقص :

(قال المحقق فده : الثاني - لو نقصت ، قبل : يرد لها ولا شيء عني
فقير ، و بوجه نزوم القيمة حين النقص) .

اما ما استوحجه فهو على السبيل المشهور من ان القيمة في القرض -
مضمون ساله من القصة حين قصه . فقص الشاة المقرضة يكون على

المقرض ، ولا تنقص القيمة المضمونة . وأما لقول برده مع نقصانها فهو عن الشيخ على ما تقدم من محضه ، وهو بقاء القرض في ملك المقرض و عدم تملك المقرض بمجرد القبض .

لكن يشكل عليه من حيث أن لا يكون عليه شيء . مع محضه أيضا ، أن النفس قد تحقق يده ولم تكن يده هذه مستثناة من عموم (على اليد...) فيضمن النقص ، فعلى الفقير أن يتداركه .

لو استغنى المقرض بعين المال :

(قال المحقق قدس - ثالث - إذا استغنى بعين المال ثم حال الحوارج ، حار احتسابه عليه ، ولا يكلف المالك إعادته و عيادته ، وإن استغنى بعينه استعبد القرض) .

أما جواز الاحتساب مع استغائه بعين ما اقترضه إذا كانت ودية بمؤونة ستة ، فلأن ملك المؤونة مع اشتغال الدية بما يعادلها لا يخرج عن القرض .

لكن عن ابن إدريس عدم الحوارج ، نظرا منه إلى أن القرض يملك بالنقص ، ومع الاستعانة به لا يصدق عليه أنه فقر و فيه : أن المسغى بما تشمل الدية بما يعادله فقير بالحصول لثابع ، ولا يتم واجدا لمؤونة السنة .

ولا يتوهم شمول رواية الاحول لمثل المنورد ، وهي مرواه الكليني عن الاحول عن أبي عبد الله عليه السلام : « في رجل عطل زكاة ماله ، ثم

ابسر سعطى قبل رأس السه . قل عليه السلام : يعيد المعطى الركاة »^{٣١}
 ضرورة ان معاد الرواية خصوص ما كان اليار بغير ما عجل له .
 و ما وجوب الاستعداد مع الاستعاء بغير المدل الذي اقصره فواضح .
 ضرورة انه حينئذ ليس بغير حتى يحتسب القرس عنه ، وان كان
 سنداؤه «رباع قبته او سائه من الشاح او الصوف و نحو ذلك ، و
 رواية الاحول تشمل مثله .

نعم - على مختار الشيخ من عدم ملك المقترض للعين مع بقائها يكون
 رباع «صمة و الساء للقرص ولا يتحقق الاستعاء بذلك ، و يحضر
 فرض الاستعاء «لمير فيما يكون بسائر الامور

٣١ - الواسئل - باب ٥ - من ابواب المستحقين لركاة ، الحديث ١ .

(نية الركاة)

(قال المحقق قده : القول في نية الصلاة والمراعى به الدفع فكأن
المالك وإن كان ساعيا أو الامام أو وكلاهما حر أو يوسى الله كل واحد
من الدفع والمالك) .

هنا مباحث :

١ - ان الركاة هل هي من العبادات ؟ فيلزم ان يقصد مدائها الفرية،
ويلزم تعيينها وتمييزها عن غيرها ؟

٢ - ان غير المالك لو احدى الركاة هل تكفى بنية . او يحصر الامر
في نية المالك ؟

٣ - انه على تقدير احصاء النية في المالك هل تكفى بنية الدفع
الى الامام او الساعى او الوكيل ؟ او لابد من نية حين الدفع الى الفقير ؟
او يفصل بين دفعه الى الامام او الساعى من قبله وبين دفعه الى الوكيل ؟
و ينبغي تقديم مقدمة وهي :

انه لا دليل خاص على كون الركاة عبادة الاما ذكر من الاحصاءات فهي
(الجواهر) : « لا خلاف في اعتبار النية في الركاة ، بل الاحصاء بقسمه

سبه بل لعلة كدلت من المسميين «^١ ونقل عن (المعتبر) انه مذهب العلماء لا الأوزاعي وعن (التذكرة) : «^٢ نسبة شرط في أداء الزكاة ، فلا تصح من دونه عند علماء أصح . وهو قول عامة أهل العلم . ولأنه عادة تنصير بي سبه بقوله تعالى (وما أمروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين »^٣ وقوله صلى الله عليه وآله (اما الاعمال بالكتاب)^٤ وادؤها عمل يتنوع لى فرض وعل . ففتقرت الى نسبة كالمسلاة و الصوم . ولأن الدفع بخيل لوجوب و ليد ، والزكاة وغيرها ، فلا يتعين لأحد الوجوه الا بالنسبة . وحكى عن الأوزاعي ان سبه لا تجب فى الزكاة لايها دين فلا يجب فيها سبه كسائر ديون . ولهذا يحررها ولى اليتيم و يأخذها السلطان من الممتنع » .

ثم انه (قده) فرق بين الدين و الزكاة بان منحقه منحصر و اداؤه ليس بعبادة . ولذا يقعد باستقاء المستحق و ذكر ان ولى ابيهم و لسلطان سواء ان عد الحاجة .

و صحيح : ان سر كاه حجه وضع فاجراج الولي واخذ السلطان يرتبطان بهذه الحجة ، ولا ماسرهما بحجة عبادية بناء الزكاة من مالك . ثم ان جعل الزكاة عبادة ماسة بحيث لا تصح بدونها امر ممكن ، انما كماله فى اقامه الدليل عليه و ان كان مادكر من الاجماع كاشفا عن الحجة على ذلك فهو ، ولا فام ان يدل على ذلك بما ذكره العلامة (قده) من

١ - الحواهر - ج ١٥ - ص ٤٧١ .

٢ - سورة البقرة - ٤ .

٣ - الوسائل - باب ٥ من ابواب مقدمه العبادات ، الحديث ١٠ .

ذلك . و اذا قصد كونه ركعة امتاز عن سائر العبادات و عدا امتثالا للامر
باعتبارها اما روم قصد بقراءة فاحسب عن منه العمل وفصده .

بل النعمى ان يكون الحس و التقيح اضعفى فى الاعمال يدور مدار
مقصده . و بين ذلك من اعر التمر و خلوص اليه .

و يحصل ان يكون النعمى ان عمل لمكف الذى يكتب له او عليه .
سند الى نيته ، فيؤجر عليه او يعاقب .

والحاصل ، ان الدليل على عبادته الركاء محصور فى تالم الاصحاب .
فليتدبر حيدا .

ثم ان السحق (فده) حذور ان يولى ابيه كل واحد من اندفع و
سلك سواء كان يدفع هو الامام او الساعى او الوكيل . وكان ذلك
شبهة الواجب لكفائى بينهما فحسب بيه كل مهت عن به الآخر

سكن مادكره محل نظر فان تعيين اهل فى كونه زكاة . و به
سفر فى مثل الامر «يت» لركاء مرتب بالمال ، فانه الذى يؤدى
و حسب علم تركبه المال و لامه و ساعى بها الولاية على المسحق .

و هما يأخذان له الركاء . و الوكيل ساه له الوكالة فى اخراج الركاء و
تعيين اهل فيها . ثم اتصالها الى مسحق . او فى اتصالها اليه فقط . ولا
يلغى عبادية شئ من ذلك من خطب اداء الركاء غير منوجه ابيهم .

بل الى المالك ، فانه الذى يجب عليه ان يركب ماله . واحد الامم و
لساعى ولايه على المستحق . و اتصال الوكيل اليه . كل ذلك امر طريقي
خارج عن خطب (آتوا الركاء) و يحاح الى قيام دليل مستقل على اعتبار
به القرينة به

لا يقال : ان اداء الزكاة امر عادي و هو عارده عن المنفق السي
 المتحقق فيعم اداء المالك واداء كل من الامانة والسعي والوكيل .
 لا بدفاعه : بان الاداء لا يراد به الاعطاء خارجا ومن يمكن ما نفسه وكان
 من مال الغير . بل المراد به هو تعبده ما اشعنت الدمة به من تركه
 المال . وليس ذلك الا لصدقة سي من وجب عنه ساء الزكاة . و هو
 المالك دون من سواه

ان قلت : ان الامانة سعي والوكيل نعم السعة عن المالك ، و
 النائب في العبادة يلزم ان يقصد القرنة

قلت : ان النائب اذا قصد القرنة في عبادة سي ما مر بذلك ،
 ولا معنى لأن يتوب في اصل سي عن ذل مالك . كما لا معنى لأن
 يقصد القرنة في امتثال امر التوب عنه فانه لم يوجه اليه . وبو فرض
 ان المالك قد امتنع عن اداء الزكاة فحصوص الامام و سعي يركب
 حال بمعنى انها يفران حق الزكاة عن مال المالك . فوفاء دليل على
 شذوية اخذ الزكاة و اقرارها كان ذلك عبادة حرة غير موهو محل البحث
 و يحصل . ما ثبت بالاجماع و نحوه ان خطب (آتوا الزكاة) كخطاب
 (اقموا الصلاة) عادي فاللزام ان يوي المالك انفر في امتثاله وادائه
 الى المنفق ولا يجري عنه سبابة غيره . والذي يهون الخطب اذاسة
 هي الداعي ، وذلك مستمر الى حين الوصول الى المنفق فيتدبر رجدا .

بـية الولي عن الطفل والمجنون :

(قال المحقق قده : والولي عن النطل و المجنون تولي اليه اومن

له ان يقبض كالامام والساعي) .

الظاهر انه لا خلاف في ذلك . لكن اقامه الدليل عنه مشكل فان ولاية على لظن و سجون لا تنسب بالولاية على اية في صل الركاه ، فعند القرنة من وسع او من الامم او الساعي اما هو في فعل انفسهم
منى تنصين ؟

(قال المسحق فده . و تعين عند الدفع ولو نوى بعد الدفع لم
يسعد حواره)
اما مع ان تكمن اليه عند الدفع فان اراد به ما يعم استمرار
الداعي الى حبه فمعم . وان اراد به حدودها عنه فهو على ملك
الدهور حيث يعبرون ممرها لأول العمل . و ما هم حدودها حيه
واما حوار الية بعد دفع مال فعه يتصل به ان كات العين دفة
لدى المسحق فحتث بها بعد في ملك لسان فهو بوى الركاه والقبض
من المسحق حاصل لى الامر . وان كات تالقه في يد المسحق مع عنه
داخل واتلافه فده مشعونه بهذا الدين فهو باحسانه عنه ركاه
ون كات تالاه في يده مع الحمل والحد فلا صان عليه ولا موضوع للدين
حتى يمكن الاحتساب .

حقيقة النية :

(قال المحقق فده ' و حقيقها انعقد الى القرنة . والوجوب و
الذب ، وكونها ركاد ما اوفطره ولا يفتر الى به احس)

أما قصد القرية فلأن الية المعتبرة في العبادة هي ذلك
وأما الوجوب وأدب واعتبارها متى على لزوم قصد الوجه ، و
حيث أنه على التحصيل غير لازم فكيف قصد القرية انطلقه
وأما قصد كونها ركة من أوقافه . فاعتبر ذلك لأجل اختلاف
حقيقتيهما كاختلاف حصى الركعة والحصى والذي يكشف عن ذلك هو
اختلاف الخصوصيات المعروفة شرعا فيها ففي الأول تلاحظ خصوصية
الناس من حيث كونه من الأبناء والعملاء أو العديين وكذا كونه من
حاش النصاب ، وكذا حوصه من مشروعه في الأحوال وفي الشيء يلاحظ
كمية الأيدي من حيث الوحدة . وتمدد العائلة و من يؤدي عنه من
نصف ونحوه . وكذا يصح أن يكون بمقدار صاع . وكذا في وقت
خاص وهو هلال شوال إلى غير ذلك .

وبالحمله : هي متعارفان ، ولذا يدران بالأصابع ، فيصل . ركة
لأن وزكاة البدن وحيث لا يعمل أمثال الأمر بالمعاريض لا بالتيسير
بحسب الفصد فلائذ من ذلك . نعم . يكفى التمسك بالإحمال كما إذا
اشغلت دمه بها مرتبة فيسوى ما وجب عليه ولا وثايق ، لكن مع
مراعاة كمية ما هو الواجب كما هو واضح .

و أما ما يحكم به من عدم الاعتدال إلى تيه الحصى ، فإطلاق كلامه بعدم
ما إذا كان ما عليه من حق الركعة متحدا أو متعددا . وكذا يعلم في صورة
التعدد بين ما إذا كان اختلافهما مع إدراجهما تحت الجنس القريب
كالأربعين من الشاة والحصى من الأبل ، أو تحت الجنس البعيد كالغلات و
الأنعام مثلا فيما أراد دفع القيمة .

ثم ان صاحب (المدارك) ذكر ان عدم الافتقار الى به الحسن مقطوع به في كلام الاصحاب ، وعن العلامة في (لمتقى) الاحصاء عليه .

اقول : لا ريب في ذلك ان اراد ان يدفع في احتال ما عليه من الحق سبعة ، سواء كان ولدا او متعددا . واما لو اراد التدريح فان كانت مريضة متعددة في جس واحد كشنتين في مائة واحد و عشرين شاة و اراد ان يدفع فعلا شاه واحده ، فلا اشكال فيه ، حيث انه قد ادى بعض ما يجب عليه وان كان الجس متعددا و اراد ان يدفع بعض ما يجب عليه اشكر الامر ، سواء كانت المريضة واحدة في كل من الحين كشاة واحدة في الاربعين عاما و الحسن من الابل ، او كانت متعددة مع التاوي كشائين في نصف الثاني في كل من اسم والابل ، او مع الاختلاف كشاة واحدة في الاربعين من الغنم وشائين في العشر من الابل .

و دلحظة لو اراد ان يدفع البعض في مثل هذه الموارد كشاة واحدة من دون ان يولى الجس الذي يحرج عنه فحث لا يعقل ان تكون زكاة احد الحين بعينه ، لانه ترجح بلا مرجع ، ولا احدهما لا بعينه ، لاستحالة ذلك في نفسه ، فهل لا تحب زكاة اصلا ، او تحب من زكاة احسن بالنسبة ، او يفصل بين ما اذا قصد اداء الزكاة من مجموع الاثنين والثاني وما اذا لم يقصد ذلك دلاول . وحوه . والظاهر ان اوسطه خبرها اذا كان عالما بن عليه من الزكاة شاتين او ثلاث شياة او اربع ، و من اجل ذلك دفع شاة واحدة . بل وان لم يكن عالما لكن كان ملتفتا بن عليه من الزكاة ازيد مما يدفعه فعلا ، فليتد برحيدا

فروع في النية :

(قال 'الحنفي' هذه . فروع - لوف - ان كان مالي العائى باقيا هذه
ركاته وان كان تالف فهي نعمة . صح . ولا كذا بوقال ' او نافلة)
ليس المعنى عطف حمله (او نافلة) على جملته (هذه ركاته) لوضوح
عباده . اذ لا معنى للترديد مع فرض بقاء امام العائى فمفسر العبارة :
انه بوقال . هذه ركاة او نافلة من دون ان يعلمها بالشرطين ثم يصح .
انه غايه من الترديد في حمل واحد و بعبارة اخرى هو غايه من
امتناع امر من محيلين له واحدة وذلك غير معقول .

بوصح حديث ' ان الترديد برة في مجموع - منه . واخرى في شترين
من ما جعله الشارع و ثابى امر واقعى منسكك اسكنف حيث لا يعلم
به - انما او تنعه . فهو مردد في ان ما في بواقع هل هو الامر بالركاة او
بالنافلة و هذا بخلاف نفس الامم الخارجى في كونه ركاة او نافلة . فانه
يحمل اسكنف ولا يعتل بالترديد فيه . وان لحمل نحو من الانحداد هو
عن اسكنف و يبايه الترديد فلو بوى احد الامر من ركاة و نافلة
لا يتحقق منه حمل شئ منهما لاستحالة الابهاء في حمل واستحالة التعيين
بلا معين .

و الحاصل . ان الترديد في بقاء المال و تنعه لا يعتل ان يكون مسا
للترديد في نية الزكاة و النافلة لاستحالة المسب في نفسه ، فلا بد من

٤ - فكما ان الايجاد والوجود متحدان - كذلك حمل و المعقول ،
و التعيين و التعيين .

نفس ووعى تقدير امر معين في نفس الامر
ثم ان التكليف كما ان له المين على تقدير - كذلك له ان يعطى
ماليه بعنوان امثال ماهو مأمور به في الواقع وان لم يعلم انه وجوبى
ويجبى و تكون اشروستان في بقاء المال و تلفه على الاول في حيث
اشاء اليه من حيث حمل الزكاة و جعل النافله ، وعلى الثانى تكون
...رة اخرى عن طريق العلم الاحمالى بالامر الواقعى .
وواراد ان يجعل اعطاء ماليه في الخارج امثالا لامرين المحتملين
من دون ترتب احد هما على الآخر فهو غير معقول وليتدبر جيدا .

تنبيه

هل يجرى اصحاب بقاء المال مع الشك فيه ، حتى يحكم بوجوب
الزكاة عليه نحو لتعيين ؟ فيه نظر ، بل الأقوى عدمه ، فان حوّل
حول على المال الدال على حد النصاب شرط للتكليف بإداء الزكاة ، و
اصحاب بقاءه مشدّد لحولان الحول عليه فلا اثر له

نعم ، لو كان الموضوع للتكليف هو بقاء المال و انصاف الى وقت
الحولان جرى الاصحاب كخبرائه في سائر الرديات ، فليتدبر جيدا .
(قل المحقق قدّه ، ولو كان له مالان متاويدين ، حاصر و غائب .
فاخرج زكاة و نواه عن عن احدهما احراه . وكذا لو قال : ان كان مالي
الغائب سالما) .

مادكره يجرى ايضا فيما اذا كان المالان كلاهما حاصرين او غائبين .
والمقصود من تساوى المالىن هو تساوىهما من حيث المصلحة فيهما ،

سواء كانا من جنس واحد أو من جنس الأربعة من العمم والحسن من الأهل .
 و أيضا المقصود من أحدهما هو من دون اثنين ، والحكم بالأجزاء
 حيثما هو إذا كان قصدا لأحراج الركاة عن الآخر ولو بعد حين ،
 ويكون بالفعل قد شرع في امتثال الواجب وبما هو يكون في ديث لحي .
 أما لو لم يقصد الركاة واحدة عن أحدهما لابعينه فيشكل الأجزاء ،
 ضرورة أنها لا تكون عن واحد منها بعه ، فانه ترجيح بلامرجح ،
 وليس أحدهما لا بعه الأمر مفهوم غير مطلق على الحارج وغير
 قاس لأن يؤمر به ويجعل متعلما للتكليف ، ولا يتوهم نفس صحة
 الأمر بأكرام أحد الرجلين مثلا . فان ذلك من الوجوب استجرى الذي
 هو غايته عن إحتيايين مع تجوز ترك كل منهما إلى يد

ثم ان مذكروه بقوله (وكذا لو قال : ان كان مالي العائث سائما) يحصل
 ان يكون تسه لما تقدمه أي وكذا يجري ان قد احراج الركاة عن المال
 العائث سلامته . و يحصل ان يكون المراد ان في مورد ساوي الحاضر
 والعائث من البائس لو قال . هذا من العائث ان كان سالما . ولا فمن
 الحاضر ، كان محرجا على حدود ما نقده

(قال المحقق قدس : ولو اخرج عن ماله العائث ان كان سالما ، ثم
 بان تالفا ، حار نقلها الى غيره على الأشبه) .

هذا ناظر إلى كلام الشيخ في (المسوط) حيث منع من ذلك لغوات
 وقت الية . و تفصيل الكلام في المقام : انه لو خرجها عن المال العائث
 على تقدير سلامته و دفعها إلى المكين ، ثم بان تلفه فاما ان يكون
 مادفعه ناقيالدي المسكين او تالفا عنده

فعلى الاول . له اخذها منه وردها اليه ، او دفعها الي غيره وحازها
 فيقل منه عن ذلك المثل الى سائر امواله الركويه من دون ان يأخذها
 منه . ولاشكال جند بين اليه لا بد من ان تكون حين الدفع . وحيث
 انه قد ذهب وقتها فليس له ان ينقل بيته ، ولا بد من ان يأخذها منه ثم
 يدفعها اليه لو اراد ذلك . مدفوع بان الدفع مقدمة لقصد المسكين .
 وهذه مفوضة في يده ، فلا وجه للاحد ثم لدفع

وعلى الثاني . فاما ان يعلم المسكين بانها زكاة المثل العائى على
 تقدير سلامه . فبده عنها يدعيان لعموم (على الد..) و عبارة اخرى
 . . . كان دفعها اليه على وجه خاص لم يسلم وقد كان يعرف الجانبين ،
 وحينئذ كان للمالك ان يأخذ الدل منه مثلاً او قيمه ، وله ان يحسبه
 عنه من زكاة ماله الاخر .

ب . واما ان لا يعلم المسكين بذلك . فهو عر صامس . ضروره
 بها مال قد اعطى به بلا عوض ولا قصص . ولو فرض ضامه في اتلافه
 ورجع اليه المالك رجع هو اليه لانه مغرور من ضامه ، و المضرور
 يرجع الي من عره

(قال المحقق فده : ولو نوى عن مال يرجو وصوله اليه لم يرج
 ولو وصل) .

المال المرجو وصوله تارة مما لا يمكن للمالك من التصرف فيه .
 فهو بعد شرط المسكين لم تتعلق الزكاة به . فبئ الزكاة عنه تكون من
 باب التعجيل ، وقد تقدم عدم جوازه .

واخرى يكون مما كان يمكن منه . فهو حينئذ مال عائى يزكى عنه

فيجزى لو وصل .

(قال المحقق قدس : ولو لم يورث الساعي ، وبوى الساعي والإمام عند تسليمه ، وإن أخذها الساعي كرها حرام ، وإن أخذها طوعاً قبيحاً ، لا يجزى ، والأجزاء أشبه) .

أما جوارية الساعي عند تسليم الركعة إلى المتحقق في مورد الكره ، فهو لأجل قيامه مقام المالك بحسب الولاية ، وبسببه تحقق جهة انعاده المعبرة فيها ، وأولاً أن جهة الوضوء في الركعة لم تحصل بسبب الساعي عند تسليمه فقد حصل السالك وسقط التكليف عن السالك . فليس للساعي أن يطالب بها مرة ثانية .

و أما القول بعدم الإجراء على تعذر أخذها طوعاً فهو عن الشرح . ولعله لأجل أن عادية الركعة من رب المال تفتقر مصادره بناءً على تسليمه إلى المتحقق ، وألا لا تحقق منه انعاده ، سواء كان قد بوى عند إعطائه للساعي أم لا .

وفيه :

أولاً - أن البنية عبارة عن قصد العمل بداعي القرينة . ولو بوى حين الإعطاء إلى الساعي كان ذلك مستمراً إلى حال التسليم ، وإن لم يكن تسليمه مباشراً ، بل بالتبويب . ولو فرض أن إليه هي لأحضر بأبواب لقلنا بكفاية بقاء الارتكازي .

و ثانياً - أن الساعي يأخذها للإيصال إلى المتحقق ، فمن يعطى

هـ - الظاهر أنه ظروفاً لعدم بوى رب المال ، وليس الساعي ، فيعم ما إذا كان قد بوى رب المال قبل ذلك .

الركاء له دوايا لفقره يكون به في طريق الوصول الى المسحق و ذلك نحو من المقارنة .

و ثا ث - ان الساعي نائب عن المسحق حب الولاية ، فالاعطاء له اداء للزكاة الى مستحقها .

نعم ، لو لم ينوب المال اصلا ، لاحين الاعطاء للساعي ولا بعده حتى تحقق تسليم الى المسحق لم يحز ذلك وان كان قد نوى الساعي .
و القوم : ان الساعي حيث انه وكيل رب المال و نائب عنه ، و
الركاء عبدة لرب السادة فسته كافه ، ولا يضر عدم الية من رب المال
حين الاستدانة و التوكيل لعدم كونهما امرين عباديين .

مدهوع : باستحسان سادة في هذه العبادة ضرورة ان عبادية
الركاء انما هي في اجرائها من حسبه ما يملكه لامن حيلة ما يملكه الغير ،
فكيف يكون لساعي نائب فيها ، فليس الا وكلا و نائب في اتصال الركاة ،
لا في ادائها ، فليتد برحيدا .

— (زكاة الفطرة) —

(قال المحقق . القسم الثاني في زكاة الفطرة ، واركانها اربعة .
الاول — فيمن تجب عليه) .

معاني الفطرة

أ — الفطرة بالكسر : اما بمعنى الاسلام و ما هو معنى قوله تعالى
(فطره الله التي فطر الناس عليها) وقوله صلى الله عليه وآله . (كل مولود
يولد على الفطرة ثم ابواه يهودانه و يمجسانه)^١ واسبابه في اضافة
اركانه الى الفطرة بمعنى الاسلام . هي انها من شعائره واركانه ، لا كما
قيل : من انها تجب على من اسلم قبل هلال شوال^٢ ، فان الواحات لا
تحتسب بالمسلمين ، فهي واجبة على الكافر حين هلال شوال نعم
تسقط عنه لو اسلم بعد الهلال .

١ — سورة الروم — ٣٠ .

٢ — مسند احمد ج ١ ، ح ١٢ ، ص ١٢٠ ، الحديث رقم ٧١٨١ .

٣ — القائل هو صاحب الحواهر قدس سره ، لاحظ ح ١٥ ، ص ٤٨٣ .

ب - واما بمعنى الخلقة مأخوذة من قوله تعالى (فطر الناس)^٤ وقوله تعالى (فاطر السماوات)^٥ و الفطر بمعنى الشق، فكأنه شق العدم ولا ييجاد والخلق - فمعنى ركعة لفطرة زكاة البدن يلحظ انها لحفظه و سلامته . و يوينده مرواه معتب عن ابي عداثه عليه السلام قل : « اذهب فاعط عن عبدك الفطرة ، و عن الرقيق اجمعهم ، ولا تدع منهم احدا فانك ان تركت منهم اساء تحوفت عليه الموت . قلت : وما الموت ؟ قال : اموت »^٦.

او يحافظ كونها موجه لطهير النفس من الاوساخ المصوبة ، و يمكن استفادته ذلك من قوله تعالى (قد اصبحت من تزكى ، وذكر اسم ربك فصلى^٧ حيث ورد تفسيره بزكاة الفطرة^٨.
الحاصل . ان الفطرة على هذا المعنى تكون هي الهيئة الحاصلة للمخلوق كالجلوس للجالس و القيلة لما يستقل .

ج - واما ان الفطرة من الافطار، اى الركعة المقارنة ليوم لفطر، فيكون لمعنى ركاة الفطرة من الصيام .
و على اى تقدير ان وجوب ركاة الفطرة لعله يعد من الضروريات ، و

٤ - سورة الروم - ٢٠

٥ - سورة ابراهيم - ١٠

٦ - ابوسائل - باب ٥ من ابواب ركاة الفطرة ، الحديث ٥ .

٧ - سورة الاعلى - ١٤ .

٨ - وذلك في صحيح برارة و ابي نصر عن الصادق عليه السلام، لاحظته

الوسائل - باب ١ من ابواب ركاة الفطرة ، الحديث ٥

هو اجماعى بين المسلمين الا من شذ من اصحاب مالك^٩
و تدل عليه الآية و الرواية ، وقد ذكر فى (الوسائل) فى ابواب
ركاة الفطرة كثيرا من الاحاديث ، اليك بعضا منها

١ - عن امير المؤمنين عليه السلام : «ادوا فطرتكم فانها منكم
و فريضة واجبة من ربكم»^{١٠}.

٢ - عن الصادق عليه السلام : « ان من تمام الصوم عطاء بركاة ،
الى ان قال : لانه من صام ولم يؤد الركاة فلا صوم له اذا تركها
متعمدا »^{١١}.

٣ - ما رواه الشيخ عن اسحاق بن عمار قال : « سأل ابا عبد الله
عليه السلام عن قول الله عز وجل : « و قموا الصلاة و آتوا الزكاة » قال :
هى الفطرة التى افترض الله على المؤمنين »^{١٢}.

٤ - عن العياشى فى تفسيره عن ابي الحسن عليه السلام قال : « سألته
عن صدقة الفطرة ، اواجبه هى بمنزلة الركاة ؟ فقال : هى مما قال الله تعالى
(اقيموا الصلاة و آتوا الزكاة) هى واجبة »^{١٣}.

شروط زكاة الفطرة :

(قال المحقق قده ، يجب الفطرة شروط ثلاثة ، الاول - التكليف ،
ولا تجب على الصبي ، ولا على المجنون ، ولا على من هل شوال و هو

٩ - لاحظ : مدونة المحمدي و نهاية المعصلاى رشد - ج ١ ، ص ٢٨٧

١٠ - ١٣ - الوسائل باب ١ من ابواب ركاة الفطرة ، الحديث ٦ و

٢ و ١١ و ١٠

معنى عليه).

أما الأولان فهما من اشتراط العامة ، وقد دل على ذلك حديث رفع القم عن الصبي حتى يحتلم و عن المجنون حتى يثق ، مصداق الى ما تكرر من نقل الاجماع .

و قد يتدل على ذلك ما رواه الصدوق (لمتعة) عن عبد الرحمن بن اسحاق قال : « تحب العطرة على كل من تجب عليه الزكاة »^{١٤}.

وقد لشيوخ الاعظم الانصارى (قدمه) : « وكون التمسك هنا بمفهوم توصف لا يصدق . لان لمقدم مقام بيان الصبي ، فلا بد من الاطراد و لا انعكاس » . وكذا اردت كون الحصة موقوفة لا فائدة الحصر . فعكس نفسه . عدم وجوب العطرة على من لا تجب عليه الزكاة^{١٥} لكن استظهر ذلك من الرواية محض تأمل

نعم ، لا بأس بحججه تأييدا للمفهوم نفى التكليف عن الصبي والمجنون . تنبيه ربما يستشكل بان زكاة العطرة لها جهة وضع ، ولا يشملها رفع لملكه ، و قد ثبت قلبه بتكليف . و عموم (ان للفقراء في امور الاعباء حصة) يشهد . فثبت على الروى جراحها من باب اداء مال امير ، والا فعلى الصغير بعد بلوغه . و المجنون بعد افاقه ان يخرجها لكن يدفعه : ان رواية الصدوق سبى تمذير استظهار الحصر - نفى ذلك ، فان لمعنى من تجب عليه الزكاة تكليفا و وضعاً .

١٤ - الوسائل باب ٤ من ابواب زكاة العطرة ، الحديث ١ .

١٥ - اي مع وحدان العار والنصاب وسائر الشرائط ، لا مطلقا كما هو واضح حيث ان المصطوفى هو من تجب عليه الزكاة اذا وجدت شرائطها .

مضافاً إلى ماورد في خصوص الوصي من رواية الصدوق في الصحيح عن
 البصري . « انه كتب إلى أبي الحسن الرضا عليه السلام يسأله عن الوصي
 يزكي ركاة الفطره عن اليتامى اذا كان لهم مال فكتب عليه سلام . لا ركاة
 على يتيم » ١٦ .

و ايضاً ان العمومات الثبته للحق في اموال الاعياء محسبه . وليس
 لها اسلاق ، والاصل يعنى الوصع كما يعنى الكيف بالنسبه إلى الوصي و
 المجنون

ثم ان الصدوق روى عن البصري في الصحيح : « انه كتب إلى أبي الحسن
 الرضا عليه السلام يسأله عن المملوك يموب عنه مولاه و هو عنه غائب
 في سدة اخرى و في يده مال لسولاه و يحصر الفطره ايزكي عن نفسه من
 مال مولاه وقد صار لليتيم ؟ قال نعم » ١٧ .

وظاهر هذا الحديث يعطى ان فطرته على اليتامى ، ضرورة انه صار
 سلوكاً لهم . و المال الذي بيده ماله . و ذلك ينافى لصحة منقذه
 لكن صاحب (الوسائل) حمله على موت السوي بعد اهلاك . ولا يبعد
 ذلك ، و عليه فطرته كانت قد وحت على المولى . و ذلك واجب ماني
 يخرج من اصل التركة قبل الارث .

هذا واما اشتراط عدم الاعماء عند هلال شوال كما ذكره المحقق
 (قدس سره) فقد قال في (المدارك) : « هذا الحكم مقطوع به في كلام الاصحاب ،

١٦ - الوسائل - باب ٤ من ابواب ركاة الفطره ، الحديث ٢ .

١٧ - الوسائل - باب المتقدم ، الحديث ٣ .

وقد ذكره (العلامة) وغيره مجرداً عن الدليل . و هو مشكل على اختلافه
مع بكون الأعماء موعوداً لوقت يؤخرون عنه ذلك .

مرادة (قدس سره) من وقت الوجوب هل هو وقت الوجب
المتضمن للزكاة . و عروب من يوم العيد . و هو وقت الخطب و
لا يجب ؟

و على الأول من الشريعة المتعارضة بكونه حادثة في مبدأ
نوب . أولاً بمرور ذلك أو توضح الحال . ان الواجب سوف على
تمام ثلاثه .

حدها . ان يكون مقيماً كالسنة مثلاً . فلو لم يوجد الشرايط حين
المعبر والى رواي في بعض النسخ . يجب الصوم

ثانيها . ان يكون موسماً كصدقة في حوزة تعالى (وفي الصلاة يسوئ
شخص الى غنى لمن) ولا يكون الواجب محسباً بل هو حد لشرايط
تكتف في اول الوقت . بل مع وجود سبب في ان حرة من
احزائه . و قد وقع القبيح . فاني سجدت او صهرت الخائض في اثناء
نوب . توجه عليه لتكفي به على هذا هو كفي من حدس يجب
وحدس شرعي . فيخفف له في يجب مراتب عدة . و قد استحسن
ان كان الوجدان في آخره .

ثالثها . ان يكون موسماً ويكون واجباً محسباً بل هو حد بشرائط
في مبدأ الوقت كما في العطرة بالاصافة الى النوع والعمل . فانه يعتبر وجودهما
بعد هلال . وان كان زمان الواجب موسماً في رواي يوم العيد . او
في عروبه . و قد يقع في اثنى لمحقون في بلاء بعد هلال

لم تجب الفطرة عليهما كما هو المشهور .

ثم لو شك في اعتبار الشرايط في هذين الفمين حصل الشك
لإمكانية في الوجوب على من لم ينكح في مدة الوقت واحداثهم صار واجدا
بها ، والأصل حينئذ البراءة عنه .

إذا عرف ذلك فهو أسعد لأعداء الوجوب لا يعمل ان
يراد به الآن الأول من رؤيته الهلال . فلا بد من ان يكون سراد هو وقت
الواجب المبدى الى دخول مثلاً . وحينئذ لابد من ثبات ان وجوب
الفطرة من قبل القسم الثاني . ولا دليل عليه . وشك في إثبات التكليف
في حقه أول الهلال حيث سحر بعد ذلك برباع الأعداء والأصل
البراءة عنه .

ان قلت : عموم دليل وجوب الفطرة يشمل المعنى عليه ، عيه الأمر ان
يكون كالائتم والعافل . ولا يكون التكليف في ذلك محض مجزأ
له ، فالعموم هو الدليل على اثباته في حقه في أول الهلال .

قلت . انكلامه انه هو في شموله عموم العام للمعنى عليه بعد ان كان
يفرق مع ائتم والعافل في عدم قضاء الصوم والصلاة ، وفي بطلان التوكيد
وعبر ذلك . مضى الى ما ورد في عدم وجوب قضاء الصوم والصلاة ان
اعتبر الله عليه والله اوبى بالعدو ، فان هذا التعليل يكشف عن عدم سب
اسلاك في حق المعنى عليه ، بخلافه في حق ائتم والعافل ، وان كان
معدورين عن الاداء ، لكن عذرهما لا يقطع القضاء . حيث ان التكليف
على طبق التملك موجه اليهما . غاية لم يكن مجزأ بل اثبات محصا
فتلخص : ان التحقيق ما افاده المحقق بقوله . (ولا على من اهل
شوال وهو معنى عليه) فليتدبر .

الشرط الثاني : الحرية :

(قال المحقق * الثاني - الحرية فلا تجب على المملوك ولو قبل ملكه ، ولا على استئجره ، ولا على امه او ولد - ولا على اسكات المشروط ، ولا لمطلق لدى لم يبحر منه شيء . ولو تحرر منه شيء وجبت عليه نفسه ، ولو غانه سواي وحت عليه دون المملوك) .

ذهب في (البدرك) الى ان هذا الشرط مجمع عليه بين الاصحاب . قال العلامة في (المهدي) « انه مذهب أهل العلم كافة الا داود . انه قال : تجب على العبد ويلزم تمكينه من الاكتاب لتؤديها » .

فت : لا كلام به على القول انه لا يسكت . انه حينئذ فاقد بشرط العس . ولا كلام فيه اذا كان السلوك من يعونه المولى او غيره . وانما الكلام على تقدير انه يسكت وكان عتق و ح في عبولة احد فلا تجب عليه الفطرة لعدم حرئته .

ويستدل على ذلك بطلاق الروايات الدالة على ان فطره المملوك على سيده . سواء كان في عبولة احد ام لا . ينش منها :

١ - ما رواه شعوان قال : سألت ابا عبد الله عن الفطرة فقال : عن الصغير والكبير والحر والعبد . . . » ١٨ .

٢ - ما رواه زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام في حديث قال : « قال عليه السلام . اذا كان لكل انسان رأس . فعليه ان يؤدى عنه فطرته » ١٩ .

١٨ - ابوسائل - باب ٥ من ابواب زكاة الفطرة . الحديث ١

١٩ - ابوسائل - باب ١٨ من ابواب زكاة الفطرة . الحديث ١

٣ - مرواه معتب عن أبي عبد الله عليه السلام قال ، « اذهب واعطه
 غياله الفطره . وعن ارقبي احصيه ولا تدع مهم احدا »^{٢٢} .
 ٤ - مرواه حصاد بن عيسى عن أبي عبد الله عليه السلام قال ، « يؤدي
 رجل زكاة الفطره عن مكته ، و وقت امرئته ، و عبده اسيراسي و
 لمجوسى وما اغلق عليه بابه »^{٢١} .

٥ - مرواه عيسى عن زرارة عن سئد الاحمقر عليه السلام
 و عن عبده عيسى بن حمير عن زكاة الفطر . قال يؤدي لرجل عسى
 نفسه و غياله و عن ربيعة ، الذكر و الانثى . الضعير مهم و الكبير ، صاعا
 من تمر عن كل انسان . او نصف صاع من حنطة و هى لركدة اسى فرضها
 الله على المؤمنين مع الصلاة على النبي و الفقير مهم »^{٢٣} .
 وهاك روایات تدل على وجوب الفطره على المملوك من اجل
 انه يملؤه ، اليك بعضها منها :

١ - مرواه في (المعبر) عن حمير بن محمد عن ابنه عليهما السلام
 « ان اسى فرض من صدقة الفطره على الضعير و الكبير . و الحر و العبد .
 الذكر و الانثى ممن تموتون »^{٢٤} .

٢ - مرواه في (قرب الاسناد) عن موسى بن حمير عليه السلام قال .
 « سألته عن فطره شهر رمضان - انى ن قل - هى على كل كيرا و

٢٠ - الوسائل - باب ٥ من ابواب ركاة الفطره الحديث .

٢١ - الباب المتقدم ، الحديث ١٣

٢٢ - الوسائل - باب ٦ من ابواب ركاة الفطره ، الحديث ٢٣

٢٣ - الوسائل - باب ٥ من ابواب ركاة الفطره ، الحديث ١٥ .

صعير ممن تقول «٢٤»

٣ - عن عبدالله بن مسعود عن ابي عداة عليه السلام قال : « سألته عن صدقة العطرة ، قال عن كل رأس من اهنت - الصغير منهم والكبير - و احمر و المملوك . . . » ٢٥ .

٤ - ما رواه عبدالله بن مسعود عن ابي عبد الله عليه السلام قال : « كل من حسنت الى عبدك من حراً او عبداً فمكث أن تؤدى العطرة عنه » ٢٦ .
 ٥ - ما رواه محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال : « سألته عن رجل على رجل في هبة من صدقة العطرة . قال : تصدق عن جميع من تقول من حراً و عبداً . . . » ٢٧ .

٦ - ما رواه عبد الرحمن بن الحجاج قال : « سألت ابا الحسن الرضا عليه السلام الى ان قال - عليه السلام - انما الولد و المملوك و الزوجه وام الولد » ٢٨ .

و ههنا ثمانية ثلثة من الروايات مذهبها وجوب العطرة على نساء المملوك ، إليك بعضها منها .

١ - ما رواه الفضل بن شاذان عن الرضا عليه السلام في كتابه الى المأمون قال : « ركاه العطرة ورتبه على كل رأس صغرا و كبريا و حراً و عبداً ،

٢٤ - الباب المتقدم ، الحديث ١٤ .

٢٥ - الباب المتقدم ، الحديث ١٢ .

٢٦ - الباب المتقدم ، الحديث ٨ .

٢٧ - الباب المتقدم ، الحديث ٦ .

٢٨ - الباب المتقدم ، الحديث ٣ .

ذكر أوامشي «٣».

- ٢- مامى (تحف لعقول) عن ارضا عليه السلام في كتابه الى المأمون
 قال : «ركاة الفطرة فريضة على كل رأس من صغير أو كبير . حر أو عبد - الى
 ان قال - ولا يجوز ان يعطى غير اهل ابولاية لانها فريضة» ٣٠
- ٣- ما رواه الصدوق عن جعفر بن محمد عليهما السلام في حديث قال .
 «ركاة الفطرة واحدة على كل رأس صغير وكبير . حر أو عبد . . .» ٣١
- ٤- ما رواه الكليني عن صفوان قال «سالت ابا عبد الله عليه السلام
 عن الفطرة . فقال : على الصغير والكبير . والحر والعبد» ٣٢
- ثم انه قد وقع اختلاف في خصوص المكاتب ان فطرته على نفسه او
 على المولى . فالشهور عنده وجوب الفطرة على نفسه . وحاشى الصدوق
 فاوحىها عليه ، واستحوذ به صاحب (الحدائق) و ظاهر صاحب (المدرک)
 استباره

و استدلوا بما رواه الصدوق في الصحيح عن عيسى بن جعفر «انه سأل
 «موسى بن جعفر عن المكاتب . هل عليه فطره شهر رمضان . او على
 من كاتبه ؟ وتحوير شهادته ؟ قال . الفطرة عليه ولا تحویر شهادته» ٣٣

ثم قال الصدوق : في حوار الشهاده على الإنكار . أي كيف يجب

٢٩- الوسائل - الباب ٦ من ابواب ركاة الفطرة ، الحديث ١٨ .

٣٠- الوسائل - الباب ٦ من ابواب ركاة الفطرة الحديث ٢٢

٣١- الوسائل - باب ٦ من ابواب ركاة الفطرة ، الحديث ٢٠

٣٢- الوسائل - باب ١٧ من ابواب ركاة الفطرة ، الحديث ١

٢٣- الوسائل - باب ١٧ من ابواب ركاة الفطرة ، الحديث ٣

عنه الفطرة ولا تجوز شهادته. أي شهادته حايره كما ان الفطرة عليه واحدة.
و احصل صاحب (الوسائل) و (الحقائق) حصل ذلك على انقضاء
قلت : و من المحتمل انه من باب النية ، و مع ذلك وارد مورد
الانكار ، أي كيف يكون عليه الفطرة مع انه لا يجوز شهادته ؟

وهي قبل هذه الرواية ما تقدم من حديث حماد بن عيسى حيث تنص
قوله عليه السلام . « يؤدى الرجل زكاه انقضه عن مكانه » وكذا ما رواه
الكشي عن محمد بن محمد رفعه . عن ابي عبد الله عليه السلام قال : « يؤدى
الرجل زكاه الفطرة عن مكانه ، ورقيق امرئته ، و عده الصراسى و
المجوسى ، وما اعلق عليه يابه »^{٢٤}.

وهذان الروايتان مع اعضادهما سوى المشهور تعارضان تلك
الصحيحه ، مصدا الى اعراض الاصحاب عنها . وعلى ذلك لا يصح
نصف ما تقدم مما يدل على عدم وجوب الزكاة على العبد . بل يؤدى عنه .
ثم ان الطائفة الاولى من الروايات احدث وجوب الزكاة كلفا على
المولى . و لطائفة الثانية منها بعد ثوب لركاة وصما على العبد . ولارم
ثابت ثوب الوجوب الكلى ايضا على فقارحان ، و يحسم بينهما
الطائفة الثانية المبنية بالملولة

و على هذا يشكل نفى الوجوب عن العبد الفنى الذى فى عبولته
احد ، لكنه مقتضى الاصل بعد ان حصلت الطائفة الثالثة على ما تقدمها من
الطائفتين .

٢٤ . الوسائل - باب ٥ من ابواب زكاة الفطرة ، الحديث ٩ .

أشراط الثالث : الفنى :

(قل - حتى - ثالث - العنى - فلا تحب على الصغير - و هو من لا
 منك حد بسبب الركوبه - وقبل من تحب به الركافه - وصابطه ولا
 بملك قوت سنة له و لعياله و هو الاشبه) .

ها مباحث ثلاثة :

١ - فى اشتراط الفنى .

٢ - معنى الصغير - وما يستحق به العنى

٣ - عنى تدبر ان العنى يوطئ بملك مؤدبه الله - هل لابد من
 ارادة عنى ذلك بمقدار صاع حتى تحب اغتفره او لا ؟

المبحث الاول - فى العلامة انه قول عبد الله بن احمد بن محمد .
 و هو بن محمد « تحب على من قبل عن مؤدبه ومؤدبه عده لومه
 وليته صاع » .

و قد اخبر فى كلامه انه يرى وجوبها على الكسوف اى سائت
 اى مؤدبه يومه وليله . ما عساه ردد مقدار الصاع فهو مى على
 بحث سائت . وهو فى خصوص مورد الكسوف . وعلى كل حال يدل
 على اشتراط العنى بروايات المذكورة فى (ابوسائل) فى الباب الثانى من
 ابواب ركافه الفطره ابدائه على هى الفطره عن الرجل اسمحاحه و من
 يفضل الزكاه ، ومن يأخذ الركافه الى غير ذلك من المصاحف

وفى قبال هذه الروايات ما يأتى :

١ - مرواه زراره قال : « قلت لابي عبدالله - الصغير اى يصدق عليه ،

من عنه صلاة افطره قل نعم يعطى مما يصدق به عنه .^{٣٥}
 ٢ - ومارواه الشح في الصحيح عن عبدالله بن مسعود عن ابي عبدالله
 بن ابي عمير عن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال « ركاة الفطره صاع - بي ان فاء - وليس
 على من لا يجد ما يصدق به حرج »^{٣٦}.

والتقريب ان حصر يعطى في غير واحد لصاع يصدق ان الواحد
 له ، وان كان فقيرا ، تجب عليه الفطرة .

٣ - ومارواه زرارة قال . « قال له . هل عسى من قبل ركوة ركوة ؟
 فقل : اما من قبل زكاة المال فان عليه زكاة الفطرة ، وليس على من قبل
 فطرة فطرة »^{٣٧} .

٤ - ومارواه يحيى بن سعيد الشح واحمد بن حنبل
 ويصحح بن ابي عمير بن حنبل شانه عبيد بن اسحق - و شهد بذلك
 ، رواه يحيى بن عمار بن حنبل عن ابي عبد الله عليه السلام « يعطى
 بعض عباده . به يعطى لآخر عن نفسه يرددو بما يكون عندهم جميعا فطرة
 واحدة »^{٣٨} .

٣٥ - الوسائل - باب ٣ من ابواب زكاة الفطرة ، الحديث ٢ .

٣٦ - الوسائل - باب ٢ من ابواب زكاة الفطرة - الحديث ٢ .

٣٧ و ٣٨ - الباب المتقدم ، الحديث ١ .

٣٩ - روى في الوسائل . الباب ٣ من زكاة الفطرة ، عن الكشي بسنده
 عن اسحاق بن عمار قال : « قلت لابي عبدالله عليه السلام : ارحس لا يكون عبده
 ثمين من الفطرة الا ما يؤدى عن نفسه وحدها . يعطيه عرسا (عناج) او
 اكل هو وعياله ؟ قال : يعطى بعض عبائه به يعطى لآخر عن نفسه يرددونها
 ويكون عنهم جميعا فطرة واحدة » .

البحث الثاني : وربما نسب إلى الشيخ و المصنف و السند المرتضى ان الفقير من لا يملك حد المصن الركوبه . و عن (الخلاف) في باب العطرة : « تجب ركاه نمطرة على من ملث تصابا تجب فيه الركاة اوقية نصاب » .

و ربما يسدل على ذلك ما روي عن النبي صلى الله عليه و آله انه قال لعبد . « فاعلم ان عندهم صدقة تؤخذ عن اعبائهم و ترد على فقرائهم » . و القريب ان ما في المصنف عن عه « عني فالفقر من لا يملكه » .

و يسدل على ذلك ايضا صحيح زرارة و ابن مسلم عن النبي صلى الله عليه و آله انه قال : « لا تحل لمن كانت عنده اربعون درهما يحوز عنه اربعون ان يأخذ » . و ان احدى . احدى حرام »^{٤٠}

و التحقيق : ان الرواية الاولى عامه اولا . و الاستعمال اعم من الحقيقة ثانيا . و لأنه لو كان المدار على ذلك يرم ان يكون من عنده سائس و ذكاكين يريد احارتها على مؤونة سنة و هو لا يملك شي من المصنف فقيرا . و من عنده من الحطة مقدار المصنف لا يريد بحث لا يفي بمصنف معاشه السوي عشا . و الضرورة على خلافه .

و اما الرواية الثانية فهي دله على ان من يملك اربعين درهما لا يحتاج الى صرفها حول السنة . لا يأخذ الركاه فهو مالك لمؤونة سنة و زيادة . متسافا الى ان الاربعين درهما ليس بنصاب لا بعد المائتين . فالرواية بمجردها اجنبية عن مرام القائل .

٤٠ - انيسائل - باب ١٢ من ابواب المستحقين للركاة ، الحديث هـ

ولقد حاد المحقق (قده) في (المعتبر) حيث قال ، «ومادكره الشيخ لا عرف به حجة ، ولا فائلا من قدماء الاصحاب ، فان كان تعويبه على ما صحح به ابو حنيفة فقد يثا صعبه ، وما يجمله فانما نظائره من اين قاله ؟»
ثم اعترض على كلام بعض الساجدين و قال : لا ريب انه وهم ، ثم قال : ولو اخرج بان مع ملك الصاب تجب الزكاة واحد به حاصله ان ذلك لا يفي انفق فيؤدي الزكاة ، و لاجل فقره يأخذ بركه من غيره ، وحسنه لا تجب عليه فطرة ، لما دل عليه من الروايات ان من يأخذ الزكاة ليس عليه الفطرة .

و التحقيق ، ان المقرر هو الذي ذكره المحقق بقوله (وصادقه ان لا يملك قوب سنة) ، لأن من لا يملك لافعالا ولا قوه — مؤونة السنة عنه و عدله يحل له الزكاة ، و من يحل له فقير ، فيجذب الصابط و يدل على ذلك ايضا ما رواه اسفيد (قده) في (المقنعة) عن يونس بن عمار قال : «سعت ادع الله عنه السلام يقول : تحرم الزكاة على من عده قوب السنة ، و تحب الفطرة على من عده قوب السنة»^{٤١}
فان الرواية في سياق بيان انصاف ، و مقتضى مفهوم الحصر عدم وجوب الفطرة على من لا يجد قوت السنة .

المبحث الثالث - هل يمر فيمن يجد مؤونة سنة ان يملك زياده عنها مقدار الفطرة فتجب عليه حينئذ ، والا فلا ؟
فيه اقوال ثلاثة .

٤١ - الوسائل - باب ٣ من ابواب زكاة الفطرة ، الحديث ١١ .

أحدها - اعتبار ذلك كما عي السحق والعلامه و لسحق الكركي و
غيرهم .

ثانيها - عدم الاعبار به ، و حرم به الشهد اشلى و غيره
ثالثها - لفصيل بين من يجد مؤونة السة بالفعل فلا يعتبر . و من
يجدها بالقوه فيعتبر ، و يحكى ذلك عى الشح فى (لمسومد) و الشهد
فى (لدروس) .

ويستدل على القول الاول بوجوه :

١ - ان واجد مؤونة السة وحدها ، وان كان عث - كس هذا
انوع من المعى لا يكون سبب لوجوب الفطرة . و لا لزم ان يكون سبب
لحقق سته ، فان اجابها سبب لدفع الفطره الموجب لمضاد مؤونه
السنة ، و هو عبارة عن الفقر .

و بعبارة اخرى : لو وجبت فطره حينئذ كان موحالا لافلاب بموضع
و اتفائه ، فيلزم من فرض المعى عدمه ، و يسحق ان يلزم من وجود
الشيء عدمه

و فيه : ان المصادد بين الفقر و الضى اما هى مع وحدة الرمد دون
تعديده ، و الفقر الذى يكون معلولا لوجوب الركاد لا يعقل ان يكون
ما عا^{٤٢} و اتفاء الموضوع بعد امثال الحكم ليس بعزيز ، ولا يكون

٤٢ - و بهذا يحاب عما ذكره الشيخ الاعظم بعد استظهاره امتسار
رباده مقدار الفطرة بقوله (لا الاستماد من الادبة ان الفقر مانع مطلق عن
وجوب الفطرة فكما ان وجوده يسمه ، كذلك حدوثه يعده - فان اندفع من
توت السنة يوجب حدوث الفقر) .

ذلك من باب ما يلزم من وجود الشيء عدمه .

٢ - أنه إذا دفع الصاع وقد كان حراً من مؤونة ستة ، صار فقيراً و حاربه أحد مطرة . و السداد من الروايات أن من تحمل له المطرة لا يجب عليه دفعها . فلا يجتمع حوار أحدهما مع وجوب دفعها . فقد روى بمسند عن أبي عبد الله عليه السلام قال «فمن له لمن تحمل المطرة؟ قل . من لا يجد . و من حلت له لم تحمل عليه . و من حلت عليه لم تحمل به» . وفيه : أن ذلك مله «د كان ذلك في زمان واحد ، كما هو مفاد برويه . لا في زمانين مع تعدد الزمان لا يتحقق الانحسار .

٣ - أن دفع مطرة من مؤونة السنة . فمن لا يملك مقدار المطرة رائداً على سائر السنون سى يعنى لعدم ملكه تمام السنون حتى المطرة ، فلا يجب عليه دفعها .

و فيه : أن ذلك وإن كان من سنون . لكن النادر في معنى على من كان عنده قوت السنة . كما دلت عنه رواية يونس ، دون مطلق السنون ، «بعضى ملاق ر و ب ايحب المطرة ان يجب عليه دفع المطرة وان اوجب ذلك بعض في اقوت الى آخر السنة

و يستدل على قبول الثاني (أي عدم الاعتبار بزيادة مقدار المطرة) بالاطلاق ، كما تقدمت الإشارة اليه .

و يستدل على قبول الثالث (أي التفصيل) أمّا بالنسبة الى وجوب المطرة على من عدمه فالتعلل مؤونة السنة فما عرفت ، وأم بالنسبة الى عدم وجوبه على من كان عت بانقوده لكن لا يملك صرته و صاعته و جوده ما يريد على قوت في يوم وليلة ، فإنه لو وجب عليه المطرة لزم أن

يبقى هو وعياله بلا قوت في يوم وليلة، والضرورة قصية لعدم وجوب تقديم الفطرة على ذلك .

و بعبارة أخرى : ان من لا يملك زيادة مقدار الفطرة إما ان يدفع ما عنده من قوت ليلة الفطر ففي تلك الليلة بلا قوت . و يستدين و يدفع الفطرة ففي يوم اداء دينه يكون بلا قوت .

اما احتمال ان يجب عليه الاستدانة ثم الاخر ف هو انه يحسب يحصل له القدرة على قوت اليوم و على اداء الدين . يدفعه اصل الرأفة . اللهم الا ان يقال . الاطلاقات تسمع عن خريان هذا الاصل . فيندثر هذا

استحباب اخراج الفطرة للفقير :

(قال المحقق : و يستحب للفقير اخراجها ، و اقل ذلك ان يدير صاعاً على عياله ، ثم تصدق به) .

نصحت العبارة امورا ثلاثة :

١- استحباب اخراج الفقير الفطرة .

٢- ان اقل مراتب الاستحباب ادارة لصاع على العيال

٣- ان تصدق بذلك الصاع . و ما هره الاعطاء للاحبي لالو خدمهم

اما الاول : فدل عليه الروايات المتضمنة اعطاء الفطرة من يعمل الزكاة ، بعد حملها على الاستحباب . جمع بها و بين روايات الدقة له . كما تقدم تفصيلا .

واما الثاني : فقله (اقل ذلك) ان اراد به من مراتب الاستحباب

«لأصافه الى اعطاء نفير فطرته للأحسبى فهو كذلك» . وان اراد به
 «لأصافه الى اراده صيغان متعددة اذا كان يجدها» . فالرواية التى يستند
 اليها فى انضمام مختصة من لا يجد الا صاعا واحدا ، فلتعدي عنها لاند
 فيه من تفجح الماط . وهى ماراوه الشيخ فى الموثق عن اسحاق بن عمار
 قال : «قت لأبى عبدالله عليه السلام : ابرحل لا يكون عنده شئ من الفطرة
 الا ما يؤدى عن نفسه وحدها اعطيه غريب او ياكل هو وعياله قال عليه
 السلام . يعطى بعض عياله ، ثم يعطى الاخر عن نفسه يرد دونها ، فتكون
 عنهم جسعا فطرة واحدة»^{٤٢} .

واما الثالث . فالصدق على الاجنس هو ظاهر المحقق (قده) ، و
 صريح ما يحكى عن جماعة منهم الشهيد فى (السان) وخاضعهم صاحب
 (لمدارك) وحكم بان لاخير يتصدق به على الاول ، نظرا منه الى ان
 التردد هو التكرار . ولان فيه من العود الى الاول .

وعن جمع : ان الاخير يخرجه عن نفسه محيرا بين اعطائه للاول او
 لغيره منهم ، اول الاحسبى .

والتحقيق : ان التردد والتكرار لا ينوقف على المود الى خصوص لاول
 بل بعمة وغيره منهم . وحينئذ فان كان فقه الحديث فى قوله عليه السلام
 (مكون عنهم جميعا فطرة واحدة) ان الصاع الواحد يكون عن جميعهم
 فطرة ، فما ذكره فى (المدارك) يلحاط مفهوم التردد صحيح ، لكن لا
 ينوقف على المود الى الاول بل بعمة وغيره منهم .

٤٢ الوسائى - باب ٣ من ابواب زكاة الفطرة ، الحديث ٣ .

بل نقول : حيث انه لم يذكر في الرواية كلمة (سهم) بعد قوله (يرددون) فإطلاق التردد بلحاذا التكرار الواقع في إعطاء الصاع الواحد يعنى جوار الاعطاء للاحثي ايضا .

و ان كان فقه الحديث اهم اذا فعلوا ذلك اشرك الكل في خروج صبرة واحدة عن جميعهم . فيعنى في مذكره المحتق والشهد واحدة لكن الاظهر هو المعنى الاول ، فليتدبر .

تسبه يتشتمل امرين

احدهما : انه لا يوهم مدرسه النبوته بمورده في الروايات من ان من قبل العطرة ليس عليه العطرة . و ظاهرها نفي المنسوسه حتى استحبابه ، فانه يجمع بيها بالخصص

ثانيهما : لو كان بعض العياص صعبا ، فقد استشكل بعض منهم صاحب (المندرك) حيث انه اخذ انولى العطرة انه لا يجوز له ان يؤدي العطرة عنه لانه خلاف عطته ، ولم ثبت الحكم الوصفي في حقه حتى ينولى النولى امره ، و بدأ افاد صاحب (المندرك) ان لاصح احتصاص الحكم بالسكنين .

قلت : بعد العمال في الرواية يعتم الفصل ، لكن قوله عليه السلام (ثم يعطى الآخر عن نفسه) لا يشله ، فانه محتور عن الاعطاء . نعم يمكن تنقيح الصايط ان يعطى النولى عنه ، و حينئذ قالولى يحده العطرة له يكن لا مطلقا ، بل بشرط ان يعطيه عنه لصره ، حتى يكون هذا الشرط دافعا لاشكال عدم مراعاة العطية . والاحوط ان يأخذها بالنولى لنفسه فيتملكها ثم يعطيه عن الصغير .

اخراجها عن جميع من يعول :

(قال المحقق : و مع الشروط يخرجها عن نفسه ، و عن جميع من يموله ، فرصا^{١٤} او نقلا ، من روحة و ولد و ماشا كلهما ، و ضيف و ماشاها ، صعبا كان او كيرا ، حرا او عبدا ، مسلما او كافرا) .

الروايات في المصنف موترده^{١٥} و هي على طوائف .

منها : ما تضمن عنوان العيولة و ما بمعناها .

و منها : رواية واحدة في الضيف .

و منها : ما سوان ما سمت النك او الى عياث

و منها : ما بعنوان من اغلق عليه باب .

و منها : ما ليس له هذه العناوين

و منها : ما نفى عنه كفاية مجرد الاتفاق و خص الوحوب بالعيال

اما الطائفة الاولى : فكثيرة و يذكر حملة منها

١ - ما ذكره الصدوق قال : « قال امير المؤمنين عليه السلام في خطبة

الامد يوم المطرة : ادثوا فطركم بها سنة تبيكم . و عريضة واجبه من

ربكم ، فبؤدثها كل امرء مكم عن عياله كلهم » .

٢ - الفرسي و اسفل في العيولة ، و مشاكته اروحة و ابولده في

و حوب العقه كالانوين ، و مشاعه الضيف في اسرع ما صامه و ان لم يسم

صيفا عرفا .

٣ - هذه الروايات كلها او بعضها في الباب ٥ و ٦ من ابواب ركاء المطرة

من (الوسائل) .

٢- مارواه الشيخ عن أبي جعفر عن أبي عبد الله عن أبيه عليهما السلام قال : « صدقة الفطرة عن كل صغير وكبير - حر أو عبد - ، عن كل من يعول (يعني من تمسك عبه) صاع . »

٣- مارواه في (السعر) عن الصادق عن أبيه عليهما السلام أن النبي صلى الله عليه وآله فرض صدقة الفطرة على الصغير والكبير - والعرو والعبد - والذكر والأنثى من توبون^{٢٦}

٤- وفي حديث محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام في صدقة الفطرة قال : « تصدق عن جميع من يعول »

٥- وفي حديث زرارة يرواه العياشي قال عليه السلام : « يؤدي الرجل عن نفسه وعياله وعن رقبته » أي عن رقبته من الأحداث واما الطائفة الثانية : فهي صحيحة عمر بن يزيد قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يكون عنده الصنف من أحواله فيحصر يوم الفطر ، يؤدي عنه الفطرة ؟ فقال : نعم - الفطرة واحدة على كل من يعول من ذكر أو أنثى ، صغير أو كبير ، حر أو مملوك »

و اما الطائفة الثالثة . فما رواه عداش بن مازن عن أبي عبد الله عليه السلام . قال « صدقة الفطرة عن كل رأس من أهلك ، الصغير منهم و الكبير ، والحر والمملوك . ولعمري و انفقير - كل من صممت إليك ..) . وما رواه الكشي بسنده عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « كل من

جاءت الى عاتك^{٤٦} من حتر او مملوك ، فبيك ان تؤدى الفطرة عنه »

و اما الطائفة الرابعة : فما رواه حماد بن عيسى عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال : « يؤدى برحل ركاف الفطرة عن مكاتبه ، و رفيق امرئه ، و عبده
 النصراني و المجوسى ، و ما اقلق عليه يابه » .

و اما الطائفة الخامسة : فما رواه سحاق بن عمار عن ابي عبد الله
 عليه السلام قال : « ابو حبل طمك ان يعطى من يمسك و منك و ملك و ولدك
 و مراتك و حادمتك »

و اما الطائفة السادسة : فصحة عبد رحمان بن الحجاج قال :
 « سالت ابا الحسن عليه السلام عن رجل ينفق على رجل ليس من عياله ،
 لا انه يكسبه نفسه و كسوته ، تكون عليه فطرته ؟ قال : لا ، اما
 تكون فطرته على عياله صدقة دونه ، و قال : العال ابوك و المملوك و
 الزوجة و ام الولد » .

اذا تمهد ذلك فقول : السحث في البقاء من جهاب .

الاولى : ان بعض لعاون المذكورة ، وان كان يبه و بين بعض آخر
 عموم من وجه ، الا ان الظاهر ان الموضوع هو جهة العلولة التي هي
 بمعنى تحمل ثقل المؤونة ، كما في اربع في (مفرداته) ، و ذكر ان
 اعور : ثقل ، و عاهة : تحمل ثقل مؤونته ، و يقال جمع على
 و فتر بعض العين بمعنى اهل البيت ، و قال : قال الرجل عاهه

٤٧ - والصهران بمعنى صمته اليه في تحمل المؤونة وكفاية

المعاش .

كفاهم معيشتهم .

الثانية : مقتضى اطلاق الروايات ان العيلة اعم من وجوب النفقة ،
منهم من يتحمل مؤونته تبرعا

اما من وحت نفقته ولم يكن في عيلة الانسان كالأبوين والاولاد
اذا كانوا في عيلولة غيره ، بل وكذا الزوج ادا كانت في عيلولة ايها مثلا ،
فالظاهر عدم وجوب الفطرة لاناطة الحكم في الروايات بالعيلولة لا
بوجوب النفقة .

نعم ، ربما يتوهم ذلك من اساق مذكر في الطائفة احكامه من رواية
اسحاق بلحاظ ايجاب الاعطاء عن الاب والابن وغيرهما بدواتهم ، وكذا
من اطلاق العيال فيما ذكر في السادسة من رواية ابن الحجاج على
مذكورين فيها ، وذلك تعمد بالموضوع .

لكه مدفوع . اما الاولى فلانها مقيدة بما ذكر في لاول من عنوان
العيلولة لاسيما بما رواه في (المعتبر) حيث ورد التقييد فيه بجملة (ممن
تمونون) .

مضافا الى انه لو وجبت الفطرة عن الاب والولد على الاطلاق لزم ان
يؤدى كل منهما الفطرة عن الآخر ، وهو كما ترى .

و اما الثانية : قانها ليست ببيان الحكومة ، بل هي في مقام المرق
من من ينفق عليه و من يكون عيالا على الحقيقة

الثالثة : ان صحيحة ابن الحجاج المذكورة في الطائفة السادسة
يستفاد منها ان مجرد الاتفاق لصا لا يوجب الفطرة ، واما المناطحة
تعمل ثقل المؤونة ، ثم يش عليه اللام ما هو العالب الشايخ في ذلك ،

وهم ابولد والمملوك والروحة و ام الولد ، لان العيال محصر فيهم ،
حتى ينافى التصريح في سائر الروايات بوجود الفطرة عن كل من يقول

حكم الضيف :

الرابعة . مقتضى ما ذكر في الطائفة الثانية من صحة عمر بن يزيد في
وجوب الفطرة عن الضيف وقد اختلف القول فيه .

أ - وعن السيد المرتضى والشيخ . اعتبار الصبغة طول شهر رمضان .
وفي (الوسائل) عن الشيخ في (الحلاف) : «انه روى اصحابنا ان من
صاف انما طول شهر رمضان ، وتكفل بمملونه لرمته فطرته » .

ب - وعن المفيد : الاكفاء بالنصف الاخير منه .

ج - وعن ابي ادريس : الاجتزاء بليتين من آخر الشهر .

د - وعن العلامة : الاكفاء بالنسبة الاخيرة منه

هـ - وعن ابن حنزة : الاجتزاء بالافطار في الشهر ، و لعل مراده ذلك
مع بقاءه الى ان يحضر يوم الفطر كما هو الظاهر من الرواية من حملتي
(يكون عده) و (يحضر يوم الفطر) فان المفهوم اتصالهما لا كونهما امرين
مستقلين

و- وعن الشهيد الثاني و جماعة : الاجتزاء بصدق الضيف في جزء من
الزمان قبل هلال شوال .

ز - وقال في (المدارك) . «يلزم صدق العيلولة عرفا على الضيف » .
وقد اختاره في (العروة الوثقى) حيث قال : تجب على الضيف
بشرط كونه عيالا له ، وان نزل عليه في آخر يوم من رمضان ، سل وان

• نأكل عنه شيئاً . لكن بالشروط المذكورة . وهو صدق العلولة عليه عند دخول ليلة الفطر . فان يكون « ما على ابقاء عده مده »
والظاهر ان الحق يقار ذلك ايضا . ففي (المدارك) . حكى المحقق في (المعتبر) عن بعض الاصحاب قولاً بالاكفاء بمسئتي بصفه في حره من الشهر ، بحيث يهل الهلال . « هو في صفه . ثم قال : « وهذا هو الاول لقوته عليه السلام (مسي تونون) وهو يصلح للحال والاسباب . لكن سريه على الحال اولى . لانه وقت الوجوب . وانحكم المعلق على توصف نحتاج عند حصوله لامع مصته ولا مع بوقعه »
قلت . اصل العسف السبل . واصاب شئ ابي شئ . امانه الله و صته .

والاوصف به شخص اراد به اسرائيل . قال في (المدارك) « العسف نزول الانسان » .

وقال الرابع في (مفرداته) . « العسف من ما الت « لا بك »
والظاهر اعبار ان يكون بروله مع قصد الاكل عده . وان لم تأكل بعد . لا مجرد النزول للكي في دمه . بحيث يكون مؤونه على صفه . فانه لا يقال له العسف بقول مطلق ومتنصي بحديث هو سبق بصفه على ليلة الفطر حيث ان المؤول عنه هو من يكون عده . والعسفي تنه بالحضور لديه والبرول به . والسائل فرع عنه قوله : فيحصر يوم الفطر .

وايضا يلزم صدق العلولة عليه فان قوله عليه السلام . (بعد) انقطره واجبة على كل من يعول) اما ان كله جواب . او الجواب كلمة نعم . وما

بعدها بدن فاعدة كليته تكون الضيف مصداقا لها

وعنى كلا العديدين لابد من اعتبار ابطوله في الضيف. ولا محال
 ان ينوهم ان كسه (نعم) جواب ارد به ايحاب الفطرة عن الضيف على
 املاقه ، ثم ذكر عليه السلام بعده قاعدة كلية احببة عن مورد السؤال
 بحيث يكون مفاد الرواية ذكر سببين لفطره ، احدهما الصافه التي يتبها
 امام بكلمة نعم ، والاخر العسولة فيبها بما بعد نعم ، لوصوح ان ذلك
 خلاف الظاهر ، بل هو مستبشع جدا .

تنبيه : يتضمن امورا :

الاول - ان المدعو الى الافطار لو انى بعد الهلال فلا اشكال ،
 ونوانى في آخر تهار شهر رمضان لا يجب فطرته . لانه ليس (ممن يرل بك)
 . و برهه من الزمن ، وليس (من يعوله) ولا يفرق في ذلك بين ان
 ست عدك ، ويحضر يوم لفطره ، او يخرج من عدك كده هو واضح
 مصدا الى ان الموضوع بدى حكم عليه هو (من يكون عدده) . و
 ماهره هو الحضور لديه بحيث تكون الحضور هو المقصود بالاصالة ،
 وعده من لاكل و نحوه تبعاله ، كما يقال : كت عنده فسمعت منه كذا ،
 او وقع امر كذا لا ما اذا كان لا فطره هو المقصود وكان الحضور تبعاله .
 ومن هنا يضح ما لو انعكس الامر بان نزل بك وصار صيفا ، واتفق
 انه لم يعش ليلة الفطر ، اودعاه غيره الى يته فالظاهر وجوب فطرته ،
 لانه نزل بك وكان عهده مؤوته عليك وكان نزوله للاكل عدك متى
 احتاج اليه وورغب فيه .

الثاني - لو نزل الضيف في ليلة الفطر فحضر يوم الفطر لم تجب

فطرته لعدم سبق الكون عنه . معناه الى انه بعد وقت الوجوب و هو
معنى شهر رمضان و دخول هلال شوال .

الثالث - لو كان عنه السيف في شهر رمضان و استمر الى دخول
ليلة الفطر . ثم اربط عنه قبل العجز ، فظاهر وجوب الفطرة عنه و ان
لم يصدق انه حضر يوم الفطر و هو عنده ، فانه في علوته وقت وجوب
الفطرة ، و ظاهر قوله (فحضر يوم الفطر) هو حضور وقت الوجوب
لا خصوص اليوم بمعنى النهار .

الرابع - المثال الذين احرمهم فقهم ، و يحمل صاحب العمل
مؤوتهم سواء سكوا داره او كانوا في الخارج كالمعلم وغيره ،
فظاهر وجوب فطرتهم لأهم و ان لم يكونوا أصبا ، حيث ان الظاهر
في عنوان السيف هو النزع ، المؤونه لا كونها حرة العمل . لكن يصدق
عنهم عون من (صلى الله عليه وسلم) او (صلى الله عليه وسلم) .

فما عني الشهيد الثاني و غيره من نفي وجوب الفطرة تعليل ان
فقهم احرمهم ، كونه بالطر الى عدم صدق الصاغة ، وهو كحديثه ، ذكرناه
من اعتبار اشترع في عنوانها . واما عنوان انضم اليه او الحال فظاهر
صحة

ولو فرض ان ذلك ليس سبباً معلوماً اننا انه يستفاد من ايجاب
الفطرة عن المسعوم ان العلولة أهم من ذلك ، بل لو اقتصر على الروايات
الواردة في العلولة لقلنا بالاطلاق ، وكونها أهم من التبرع والاحرة ،
بمعنى ان اسباط هو تحمل ثقل المؤونه وكفاية المعاش سواء كان مجاباً
او لأجل وجوب النفقة ، او للخدمة ، او للعمل و نحو ذلك وهو العالم

سبحانه .

الحامس - لو كان بعوله في بعض مؤوته كاتعشى في الليل فقط مثلاً ، اما تبرعاً او بالأجرة على عمله ، فيه اشكال من انه يصدق مسمى العملولة ، و من انه لا يقال عليه انه بعوله بقول مطلق ولعل الاظهر هو الثاني ، فان التبادر من الروايات هو كونه من نحصل مؤوته بقول مطلق ، لانه نحصل بعض مؤوته و يكون بعضها الآخر على نفسه ، فلا تجب فطرته .

مضى ابى انه لو حصل الشك فالاصل الرأفة

النية :

(قال سحقي : و اليه معتره في ادائها ، فلا يصح اخراجها من الكافر ، وان وحت عبه و لو سلم سقطت عنه)
اما غير اسه فلان الركعة من تعادلات ، على ما اجمع عليه الاصحاب ، و اما عدم صحة اخراج الكافر بها فهو لاشراط الصحة بالاسلام ، بل لايمان ، و لقد فُترع المحقق (قده) عدة الصحة على اعتبار النية ، وكأنه لاجل انه لا يتمشى ذلك منه .

و اما وجوبها عليه فهو لعدم الخطاب ، وقدرة الكافر على الامثال لتمككه من ان يسلم . و يحكى عن الشافعي و ابى حنيفة عدم وجوبها عنه لان العطرة ظهرة^{٤٨} والكافر ليس من اهل الظهر و يردّه : انه وان لم يكن كذلك بالفعل ، لكنه بقدر على ان يكون من اهله فان يدخل في الاسلام

و تكون الفطرة مهردة له .

و اما قوله . لو اسلم سقطت عنه اي بعد ان حوت عليه . بمعنى ان اسلامه كان بعد هلال شوال ، والدليل على ذلك مضى الى عموم قوله سنة السلام : « الاسلام يحب ما قبله » يدل عليه ما روه معاوية بن عمار اسناد الشيخ اليه في الصحيح قال . « سالت ابا عبد الله عليه السلام عن مولود ولد ليلة الفطر عليه فطرة ؟ قل لا . فخرج بشهر و سألته عن يهودي اسلم ليلة الفطر عليه فطرة ؟ قال : لا » ٤٩ .

و روى الصدوق عنه عنه انه عن ابي عبد الله عليه السلام « من مولى مولود يولد ليلة الفطر و اليهودي و النصراني يسلم ليلة الفطر . قال . نس عنهم فطرة . وليس الفطرة الا على من ادرك الشهر » *
تبينه : لو استبصر الخائف و لظاهر عدم سقوط الفطرة عنه . وان كان قد اداها منه و صحتها في غير مواضعها كما في الحديث

لو حصل الشروط بعد الهلال :

(قال محقق . مسائل ثلاث الاولى : من بلغ من الهلال ، او اسلم . او ربح حنوبه . او ملك ما يصير به عبدا . وحت عليه ولو كان بعد ذلك ما لم يصل العيد استجبت . وكذا الفصيل لو ملكه قبل ولده و ولد له ولد)
اما وجوبها لو وجد الشرايط . او صار مسلما قبل وقت الوجوب . و كذا لو مال المملوك و الولد قبله فواضح .

٤٩ . الوسائل - باب ١١ من ابواب ركاة الفطرة ، الحديث ٢ .

٥٠ . الوسائل - باب ١١ من ابواب ركاة الفطرة . الحديث ١ .

و اما عدم وجوبها لو كان ذلك بعده فرويه معوية بن عمر المقدمة
 نقلا عن علي بن اسلم الكاهن وعونه اسودد . و بتفصيل المناظرة على
 الى غيرهما .

و اما الاستصحاب المذكور عند علي بن - ولو بصيغة حادس
 (من بلغ) او سقتسى الجمع بين الروايات - مرسله اشبح حيث قال
 « و قد روى انه نوبته قبل الزوال يخرج عنه الفطره وكذلك من سلم
 قبل الزوال »^{٥١}.

وفي (ستدرك) عن (فقه الرضا) « ان ولدك مولود يوم الفطر
 من الزوال يدفع عنه ، وان ولد بعد الزوال فلا فطره عنه . وكذلك
 اذا اسم الرجل قبل الزوال او بعده فعلى هذا »

و قال الصدوق في (الفقه) « ان ولدك مولود يوم الفطر قبل
 الزوال يدفع عنه الفطره استحباب . وان ولد بعد الزوال فلا فطره عنه
 وكذلك الرجل اذا سلم قبل الزوال او بعده فعلى هذا . وهذا على
 الاستصحاب و الاحد بالافضل . واما الواجب فليس الا على من ادرك
 شهر »^{٥٢}

وفي (الوسائل) عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال .
 « سألته عما يجب على الرجل في اهله من صدقه الفطره ، قال تصدق

٥١ - الوسائل - الباب المتقدم ، الحديث ٣ .

٥٢ - من لا يحضره الفقيه ، طبعه عام ١٣٩٣ ، ج ٢ ص ١٧٨ .

عن جميع من تعول من حرا و عدا و صغير او كبير، من ادرك منهم الصلاة»^{٥٣}
قلت : هذه الرواية تحمل على الاستحباب قريبة رواية معاوية بن
عمار ، و لعل المراد من صلاة العيد هو رماتها المعتدالي الزوال، فيكون
المعنى من ادرك وقت صلاة العيد .

نسيه : قول المحقق (ره) (ما لم يصل العيد) يراد به على ما هي
(المدارك). ما لم يدخل الروا . حيث قال . «المراد بصلاة العيد رواه
شمس من يوم الفطر على ما نص عليه في المعتبر» .
ثم ان المراد من قوله (قبل الهلال) هو الجزء الاخير من شهر رمضان،
فان الفطرة مستندة اليه كما في رواية علي بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر
عليه السلام قل : « سألته عن فطرة شهر رمضان على كل انسان . . »^{٥٤}
وكما في رواية معاوية بن عمار المتقدمة (الا على من ادرك الشهر)
و كذا قوله عليه السلام (لا ، قد خرج الشهر)^{٥٥}.

هل يشترط في فطرة الزوجة والمملوك العيالة ؟

(قال المحقق : الثابت - الروحة و المملوك تحب الركاة عنهما ولو لم
يكونا في عياله ، اذ لم يملهما غيره ، وقيل : لا تنحب الام مع العيالة و
فيه تردد) .

٥٣ - الوسائل - باب ٥ من ابواب زكاة الفطرة ، الحديث ٦ . وقد فسر
صاحب الوسائل بفطرة العيد .

٥٤ - الوسائل - باب ٥ من ابواب ركاة الفطرة ، الحديث ١٤

٥٥ - الوسائل - باب ١١ من ابواب زكاة الفطرة ، الحديث ١ و ٢ .

و مستكمل في مرجع . انزع الاول بالية الى الزوجة ، و الثاني بالنسبة الى المملوك .

أ - اما الزوجة فمقتضى الاطلاق في كلامه هو الاعم من ان تكون دائمة او مقطعة ، مطيعة او ناشز فمدخول بها او غيرها ، موسرة او معسرة ، عالها او رحل او كانت تنفق على نفسها ، و اما استثنى عيوبة الغير ، لكن في دبل كلامه تردد في اعتبار لعلولة . ولعل ذلك بالظر الى اصلاق عنوان الروحانية ، لموهم نكوتها سبب منفلا في قياس العيلولة .

و على كل حال قد اختلف الاقوال في وجوب فطرتها .

القول الاول : ما عى ابن ادريس ، و هو وجوب فطرتها مطلقا مع يسار روجه ، و حكى عنه انه قال : « يجب اخراج الفطرة عن الروحات سواء كن ناشز اولم يكن ، و جبت النفقة عليهن اولم تحب ، دخل بهن اولم يدخل ، دائمات او مقطعات ، للاجماع و العموم من غير تفصيل من اصحابنا » .

واحاب عنه المحقق في (لمعتر) - على ما حكى عنه - بقوله : « قال بعض اسأحرين : اروحية سبب لا يحاب الفطرة لا باعتبار وجوب مؤوتها . و يخرج عن الباشرة و الضفيرة التي لا يمكن الاستمتاع بها ، و هم يد حجة عدا الاصابع على ذلك ، و ما عرفنا احدا من فقهاء الاسلام فصلا عن الامامية . اوحب الفطرة على الزوجة من حيث هي ، بل ليس تحب انظره الاعس تجب مؤوته او تبرع بها عليه ، فدعواه اداعريئة عن اقتوى والاخبار » .

القول الثاني : ما ينسب الى المشهور ، و هو تبعية وجوب الفطرة

لوجوب الاتفاق . فيعبر بار الروح . وكون الروح دائماً غير ناشئة . سواء كانت في عيوله الرجل أو من سكن . إلا إذا كانت في عيوله عبره . و على ذلك فهو كات هذه عنه معنى على نفسها لم يفظ فطرته عن الروح . تفرض يساره و وجوب الاتفاق عليه .

و ربما يستدل على هذا القول بأن العطره عن الروحه داخلة في جملة النفقة . وللدليل على وجوبها هو استدلال على ذلك

و ربما يمكن ان يقال ان وجوب الاتفاق يسلم بعلوله شرعا
القول الثالث : هو ما احتاره جماعة لاسيما المتأخرون من أنظاره
بأنه ما عيوله بالفعل متى كان الروح غير . سواء كانت بروحه واحدة
النفقة أم لا .

و الدليل : هو ان الموضع في ظاهر الروايات هو العيولة . بالفعل .
دون وجوب الاتفاق . و ان العطره غير داخلة في النفقة . ثم انه لو كان
الروح معسرا فمن الشرح . سقوط العطره حتى من الروحه نفسها . و ان
كانت غنية . لعدم الدليل على ذلك .

نكنر . لأحاطت بل الأوجه . ما قامه ان ادريس من قيامها بغيره نفسها .
نظرا الى عموم الأدلة وإطلاقها . فليستدبر .

فت . ان لم تكن الروحه تجب نفسها ولم تكن في عيونه الرجل .
و كانت كذلك ولم تكن الروح غنيا . فمن الواضح انه لا يجب عنه العطره
عنها . و انما الاشكال فيما كان الزوج غنيا و الروحه واحدة النفقة لكنها
سبقت في عيونه الرجل بالفعل . فان مقتضى العاقل من الروايات لو اردد
في اداء العطره عن الغير هو كونه من اهله . او في عيوله . او معصا له

لكن في رواية اسحاق بن عمار ايحاب اعطاء الفطرة عن امرأتك ، و
تسمى اطلاقها وحب الفطرة عنها وبولم تكن في عيلولة ، فهل تلك
الروايات مسوقة لاعطاء بصانته سرده ، و عكسها حتى تخصص رواية اسحاق ،
او بها متكفله للصبي في خصوص عكسها (اعنى الشهور بجميع من يقول)
بالاتفاق سبه بزوجه نفسها ايضا بنفسى الاملاق

مضاف الى ان اسمه رب يراد بها مطلق مؤونه الدن اسي منها
اعطره ، فانها ركاه الابن . وما تحاجها باسطرابي حاجها ، و هي
كونها حافظة لسلامتها كائن حاجاتها .

لا يخل : ان العاد في الروحة هي العسوة فروية اسحاق محمولة
على ذلك .

لا بدفعه : بان قوله عليه السلام (وامراتك) معطوف على (ابنت وامك)
وليس الغالب فيهما ذلك .

نعم ، كان يعطى على دمه مشرا بان المص وحب البعده ، فتخرج
الزوجة التي لا تكون كذلك .

توب : تقدم ان سلاق رواية اسحاق في الاب والولد لا يمكن الاخذ
به فان مقتضى ان يعطى كل منهما الفطرة عن الآخر ، وذلك مقطوع
بإحلافه . ومع الاحتمال فما ان يقيد بالمملولة ، او يتوقف و تحري
لراءة عن غير مورد العيلولة

لا يخل . لروم تقيد الاطلاق في الاب والولد لا يوجب سقوطه في
لروحة والمسلوك .

لا بدفعه : بانه يقوى حسدكون الرواية في مقام بان تشرع

الحكم «لإضافة إلى غير نفسه بإعطاء الفطره عنه . لاسبب مع ملاحظة سائر الروايات والتأمل فيها . فيه يكاد ان يشرى بنفسه القطع بانها في مقام بيان الضابط الكلي طردا وعكسا .

و اما جعل الفطره من التؤونه فيرده ان اظاهر منها هي التي تكون من العديب المدبره و لها خواص فاهره تكوينيه . لا ما كان امراً معنوي به عليه الشرع الاسلامي . و لو فرض الشك في شوب الفقه والاصل سعى وجوبها .

ب - واما المملوك ففي (المدارك) انه قد قطع الاصحاب بوجوب فطرته على المولى مطلقا . بل قل في (المسهي) : «اجمع هل العتم كافه على وجوب اخراج الفطره عن العبد الحاصرين عبر المكاتس و لمعصوبين و لائقين وعبد النخاره صغارا كوا او كبارا ، لان نفقتهم واحه على المولى ، فيدرج تحت العموم بايجاب الفطره عن كل من يموله » .

ونظائر كلامه الاكفاء في مدق العيولة بوجوب الفقه

و فيه نظر لان الصفات لها الظهور في العمليه ، و مقتضى الروايات ان افطره تتبع العيولة لا وجوب الاتفاق .

ولو تزلنا فليقت من مجموع الروايات ذلك . والاصل يسمى الوجوب عما عدا ذلك . ولا توهم الاطلاق في كلمة (وخادمك) في رواية اسحاق ، لما تقدم

من وجب زكاته على غيره سقطت عن نفسه :

(قل اسحق : الثالثة - كل من وجبت زكاته على غيره سقطت عن

عنه . وان كان يوافرد وحسب عليه كصعب المعنى والروحه)
 سقوط الفطره كذاتت بالاحلاف معدده كفي (الجواهر) . وله قطع
 اكثر الاصحاب كبر مدارك) . ولا جناح عليه كفي فخر يدين في
 (شرح الارشاد)

لكن عن ابن اديس . وجوبها على اصف ولبسيف لكن فطره
 بعض من المراد وجوبها على اصف مع اصدار السيف و على كل حال
 يدل على ذلك ما ورد من روايات في اصابة الفطره عن غير (من يقول)
 او عن (حبيب) او اسس صعب في عداك) و نحوه . فركسه (عن)
 يعادها ذلك .

و بعبارة اخرى ان العمل على امره كان متدده لشوب عنه . حيث
 ان سقوطه فرع اشوب . كذا في رد المحتار في رد المحتار عن
 انغير او الحج عنه الى غير ذلك .

ثم انه لا بد من البحث في ان سقوطه عن نفسه هل هو بمجرد الوجوب
 على الغير او بادائه الفطره عنه خارجا ؟
 وكذا في انه لو قدر من وجب فطره على غيره . وادى فطره نفسه
 هل يسمع من الغير ان يحب ان يؤدبه عنه ايضا ؟

٥٦ في صحاحه عمر بن زيد المصنفه لذكر الصنف لم رد كره
 برانصف . في جواب المصنوع من السلام . ان حدث بدل اسائل
 هذه العبارة . واحاب عليه اسلام لفطره واحده على كل من حول . استبعد
 ان وجوب حسب اوضح قدس على الصنف . بل يردى عنه الرجل كما
 يردى عن غيره ممن يقول .

وكذا في أنه إذا لم تحب على الغير لعدم غناه هل يسطع عثر يموله،
أو عن الصيف مع عاهها ووجدانها لائر الشرائط؟ وهل يفرق في ذلك
بين ما إذا تحب الغير مع فقره لإدائه الفطره عنها أو لم يحصل؟
فهاها مسائل أربع

المسألة الأولى: أن يكون الروحة أو الصيف أو غيرهما غنياً وواحداً
لائر الشرائط، لكن سعيه والصيف الفقيرهما لا يؤديان عنه الفطرة،
وحيث يجب لفطره على الواحد لعموم (أي واحد على الناس) وعموم
المكلفين كما هو مفاد نصير (تواركه) و (قد أصبح من تركي) وكما
ورد من وجوبها على كل رأس في السعد من الرواتب

وقد صرح بما ذكرناه ابن إدريس وجميع من استقدمين والناحرين
المسألة الثانية: ما تقدم لكن الممل أو المصنف يؤديان عنه الفطرة
مع فقرهما، والظاهر حيث أيضاً وجوب الفطرة عليه، لعدم الدليل على
كون زكاة الفطرة كالدين تسقط بسرع الغير بالإدائه أو كإصلاة والصوم
عن الميت يسقطان عن الولي بسرع الغير بهما، فإن الزكاة وإن كانت لها
جهة الوصع لكن لا دليل على أن كل وصع — لا سيما إذا كان به جهة إعباديف
يسقط بعمل الغير، ولا ينوبهاهاها تخصص عموم وجوب الفطرة، فإن
المخصص محصر بما وجب على الممل والمصنف وذلك أنه هو فيما
كاناً موسرين.

المسألة الثالثة: ما تقدم وكان الممل والمضيف أيضاً موسرين لكن
لا يؤديان عنه الفطرة جهلاً أو بئانا، والظاهر حيث وجوب الفطرة عليه
فإن لسان الدليل هو أن الرجل يؤدي الفطرة عن ماله وعن الصيف،

ومعاده ان بالاداء يصفى عنهما ما ثبت عليهما في اصل الوضع من ان الفطرة على كل مكلف .

و بيان آخر : لما كانت الفطرة ثابتة على عموم المكلفين . وكان معنى السقوط عن العمل والصف بحسب حقيقة هو تخصيص ذلك العام بهما . ضرورة انه لا وجه لوجوب امر على احد وتحمل العمر عنه وسقوطه عنه بحسب العمر . و حيث انه ثبت في ان الشخص هو مطلق من وجوب فطرته على غيره . ان يكون مجرد الوجوب على الغير صارفا لوجوب عنه . او هو من ادى غيره فطرته . و اليس من التخصيص اما هو لثاني . فلا بد من ان يؤدي العبد والضيف ما عليهما من الفطرة . دالم يؤديها المعلن والضيف . بل لابد من ان يحرقا ان قد ادت عنهما . ولا حرج استصحاب عدم الاداء فوجب عليهما ذلك .

عن صدقة الفطرة . قال : « عن كل راس من اهلك - الصغير منهم و كبير . لا يقال : روى عنه الله من - عن ابي عبد الله عليه السلام قال « سألته و الحر و المملوك . و العبي و الفقير . كل من صممت لك عن كل ابن صاع من حنطة او صاع من شعير او شعرا و ريب »^{٥٢} وينقاد من ذكر العبي هي - ان غيره انه لا يجب عليه اصلا . وقد سقط عنه و انما الوجوب على من له الامل .

فانه يقال : ان الرواية في مقام بين ماهية صدقة الفطرة . و هي استوون عنهما . والمستفاد حسن ان الفطرة عن لاهل سواء كان عبا او

فقيرا كذا مقدار من الحطة او غيرها ، واما ان الاهد لا يحب عليهم اصلا ، او ما تقط عنهم بأداء من له الاهد . ووجه حوب عليه فيس في روايه ما يدل على ذلك .

السؤال الرابعة من كان سب وود وحت فطرته على غيره فبادروا أدى فطرة نفسه هل يكفي ولا . يجب ان يؤدوا عنه الغير ايضا ؟
فيه اشكال . ثم ورد ان المسب من دليل : حوب الفطرة على كل من وجد اشراؤه^{٥٨} ودين وحب واداء بفطرته عن غير . عموم من وجه ، و اجتماع ما كان العبد او السيف عما كان سبب او المضاعف عما ، و مقتضى القاعدة الاويه تعدد لفطرة لشخص واحد يؤدي هو عن نفسه ، و يؤدي عنه معيله او مضيقه .

ولذا يحكى عن اس ادرس انه اوجب الفطرة على الصنف و المصنف
تليهما ، لكن لما ثبت عدم التعدد في الفطرة ، لالما يدل من انه (لاشي
في الصدقة) فان الرواية عامية . مضى الى انه في صدقة المكلف مرسى .
ان للاجماع . فحسبنا المعنى من العبد و المصنف يرى بنفسه عموم
الدليل وحب الفطرة عليه مادام لم يؤد عنه المعيل او المصنف ، و ان
عمم بفوطها عنه على تقدير ادائها^{٥٩} على ما تقدم بانه
و المعيل او المصنف يعلم بحوب اداء الفطرة عن العبد و المصنف

٥٨ - المراد هو المحتمل من الادلة .

٥٩ - المراد هو سقوط ما بالافتضاء ، لما تقدم من انه لا وجه لسقوط ما يجب بالفعل على المكلف بعمل غيره عنه .

ديما بم يؤدى فطرهما . و يحرى الرءاء عنه فى ظرف ادائهما ادلاصلاق
فى دليل وجوب الاداء عنها . فان مورده هوئذ الامر اندى سراد فيه
اجراج العطره ، و المنقش منه صوره عدم ادائهما عن نفسها . و يكون
استحص من ذلك مايشه الوجوب لكهائى بين الطرفين ^١ بل لولم نقل
دلاحماع على عدم تعدد فطره لكان الامر على ما ذكر حرف بحرف ، الا
ان نحدث فى حريين الرءاء و نال بالاملاق فى وجوب الاداء عن العال
و الصنف ، و عليه يرم ديث وان كان قد ادبها ، فليست راجدا

و ملخص ما تقدم : ان صنف الموسر ان كان مصنفه معسرا او كان
موسرا ولم يؤدعه الفطره وجب عليه ان يؤدى فطره نفسه ، اد المتض
من تخصيص عموم وجوبها لكل مكلف موسر هو ادا كان صيفا للموسر
الذى يؤدبها عنه ، و هكذا الكلام فى العيال الموسر بالاضافة الى المعيل
و ايضا ان كان الصنف والمصنف كلاهما موسرين يكتفى بفطره
واحدة عن الصنف ، اما ان يؤدبها هو او يؤدبها عنه المصنف ، وكذا ذلك
المعيل و العيال .

فطره المملوك الفائب :

(ول المحقق . فروع - الاول : ان كان له مملوك غائب يعرف حياته
فان كان يعون نفسه او فى عبال مولاه وجبت على المولى ، وان عاله غيره
وجبت الزكاة على العائل) .

٦٠- ان يس الصنف والمعيل . وكذا بين المصنف والصنف .

وجوب فطرة المملوك على المولى إذا كان في عالة من الأرب فيه ،
 وأما البحث فيما عدا عالة غيره المولى
 أما الأول فإن قلنا بأنه لا يملك مبيوعه لنفسه لا تحرجه عن كونه
 عبداً للمولاه فإن نفقته تكون من مال المولى . ولو كان ذلك « كسب
 منه » فالروايات المتضمنة لأداء الفطرة عن العبد والمملوك تقتضي باجتماعها
 على المولى .

وإن قلنا بأنه يستلزم اكتسبه واستملاكه وبشكل النصير إلى وجوب
 فطرته على المولى^{٦١} فإن الغالب من الروايات المتضمنة بفطرته عن المملوك
 أنه هو فيما كان في عيولته كقوله عليه السلام : « فليؤدها كل امرء منكم
 خراجاً عليه كلهم ذكرهم وأتاهم . و صغيرهم وكبيرهم . حرهم ومملوكهم »
 وقوله عليه السلام : « كل ما صفت إلى عاتك من حر ومملوك ، فعليك
 أن تؤدى الفطرة عنه » وقوله عليه السلام : « يؤدى الرجل ركه الفطرة
 عن مكانته ورقب امرأته وعنده النصراني والنجوسي . وما اعتق عنه »
 وقوله عليه السلام : « صدقة الفطرة على كل رأس من أهيك . الصغير و
 الكبير ، والحر والمملوك »^{٦٢} إلى غير ذلك مما هو صريح في جهة
 المملوك ، أو كناية عنها .

بعم قد ورد في بعض الروايات ذكر المملوك على إطلاقه كقوله
 عليه السلام : « الواجب عليك أن تعطى عن نفسك و خادمتك » وقوله

٦١ - وإن لم يجب على غيره أيضاً نظراً إلى اشتراط الحرية

٦٢ - تعدت الإشارة إلى مواضع هذه الأحاديث بالتفصيل .

عليه السلام «يؤدى الرخص عن نفسه وعياله وعن رفقته» وقوله عليه السلام «ركاة الفطرة عريضة على كل رأس، صغير أو كبير، حر أو عبد» وقوله عليه السلام «ركاة الفطرة واحدة على كل رأس صغير أو كبير، حر أو عبد» الى غير ذلك - بناء على ان حلة (على كل رأس) يراد بها عن كل رأس

لكن تلك الروايات مذهب يان الصبط - وان الموضوع بفطره عن غير هو المأبذ او من هو سرلتهم من انضم اليهم - وبحود ذلك، او كان من عبوة ارحل موقفاً كالصيف - فمذهبها سلاق روایت المملوك، تصاد الى قوة القول بعدم الاطلاق فيها - حيث انها وادره لبيان حكم حر، وهو وحود الفطرة عن الغير، فمذهبها نحو مثل ما اذا لم يكن في عيولته يحتاج الى دليل.

والحاصل - ان روايات العلوة وان كانت في بدء المطر من قبل مفهوم لوصف - لكن المتيقن بمدى لها لان الصابط طرداً وعكساً. و عليه فان المملوك - بناء على مالكه لما في يده - اذا كان يعول منه لا يجب اداء الفطرة عنه، ولو شئت لانسلا البراءة واما الثاني، اعني ما اذا كان المملوك في عيولة غير المولى، فيه صورتان:

أ - ان كان الغير موسراً فيجب عليه ان يؤدى الفطرة عن المملوك، فانه ممن يعوله، وحينئذ لا يجب على المولى ان يؤديها عنه، اذ لا تتكرر الفطرة عن شخص واحد، مصداقاً الى ما تقدم من الصابط طرداً وعكساً
ب - اذا لم يكن الغير موسراً فيمكن القول بعدم الفطرة بالنسبة

الى استولك ادلا - فلا تؤذيها لانفسه - لعدم وحدانه بحريه - ولا المولى
لعدم كونه - دالة - ولا العير لعدم شرب المعنى

تسبه - اذن استولك في علولة الرجل - داف - ثم شاك في انه عاب
نفسه - بناء على انه يملكه او عاله غيره - دلا ؟ فان فساد وجوب الفطرة يسمع
وجوب الاتفاق كما قال به المحقق في (النصر) في بعض كلامه من «ان الفصدة
تجب على من يجب ان يعوله» فيصح وجوب داف على - وتؤدي
الفطرة عنه - وان لم يعل بذلك - على ما هو المستحق من ان وجوب
الامتداد نفع فعليه العلولة سواء وجب الاتفاق عليه - لا - فهل بحري
- يجب عبوده - او استجاب وجوب الفصدة عنه ؟ فيه شك - فان
الموضوع (او هو العنونة) امر متحد متدرج - واستصحاب علولة
الأمس لاشت عبوله ابوه - واستصحاب عدم عبولته لشمه اوليصر
لارمه عادي كونه في عنونة المولى - فعل - فالأصل داف انه مشك -
ولا بحري به - واما احكم وهو وجوب الفطرة عن المملوك فهو معني
على كونه دافا في العلولة الى وقت وجوب الفصدة - ولا يجري استصحابه
فيه تعين.

مضافا الى عدم احراز وحده الموضوع - ضرورة ان المملوك لم يكن
بذاته موضوعا بل بماله من الوصف العواني - اعني كونه ممن يعوله
الرجل - وذلك غير محرر بالفعل ولتدرجها

فطرة العبد المشترك:

(قل المحقق الثاني اذا كان العبد بين شريكين فالركاة عليهما -

ون عاله اءءء هما فالزكاة على العائل).

الءءء ءشرك ىى ئىى اما ان ءكونا مؤسرى؁ او معسرى؁ او محنمى؁ وعلى كل ءال اما ان يعوله كءاء؁ او يعوله اءءء؁؁ اولا يعولانه اصلا

و على الاول اما ان ءكون عىلولءءا على سءء واءءك اءاكساء ءءء من اساء ءشرك بءء؁ و ءكون عىى ءءو اسءاءا ءكان ىساوب فى ءءءء لءءا ءءب الاءم او اءءاسء او الشءور؁ فىق عىء كل مءءا فى بوءء.

فءنا صور عءىءء؁ والىك الءءفىل :

ءصورء لاولى؁ ان ىكون مؤسرى وءما يعولانه على سءء واءء؁ ءمن الاكءران الزكاة عىءءا.

و ىسءءل عىءءءءاء على ء من له المملوك ىءب ان ىؤءى ءطرءء؁ ءانه ءءم ما اءاكاء وءءاً او مءءءءاء؁ و ما ءءء المملوك مءءب او مشرك؁ ءان لءاهر من ءءء ان المملوكءه سب لوءوب الفطرء؁ اما بءءءا او باءءبار العىلولة.

و ىسءءن اىءء بءءءءءء محمد بن القاسم لءبرى انه ءب الى ابىءءءء الرءاء عءءءءءء - « ىأءه عى المملوك ءموب عءء مولاء؁ و هو عءء عائب فى بءءء اءرى؁ و فى ىءءء مال اءولاء؁ و ىءءر انظرءة اىركى عى ءءء من مال مولاء؁ و ءءء صار لءءامى ؟ قال ءءم »^{٦٣}.

بتقريب : انه لاختصاصية لاشترائه بين ايديهم ، فمع ما اذا كان
مشاركاً بين الكبار بل هو بالطريق الاولى .

الا ان يناقش بان البلوغ شرط ايحاب الفطرة ، فتحص الرواية
ببوردها ، و هو اشتركت اليتامى بالورثة ، ولتعدى به الى الكرمشك
او تحمل على ما ذكره صاحب (اوسائل) بقوله : « هذا محمول على
« موت المولى بعد الهلال »^{٦٤} .

وقد خالف الصدوق ، و حكم بانه لا يكون فطره المستوك على امولى
الا ان يملك راساً قوماً ، اسداً الى ما رواه بسند فيه ضعف عن زرارة عن
ابي عبد الله عليه السلام قال : « قس : عند من قوم عليهم به ركاه فطرة ؟
فان « اذا كان لكل انسان راس فعليه ان يؤدي عنه فطرته ، و اذا كان عده
المبيد وعده السوالي سواء و كانوا جميعاً منهم سواء أدوا زكواتهم ، لكل
واحد منهم على قدر حصه ، وان كان لكل انسان منهم اقل من راس فلا
شيء عليهم »^{٦٥} .

قال صاحب المدارك : « و هذه الرواية وان كانت ضعيفة السند ،
لا انه لا يبعد المصير الى ما نصنته ، لمطابقته لمقتضى الاصل و سلامتها
من المعارض » .

قلت : ضعف السند لا يحبره الاصل ، والرواية لاحل ضعف السند ،

٦٤ - وهذا وان كان في حد نفسه يطلق على اقواعد ، حيث انه واجب
على الميت بعدم على الارث ، لكن التاويل خلاف الظاهر

٦٥ - من لا يحصره الفقيه ، طبعة عام ١٢٩٣ ، ج ٢ ص ١٨٢

و اعراض الاصحاب عنها لا يعتمد عليها . و لأجل محكوم به ذكر من ملاق الأدلة .

الصورة الثانية : ان يكون مؤسرين و مولاهن مهابة . و هي هذه صورة حكم في (العروة الوثقى) بوجوب الفطرة عيب و قال : « ولا فرق في كونها عليهما مع العنونة لهما من صورة المهابة و غيرها ، وان كان حصول وقت بوجوب في يوبه أحدهما . فان الماط العنونة اشركه بينهما بالقرض »^{٦٦} .

و قال صاحب (الجواهر) في صورة ان يعوله أحدهما في ضمن كلامه ما ملخصه : ان مجرد كونه في عيوله بحسب العنونة في وقت وجوب الفطرة لا يقتضي ان يختص بوجوبها دون صاحبه . و علل ذلك بان المدار على صدق كونه من عاله بمول مطلق فلا يكفي مطلق العنونة و هو في زمان وقت^{٦٧} .

قلت . اما كلام السيد في (العروة) فيوجه عليه : ان المهابة في عيوله بحيث يكون لسلوك عالا لكل منها في يوبه عارضة عن تقسيمها بينهما ، واحتصاص كل منها بان يعوله في يوبه . فاجب الاشراك في العيولة الذي جعله مطلقا ؟

و ما كلام (صاحب الجواهر) فيه : ان الروايات تضمنت وجوب الفطرة عمن يعول و معناه كفاية المؤونة و تحصيلها ، و ملاق ذلك يعمما

٦٦ - العروة الوثقى - دار الكتب الإسلامية ص ٢٧

٦٧ - الجواهر ج ١٥ ص ٥١٢ .

إذا كان ذلك في وقت حاص هو نومه . وليس في الروايات دلالة على روم كونه عيالا بقول مطلق . بل يدل على لزوم فطره على الصبي ينشر بذلك حيث أنه من يتحمل مؤوته مدام «رأى» عنده ، فيعنه أصلا كونه ممن يعوله مضيفه .

وخاص ان سلوك المشرك مع المهاد في عبلونه فطره من يعوله في نوبته .

الصورة الثالثة . ان يكون اشركا معسرا فلا يجب فطره بعد عياله ، سواء كنت عيولهما «لاشراك» و «المهاد»

الصورة الرابعة . ان يكون احدهم موسرا واعلولة سهما «المهاد» . وان كان اسلولك وفي الوحوب في نوبة الموسرك عياله ان يؤدي فطره . وان كان في نوبة المعسر فلا اسك في عده وحبوبه عليه . و هل على الموسر ان يؤدي فطره مع به من في عبلونه في وقت الوحوب أو معه نظر ، وان اسلولك وان كان يجب الأفضاء دلالة . لكنه ليس بعمل كدث ، ضرورة انه لا يتحمل مؤوته في الحين أصلا . وقد كان فيما من كدث ، و مسكون فيما يأتي ايضا كدث . مثلا لو كانت المهاد «لاشهر» والسس ، اشكل ان يصدق على الموسر انه يعوله في هذا شهر او في هذه لسنة ، مع ان صاحبه هو المعيل له فيهما .

الصورة الخامسة : ان يكون احدهم موسرا واعلولة سهما «لاشراك» ، وحينئذ يجب الفطرة على المعسر هل على الموسر ان يؤدي فطرة العبد كاملا . او بمقدار نصه كالصبي مثلا ، او لا يؤدي شيئا ؟ .

ربما يتوهم الاول فانه يعوله .

وفيه ان عيونه في العرض على طبق ما كتبه للعبد ، وحيث ان له بعض مسكنة كذلك بعض العبلوة . ولا دليل على كونه سبب لكل الفطرة

و توهم سقوط افطره عنه من اجل ان الفطرة مجموع الصاع الواحد ، وهي غير واجبة لفرض اعسار احد المالكيين مدفوع بان وجوب امر واحد على شخص ، معه احتياج كل من انصاف على واحد منهما ، وعلى المولى ان يؤدي فطره المملوك بقدر نصيبه منه ، لا على قسور الصدوق اسنادا ، الى الرواية التي تقدمت . حيث عبر فيها ملكه راس ثم من المملوك ، وانه كان لكل منهما اقل من راس فلا شيء عليهم وقد تقدم ان ضعف اسد يسمع عن الاعتماد عليها .

انصوره السادسة . ان يعوله احدهما بالخصوص ، وحينئذ فان كان مولى ادى فطره عنه حتى لو كان صاحبه مولى ايضا فانه لا يكرر في الفطرة

وان كان معرا فلا تحب الفطرة . لانه لا اعساره ، ولا على صاحبه مولى لعدم علوته الاعنى مذهب ابي الحنفى وغيره من كون الملكية سببا مستقلا لوجوب الفطرة . وان وجوبها يعم وجوب استنفه

انصوره السابعة . ان لا يعوله واحد منهما ، فان غاب عنهما وهو دوسر فعليه فطره عنه وان غاب معرا وهو غائب عنه . وقيل انه يملك فلا شيء على المالكي لا على النول بنية الملكية بالاستقلال فيتدبر

أومات المعيل بعد الهلال :

(قال المحقق * الثالث - لومات المولى و عليه دين فان كان بعد الهلال وجبت زكاة مملوكة في ماله ، وان صفت التركة حسب على الدين و انقطرة بالحخص ، وان مات قبل الهلال لم تجب على أحد الا تقدير ان يعوله) .

لا يخص ما ذكر بالموسى - بل يحرى بالاصح الى كل معيل و اما وجوب انقطرة في ماله ان كان موته بعد الهلال فواضح ، و فيه واجب مالي يخرج من اصل التركة .

و اما انه لو صاقت التركة عن الديون التي كانت عليه و عن انقطرة قسمت بينهما بالحخص فواضح ايضا

و اما لومات قبل الهلال و كان الدين مستوعا - فان قلنا بان التركة حشد لاسفل الى الوارث بل يبقى في حكم ما الميت ، كما هو محار محقق (فده) فلانجب فطرة المملوك على أحد حيث لا يسكه حد ، و وسميت غير قابل لان يكف

نعم . لو كان يعوله انسان ولو احبى لزمه فطرته لاجل العبلوة و ان قلنا بان التركة حتى مع استعاب الدين تنقل الى الورثة ، وهي متعلقة لحق العرماء ، فان كانوا يمولونه فعليهم فطرته بلا اشكال . والا فكذلك ايضا بء على تبعية الفطرة للمالكية و وجوب الفقه

و اما لومات قبل الهلال ولم يكن الدين مستوعا فعلى انقول ، تنقل التركة كلها الى الورثة و اما هي متعلقة لحق العرماء ، فالحكم كما تقدم

و ما على القول بعدم انتقال ما يعدل الدين الى الورثة بحيث ان
 ردت على الاشاعة في جميع التركة ، فلا يفل حرة من المملوك بالية
 اليهم بملكهم يملكونه في البقي ، فعليهم فطرته بتلك السبة ، الا على
 اهلل المقدم من الصدوق من لروم ان يملك رأس نام
 هذا مع عدم اعتبار العيلولة ، واما مع اعتبارها فالامر واضح ووجودا
 و عدما .

فطره العبد الموصى به :

(قال محقق : الرابع - اذا اوصى به بعد ثم مات اوصى ، فان
 قبل اوصيه قبل اهلل و حبث عليه ، وان قل بمده سقطت ، و قل :
 تجب على الورثة ، وفيه تردد) .

هذا الكلام مبني على سبه الملكيه و حوب الاطلاق ، والا فمع
 اعذار العيلولة لا محال للفصل بين تقدم القول و تأخره .
 ثم ان احكم مع القول قبل اهلل واضح .

اما مع تأخره ، فباء على ان لوصية للملكية عقد ايجاه من
 اوصى و قوبه من الموصى له ، فحيث انه حين اهلل لم يكن يملكه
 فلا فطرة عليه ، وكذا لا فطره على الورثة و ان العبد الموصى به من الثلث .
 و الورثة بعده ، والمفروض ان موت الموصى قبل اهلل ولا تكليف عليه ،
 فلا بد من سقوط الفطرة و عدم و حوبها على احد

و بقاء على ان الوصية للملكية ايذع لكن يشترط تأثيرها بتحقيق

بقول حارث^{٦٨} فالأمر كما تقدم .

و أما بناء على أن الوصية انقاع محض لا يشترط شيء . واليسع عن تأثيرها الرد ، فالوصي له كان قد ملك من حين السوب وقبل الهلال . فعليه أن يؤدي القطرة عن المملوك .

و كذا بناء على أن الوصية انقاع و شرذا تأثيره السوب نحو انكشف في السمك هو الايصاع الذي يتعقبه السوب في رده^{٦٩} فتقول الوصي له بكشف انه كان قد ملك المملوك من حين سوب وقبل الهلال . وقد وجبت في نفس الأمر قطرة عليه .

ثم ان مذكوره من بقول يوجب القطرة على الورثة في فرصة من بحر السوب عن الهلال مسمى على توهم أن الوصي له حدث ثم يستحق منه السوب يكون العبد ملكا للورثة و ان خرج عن ملكهم بعد قبوله ، لكن يرده . ان ملكتهم بما هي بالوراثة . و الوصية مائة عنها

لو وهب له عبد :

(قال المحقق . ولو وهب له ولد نقص لم تحب الزكاة على لموهوب له . ولو مات الوهاب كانت على الورثة . وقيل . لو قتل و مات ثم قص الورثة قبل الهلال و حبت عليهم و فيه تردد) .

٦٨ - وهذا ما يعبر عنه بكونه ناقلا .

٦٩ - ليس المراد هو الاصابة بالنقص بالفعل . حيث انه لا يصف الشيء بأحد المصائب الا لم يكن مضائعه قعيا ، بل المراد هو تحقق الانقاع في زمان يتصل في نفس الامر بزمان السوب .

أما إن العطرة تكون على الورثة إذا مات الواهب قبل الموهوب له،
 دالان الفص أم هو حره لست ، و شرط في تأثيره ، و على أى تقدير
 لا يسكه الموهوب له مع عدم قبضه ، فالمملوك للورثة ، و عليهم عطرة .
 و أم الفول من الموهوب له لو قبل ومات قبل أن يقض ثم قبض
 ورثته قبل الهلال وجب عليهم العطرة ، فقد سددت أى الشح فى بعض
 كسبه ، و قبل فى توحيه كلامه . أنه يرى البص شرما فى اللزوم لا فى
 صل حصول المسكه . و عليه فاموهوب بقبوله فدتهم عقد الهبة و ملك
 بعد ، فورثته يملكونه ، فعليهم العطرة

قلت . هذا اتوجه عرناه . فانه لو كان الامر كما ذكره ، لم يكن
 محل للفيد يقض الورثة ، فانه لا اثر له ، لاصافة الى الملكية التى هى
 اعله فى وجوب العطرة .

و لعل الأولى فى التوجه ان يقال : قد كان الموهوب له بعد قبوله
 حق ان يقض ، فاتقل هذا الحق الى ورثته ، و هم حث يقبضون بعد
 من ملك الموهوب به ، فتقل الملك منه الى ورثته ، والسفروض انه
 قبل الهلال فعليهم العطرة .

ـ (الركن الثاني) ـ

(فى جنس المطرة و قدرها)

(قال المحقق : الثاني فى جها و قدرها ، والسبب اخراج ما كان هرتاءيا كالحطة والشعير ، و دفنتها و حررها ، و اسمر و الزبيب و الارز و النس و الاقط) .

المراد من القوت العالب هو بالنسبة الى علب دساس ، فانه سببى
مه الحكم بأفضله ما يعلب على قوته اى قوت نفسه ثم ان المحقق
ذكر فى (المعسر) : ان ذلك مذهب علمائنا و عن العلامة فى (المنهى)
فى جنس المطرة : انه ما كان قوتا غالبا كالحطة والشعير و سر و ررس
والارز والاقطو اللبس ، ذهب اليه عباؤنا اجمع و عن السعيد ، ان اهل
كل مصر فطرتهم من قوتهم ، و عن (المبسوط) الاصل فى ذلك فضلة
اقوات البلد الغالب على قوتهم ، وكلامه هذا بعد قوله ، و المطرة ،
يجب صاع و ربه تسعة ارطال بالعراقى ، و ستة ارطال بـ سدى ، من النسر
او الزبيب او الحنطة او الشعير او الأرز او لاقط او اللبس و حكى عنه
اضافى (الخلاف) جواز اخراج صاع من الاحناس السبعة ، والاستدلال
عليه باجماع الفرقة ، و « انه لاخلاف فى اخراء هذه الاجناس ، ومعداها

ليس على جوازها دليل .

وعن شهيد في (الدروس) نبه ذلك إلى أكثر الأصحاب .
وقال الصدوق في (المقنع) ، ادفع ركاه الفطرة عن نفسك ، و عن
كل من تمول . من صغير وكبير ، و حرو عبد ، ذكر و أنثى ، صاعاً من تمر ،
أوصاعاً من ربيب ، أوصاعاً من بر ، أوصاعاً من شعير . . . و طاهره
الحصر في العلات الأربع .

و يحكى عن عيسى بن عوييه وابن أبي عقيل ذلك أيضاً .
وعن السيد المرتضى والاسكافي : أن الفطرة يخرجها من وجبت عليه
من أغلب الأشياء على قوته .

وعن ابن إدريس ، الاقتصار على العلات الأربع مع الدرر .
وعن لسزواري في (الدحره) تلك الأربعه مع الارز والاقط و
فرو في (العروة الوثقى) ، لا يصدق العلات الأربع . وهو لصطله
والشعر و أسرو الربيب والأقط ، و أسن والدره وغيرها .
والعمدة في ليقام أن بحث عن معاد الروايات و هي على طوائف :
منها : ما دل على اعتبار ما يقتضيه الكلف و هي :

١- ما رواه الصدوق في (الهداية) قال ، « سئل الصادق عليه السلام
عن الفطرة على أهل النوادي ، فقال على كل من اقتات قوتا أن يؤدي
من ذلك القوت وسئل عن رجل نالديه لا يمكنه الفطرة ، قال : يستدق
ناربعة أرطال من لبن »^١ .

١ لاحظ ' الهداية لنشيخ الصدوق ، مطبوع بالطبع الحرى في
(الحوامع العقبة) غير مرقم .

٢ - ومارواه الشيخ بسند معتبر عن زرارة وابن مكان عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « الفطرة على كل قوم مما يبدون عيائهم من لبس أو ريب أو غيره »^٢.

٣ - ومارواه الكلبي عن يونس عن ذكره عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قلت له . « حملت فذاك هل على أهل الوادي الفطرة ؟ قال : فقال الفطرة على كل من أفتاب فوتاً فعليه أن يؤدي من ذلك نفوت »^٣.

اقول : ربما يظهر من هذه الرواية أن السائل كان ينوهم وجوب إعطاء الفطرة من خصوص العلاب ونحوها مما يوجد في الأمصار ، واذلک سأل عن أهل الوادي القافدين بها فاحتاج عليه سلام بأن لا إعطاء من العلات ونحوها من أهل كوتها مبايقاته أهل الأمصار لا بخصوصية فيها ، حيث أن المدار في لفطره على ما يقاته المكلف كل منهم على حسب ما يعتاده .

و منها * ما دل على أن الاعتبار بنفوت يبدكم رواه الشيخ بسنده عن إبراهيم بن محمد الهمداني قال « أخلعت الروايات في الفطرة فكسبت إلى أبي الحسن صاحب العكر عليه السلام أسأله عن ذلك فكسب . أن الفطرة ساع من قوت بلدك » فعين عليه لئلا لأهل عدة من البلاد النمر ، وعلى عدة البراء الشعر ، وعلى عدة خصوص أسر ، وعلى عدة لآرز ، ثم قال عليه السلام * « و من سوى ذلك فعليهم ما عتب فوهم ، و من

٢ و ٣ - الوسائل - باب ٨ من أبواب زكاة الفطرة ، الحديث ١ و ٤ .

سكن الوادى من الاعراب فعندهم الاقط^٤.

و منها . الروايات المتواتره . وكثير منها صحيح ، دلت على تعيين اخراج الفطره من الفلات الاربع .

وهى بعض هذه الصحاح اضافة الاقط ، حيث قل الرضا عليه السلام فى صحيح بن اسفيره . « يعطى من الحنطة صاع ، و من الشعير صاع ، و من الاقط صاع »^٥

لكن فى بعضها الآخر تقسده بعدم وحدان الحنطة والشعير .

و اذا عرفت مضمون الروايات التى تأيد بها ، فلا بد من بيان امور .
الاول : ان لسرد من الاقتيات هو ما يتناوله بحسب المتعارف فى عاده فى قياس اسدره ، و حس المراد ما انحصر الاقتيات فيه . بان كان ذلك فردا ، و شهد على ذلك كركانس والرسب فى تعديه العمل ، فهما ليا مما يقتصر عليهما لو يكون غذاء دائما .

و ان حصل هو اعطاء الفطره مما يقتنه بحسب عادته ، لا ما يكون خارجا عن ذلك .

الثانى : لانه يحصى من الاعتبار فى الفطره قوت المكلف نفسه بخصصى ما تقدم من الروايات الثلاث ، لكن حيث ان العاده فى المتعارف قاضية بانه اذا كان فى بلده فقوته هو قوت تلك البلده فتوافق هذه الروايات ، واية الهمداني .

الثالث : ان النسبة بين اعتبار قوت المكلف واعتبار الفلات الاربع

٤ الوسائل باب ٨ من ابواب زكاة الفطره ، الحديث ٣ .

٥ ابوسائل - باب ٦ من ابواب زكاة الفطره ، الحديث ٣ .

في سدو البطر هو العموم من وجه . لكن حيث ان العلات ليست مما
لا يقاب المكلف شيئا منها في العادة فلا اطلاق لها بحيث يعارض اطلاق
القوت ، و على هذا فهل يفيد اطلاقه بان يكون من العلات فان لمسة
حينئذ تكون بالعموم والخصوص ، وربما يوهم ذلك من رواية الصدوق
في (الهداية) بانه قد كان المرتكز في ظر السائل ان القطر هي العلات
سأل عن لايمكه ذلك فاجابه عليه السلام باعطاء بلس ؟ اوبعنى على
اطلاقه .

اما التوهم فيدفع بان السائل اراد عدم التمكن من اعطاء القطر
اننى هي صاع (اي تعة ارطال مرقى وستة بالمندى) فاجب
عليه السلام باعطاء اربعة ارطال من اللبن

واما جهة العموم والخصوص فلا تلتزم الصدق . فان كليهما مشن
و يتوقف الصدق على اعادة مفهوم الحصر من روايات العلات ، لكن
حيث انها مما يقات بها المكلف نوعا و بحسب العادة فلا يبقى لاستفادة
المفهوم مجال ، وان شئت قلت حيث كان القيد امرا غائبا لا يسمى محسوسا
بالتقييد .

ان قلت فعلى هذا لا يعتقد ا ظهور الاسلافي ايضا فان ما يقاته
المكلف و يعدى به عماله لا يعم غير العلات

قلت : اولا ذكر البين في مصححه زرارة وابن مسكان ، و عطف
كلمة (وعر) على اسلافيها يشهد على ذلك الظهور الاسلافي
و ثانيا : لولم يجز اصاله الاطلاق فاصل اسراء من الاكثر (اعنى
و حوب اعطاء القوت من خصوص العلات) محكم . نعم ، الاحوط ذلك

فتخص في المقام أن الفطرة ما يقاها ، سكلف معه و يعدى به عيانه
في المدد ، فان كان ذلك شيئاً من الاعلاب لأربع فيس له أن يعدها ،
والأصل هو فوته في عده أهل بلده و قرنه من الأرز والبس والاقط
هذا وربما اشكل الأمر ما يكون في السعر في بلدة يقتاتون شيئاً و هو
في وطنه يقتات غيره ، فلو اراد أن يعطى قوت نفسه كان ذلك مما لا يقاها
انكسر في ذلك البلد ، والأحوط حينئذ أن يعطى ما يقاها المكين
و يقصد الأعم من نفسه و من قيمة ما هو فوته

إبراهيم ، انه قد ورد في باب الفطرة في الدقيق بعض الروايات ، التي

منها :

١ - ما رواه الصدوق والشيخ عن الحسن بن محبوب عن عمر بن يزيد
قال : « سالت أبا عبد الله عن الرجل يكون عنده الصبغ من أخوانه فيحضر
يوم الفطر ، يؤدي عنه الفطرة ؟ » قال : نعم ، الفطرة واجبة على كل من
يعول ، من ذكر أو أنثى ، صغير أو كبير - حرراً أو مملوك . قال : وسأله
يعطى الفطرة دقيقتاً مكان الحصة ؟ قال : لا بأس ، يكون أجر طعنه بقدر
ما بين الحصة والدقيق . قال : وسأله يعطى الرجل الفطرة دراهم ثمن
التمر والحصة يكون النفع لأهل بيت المومن قال : لا بأس^١
أقول : لما كان الصاع من الدقيق يقل وزناً عن انصاع من الحنطة اعتسر
الإمام عليه السلام الفرق بينهما أجره للطحن .

٦ - الوسائل باب ٥ من أبواب ركاة الفطرة ، الحديث ٢ - و الباب ٩ ،
الحديث ٥ . من حيث الصدوق والدين . ثم إن الرواية مصححة حيث أن
الراوي من عمر بن يزيد هو ابن محبوب ، و هو من أصحاب الإجماع .

٣- مرواه اشجع عن حماد وريد و محمد بن مسلم عن أبي جعفر و
 أبي عبد الله عليهما السلام قالوا: «سألناهما عليهما السلام عن زكاة الفطرة،
 قال: صاع من تمر أو زبيب أو شعيرا و نصف ذلك كله حصة او دقيق
 او سويق او درة او ست . »^٧

اقول . لو اعطى الدقيق على وزن الصاع من الحصة واشعير فلا
 اشكال فيه . و نه مريد حير . واما لو اعطاه كيلا فلا يجوز ان يحمله بفسه
 فطرة لانه ليس من الاصول حتى يكفى الصاع منه . و لنا يجمعه قسمة
 من صاع الحنطة كما دل عليه الحديث الاول (اعنى مصححه عشرين يربا) .
 واما ما دل عليه الحديث الثاني من نصف الصاع فلا يصح الاعتماد
 عليه لصحته سندا و لحاجة منه لما عليه الأصحاب و موافقه للعادة .
 احتامس . لم يرد في الحر والعب والربط رويته . فيشكل الامر
 في اعطائها في الفطرة الا اذا قلنا بالاكتماء بمجرد انقوت امساب . و
 لاحوط ان تعطى من باب القيمة .

ويمكن استفادة حواز ذلك من صحيحة هشام بن الحكم عن الصادق
 عليه السلام نه قال « التمر في الفطرة افضل من غيره » لانه اسرع مسعة .
 و ذلك انه اذا وقع في يد صاحبه اكل منه قال ' و نزلت الركاة وليس
 الناس اموال وانما كانت الفطرة »^٨.

السادس : اذا كان ما شاته و يغذى به عاله من اطعمة متعددة، كما اذا
 كان يقات عادة بالحنطة والتمر ، فهل له ان يعطى صاعا مطلقا منهما أم لا ؟

٧ - الوسائل - باب ٦ من ابواب زكاة الفطرة - الحديث ١٧ .

٨ - الوسائل - باب ١٠ من ابواب زكاة الفطرة ، الحديث ٨ .

به شكك ، فان ارباب ربا فكون شهره في ان يكون الصاع بسامه
بوعا واحدا مما يقتاته .

نعم ، ان صبح اعطاء انقمة حتى من الاجاس امكن ذلك من باب
القيمة .

جواز اخراج القيمة :

(قال السحق : و من غير ذلك يخرج بالقصة الوفيه)
يعني ان مراده هو ان الفطرة من الاحاس الاخر غير السعة
المذكورة تخرج بجمعها من القيمة الوفيه ، و يحصل ان مراده ان
الفطره يحور اخراجها بنصفه السوفة من هذه السعة المذكورة ، و
كيف كان فالكلام في المقام من جهات :

الاولى . في حور اعطاء نفيه في الفطره

ثانية . اصلاق ذلك بدون نفيه بعدم النكس من احاس الفطرة
ثالثة : في ان القيمة في الفطره عن تحتمل في الدراهم السكوكه ،
ان نعم غيرها من الدرهم والاوراق الفديه استداونه . بل ماير الاحاس
حتى مثل الثوب والبساط وغير ذلك .

الرابعة : هل يحور اعطاء نصف صاع من بعض الفلات قيمة عن الصاع
من بعض آخر منها ، و اعطاء نصف صاع من الأعلى قيمة عن الأدنى من
نلة واحدة . واليك التفصيل :

اما لجهة الاولى : فدل على حور اعطاء القيمة الروايات لمؤاترة
التي منها موثقة سحاق بن عمار في حديث قل : « سألت ابا عبد الله
عليه السلام عن الفطرة نجسها و يعطى قيمتها ورقا ، و تعطى ربحا واحد .

مسما ، قال : لا بأس به ^٩.

وأما الجهة الثانية . فلا شك في إطلاق ، و تدل عليه الوثيقة
المنقذة ، و ما رواه السيد (عده) قال : « سئل الصادق عليه السلام عن
القيمة مع وجود أسود قد لا بأس به » ^{١٠} مصداقاً إلى إطلاق الروايات
الدالة على جواز القيمة .

و ما الجهة الثالثة : أ - قدره يعطى القيمة من لدنا بغير الأوراق
بغضه فلا محل للاشكال في ذلك لسروره . و هو بغير عدد لثمة عرابي
عنده عليه السلام قال : « لا بأس بالقيمة في الفطرة » ^{١١} و إن إطلاقه أن
يبيعهم ما يري الأحسن إلى لها مائة فلا ريب في شموله ما يتحصن في
حمله ثم كالديدر و لورق اسندي . مصداقاً إلى التميل الوارد في موثقة
انصر في قال : « قلت لأبي عبد الله عليه السلام . جعلت فداك . ما تقول
في الفطرة يحوز أن . . . و به سنة هذه الأشياء إلى سمينها ؟ قال :
نعم ، أن ذلك انقم له ، يشتري ما يريد » ^{١٢}.

و شمول العلة لهذين مما لا يخفى .

ب - و أخرى يعطى من جنس آخر تساوى قيمته مبالية الجنس
الفطرة ، و قد ذكر ذلك مما يحتاجه المسكين بحيث لو كان يعطى الدراهم
لكان يشريه بها فلا مجال للرب في كفايه ، لما يستفاد ذلك من موثقة

٩ - أو سائل - باب ٩ من أبواب ركاة الفطرة ، الحديث ٤ .

١٠ - أو سائل - باب ٩ من أبواب ركاة الفطرة ، الحديث ١٣ .

١١ - أو سائل - باب ٩ من أبواب ركاة الفطرة ، الحديث ٩ .

١٢ - أو سائل - باب المقدم ، الحديث ٦ .

عنه في براءة لونه . و ان لم يكن كذلك فيه اشكال من ان الروايات
 وارده فيها يتخصص في جهة انقصة من انورق و الدرهم و نحوهما ، و
 ما لم يذكر فيها ذلك فهو عليه السلام في رواية اسحاق المتقدم أنها :
 « لا تس بقمته في الفطرة » مصرف الى ما هو الشايع المصروف في التقويم
 كالتورق و نحوه . و من ^{١٣} ان الفطرة واجب مالي و حيث ان خصوصية
 «عين في احاس الفطرة ليست دخيلة في لئالك ، و لذا يعطى الدرهم
 مكدها ، فتبقى جهة ماليها و هي موجوده في سير الاحساس .

مفسدا الى ما ينافى من ملاق القيمة في رواية اسحاق ، و عدم
 انصافها ، بل ربما يدل ان صهر المسمى في هذه الرواية اعطاه اشئ
 بقيمة احاس الفطرة لا اعطاه نفس قسمها

و لانصاف عدم استقامة المصير الى شئ من ذلك ، فان الاعتبار
 جهة المايه و ان كان مالا ، لكن من المحمل ان يكون الدرهم و نظيره
 ما يتخصص في المايه و شئها خصوصية حيث تشرى بذلك ما يريد ،
 و اطلاق قيمته مع قوة انصافها الى ما يقوم به الاشياء (اعني الدرهم و
 نظيره) لا يسكن بصيرايه ، و الاستظهار المذكور ممسوع جدا ،
 فالأقتصار في انقصة - بعد الدرهم و نظره - على اعطاء ما يحاجه النفس
 لا يعمل لحوط .

المهم الا ان يقال ان الحس الآخر الذي لا يحاجه ان كان مما يكثر
 فيه الرغبات فليلاك موجود فيه ، حيث انه يسعه و يشرى ما يريد ،

فلتدبر

وأما الجهة الرابعة : اعنى اعطاء نصف الصاع قيمة ، فقد استشكله الشهيد (عنه) قائلا بان الاصول لا تكون قيمة ، بل القيمة الواردة في الروايات هي في قبل الاجناس جميعها ، لا في صارك واحد منها حتى يعم السور .

اقول : ان اريد اعطاء نصف الصاع من الاعلى قيمة من جنس واحد بدلا عن الصاع من الأدنى من ذلك لجس ، فلا يمكن التخصيص اليه ، لعدم الدليل على حواره ، وجمع روايات القيمة اخصية عنه ، بل استفاد عدم حواره من صحة معاوية بن وهب قال : « سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول في الفطرة حرت السنة بصاع من تمر ، او صاع من ديب ، او صاع من شعير ، فمما كان رمن عثمان وكثرت الحنطة فوم ، اناس ، فقال : نصف صاع من تمر بصاع من شعير »^{١٤}

و الظاهر من اداء الباء في كليمه (نصاع) هو حمل النصف من البر في قبيل ذلك . وحملة قيمة له . قال في (الحدائق) : « السهم من هذه الاحبار ان الحنطة كانت في الصدر الاول قبيلة . و انهم لما يخرجون لركاء من التمر او الرطب او الشعير ، و لما كان رمن عثمان وكثرت الحنطة فرادوا اعطاء لركاء منها ، وكان قسمتها جمع قيمة الشعير فوموها و ازنوا قيمة الصاع من الشعير بنصف الصاع من الحنطة فاعطوا من الحنطة نصف صاع . . . »

و اما ان اريد اعطاء نصف الصاع من حسن بدلا عن التماع من حسن آخر ، او من ديث الحنن مع المعايرة بينهما في جهة محسوسة بوجب الاختلاف خارجا ، فيمكن التعبير اليه اذا كان ما يحتاجه الفقير و يريده بشفيع مساعد من موثقة اعبر في التوارد في اعطاء نصفه بدلا حيث قل عليه السلام : « نعم ذلك اصح له بشرى ما يريد »^٥ و أكد مسنده ديث من مستحقة عرب يريده المسندمة قل . « سألت ابا عبد الله عليه السلام يعطى الفطره دقيقا مكدن الحطه ؟ قل عليه السلام . لا بأس يكون اخر سجنه مكدن ما بين الحسنه و النذوق . . »^٦.

بتقريب : ان الصاع من النذوق يفي في وره عن صاع الحطه ، نحو ر عطائه بدلا منها حيث كان لتساويها في النصفه ، بل حدد اجرة الطحن ، كما هو ظاهر الرواية ، فهذه النصفه بعينها حريه في نصف الصاع من حسن يسوى صاعا من غيره . الا ان يقر بان الروية تختص بما يثل وزنا مع تساويه بحسب الكل . فلامهم ما يحلف بحبه كصيف الصاع

و الحاصل : ان اعطاء الاقص من تساع مكدن الصاع من احاس فطره من باب اتقية قبل لا يكون يحاجه الفقير لا يحتمل من اشكل . و اما اذا كان ما يحاجه ويريد شراءه . فلفظ حواره ، يستد ترجدا . ثم ان الساطعي بقسمه هوزمان لاخراج في البلده التي هو فيها . دون زمان الوجوب و ومنه او بلده من يعطى فطرته كعائله مثلا ، سروره انه مكلف في البلد الذي هو فيه باعطاء احتاس الفطره ، فاذا

أرد اخراج القيمة فلا بد من أن تكون في ذلك البلد وفي ذلك الزمان
أفضليه التمر والزبيب :

(قال المحقق . و الأفضل اخراج السر . ثم الزبيب . وبينه أن يخرج
كل إنسان ما يغلب على قوته) .
أما السر فقد وردت روايات منفيته أو متواترة في ضليعه ،
ليث بعضها منها :

١- ما رواه اسحق بن عمار قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن
مدقة العطرة ، قال : « التمر أفضل »^{١٧} .

٢- ما رواه زيد الشحام قال : « قل أبو عبد الله عليه السلام . لأن
عطي صاعاً من تمر أحب إلي من أعطى صاعاً من ذهب في الفطره »^{١٨} .
٣- ما رواه المفيد قال : « سئل الصادق عليه السلام عن الأصواع أيها
أحب إليه في الفطره ؟ قال أما أه فلا اعتدل عن السر لسه شياً »^{١٩} .

لكن الإشكال في الجمع بينها وبين ما ذكر على اعتبار مسبقته
للكلف ، فإما يتعارضان فيما لا يقتضي السر أصلاً أو في غاية الدقة ،
كما إذا كان في البلاد التي ليس فيها تحيل ولا يحل أيها السر .

و الظاهر أن هذه الروايات ناطرة إلى البلاد الحجازية و العراقية
و نحوها التي يقتات أهلها السر في عاداتهم المعروفة . و يشهد على ذلك
ما رواه هشام بن الحكم عن الصادق عليه السلام قال : « التمر في الفطره
أصل من غيره لأنه أسرع منفعة ، و ذلك أنه إذا وقع في يد صاحبه أكل
منه »^{٢٠} .

١٦ - ٢٠ . الوسائل - الباب ١٠ من أبواب زكاة الفطره ، الحديث

واما الريب فم يرد فيه نص ، لكن يمكن استفادة اصيله من
لعله المذكورة في هذه الرواية - اعني رواية هشام - و لعل الوجه في
تعبير المحقق بكنهه (ثم) مع ان العنة بالامانة الهبة متاوية هو ما
يعدم آتف في رواية المفيد من ان السراخف الانواع في عطره .
واما ما فاده المحقق بقوله (وله ان يخرج ما يعيب على قوته)
فهو مسمى على حمل الروايات الواردة في ذلك على الاستحباب
تنبه : يحكى عن سائر ان المعرة في المذهب بعنو القينة ، وان كان
مراده ان يفصله في اعطاء العلى قينة من احد من العلى ملى القيمة
فيمكن تفسيره بالاستفادة من روايته لغيره في ذاء القينة في المطرة
حيث قال عنه السلام : « ان ذاك انفع له يشتري ما يريد » ^{الضرورة ان}
اعطاء قيمة العلى يكون انفع لتغيره في شراء ما يريد اصلا وكيفية .
فقدار العطرة :

(فان لمحقق و العطرة من جميع الاغواب المذكورة صاع ، و
صاع اربعة امداد هي تسعة امداد العراقية)
اما ان العطرة صاع والروايات اسوائره - و فيه كثير من الصحاح
- دالة على ذلك ، كما عن ابي بصير رحمه الله عليه السلام قال : « سائنه
عن المطرده كم تدفع عن كل رأس من الحنطة و الشعير والتمر والبرس ؟

→

١ و ٦ و ٩ و ٨ ، وقد روى الحديث الاخر رواية هشام بالحكم (
امحمدون الثلاثة .

٢١ الوسائل - باب ٩ من ابواب زكاة عطره ، الحديث ٦

قال . صاع بصاع النبي صلى الله عليه وآله «^{٢٢}» .

وكما في المكاتبة إلى علي بن مهزيار « انه يخرج من كل شيء التمر و
و اسر و غيره صاع »^{٢٣} إلى غير ذلك من الروايات .

لكن في قالها روايات — وفيها صاعح — كصحيحه بطلي والفضلاء
وغيرهما تدل على ان افطره نصف صاع من الحنطة و شعير ، و صاع
من تمر و الزبيب ، و في بعضها نصف صاع من الحنطة^{٢٤} و صاع من
الشعير و التمر .

و مقتضى اتقاعده ان يحكم « حراء نصف اصاع من الحنطة و شعير ،
من الروايات نص في ذلك ، فتحمل ما ظهره و حوب ، بصاع على العصبية .
لكن هناك روايات صريحة في ان عثمان ادع نصف الصاع ، و تبعه
معاوية ، كما في الحديث عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابنه : « ان اول من
جعل مدين من الركاة عدل صاع من تمر عثمان »^{٢٥} و عن ابي الحسن الرضا
عليه السلام قال : « افطره صاع من حنطة ، و صاع من شعير ، و صاع من
تمر ، و صاع من زبيب ، و ما خفف الحنطة معاوية »^{٢٦} إلى غير ذلك
من يدعي ان المدين و نصف الصاع ان كان بدعة و تشريفاً و على
ذلك فلا محيص من انقول بوجوب الصاع
و اما ان الصاع اربعة امداد . . الخ ، فتدل عليه روايات منسجمة ،
منها .

٢٢ و ٢٣ — الوسائل باب ٦ من ابواب ركاة النطرة ، الحديث (١)

٢٤ — وفي بعض الروايات اعسر بالمدين ، و ذلك عبارة اخرى
من نصف الصاع .

١ - ما في حديث شرايع الدين عن الصادق عليه السلام من «أن ركعة
بقطرة أربعة أمداد من الحنطة و شعير و التمر و الزبيب، و هو صاع
ثم ٢٧».

٢ - ما في كتاب الرضا عنه السلام : «أن ركعة اعطره صاع و هو
أربعة أمداد» ٢٨

٣ - ما في مكانة أبي الحسن عليه سلام : « صاع بستة أرطال
بالمدينة ، و تسعة أرطال بالعراق » ٢٩.

٤ - ما في عليه سلام في كتابه : « ستة أرطال من تمر بالمدينة ، و
ذلك تسعة أرطال بالسفادى » ٣٠ في حديث

نكر في قالها رواه الشيخ عن محمد بن عيسى ، عن محمد بن الريان
عن : « كنت إلى الرجل عنه السلام أسأله عن القطرة و ركعتها كم تؤدي ؟
فكتب : أربعة أرطال بالمدينة » ٣١.

ولا مجال لعملها ، من محمد بن عيسى يحتمل أن يكون هو
الحبيدي الضعيف ، مضافا إلى أغراض الأصحاب فيها

و قد حصل تصحيح الأمداد بالأرطال ، أو تصحيح السنة أرطال
الأربعة بفرسه السد بالمدينة ، كما ذكره في (الوافي) ثم إن الصاع
بالمشقال الصبر في ستمائة و أربعة عتير مثقالا و ربع مثقال ، و قد تقدم

٢٥ - ٢٨ - الوسائل - باب ٦ من أبواب ركعة القطرة ، الحديث ٧ و
٢٠ و ١٨ .

٢٩ - الوسائل - باب ٧ من أبواب ركعة القطرة ، الحديث ١
٣٢ - ٣٠ - الوسائل - باب ٧ من أبواب ركعة القطرة ، الحديث ٢ و

تفصيل الحديث عن ذلك عند تحديد نصاب الفدين

مقدار العطرة من اللبن :

(قال المحقق : و من اللبن أربعة ارطال ، و فسه قوم بالمدي)
 حكم (قده) بالاحتزاء من اللبن بأربعة ارطال ، و ظهره من ذلك
 بالعراقي حيث قد نسب التفسير بالمدي الى غيره ، والسد في الاحراء
 بذلك ما رواه الصدوق في (الهداية) عن الصادق عليه السلام : « انه سئل
 عن رجل بالبادية ، لا يمكنه الفطرة ، قال : يصّدق بأربعة ارطال من لبن »
 و ما رواه الشيخ عن علي بن ابراهيم عن ابيه مرفوعاً عن ابي عبد الله
 عليه السلام قال : « سئل عن الرجل في البادية لا يمكنه الفطرة ، قال
 يتصدق بأربعة ارطال من لبن » ٣٢ .

والظاهر اتحاد الروايتين وقد في هذا الحكم بشيخ و من ادريس و ابن
 حمزة والعلامة ، كما اتفق به المحقق (قده) ، بل ينسب ذلك الى كثير
 من الاصحاب ، و الظاهر عملهم بالروايتين مع كونها مرسلة و مرفوعة
 و على كل حال لا يصح التول به في حال الاحتيار والنسك ، فان
 الجواب قد ورد عن السؤل في من لا يمكنه الفطرة ، و طاهره الفقير الذي
 لا تحب عليه الفطرة ، فيكون الحكم بذلك استحياء

هذا و اما تفسير الارطال بالمدي فهو من الشح ، و مستنده رواية
 محمد بن الريان قال : « كتبت الى الرجل اسأله عن الفطرة و زكاتهاكم
 تؤدي ؟ فكتب : أربعة ارطال بالمدي » ٣٣

وأظهر أن الشيخ لما نظر إلى أن إطلاق هذه الرواية معارض
 بروايت كثيرة فصلها على خصوص ما إذا كانت القطر من اللبن
 ومنه ما لا يخفى ، فإنه كما يحتمل ذلك ، يحتمل النصيب في الأربعة
 من الراوى بدلالة ، أو تصحبه في الأربعة بدل الامداد ، وعلى كل حال
 لا يتم القول بالأربعة إطلاقاً في اللبن على إطلاقها ، ولا بها بتصييرها
 «لبنى» ، فليتدبر جيداً .

(قل المحقق . و لا تغدير في عوض الواجب بل يرجع إلى القيمة
 السوقية ، و قدره قوم بدرهم ، و آخرون بأربعة دوايق فضة ، و ليس
 معتمد ، و ربما ترل على اختلاف الأسماء) .

عن الشيخ المفيد في (لعمريه) قال : « سئل الصادق عليه السلام عن
 بقية مع وجود النوع ، فقال : لا بأس بها ، و سئل عن مقدار القيمة
 فقال : درهم في الغلاء و الرخص »^{٢٤} .

و قل : « و روى أن أقل القيمة هو الرخص ثلاث دراهم »^{٢٥} - كما حكى
 عنه في (الجواهر) - « و ذلك متعلق بقيمة الصاع في وقت المعالة عنهم ،
 و الأصل إخراج المسألة عنها سعر الوقت الذي نجب فيه »^{٢٦} و ثلث
 درهم هي أربعة دوايق كما هو واضح

و في رواية أبوبن نوح في مكاتبه إلى أبي الحسن عليه السلام قوله :
 « و قد بعث إليك العام عن كل رأس من عيالي بدرهم على قيمة تسعة

٢٤ - الوسائل - باب ٩ أبواب زكاة القطر ، الحديث ١٣

٢٥ - الوسائل - باب ٩ من أبواب زكاة القطر ، الحديث ١٤

٢٦ - الجواهر ج ١٥ ص ٢٦ .

ارطال بدرهم»^{٣٧}.

و هي رواية اسحاق بن عمار عن ابي عداثة قل عليه السلام «لا بأس
 ان يعطيه قيمتها درهما»^{٣٨} و قل في (الخواهر) حكا عن (الاستصار)
 ان الشيخ قل «و هذه الرواية شاذة والاحوط ان يعطى فيه بوقت
 قل ام كثر».

و حكى عن (المبسوط) انه . «قد روى انه يجوز ان يصرح عن كل
 راس درهما ، و روى اربعة دوايق في الرخص و اعلاء . والأحوط
 اخراجه بغير الوقت» .

اقول : يظهر من مكتبة ابوب بن يوح ان السعر في ذلك الوقت كان
 هو بدرهم ، و هذه الروايات متباينة لشذوذ والارسال لا يستد منها
 الاسعر الوقت ، فانزيل على اختلاف الاسعار كما ذكره بعض معني
 و العاصل : ان المدار على القيمة في وقت الاداء بحسب الارمان
 و بحسب البلاد كما يومي اليه ما رواه المروزي ، و هو الحديث اسمع
 من الباب التاسع من زكاة الفطرة في (الوسائل) حيث قل عليه السلام
 « او قيمته في تلك البلاد دراهم».

٣٧ الوسائل — باب ٩ من ابواب زكاة الفطرة ، الحديث ٣

٣٨ الوسائل باب ٩ من ابواب زكاة الفطرة ، الحديث ١١

ـ (الركن الثالث) ـ

(في وقت ركاة الفطره)

(قال المحقق : الثالث في وقتها ونحو بهللا شول ، ولا يجوز
تدريسها فيه الا على سبيل القرص على الاظهر ، و يجوز اخراجها بعده ،
و تأخيرها الى قبل صلاة العيد افضل) .

هاهنا مسائل :

المسألة الاولى : في وقت وجوب زكاة الفطرة وقد اختلف فيه
بعض جماعة من الاسحاب بما فيه المحقق ، و منهم الشيخ في كتب
(جليل) و ابن حمزة ، وابن ادریس ، والعلامة ، والشهيدان - على ما
حكى عنهم - و نسب ذلك الى لشهور بين المتأخرين .

وقد جماعة من القدماء و بعض المتأخرين : بان وقت الوجوب ملوع
المحر . ففي (التهذيب) عن الشيخ المفيد قوله : « قال الشيخ رحمه الله :
و وقت وجوبها يوم العيد بعد المحرم قبل الصلاة » و يحكى ذلك عن
الشيخ في (اسمايه) و (المبسوط) و (الخلاف) و عن السيد المرتضى ، و

ابي الصلاح ، وابن البراج ، وسائر - وابن رهرة . واختاره صاحب
 (المدارك) حيث قال : و هو المعتمد و قال الشيخ الاعظم الاصرى
 (عده) : « المحكى عن الاسكافي ، والمفيد ، والسيد ، و الشيخ في
 (المسوط) و (الحلاف) و (الهاية) و القاضي ، و الحلي ، و سائر
 وقت زكاة افطرة بللوع الفجر يوم العيد ، و صاهر ابن الراح الاحماع
 عليه ، و هو الاقوى للاصل » . و مراده من الاصل اما استصحاب عدم
 حمل الوحوب عند الهلال او اصابه المراءة عه الى حين بللوع الفجر .
 و ربما يظهر من بعض التعكيك بين زمان و حوب (وهو الهلال)
 و زمان الواح (وهو ما بعد الفجر) فان اراد فعية الوحوب مقدم على
 زمان الواح فهو غير معقول لاستحالة امكان البعث ، نعم مع عدم
 امكان الانبعث كذلك ، لاستحالة اخلاف المنفذين بحسب الفعلية و
 اقوة و بعبارة اخرى : لا يعقل اختلاف زمان التحريث و الحركة
 وان اراد ان انشاء الطلب من المولى متقدم على زمان المطلوب
 فلا ينزع منه عنوان البعث الفعلي والوحوب الفعوى الا هي الرمان
 المتأخر فهو امر معقول ، ضرورة انه كثيرا ما يكون الفعل في الرمان
 المتأخر او على تقدير امر متأخر مطلقا للمولى ، لكنه لاحل وضع القانون
 او لمصلحة اخرى يتصدى بالفعل لان ينشئ طلبه فيأمر بالفعل كذلك
 و بالجملة لهذه المسألة تترتب ثمرات ، منها ما حصل له معنى بعد
 لالهال و قبل الفجر ، او ائلف مائه بعد الهلال ، و من ملك عبدا بالارث
 و بالشراء بعد الهلال و قبل الفجر ، و من تحرر كذلك ، و من مات هي
 ليلة الفطر ، الى غير ذلك .

ثم ان هذا الاختلاف موجود بين المذاهب الاربعة ايضا كما هي
(الفقه على المذاهب الاربعة)

فمن الحنفية : ان وقت وجوبها من طلوع فجر عيد الفطر ، لكن
قلوا بصلحة ادائها مقدما و مؤجرا ، و هم اوجبوا الفطرة من الغلات
الاربعة ، لكن من الحنفية نصف صاع و من الباقي صاعا كاملا .

و عن الشافعية : ان وقت وجوبها آخر حرء من شهر رمضان و اول
جزء من شوال . و قالوا : يس اخراجها اول يوم من يوم عيد الفطر بعد
ملاها ففجر و قبل صلاة العيد و قالوا : يجوز اخراجها من اول شهر رمضان
في أى يوم شاء و قالوا : القدر الواجب عن كل فرد صاع .

و عن الحنابلة قولهم . ركاه الفطرة واجبة بمروء شمس ليلة عيد
الفطر ، و قالوا : الافضل اخراجها في يوم العيد قبل الصلاة ، و وجوها
صاعا من الغلات الاربعة و من الاقط .

و عن المالكية قولهم . يندب اخراجها بعد فجر يوم العيد ، و قالوا
بجواز اخراجها قبل يوم العيد بيوم او يومين ، ولم يجزوا الاكثر من
يومين ، و قالوا : قدرها صاع عن كل شخص مع القدرة عليه ، والا
فيخرج بمضه .

و انما ذكرنا كل مذهب في المقام استطرادا ، و الذي يهمنا بيان ادلة
ما تقدم من الاصحاب ، ولا يخفى انه ليس في الروايات دلالة صريحة
على وقت وجوب الفطرة من حيث كونه الهلال او المعمر ، و انما يروى كل

١ - بل ولا اشهره الى ذكر الهلال او المعمر ، نعم فيما رواه في (الاقبال)

من الطائفتين استفادة ذلك بدلالته الالتزامية و نحوه

و بالجملة قد استدل على أن وقت الوجوب هو هلال شوال
صحيفة معاوية بن عمار قال : «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن مولود
ولد ليلة الفطر ، عليه فطره ؟ قال . لا ، قد حرج الشهر . و سأله عن
يهودي أسلم ليلة الفطر . عليه فطره ؟ قال . لا » وقد رواها الصدوق
عنه بسند آخره صحف عن أبي عبد الله عليه السلام : «في أسولود يولد
ليلة الفطر ، واليهودي ، والنسراي يسمى ليلة الفطر ، قال . ليس عليهم
فطر . ليس الفطرة الأعلى من أدرك الشهر»^٢.

تقريب الاستدلال : أن وقت الوجوب لو كان هو المحصر لوجب
الفطره عن أسولود و على من أسلم ليلة الفطر ، فكشف عدم الوجوب
عن مضي وقته و هو الهلال .

و فيه أولا - أن اكتشاف مدى الوقت مسلم ، إلا أنه لا يعين كونه
هو الهلال ، فمس التحصيل - كما سيستفاد من الله تعالى و يستدل عليه -
أنه هو نفس شهر رمضان ، و موضوعه من كان يتجدد الشرائط فيه .
و في الحديث دلالة عنه حيث قال عليه السلام : (قد حرج الشهر) و
(ليس الفطر الأعلى من أدرك الشهر).

قول السائل فأصلي الفجر و أعملوا كما رواه في الوسائل ، في رواية ١٦
باب ٥ من ركاة الفطرة ، لكنه لا دلالة فيه على أن المحررك من تركها في ذهن
السائل أنه وقت الوجوب و به سلك كونه وقت انعصه الذي كان
المتعارف أخراجها به

٢ و ٣ - الوسائل - باب ١١ من أبواب ركاة الفطرة ، الحديث ٢ و ١

و ثابت - من الممكن ان يكون وقت الوجوب هو الحرج ، لكن
موضوعه من كان واحدا بشرائه قبل سنة الفطر

و الحاصل ليس في حديث معاوية من غير دلالة على وقت الوجوب
صلا ، و انما على معنى الوجوب عن الواحد لشرف في الليل
و ربما يستدل على ذلك بما ورد من خبر لابي بصير انما
يسر بخرجه باخراج فطرته

و ما ورد من ان رسول الله صلى الله عليه و آله قال : ان من صام شهر
رمضان و حمله بصدقة و عدا الى المتصلي بعمل ، رجع مغفورا
الحجم انما هو بفطرته منله بالموه فلا بد من ان يكون بحلول وقتها
و ليس ذلك الا وقت الهلال .

و الوجوب عن ذلك : اولاً - ان الاسباب المرسمة يصح على لاحبر
مبها انه حاتم ، و ان كان هناك فاصله في اس - فلا يبرم من كون لفطرة
حاتمة كونها متصلة .

و ثانياً - فاصله اخراج الفطرة هي متى تكون بتأخيرها عن اسوم .
لا فرق وجوبها من اول شهر رمضان الى آخره . كما مبسطة في
تعالى

ثم انه يمكن ان يستدل على ان وقت الوجوب هو الفجر من سوء
نظر روايات ، منها :

١ - صحيحة العيص قال : « سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الفطرة

متى هي ؟ فقال : قبل الصلاة يوم العطر . . . « فان طهرها تعيس رمان
 اعطرة في يوم العيد و مبدأ اليوم هو الفجر - و حيث لا يعقل الخلاف
 زمان الواجب عن وقت الوجوب ، ف يوم الفطر وقت هذا ، على تقدير ان
 تكون جملة (يوم العطر) ظرفا لبعض المطرة ، ولو كان ظرفا للصلاة كان
 تقريب الاستدلال بان القليلة ماهرة فيما يكون يقرب منها ولا تعم الليل
 و الجواب : ان الرواية مخرجة في وقت الفضيلة اما اولاً - فلهذه
 مسجحة لعملاء حيث قال عنه السلام . « يعطى يوم المطر قبل الصلاة
 فهو فضل » و رواه عداش بن سنان حيث قل عليه السلام : « و اعطاه
 مطرة قبل الصلاة افضل » .

و ثانياً - فلذلك ذهبنا على ذلك - فانه قال : رقلت : فان بقي
 منه شيء بعد الصلاة فصل عنه السلام . لا بأس « ان نفي الباس عن ذلك
 يدل على ان ما قبل الصلاة لم يكن لوجوب ، و الا كان محدوداً بالصلاة ،
 ولم يكن يسمى الباس عن اعطائها بعد الصلاة سواء كان بناءً شرعياً
 ناخبه او لاجل عدم امكان اعطائه للمستحق لعدم حضوره ، او لتضييق
 وقت الصلاة .

الهم الا ان يقال ، ان الصمير في كفا (منه) لانه من رجوعه الى ما
 اعتد للمطرة لا الى تفهها ، و لا كان الحبير يتأيت الضمير ، و حيث ان
 الاعداد عبارة عن عزلها ، فلامحدود في تاخيرها عن الصلاة لعدم تحديدها
 حينئذها .

و يؤيد ذلك ما قاله عليه السلام : «بعض يعتنى شالبا منه ثم يبقى وقعه»^٦ فانه كيف يمكن ان يؤخر الفطره عن صلاة ، سواء كان فيها وقت الوجوب او نفيها ، فلا بد ان يكون ذلك بعد العزل .

٢ - ما رواه العياشي بسنده عن ابي عبد الله عليه السلام قال : « عند انتظاره قبل الصلاة وهو قول الله (واقيموا الصلاة و آتوا الزكاة) . . »^٧ فانه ايحاح لاعتنائها في هذا وقت ونفيها ماهرة فيما كانت فريضة ، و ذلك انما هو بعد الفجر .

٣ - صحيحه عمر بن يزيد قال . «سألت ابا عبد الله عن الرجل يكون عنده الصيف من احواله فيحضر يوم فطر ، يؤدي عنه الفطره ؛ ثم سلبه اسلام : نعم ، فطره و حية على كل من يقول . . »^٨ فانه قد كان من تكرار في دهر السائل ان يفطره وفيها النوى ، و تقرير المعصوم لذلك بدل على مطابقة الواقع .

٤ - ماورد من ان امير المؤمنين قال في خطبه العيد يوم انتظار . «ادوا فطرتكم فانها سعة و فريضة واجبة من ربكم ، فليؤدوها كل امرء منكم

٧ و الظاهر ان المراد من كل بقوله و من يكن واجب الفقه و كان ممن يستحق الفطرة ، وقد ورد في الحديث عن ابي جعفر (ع) في اجاب اصدفه في ابواب في الباب الثاني قال عليه السلام : «الاربعون من بيت من المسلمين اشبع جوعهم . . . »

٨ - الوسائل - باب ١٢ من ابواب ركاه الفطره - الحديث ٨

٩ - الوسائل - باب ٥ من ابواب ركاه الفطره - الحديث ٢

عن عياله . . . » فإنه يجب نأخذ في هذا يوماً ، ونأخذه التوفيت به
و الجواب أن هذه الروايات إنما تضمنت إثناء وجوب إعطاء
القطرة و ادائها في هذا اليوم ، و يجب شيء في رمان بين فيه دلالة على
حدوث وجوب في ذلك الرمان و توقيه به ، من يمكن ذلك حتى مع
استمراره من قبل ، و إنما إطلاق السقامي ، و معموله الأصل ، ينبغي
تقدم ثبوته . فلا تعارض هذه الروايات ما يدل على ذلك ، فثبت أن
وقت الوجوب هو الهلال ، و هو شهر رمضان كان ذلك حاكماً على
الإطلاق والأصل .

و المحقق في السقامي أنه لم يثبت إجماع مركب على احتصار الوقت
في واحد من الهلال والمجر ، يمكن القول بأن وجوب القطرة مستمر
من أول شهر رمضان و موضوعه هو الواحد للثريد فيه . ولو وجوب عند
هلال أو بعد المجر أنه هو من أجل استمراره في حين من له يؤد ينلوه
و قد وقع في عبارة حسنة عنوان تجويز تقديم عطره من أول شهر
رمضان . واستدرك السديقي في (الهدية) على الصادق عليه السلام حيث قال
أنه لا وقت الذي يخرج فيه القطرة (قول الصادق عليه السلام) «لا» من
أخرج القطرة في أول يوم من شهر رمضان إلى آخره ، وهي ركاة إلى
أن يصلي العبد ، فإن أخرجها بعد الصلاة فهي حذفة ، و بذلك انتهى في
(المعجم) حيث قال : (و من أخرج بقطرة . . . أي آخر العارة بعينها ؟)

١ - الوسائل - باب ١ من أبواب ركاة القطرة - الحديث ٦ . و لعلمهم
كانوا قد عرلوا القطرة بأمراً داجياً ، والأصح أنه تكرار بعد الصلاة ، ومن ثم
يعملها عليه أن يؤدي القطرة قبلها .

وقال الشيخ في (المسوط) : «وايوقت الذي يجب فيه اخراج مطرة يوم يطر قبل صلاة العيد فان اخرجها قبل ذلك يوم او يومين ار من اول الشهر الى آخره كان حيرا غير ان الافضل ما قدمناه » . وهذه العادة تصد بان مذكوره اولاً من وقت انوحوب هو من حيث استمراره فيه ، وكون يطره في ذلك الوقت افضل مراد الواجب .

و يشهد على ما ذكره انه لا يرى حوار التقديم في زكاة لبنان . وبحكم جودره في المطرة انه يكون لاجل انه في وقت وجوبه ، و ما يكون تقديم بلعده وقت الصيلة

وقال في (بحار) : «ايوقت اخراج المطرة يوم يجب ان يات قبل ان يخرجها من اول الشهر كان جائزا » .

وقال في (التهذيب) «ايوقت الذي يجب فيه اخراج المطرة يوم يطر قبل صلاة العيد ولو كان سابقا اخرجها قبل يوم العيد يوم او يومين ، و من اول الشهر الى آخره لم يكن نه بأس غير ان الافضل ما قدمناه » . واستقر العلامة في (المحصف) جواز اخراج مطرة في شهر رمضان من وله ، وتقل ذلك عن ابي ديوه و سيرهما .

وقال الشهيد الثاني «الاصح حوار التقديم من اول الشهر لصحبه بمصلاه بي آخره . وقد قل قبل ذلك . ان المشهور حوار تقديمها ركاه من اول شهر رمضان » الى غير ذلك من كتبهم

وقال العلامة في (المحصف) في الخواب عن مع حوار التقديم بان يطره عادة موقه فلا يحوز معها قبل وقتها «ان يقول بموجبه ، ويقول ان وقتها شهر رمضان الى آخره » .

و قال في (الجواهر) في الجواب عن المسألة بان كلام الفقهاء في حوار التعجل مع ذهبهم الى كون الوقت الهلال: «يدفعها ملاحظة النصريح في كلام بعض القائلين بان ذلك على وجه الوقت لا التعجل — الى ان قل — فحيث لا مانع لم يقفه عن القوي به، وان كان الفصل والاحود الأخير الى الهلال بل الى يوم الفطر قبل الصلاة» .

و بالحيلة يصح الاستدلال على معنى الوجوب من اول شهر رمضان مستمرا الى يوم العيد بصحيفة القضاء عن ابي بصير و ابي عبد الله عليهما السلام انهما قالا: «على الرجل ان يعطى عن كل من يعول من حروعه، وصغير وكبير، يعطى يوم الفطر قبل الصلاة فهو افضل، و هو في سعة ان يعطى من اول يوم يدخل من شهر رمضان الى آخره، وان اعطى تمرا فصاع لكل رأس، وان لم يعط تمرا فصاع صاع لكل رأس من حنطة، شعير، واحنطة و الشعير سواء ما اخرى عنه الحنطة وشعير يعجز عنه»^{١١}.

تقرب الاستدلال: انه عليه السلام حكم «بوصية الاعطاء يوم الفطر قبل الصلاة، والافضلية معناها الارضية» .

وايضاً: ان الصير في جملة (يعطىها) يرجع الى العطرة، والتوسعة لا معنى لها الا سعة الوقت في تمام الشهر من اوله ثم ان من مع عن حوار التقديم تارة. حمل الصحيحة على الاعطاء قرصاً وفيه: اولاً — ان ذلك تدويل مخالف للظاهر، فلا يصح اليه .

١١- صدرها في الوسائل - باب ١٢ من ابواب ركاة العطرة - الحديث

٤ و ذيلها في باب ٦ الحديث ١٤ .

و ثاني - ان الفرض لا يختص بان يكون من اول يوم شهر رمضان ،
والصحيحة متقيدة بذلك .

و اخرى : بان الصحيحة واردة في حوار التعجيل قبل الوقت هي
حصول المطر على خلاف زكاة اموال التي لا يجوز تعجيلها قبل لحول ،
على ما هو المشهور المعروف بين الاصحاب .

و فيه : اولاً - بس في الصحيحة اشعار بذلك ، بل هي صريحة هي
حلاله ، ضرورة ان التوسعة اما تكون في الوقت دون غيره .

و ثانياً - ان المأمور به اذا كان - - دلوفاً دحبل في ملاكه ، ولا
يحقق الامثال بلقديم عليه ، فمتى جار التقديم كشف عن عدم التوقيت ،
ولو فرض ان في التعجيل قبل الوقت ملاك يندارك ديث الملاك^{١٢} الرم
التخير . و ديث لا ينافي ما ذكرناه ، فانه على القول بذلك يسكون
التخير شرعياً .

و على القول بسعة الوقت يكون التحجير عقيباً . كما ان اوسية
الاحير الى يوم الفطر على الاول يكون من باب اوسلة احد الواجبين
تحييراً ، و على الثاني من باب اوسل الاعراد

و ربما يناقش في الاحد يهدد الصحيحة بانها مشتبه على الصنف من
الصاع في احطلة ، و ذلك يوافق العامة و كذا «شمايه» على الصنف من
الصاع في الشعر و ذلك لا تقول به احد من اصحابه و العامة .

و الجواب : اولاً - بان الرواية متى اشتمت على حكم منه مدد ،

١٢ - به اشاره الى انه لا يمكن المصراى بقاء مقدار مرم من الملاك ،
فانه حينئذ لا يجوز التعجيل لاستلزامه تنويع ذلك .

وكان بعضها يؤيد الشيء أو يعارضه غيرها و هو ذلك ، لا روجه لأن مقتضى
عن لصحية فيما عدا ذلك . ولذلك قد عمل الأصحاب كلهم بهذه التصحيحة
فيما دلت عليه من الإفضلية .

و ثانياً - أن الاستناد من الصحيحة أن نصف اصناع من العسلة و
شعير أنه هو من أجل إعطاء قيمة اصناع من الشعر حيث سر من السلام
لأجراء عنه "أولا معنى بالأجراء عن الأمور به لا كونه بدلاً عنه
أن قلت لا بد من حمل التصحيحة على الأصناف فربما لم يصح ما دل
من الروايات على الوقت بالاحلال أو الفجر .

قلت : قد اشره فما تنضم أن ليس في الروايات ما يدل على ذلك فإن
مصححة معاوية بن وهب أنها دلت على عدم الوجوب لم يوجد في السنة ،
و من أسلم فيها ، و ذلك عبارة عن انقضاء زمن الوجدان لشرائط
الموسوع ، و إن ذلك من الدلالة على وقت الوجوب ؟

و أما باقي الروايات فتأدها إيجاب عطء انقضاء يوم العيد ، و يصح
ذلك في الواجب الموسع . و إن كل قطعة من الوقت اسومع فربا للوجوب
فهي طرف للإيجاب لا اتحادها بحسب الحقيقة ، فإذا حط امر لتؤمنين (ع)
١٢ - وحسب ذلك التفسير بالسوية من المحقة و الشعير بحاطة

الأجراء وإن كان بينهما التفاوت في المدا . فإن أعالت أن يجعله أغنى
من الشعير ، ويكون أعطء النصف منها أعطء تمامه بقطرة مع زيادة ،
ثم إن هذه الرواية نظير ما في رواية سليمان بن حمزة عن أبي العباس
في الباب الأسع من القطرة من (الوئان) حيث فاء عنه السلام . و الصدقة
نصاع من تمر أو قيمته في تلك البلاد دراهم .

و امرهم باعطاء الفطرة فذلك ايضاً و معث الي اعطائها ، و ليس فيه دلالة
تلي توقيتها بالوقت اصلاً .

و الحاصل : ان الصحيحة تدل على سعة وقت الفطره من اول شهر
رمضان الى يوم الفطر ، و ن تجوير الاعطاء كذلك هو عين ابوعب الموسع ،
لاستحالة حراز الاثيان بالامورنه قبل وقته . و قد نص على ذلك في
صحيحه عبر بن يزيد في ركاة سال هل « قلت لأبي عبدالله (ع) : الرجل
يكون عنده اسل ايركيه اذا مضى نصف السنة ؟ فقال : لا ، ولكن حتى
يحول ، او يحل عليه ، انه ليس لأحد ان يصلي صلاة الا لوقتها ، وكذلك
الركاة ، ولا يصوم احد شهر رمضان الا في شهره الا قضاء ، و كل فريضة بما
تؤدي اذا حلت »^{١٤} .

دلت الصحيحة على السلازمة بين الاداء و حلول الوقت .
هذا و يمكن ان يستدل على الوقت بشهر رمضان برواية معاوية
حيث قال (ع) : (لا يخرج الشهر) و قال (ع) : (ليس الفطره الاعلى
من ادرك الشهر) حيث انه لو كان الهلال منذ الوقت الوجوب لقال (ع) .
(ثم يدرك الهلال ، و ليس الفطره الاعلى من ادركه) .
فيسفاد من ذلك ان الموضوع هو من ادرك الشهر ، و ابو حنوب
متعلق به مستمرا الى يوم الفطر .

كما انه يمكن ان يستدل على ذلك ايضاً بما رواه الصدوق عن
بصري « انه كك الى ابي الحسن الرضا عليه السلام يسأله عن الملوكة

يسوت عنه مولاه ، و هو عنه عائب في بلدة اخرى ، و في يده مال لمولاه ،
و يحضر الفطرة ابركي عن نفسه من مال مولاه و قد صار لبيتمى ؟ قال :
نعم » ١٥ .

تقريب الاستدلال : انه بعد ان كان لايجوز اداء الفطرة من مال
اليتامي فتركية المملوك عن نفسه تكون من اجل اشغال دمة المولى
دلواجب الدالي . واما ما ذكره صاحب (لوسائل) بقوله : (هذا محمول
على موت المولى بعد الهلال) فيدفعه . ان ترك الاستقصاء في الجواب
بعد العموم ، مصدا الى بعده عن سياق الحديث

نعم لابد في العمل بالرواية من الالتزام بعدم لزوم استمرار وحدثان
الشرايط الى آخر ساعه من شهر رمضان ، و ذلك هو مقتضى القاعدة
بحسب ما دلت عليه صحيحة الفصلاء ، فالموضوع لو حوت الفطرة هو
مبني من وحد الشرائط في الشهر سو كان في تمامه ، او في جزء منه ،
و عيه لوقام دليل بالخصوص على عدم الوجوب لفقد لها في اليوم
الاخير من الشهر في مورد يؤحد ، والا فالقاعدة محكمة ، و اعلم عبده
سبحانه و تعالي . و لبتدبر جيداً .

المسألة الثانية . قد حكم المحقق (فده) بعدم حوار تقديم انفطره
على الهلال الا على حيل القرض .

فان كان الاقتراض في شهر رمضان فلا وجه له ، على ما تقدم من انه
وقتها ، وان كان قبل شهر رمضان فيه وجه . كما هو كذلك . على انقولين

الآخرين .

نعم على هذين قولين يحدد الحكم في شهر رمضان و ما قبله . لكن الاشكال في انه لم يرد « خصوص » نص في حوار « فرض الفطرة » ، و انه ورد ذلك في ركعة « حيث قال عليه السلام : « قرص المؤمن حصة و تعجل حير » ان يسر قبلك . وان مات قبل ذلك احتسبت به من الركاة »

نعم الا ان هناك « صلاق » بعد ركعة في الحديث . و عدم « نص » بها الى « خصوص » كانت مابة ، او يقال بتفقيح المناط .

المسألة اشبه ، ذكره « محقق (فقه) » بقوله : (ولا يجوز اخراجها بعده - اي بعد الهلال - و « حرها الى قبل صلاة العدة افضل) .
ان حوار « اخراج » بعده « فواضح » بل على ما تقدم « يجوز » الاخراج قبله ايضا .

و اما « مسألة » « التحير » في قبل صلاة العدة « قبل عليه صحة » « انصلاء » وغيرها ، و ذلك مما لا ريب فيه ، بل عن (اندروس) « الاجماع عليه » ، وعن (سدارك) انه « موثق وفاق »

ثم ان صاحب (جواهر) قال : « وما عن ابن بابويه من ان افضل يوم آخر يوم من شهر رمضان لم يعرف له شاهدا »

قلت اما ما عن ابن بابويه فهو ما قاله الصدوق في (الفقيه) في « باب الفطرة » حيث حكى عن « في رسالته » . (لا بأس « حراج الفطرة » في اول يوم من شهر رمضان الى آخره . و هي ركعة الى ان تصلي العيد ، فان حرجها بعد الصلاة فهي صدقة ، و فعل وقتها آخر يوم من شهر رمضان) .

وأما الشاهد عليه فهو ما ذكره الصدوق في (الهداية) في باب الوقت الذي يحرج فيه الفطرة . قال . (قل الصادق عليه السلام : لأبأس بسأرح الفطرة في أول يوم من شهر رمضان إلى آخره و هي ركعة أي أن يصلي العبد وأن أخرحتها بعد الصلاة فهي صدقة و أفضل وقتها آخر يوم من شهر رمضان) .

أخرج وقت الصلاة و قد عزلها .

(قال المحقق و يخرج وقت الصلاة و قد عزلها ، أخرجها واجباً لاداء ، وإن لم يكن عزلها فيل : سقطت ، و فيل : يأتي بها قضاء ، و قيل : اداء ، والأول أشبه) .

هنا مسائل :

الاولى : في عزل الفطره

الثانية : في أنها بعد العزل لا تنقيد بوقت .

الثالثة : في منتهى وقتها إن لم تعزل .

الرابعة : في حكمها بعد خروج الوقت في صورته عدم العزل .

أما المسألة الاولى : فلا شك في حوار تعبها في ما لم يعزل ، و

الظاهر أنها تتعين فيه بذلك . يدل على ذلك روايات ، منها

١ - موثقة إسحاق بن عمار على رواية الشيخ ، و مصححة برواية

الصدوق ، قل : «سأته عن الفطرة فقال : إذا عزلتها فلا يصرك مني

اعطينها قبل الصلاة ، أو بعد الصلاة»^{١٦}

١٦ - الوسائل باب ١٢ من أبواب ركاء الفطره ، الحديث ٤ ، وأما

كانت مصححة عن روايه الصدوق فلروايه ضعوا عنه .

٣ - ما رواه الشيخ في التوثيق عن ابن فضال بسنده عن ابي ابي عمير عن بعض اصحابه عن ابي عبد الله عليه السلام قال في العطرة : « اذا عرستها وامت بظلم بها الموضع » وتظهر بها رجلا فلا بأس به » ١٧ .
 ٣ - ما رواه المروزي قال : سمعته يقول : « ان لم تجد من تصنع العطرة فيه فاعرلها بك الساعة قبل الصلاة » والصدقة بضاع من تمر او قيمته في تلك البلاد دراهم » ١٨ .

٤ - ما رواه اليه ابن مازوس عن الأحمسي ، عن ابي عبد الله عليه السلام في حديث ، قال السائل : « قنت : وصلى المجر و اعزلها فمكث يوما او بعض يوم آخر » ثم اتصدق بها . هل لا بأس ، هي فطرة اذا اخرجتها قبل الصلاة . . . » ١٩ .

و من الواضح ان معنى قوله عليه السلام (اذا اخرجها) في جواب اسؤال عن بعزل هو انه اذا عرستها ، و التقيد بقلية الصلاة بلحاظ ان العطرة تكون قسها اما باعطائها او بعزلها .

٥ - صحيحة زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام « في رجل احسح قصرته فعرلها حتى يجد لها اهلا فقال : اذا اخرجها من ضيقه فقد برى » ، ولا فهو صامس لها حتى يؤديها الى اربابها » ٢٠ .

و ذكر هذه لرواية هاهنا مني على ان المعنى في قوله عليه السلام

١٧ - الوسائل - باب ١٣ من ابواب زكاة العطرة ، الحديث ٥ .

١٨ - الوسائل - باب ٩ من ابواب زكاة العطرة ، الحديث ٧ .

١٩ - الوسائل - باب ٥ من ابواب زكاة العطرة ، الحديث ١٦ .

٢٠ - الوسائل - باب ١٢ من ابواب زكاة العطرة ، الحديث ٢ .

(اذا اخرجها من صمته) اي بالعرف فانه ما لم يعرفها يتبناها في دمه ،
وبعد العرف تبرأ الذمة ، ويكون هي ماله في دمه . و في ذلك لطف
النعير في جواب أسئلة فانه في قوله (خرج فقره تعريفا) اراد جمعها
في اخراج معرولة . واحب للمعصوم عليه السلام ان ذلك اخراج من
الضمان لا مجرد الوجود في الخارج .

واما لو كان المعنى : اذا اخرج البقرة المعرولة بوجعها كذلك ،
يكون اخراجها من صمته نادئا للمسحق ، والا فليس بانق الى ان
يحقق الأداء فلا دلالة في الرواية على ما نحن فيه
ولعل المعنى الاول هو الاظهر

اذا تمهد هذا فنقول : لا بد من البحث عن امور

احدها : فما يحقق به العرف ، و هو تدره تعيين مال بسمار
نقطة يقصده ، و لا اشكال فيه ، و اخرى تعيين حصه ابي هي بمقدار
النقطة في المال المشترك مشاء بيه و بين غيره . ولا شك فيه .
و ثالثة بعينها بحسب ابيه في مال مخصوص له يريد على مقدارها . فشك
من حيث ان العرف امر خارجي ، و معناه اقرار لشيء و افراده عن سائر
امومه ، فلا يصدق على ما يشترك هو فيه ، حيث ان اقراره على مقدارها
ناق في ملكه .

الا ان يقال : اما لا يصدق العرف اذا كان مجرد نية العقدة في شيء
من جميع امواله من دون ان يكون في الخارج بعين و تميز ، واما مع
بعينها في الخارج ، ولو في ضمن ما يشترك هو فيه ، فيصدق العرف ،
وان كان نية بقية الاموال . اذ يكفي المعنى في صدق الافراد

خارجا فليتدير .

و ظاهر انه لو كان قاصدا لاعطاء كل ما عيها فيه للمستحق بان تكون الزيادة على الفطرة له ايضا من «ب» مطبق الصدقة و ابرء ، فلامجال سوقف فيه ، و انه قد عزل للمستحق ما يعطيه تماما له ، و هو معزول عن جميع امواله .

ثانها : انه لا يختص العزل بولحد من الاحاس ، بل يعنى القيمة ايضا ، فانه لما جازب بقية بحيث تكون هي افطرة فاعزل يعيها ، مضافا الى مادته عليه رواية المروزي المقدمة حيث قال عليه السلام بعد لامر «العزل» : « ان الصدقة تصاع من تمر او قميه فى تلك البلاد دراهم » .

ثالثها . هل يقيد العزل بما اذا لم يحد لها موضعا و نحو ذلك ام لا ، فيه تأمل . حيث ان فى موثقه ابن ابي عمير قال عليه السلام : « اذا عزلتها و انت تطلب الموضع ، او نظربها رجلا فلائس » و مقتضى انشراطية ان لا يترتب الاثر على العزل مطلقا .

وكذا فى رواية المروزي قال عليه السلام : « ان لم تحد من تصع افطره و عزلها » و مفهومه عدم الترحص فى العزل مع وحدان الموضع . لكن التحقيق يقضى بعدم التقيد . فان مصححة اسحاق بن عمار^{٣١} ظاهره التحجير بعد العزل اختيارا ، حيث قال عليه السلام : « فلا يضرك متى اعطيتها قبل الصلاة او بعد الصلاة » و ذلك فى قوة التصريح بذلك مع وجود المستحق ، فله حصار التأخير فى الاعطاء اليه بعد الصلاة ،

« ظهور المصححة في الإطلاق أقوى من المتهم في الروايتين ، فإنه أقوى إيماناً موقفاً بالإرشاد إلى الحللة في ترك المصيبة

مصادف إلى أن النس في مفهوم الموثقة - بوقت - لا يلزم العقب ، لكونه أهم منه و من مطلق السرحوحة

رابعها : أن العطرة بعد العزل تكون امانة شرعية في يد المكلف لا يوجب تلها الصد إلا بالتعدي و التفریط ، و سرفى ذلك أن العطرة امانة هي في الذمة ، و عزلها عبارة عن تعيينها في الخارج .

مضاف إلى ما يستمد من صحیحته رراره عن ابي عبدالله عليه السلام أنه في رجل أخرج فطرته فعزلها حتى يحد لها أهلاً ، فقال : إذا أخرجها من ضمانه فقد برىء ، وإلا فهو ضامن لها حتى يؤديها إلى أهلها »^{٣٢}

بعم . الاستدلال يسي على أن يكون المعنى : إذا أخرج العطرة عن ضمانها في الذمة بأن عزلها في الخارج فقد برئت ذمته ، وإلا لو كان المعنى : أنه إذا أخرجها بأن دأها إلى المستحق فقد برىء ، فلا ماس له بما نحن فيه ، لكن المعنى الأول لعله أظهر .

و ليعلم أنه إذا عزلها وكن هناك من ينحنيها ولم يوصلها إليه ، ولظاهر أن ذلك يعد من التفریط فيضمن بئلهما . وهذه المصححة مودها العزل فيما لا يحد لها أهلاً.

و أما المسألة الثانية : فالظاهر عدم نوقيتها بوقت بعد عزلها ، لانطلاق قوله عليه السلام في مصححة اسحاق بن عمار ، حيث قال ، « إذا عزلتها

فلا يصرك متى اعطيتها قبل الصلاة أو بعد الصلاة « من استوى بين نفل
و ابعد معها ان السعيد و التوقيف الذي كان لها يرتفع بالعل
و يدل على ذلك ابن مسيكة رزاه حيث قال عبد السلام « اذا
خرجها من حسانه فقد برى » « فيه بء على السعي الذي تقدم يكون
معد براءة « دمة ان مدى يده قد صار امة بديه ، ولخطاب الموح
اليه عند ذلك هو وحب اداء الامانة ، فلا وقت مضروب له ، واستأخرى
عنه احكام اداء الامانة الى اربابها .

و يدل عنه ايضاً ما رواه السيد ابن مازوس في حديث قال
« قلت ، فمضى المجر و اعرل فيمكث يوماً ، و بعض يوم آخر ثم يصدق
بها ! قل : لا تس . هي فطره اذا اخرجها قبل صلاة » ٢٢

و اما سألة كذا ، و هي مهي وفيها مع عدم العزل ، فظاهر
المحتق (قدس) انه روى الشمس . حيث عر بخروج وقت الصلاة . و
وقها على الشهور هو الروال ، وكذلك عن س يجسد حيث يحكى عنه
التصريح ان آخر وقت وحوها روى الشمس من يوم العطر .

وعن الشهيد في (لدروس) و (البيان) اخبره .
و عن العلامة في (السحلف) قوله : « لو اخرجها عن الزوال عر
عذرائم « لاجماع » و اظاهر من الاثم هو ترك الواجب في وقته
و حكم صاحب (الجواهر) ان الاقوى ذلك .
و الناصل ان هذا احد الاقوال في السألة

و القول الثني : « هو عن الأكثر - بل يحكى فيه الإجماع - هو ان منتهى وقتها ادا لم يكن قد عرلها هو فعل الصلاة في يوم العيد ، و اسره المصنف و ماذويه . والسيد المرتضى . وسار . و ابو الصلاح . وعن العلامة في (التذكرة) : « انه لو اخرها عن صلاة العيد احيارا اثم عند سدأ اجمع » و يظهر من الاثم هو العصا برك الوجب .
وعنه في (المستقى) . انه لا يجوز تاخيرها عن صلاة العيد احيارا ، فان حرها اثم ، و به قل عندنا اجمع لكن قل بعد ذلك مع فصل قل .
وأقرب عندى هو جور تاخيرها عن الصلاة . و تحريم التأخير عن يوم العيد .

والقول الثالث ان منتهى الوقت آخر يوم الفطر ، كما يظهر من ستره في (المسهي) .
و في (المدارك) بعد كلام له قل : « وان كان القول بامداد وقتها في آخر النهار كما اختاره في (المسهي) خصوصا مع العمل لا يعضو من قوة » .

و حكى دشتي (الذخيرة) للسرواري .

قلت : اما القول الاول فما يستدل به عليه امور :

١ - ما رواه السيد ابن طاووس بسنده عن ابي عبد الله عليه السلام قل « ان فطرة عن كل حر و مملوك - الى ان قال (ع) - ان اخرحتها قبل الظهر فهي فطرة ، وان اخرحتها بعد الظهر فهي صدقة ، ولا يحرث ثقت . و صلى الفجر وعرلها فيمكث يوما او بعض يوم آخر ثم تصدق بها ؟ قل : لا باس ، هي فطرة اذا اخرحتها قبل الصلاة » .

٢ - ما رُسِمَ السد بمرعى حد - قول - « وروى انه في سعة من
 ب يجر حها الى ررب الشسنة
 ٣ - ما سنس في صاحب (الجماع) من عدم صلاحة فعل انسلاد
 لتجديد يوفت لا ضروره احادها فيه من استقص . بل لم يتملي كثير
 من س . حسوبه في هذه الامرة . فالا حد من رده وفه سلاله
 و هو بي لروى . و ررب يرمر انه وريد من اسحاب اخرج انصره
 عس يوفه قبل لروى او يسلم كدث . سن هو لا ع برقاء يوف^٢ .
 ومرايه من لا سحاب الورد هو وفه سح^٣ « وفه ررب انه
 ان وندة ول لروى بخرج عا استردا وكسب من سب من الزم^{٢٥} .
 قول - ما ارونه في س^٢ لا سلاله ب سب من الاول .
 وارسال الاحرب

و اما ما وده (صاحب الجواهر) فنه . ان سعل لا مانع من حمله
 حدا وان احبب استكفون في لاس سلاله حسب الساع . مصادق
 به لو كان المراد وقتها ان سعل في كونه هو لروا . ضروره امكان
 يرد بها وفها لسعارف الذي يجر حون فيه ابى استعراء .

مصادق بي ان الروا به صرح به في الروايات . نعم هو مشهور .
 بل مما ادعى عليه الاجماع .

وقوله (ره) - « بل لم سعل كثير من السد » لا تكون شاهدا على ما

٢٤ - الجواهر ح ١٥ ص ٥٢٢ .

٢٥ - الوسائل ر ١١ ع ١١٠ ر ١٢٠ المختصر - الحد م ٣

ذكره ، فإنه من الممكن أن يمتد وقت الفطرة فيما لا يبطل العيد ، ولا يحد بالروايات أو سندها أخرى ، وإما ما ذكره من برزخ من الاستحباب المستفاد من أمرسلة فلا يكون دليلاً كما هو واضح .

و أما القول الثاني فيستدل عليه بروايات ، منها .

١ - مرواه إبراهيم بن مسعود في « دل أبو عبد الله عليه السلام : « الفطرة ان اعطيت قبل ان تخرج الى العيد فهي فطرة ، وان كانت بعدما يخرج الى العيد فهي صدقة »^{٢٦}.

و المراد من الخروج الى العيد هو الخروج الى الصلاة كما هو واضح .
٢ - صحيفة العنبر بن عيسى في « مسند أبي عبد الله عليه السلام من الفطرة ما هي ؟ قال قبل الصلاة يوم الفطر . . . »^{٢٧}.

يستفاد من دليل الحديث أن مع « عرف لا بأس » لتأخير ، على ما استظهرناه فيما تقدم .

٣ - مرواه لسيد الطائوس في (الاقبال) مسنده أبي عبد الله عليه السلام قال : « ينبغي ان يؤدي الفطرة قبل ان يخرج الناس الى الحبشة ، وان اذاهما بعد ما يرجع واما هو صدقة وليس هو فطرة »^{٢٨}.

٤ - مرواه لمياشي عن سالم بن مكرم الجمال عن أبي عبد الله عليه السلام في : « اعط الفطرة قبل الصلاة . و هو قول الله - الى ان

٢٦ - الوسائل - باب ١٢ من أبواب ركعة الفطرة ، الحديث ٢.

٢٧ - الباب المتقدم ، الحديث ٥.

٢٨ - ٢٩ - الوسائل - باب ١٢ من أبواب ركعة الفطرة ، الحديث ٨ و ٩.

قال (ع) - وإن لم يعطها حتى ينصرف من صلاته فلا يعتد له فطرة^{٢٩}
 ٥ - ما روى الكشي بسند فيه ضعف عن عبد الله بن سنان عن أبي
 عبد الله عليه السلام في حديث قال « واعطاء الفطره قبل الصلاة ، وقبل ،
 و بعد الصلاة صدقة »^{٣٠}.

ولاستدلال بهذا الحديث بالحكم كبرها صدقه بعد الصلاة واما
 لافضليتها قبلها فعمل ذلك بملاحظة اعضائها في الدين .

٦ - منهوم قوله عليه السلام في ما رواه السيد ابن طاووس عن
 لأحمسى عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث قال : « هي فطرة دا
 اخرجتها قبل الصلاة . . . »^{٣١}.

٧ - منهوم قوله عليه السلام في روايه اسحاق بن عمار : « اذا عرلها
 فلا يضرك متى اعطيتها قبل الصلاة او بعد الصلاة » فان ذلك يفيد عدم
 احوار في الاعطاء بعد الصلاة اذ لم يعرلها

٨ - ما رواه الصدوق في (التهذيب) في باب الوقت الذي يخرج فيه
 الفطرة قال . « قل اصدق عليه السلام لا تس ما حراج الفطرة - الى
 ان قال عليه السلام - وهي زكاه الى ان يصلى العيد . فان اخرجتها
 بعد الصلاة فهي صدقة . . . »

٩ - ما رواه في (المستدرک) عن (الفتح رموى) قال عليه السلام
 « وهي زكاة ان تصلى صلاة العيد . فان اخرجتها بعد الصلاة فهي
 صدقة » .

٣٠ - الوسائل باب ١٢ من أبواب زكاة الفطرة . الحديث ١ .

٣١ - الوسائل - باب ٥ من أبواب زكاة الفطرة ، الحديث ١٦

وهذه الرواية وإن كان كثرة ضعف سند . لكنها مسوقة .
 بوجهين . وهي وإن احتل . لم يرد بها . فليس . وإن لا يعم
 فيها بوجه من الاستعانة . وهي كونه بعد صلاة فطره أو عدم عدها
 كذلك عاره عن ثبوت الكس . و الاضداد امر واحد هو مرجع بمضمين
 في جملة (أي فطره) و (أي صدقة) لكن دلت حاشيئة الشهر . فصار
 بنوعه وإن آخر وفيها هو قبل صلاة بعد

و ما أقول ثبوت . و هو ان مبني . وفي حر يوم غد .
 و سبب عليه تصحيحه البعض قل . سبب . أنه سنة سلام على
 المقصد مني هي : فقال قبل صلاة يوم
 بعد الصلاة
 ذلك لا يحسن . وكذلك أصلا في حله (بعد الصلاة) بعد . بعد . و هو ان
 إلى انتهاء يوم الفطر .

و يسن أيضا تصحيحه صلاة
 المقصد من الصلاة فهو أفضل
 خروج . وفيها كان قبل الصلاة معناه لأنه

و يؤيد ذلك بل يدل عليه ما ورد من أن من

 يؤيده كل امرئ مكي

٢٢ الوثائق باب ١٢ من أبواب رك . الفطره . الحديث ٥ .

٢٣ الوثائق باب ٥ من أبواب ركاء الفطره . الحديث ٧ .

و امره عليه السلام بالطهارة بعدها يدل على بقاء وقتها .

اقول : اما صحيحة العيص فقد تقدم ان بذكر الصمير في كلمة (منه) يفيد ان المرحم هو الشيء الذي جعل فطرة . و ذلك عبارة عن عرلها ، و يشهد عليه ان المعصوم عليه السلام قال بعد ذلك « نحن نعطى عيال منه ثم يبقى فنفسه » ^١ اقول ذلك معهم انه هو بعد العرل ، و لا يعتل نفوتهم لموت

هذا مصداق الى ان الصحيحة احص من المدعى . حيث انها تكفل بقاء شيء من الفطرة الى ما بعد الصلاة . والمدعى بقاءها كذا . و اما صحيحة لفساء فانظر ان الاصلية في قال بتقديم في شهر رمضان الذي هو في سنة من اعطائها فيه . كما نصت الصحيحة بذلك . و اما ما دلت عليه خطبه امر المؤمنين (ع) فرجع اليده في عذبة الاشكال ، ضرورة ان ماهاها الامر بخرج الفطرة عن اموالهم لانادتها بعد عرلها ، فلولا صراحها في ذلك فلاقل من اصلها . و على ذلك يسكن ان يجمع بينها وبين روايات الحديد ما قبل الصلاة بالحمل على لفصلة ، وكون لاستعمال فيها سحر من الاسعارة ، كما تقدمت الاشارة اليه .

و يؤيد ذلك ان غالب روايات الحديد ما قبل الصلاة يعم صورة العرل ، مع انه لا ريب في كونه حيث فطره . وان اعطيت بعد الصلاة كما دلت عليه النصوص .

وإذا رأى يسعى أن يتل : أن من يصلي العيد - وجوبا أو استحبابا -
 ولا يحوز أن يعطى الفطرة قبلها ادم يكن قد عزلها ، وأما من لا يصليها
 (كمن لا يجتمع فيه الشرائع كلها والمريض ، وكاتب مريض
 مكف في عصر العية) فالإدليل على توقيت الفطرة ، أنه على القول
 من مسهي وفيه الصلاة يخص ذلك ما إذا كان يصلي بطبع نفسه ، و
 لا يجب لأن ينوهم أن فعل الصلاة قبل الفطرة الوجه ، فيجب وجوبها .
 والحاصل : أن مقتضى القاعدة يجب على العبد حوار تأخيرها عن
 روال ، وأن كان الاحوز عدمه لما في بعض الروايات ، وإن كانت ثم ثبوت
 حجبها ، وأما يهتون الحطب أنه يمكن العمل عليه ينظر أوفي مسح
 يوم العيد . بل هو الاحوز ، وعند ذلك فله التأخير عن روال وما بعده
 و أما لسأله الرابعة : وهي حكمها بعد خروج الوقت في صورته
 عدم عزلها ، فالأقوال فيها ثلاثة

أحدها . سقوط الفطرة كما أحاره سحنق (قده) و سمد ، وأما
 بويه ، وأبو الصلاح ، وابن البراج ، وابن زهره - على ما حكى عنهم و
 عن غيرهم - بل عن بعضهم الأصابع عليه .
 ثانياً : وجوب الإساق بها قضاء كما عن الشرح . والعلامة ، و الشهيد
 الثاني ، وغيرهم .

قل في (المختنف) في البحث عن الفطرة بعد خروج الوقت
 « و المعتمد وجوب الإخراج وأما يكون قضاء ، فهنا مقامان :
 السماء الأول : وجوب الإخراج ، والخلاف فيه مع المقيد وأما
 بابويه وأبو الصلاح و ابن البراج .

لا : انه لم يأت بالمأمور به ، فيبقى في عهدة التكليف الى ان ياتي به ، ولان مقتضى اللوجوب قائم ، والماسح لا يصلح للمانية .
 اما الاول فالعموم الدال على وجوب اخراج الفطرة عن كل رأس صاع .

و ما اشبه فلان المانع ليس الا خروج وقت الاداء ، لكنه لا يصلح بصدقة ، دخروج لوقت لا يسقط الحق ، كالدين وزكاة المال و الحسب وغيرها .

و ما رواه زرارة في الصحيح عن الصادق (ع) : (رجل اخرج فطرته فعزلها حتى يجد لها اهلا فقال (ع) . اذا اخرجها فقد برىء من صماته . والا فهو صامن لها حتى يؤديها الى اربها) . . . و قال في المقام الثاني . في بيان كونه قضاء . وان اختلف فيه مع ابن ادریس م ملخصه : ان الواجب بعد خروج الوقت لا يكون اداء وانما هو قضاء»

ثالثها وجوب الاتيان بها اداء ، كما احاراه ابن ادریس ، وقد حكاه ايضا عن الشيخ وقد استوحه صاحب (جواهر) هذا الموضع ، وكذلك شعب الاعظم الانصاري مسكبه في الركاء منه — بعد كلام له يشتمل على النص والابرام — قال : « لكن الانصاف صحة المسك بالعمومات حيث انها تدل على استقرار الفطرة في دمه لمكثف عند دخول وقتها ، فحرمة تحريمها عن وقتها المصروب لا يدل على السقوط ، كما في كثير من الوجبات ، ولا يوجب ذلك تعدد التكليف بالطلق والمقيد دفعة حتى يحصل مثالا باتيان المقيد ، نظرا الى ان المطلق مسوق لبيان اصل مطلوبة الفعل دائما ما لم يحصل في الخارج ، لالبيان مطلوبيته في زمان

موسع بحيث يدل على تخيير المكلف في إيقاع الفعل في أي جزء منه حتى يكون مقابرا للتكليف بوجوب إيقاعه معينا في مقدار خاص من الزمان حتى يحصل تكليفان دفعة ، وإنما يوجب ذلك تعدد التكليف تدريجا بمعنى بقاء الأمر بالطبيعة بعد فوات الخصوصية من المكلف كما في رد اللام ونحوه .

و يمكن أن يقال أيضا : بأن المستفاد من العمومات هو الوجوب الشبيه بالحكم الوصعي ، و هو اشتغال دمه المكلف بهذا المقدار لمعقرا ، و توقيت الشرع له بمنزلة تأجيل الدين لا يسقط عن ادمه خروج الأجل ، و الفرق بين هذا وسابقه أن الباقي بعد خروج الوقت في الوجه السابق هو التكليف المطلق بأداء العطره ، و في هذا الوجه هو الحكم الوصعي .
أقول : ينبغي أن نذكر مقدمة ربما تكون شارحة لما افاده العلمان (قدس سرهما) :

أن القضية الكلية سواء كانت تكليفية أو وضعيه تكشف بأن عن الملاك في الكلي على ماله من السعة الداتة ، من دون تدخلية شيء ، شرطا أو شطرا ، ثم إذا ورد الخاص ولو بنحو الاختصاص بحال أو زمان ، فإن كان سلبيا فلا محالة ينتفى الحكم الكلي عن غير مورد ، ضرورة أنه في خطبة العيد : « ادعوا قسرا ملاكه » و مثابه ذلك ما إذا كان الخاص شارحا وحاكما لتلك القضية الكلية .

و أن كان إيجابيا فاما أن يختلف ذلك الكلي مع هذا الخاص في جهة الوصف و التكليف ، و يكون الأول مكلفا و الثاني وصفا ، أو بالعكس ، أما أن لا يختلفا و يكون كلاهما وصفا ، أو كلاهما تكليفا فتلك شقوق

أربعة :

الاول : ان يكون الكلى تكليفا واحصا وصفا ، فلامحاة يؤخذ
بهما ، لان الثاني هو موضوع للاول . و مع انه لو كان محصرا لينتهى
الاول

الثاني : ان يكون الكلى وصفا و العاصى تكليفا ، فيجب العمل .
الكن لوسط التكليف تنعذر الحصوصه او خروج الوقت ، فلاوجه
سقوط الوصع ان كانت ملاكه الكلى . بل يشبه عموم دليل الخروج عن
عهده و ترتيب الاثر عليه . فمثلا اذا نيت الحق سحوكسى ثم ورد
التكليف بادائه في حال كذا او وقت كذا ، فعذر تلك الحال وانقضى
الوقت ولم يؤد فيه ، فلاوجه لسقوط الحق ، ضروره ان محرد التكليف
لايكشف عن تقيت دثره ملاك الوصع الثابت بكليه ، واسهو كاشف
عن ملاك ملزم في فعل سكتف أعنى اداء الحق في تلك الحال او ذلك
الوقت .

ولا مجال لحمل المطلق على الصمد في مثل ذلك فانه لايشى فيه
، سندكره انشاء الله تعالى من العلة في مرجه الاملاق و التقيد .

الثالث : ان يكون الكلى و العاصى كلاهما وصفا فحينئذ لاوجه
لتقيت الكلى و تحصيله ، كما اذا ورد مثلا : ما اخرج من البحر فيه
اخمس ، و ورد عوض الثؤلؤ فيه الخمس ، او قال . في الغنم زكاة ،
وقال : في الغنم السائمة زكاة .

نعم ، بواسطة القرائن الحصر ، فمفهومه يؤخذ به ، لكنه خارج
عن مفروض الكلام ، ضرورة انه يكون من السالبة التي قدمنا لزوم

التخصيص بها .

الرابع : ان يكون كلاهما تكليفا ، وحينئذ فان كانت القضية اكليية عامه استغراقيا اخذ بها و بالخاص من دون وجه لتخصيص ، فانه من باب ذكر الخاص بعد العام او قبله لحكمة دعت الى ذلك .

وان كانت مطلقة قد انعقد ظهورها الاسلافي بساله من مقدماته فان حرز وحده التكليف حمل المطلق على المقيد والا فلا ، والطريق الى احرازها امور :

١ - ان لا يكون المطلق والمقيد معتقير على شيء ، او يكونا معلمي على امر واحد .

٢ - ان يكون الحكم في المقيد ظاهرا في كونه الراميا .

٣ - ان لا يكون القيد عاليا ، والا لم يعتد بهور المقيد في كون القيد بما يقوم به الموضوع .

٤ - ان لا يكون القيد يقل ان يكون من قبل لواحد في لواحد
وقد اجتمعت هذه الامور ، وكان التكليف وجوبيا^{٣٥} ينافي : ان
ظاهر الامر بالمطلق هو ان المطلوب صرف الوجود ، و هو مما ينطبق
على مما يطبق على وجود المعيد لا محالة ، و ظاهر الامر بالمقيد هو

٣٥ - انما بعد ذلك فان التكليف التحريمي محقق بالعام و الخاص ،
فانه لامادة بين تحريم الكلي الطبعي و تحريم صريح منه ، عدم الموافقة
من حرمة المطلق و حرمة المقيد كما عرفت في العام الاتعمري والخاص
نعم لودد القرائن على ان المراد القس الامرى هو الخاص احده ،
لكنه خارج عما نحن فيه .

أنوحوب انعميسى فلا يحل على انه مسوق لبيان افضل الافراد
و مظهر الحكم بالمقد انه حكم ولحدكما ان ظاهر الموضوع انمفيد
انه امر و حد و القيد مقوم له ، فلا مجال للتصير الى انه من قبيل
الواجب في واجب . لاستدراجه التعدد حكما و موضوعا ، و على هذا
انه لا بد من حمل اسطلق على التعدد ، حيث لا محيص عن مثال الامر بالتعدد .
و معه يلغو امثال الامر بالمطلق لتحقيق صرف الوجود في ضمن المقيد
لا يقال : هذا اذا اتى به بعد امثال الامر بالمقيد ، اما لو تقدم
عليه فهو في محله و و ف ملاك نفسه . الا ان يقوم دليل على كون القيد
سرما لحصول الملاك بحيث لا يحصل بدونه اصلا ، و ما ذكر من استقدمات
تم يثبت ذلك فانه من المحتمل ان يكون التعدد ملاك مجبوع اندكين
اسمرين ، و المرتبة انقصوى من ملاك ملزم بجميع مراتبه ، كما انه
لاديل على انه مع حصول احد الملاكين او بعض المرات لا يمكن حصول
الآخر او حصول المرتبة العليا .

فانه يقال : لو كان المطلق يفي بملاك نفسه لزم صدور الامر التحيري
بين الاثبات به ثم الاثبات بالمقيد ، و بين الاثبات بالمقيد من الاول ،
و ذلك خلاف ظهور الامر في التبيين .

مضافا الى ان التحير كذلك لعله لا يكون عقلايا ، او يكون من اسعد
مما لا يتطرق لاحتاله .

هل يضمن مع التأخير ؟

(قال المحقق : و اذا احر دوما بعد العزل مع الامكان كان ضامنا ، و

ان كان لاممه لم يضمن).

الفطرة بعد العزل تكون امانة في يده ، ولو اخر مع الامكان كان قد
فرط حيث ان المستحق مطالب يشاهد الحال ، و التفریط يوجب ضمان
ان لم يسكن لم يفرط ، و حشده ان تعدى فيها اوجب ضمان الاتلاف و
الا فلا .

و يشهد لعدم الضمان صحيح زرارة : « ان اخرجها من ضمانه فقد
برى » .

و قد تقدم الكلام في زكاة المال حوار نقل شيء منها ، فراجع .

هل يجوز نقلها ؟

(قال المحقق : ولا يجوز حملها الى بلد آخر مع وجود المتحق ،
و يضمن و مع عدمه يجوز ولا يضمن) .

تقدم ان زكاة المال يجوز نقلها لاسيما بشئ مهاكما هي صحيح
هشام مع ضمانها لو كان في البلد متحق فيقل : ان الزكاة تعم الفطرة .

و حرمة الحمل الى بلد آخر مع وجود المتحق هل هي حرمة تكليفية
مبتية على لزوم اداء الحق مع مطالبة ذيه ، ام حرمة وصية بمعنى
تحصيل العموم بفقراء البلد ؟ و يترتب عليه انه لو نقل و اوصل الى
انفقراء في غير البلد يجزى ام لا ؟

ولو شككنا في التكليفية و الوضعية فلاصل عدم احصيص ، و
يمكن ان يحمل اصابة العموم امانة على كونها تكليفية

لكن يشكل باد ايصال المال الى مستحقه لا يعقل ان يكون محرما فلا بد من ان تكون الحرمة وضعية .
 وفيه : ان ايصال الى المستحق انما لا يعقل اذالم يكن هناك مستحق آخر ، و الا فهو كان مجبرا فيحمله الى أحدهما المخير بينهما

ـ (الركن الرابع) ـ

(في مصرف زكاة الفطرة)

(قال المحقق : الرابع في مصرفها و هو مصرف زكاة المال) .

المعروف المشهور ما ذكره ، بل عن (المدارك) : انه مقطوع به في
تأليفهم . و عن الفاضل الهدي . الاجماع عليه
و المسند : ان الفطرة صدقة ، كما في الروايات المتواترة حيث
سرعها بصدقة الفطرة ، و عموم الصدقات للاصناف الثمانية يشملها بل
ورد في رواية اسحاق بن عمار و هشام بن الحكم بربول آية (آتوا الزكاة)
في الفطرة و قال عليه السلام : « زلت الزكاة ولسن بلباس اموال واما
كانت الفطرة » .

نعم عن المحقق في (المعبر) و العلامة استاء العاملين و المؤلفات
في عصر الغيبة ، و لعله لعدم السوسوع لهما في عصر الغيبة في نظره
و يسب الى المفيد احتصاص الفطرة بالساكنين حيث قال في
(المقنعة) : « و مستحق زكاة الفطرة هو مستحق زكاة المال من
المؤمنين الفقراء العدول و اطفالهم ، و من كان يحكم المؤمنين من ابله

و المجانين ».

و يسكن الاستدلال عليه رواية ٩ باب ٢ ، و بصحيفة العلى ١١
باب ٦ و ٣ باب ١٤ و ١٩ باب ١٤ .

مسألة : اذا كان المعطى هاشميا لكن من يعطى عنه غير هاشمي هل
يصل الى الهاشمي ؟ وكذا اذا كان من يعطى غير هاشمي و المعطى عنه
هاشمي هل يصل اليه ؟

الكلام سبي عبي ان الفطرة وجمعها هي صدقة العير ، والمعطى
ينحسبه وحوه ، او يست صدقة العير وجمعها هي يحب على المعطى ان
ينصدق عن العير . و الحاصل ان الاعتبار بالمعيل او المعير ؟

في صاحب (لجواهر) . « العرة في الفطرة بالمعيل دون اعيان و
ظعر النصوص ان لحطاب للمعيل اصلى لا لغيره ، ولهاشمي اذا كان
عبد غير هاشمي دفع الفطرة الى الهاشمي ، اما غير الهاشمي اذا كان
عبد هاشميا لا يدفع الى الهاشمي و قال : صدقة فطره الى اعيان
لأدبي ملاسة ، متبافا الى معارضة بالاصح الى المعيل اي : قال :
دفع الثوب عن لسان بمعنى ان ثمرتها تعود اليهم كصدقة عن المعير
في النصوص صرحنا بان وحوه الفطرة على المعيل عن عبد ابدى
قد يكون فيهم من لا يصلح للحطب كالمعير و المحوون و قال : نعم
(على) بمعنى (عن) لا اذا الثوب على العبد »

و قال في (جداول) « ان الاغنياء بالمعول لأنه هو لدى تضاف
اليه الزكاة فيمال فطرة فلان . فهي اولاً و ثانياً تصاف بالمعول ، وان
وجب اخراجها عنه على المعيل ، واصلت اليه ايضا من هذه الجهة

و يدل على ذلك رواية (يخاف الموت) فانه ظاهر في ان الزكاة الواجبة على المعيل اما هي زكاة الغير و فطرته و يدل عليه ايضا ما ورد في باب ٩ حيث قال . (من فطرة العيال) ، و باب ٥ و ٦ حيث قل : (صدقة الفطرة على كل رأس) فان (على) ان كانت بمعنى (عن) فالفطرة فطرته العيال ، و يجب اخراجها على المعيل ، و ان كانت بمعنى ثبوتها على كل رأس ، فالوضع ثاب على العيال والاخراج يجب على المعيل .

ولا فرق في ثوب الوضع بين الصغير والكبير والحر والمملوك الذين لا يجب عليهم اخراج الفطرة .

لا يعطى غير المؤمن :

(قال المحقق ، ولا يعطى غير المؤمن او المستضعف مع عدمه) .
 حنوز (قدس سره) الاعطاء للمستضعف مع عدم المؤمن . كما عن جمع منهم الشيخ الطوسي (فده) ، لكن المشهور حصر حواره في المؤمن اعلى هل الولاية كما عن الشيخ المفيد ، و لسد المرتضى ، وابن حيد ، وابن ادريس ، و غيرهم . ان عن بعضهم الاحماع عليه ، واحذر ذلك صاحب (المدارك) . و تدل على ذلك الروايات المنوارة ، منها :

١ - صحيحة اسماعيل بن سعد الاشعري عن الرضا (ع) قل : «سأنته عن الزكاة هل توضع فيمن لا يعرف ؟ قل : لا ، ولا زكاة الفطرة»^١ .

١ و ٢ - الرسائل - باب ٥ من ابواب المستحقين لزكاة . الحديث ١

٢ - ما رواه الضمير عن علي بن بلال قال : « كنت إليه أسأله هل يجوز أن ادفع زكاة المال والصدقة إلى محتاج غير أصحابي ؟ فكذب . لا تعط الصدقة ولا تركه »^١

٣ - صحيحة محمد بن عيسى قال : « كتب إليه إبراهيم بن عثمان يسأله عن القطر كم هي بر من بعدد عن كل رأس ؟ و هل يجوز إعطائها غير مؤمن ، فكذب (ع) أبوه سيك أن تخرج عن بحث صاع صاع السي و عن ذلك بعضا ولا ينبغي لك أن تعطى زكاة المؤمنين »^٢.

٤ - ما رواه في (تحف العتوب) عن الرضا (ع) في كتابه إلى السامع : « قل : تركه لغرضه فربما - إلى أن قل (ع) . ولا يجوز أن يعطى غير أهل الولاية لأنها قربة »^٣.

٥ - وكذا رواه الصدوق في (المعتمد) و قال (ع) . « لا يجوز دفعها إلا إلى أهل الولاية »^٤.

٦ - ما رواه في (الحسن) عن الإمام جعفر بن محمد في حديث شرايع الدين قال (ع) . « وزكاة القطر واحدة - أي أن قل (ع) ولا يجوز ذلك أجمع إلا إلى أهل الولاية والمعرفة »^٥.

و الدلالة في هذه الروايات على قول المشهور واضحة

١ - الوسائل - باب ٥٦ من أبواب ترك الصدقة ، الحديث ٤ و ٦.

٢ - الوسائل - الباب المتقدم ، الحديث ٢٢ .

٣ - الوسائل - باب ١٤ من أبواب ترك الصدقة ، الحديث ٥ .

٤ - الوسائل - باب ٦ من أبواب ترك الصدقة ، الحديث ٢٠ .

لكن هناك روايات في قائلها ، و يمكن ان يستدل بها على ما حاربه الشرح و المحقق و من تبعهما . منها :

١ - موثقة انفصل و فيها قال ابو عبد الله (ع) : «هي لاهبا ، الا ان لا يجدهم و لم يجدهم فمس لا يصح»^٧

٢ - مرواه الكليني عن مالك الجهمي قال «سألت ابا جعفر (ع) عن ركاه الفطرة فقال : يعطها المسلمين . فان لم يجد مسما و منصفه»^٨

٣ - موثقة اسحاق بن عمار عن ابي ابراهيم (ع) قال : «سألته عن صدقة الفطرة اعطيها عراجل ولا تاتي من فقراء حراني ؟ قال : نعم ، الجيران الحق بها لمكان الشهرة»^٩

و يحتمل حمل هذه الرواية على انتفا كما يشعر به قوله (ع) : (السكر الشهرة) فان معه ان لم يعط الخيران شهروه يارفض . كذا في (الوافي)

٤ - صحيحة محمد بن عيسى عن عيسى بن بلال قال : «كبت الله هل يجوز ان يكون الرجل في بلده ، و رجل آخر من احواله في بلده حري ، يحتاج ان يوجه له فطرته لا ؟ فكتب (ع) . تنقسم الفطرة على من حضر ، ولا يوجه ذلك الى بلده اخرى وان لم يجد موافقا»^{١٠}

٥ - ما عن اسحاق بن المبارك في حديثه عن «سألت ابا ابراهيم عن

٧ الوسائل باب ١٥ من ابواب ركعة الفطرة . الحديث ٣ .

٨ - الباب المتقدم . الحديث ١ . و فان في ابوابي : «اراد بمسهم العارف كان غيره ليس بمسالم» .

٩-١٢ - الوسائل - باب ١٥ من ابواب ركعة الفطرة ، الحديث ٢ و ٤ و ٥

صدقة المفطرة اعطها غير اهل الولاية من هذا الحيوان ؟ قال : نعم ،
«حيوان الحق بها»^{١١}.

٦ - صحيح علي بن يقطين انه «سأل» عن رجل من بني فاطمة عن ركة الفطرة
يصلح ان تعطى الحيوان والصورة من لا يعرف ولا يصيب ، فقال : لا بأس
بذلك اذا كان محتاجا»^{١٢}.

«عرفت الطائفتين من الاحبار في سنة» فيسمى ان تذكر امورا :
الاول : «من المستضعف هو من كان من يدين واهلهم علي بن يقطين»
وبعد كانوا كثيرين في رسمه (ع) ، كما ذكره في (بحقائق) حيث قال :
« المراد » المستضعف هما «الاجاهل» «اللامه» . وهؤلاء في وقت الائمة
عندهم السلام اكثر الناس ، لاستضعفه الاحبار عنهم عليهم السلام بقسم
الناس الى مؤمن وكافر و مستضعف» .

و قال ابن ادريس ، «المستضعف هو من لا يعرف خلاف الناس في
امدها» ، ولا يعص اهل الحق على عقده» .

لكن في الحديث عن ابي بصير (ع) . قال ابو عبد الله (ع) . «من عرف
اختلاف الناس فليس بمستضعف»^{١٣}.

و عن زرارة عن ابي جعفر (ع) * «المستضعفون الذين لا يستطيعون
حمله ولا يهندون سبلا» . «لا يستطيعون حمله الى الابل» ، ولا يكفرون
انفس» ، و «ما عقول الصبي من الرجا» والساء»^{١٤}.

ثاني ، يظهر من عدم وحدان الولاية هو عدم حضورهم في البلد.

دلاييعث بالنسبة إليهم في مد آخر ، بخلاف ركه المال ، فانها تبعث إليهم على ما تقدم .

ثالث : انه لا يثبت من صحيح علي بن ينطير الخصوصية للحوار و طوره ، بل ذكرهما ابن يقطين من باب المثال ، والمماثل هو 'محتاج من غير العارف و غير الناصب .

و يشهد على ذلك أفراد الصير في قوله (ع) : (اذا كان محجبا) .
و اما الاحقية للجيران كما في رواية اسحق بن المبرك ، فهي وان اوهت خصوصية ، لكن التعليل بمكان الشهرة في موثقة اسحاق بن عمار يمنع عن ذلك .

ارابع : ان ما تنص من هذه الروايات لاعطاء الفطرة لمير هل الولاية ، ان اوهم انصرفها الى صورة وجودهم ، لكن الاستراف يدوي فيعارض اصلاقي بموثقة الفيل ، حيث ان فيها التفتيد بعدم اوجدان ، فيكون 'الحاصل حوار اعطاء الفطرة لمن لا يعرف و لا يصب مع عدم وجدان اهل الولاية .

الخامس . ان الروايات الناصرة لاعطاء الفطرة لى اهل الولاية لها اطلاقها من حيث وحدانهم في البلد وعدمه ، فتفيد بهذه الروايات المحورة لاعطائها الى غيرهم في صورة عدم وحدانهم ، و الاحوط الاقتصار في ذلك بالاستضعف كما ذكره المحقق (قده) ، فيتدرج حيدا .

تعطى الفطرة لاطفال المؤمنين :

(قال المحقق : و يعطى اطفال المؤمنين ولو كان آباءهم فساق)^{١٥}

١٥ - من ذلك دفع لبوهم تعيينهم لانهم في عدم حوار اعطاء

يبدل على ذلك روايات ، منها :

- ١ - حديث أبي خديجة عن أبي عبد الله (ع) قال : « درية الرجل المسلم اذا مات يعطون من الزكاة والعطوة كما كان يعطى ابوهم حتى يسقوا ، فادبوا وعرفوا ما كان ابوهم يعرف اعطوا ، وان تصولوا لم يعنوا »^{١٦}.
- ٢ - حديث يونس بن يعقوب قال : قلت لأبي عبد الله (ع) : « عيال » ، « عيال » ، « ليس من اعطيهم من الزكاة فشتري لهم منها ثيابا وطعاما وأرى ان ذلك خير لهم » قال : فقال : لا بأس^{١٧}.

٣ - حديث أبي بصير قال قلت لأبي عبد الله (ع) : « رجل يموت ويترك العيال ايعطون من الزكاة ؟ قال : نعم حتى يشاؤا وبلغوا »^{١٨}.

- ٤ - حديث ابن الحجاج قال : قال لأبي الحسن (ع) : « رجل مسلم مملوك ومولاه رجل مسلم . وله مال يركبه . و لسموك ولد صغير حر ايحزى مولاه ان يعطى ابن عبده من الزكاة ؟ فقال : لا بأس به »^{١٩}.
- تبيه . يشتمل على امور :

الزكاة لهم ، و ذلك واضح .

- ١٦ - الوسائل - باب ٦ من ابواب المستحقين للزكاة ، الحديث ٢
- ١٧ - الباب المتقدم ، الحديث ٣ ، و في هذه الرواية دلالة على حواجز اعطاء العروس بدلا عن الزكاة و عدم انحصار ذلك في القصة من الدرهم و ابدار الا ان يعبر الحديث بان شراء اشياء والطعام هو بعد اعطاء الزكاة لهم ، لكن ذلك خلاف الظاهر .

١٨ - الوسائل - باب ٦ من ابواب المستحقين للزكاة ، الحديث ١.

١٩ - الوسائل - باب ٤٥ من المستحقين للزكاة ، الحديث ١.

أحدها : أن الانفصال لابد من فقرهم ، و من أن يكونوا أولاداً لمؤمن دون الكافر ، و من يلحقه ، ضرورة تبعينهم لأبيهم .

ثانيها : لا يلزم القيم في الاعطاء ، بل لو كان أبوهم حياً وهو لا يقدر على نفسه ولده أو قل تجاوز اعطاء الزكاة للمفقر وإن وجبت نفقته على الغير حار اعطاء الفطرة لهم ، ولو كان أبوهم قد لا يعطى الفطرة لنفسه ، و مسوكا لا يعطى الفطرة لوحوب نفقته كما في الحديث .

ثالثها : هل يلزم في الاعطاء للائتمان ادفع الي ويهم أم لا ؟ فإن في (الجواهر) في مسألة (متحتي زكاة المال) : المرد من ذلك الايضاح ليهم على الوجه الشرعي المعاوض . مسألة اليهم . فإذا اراد دفع اليهم من سهم الفقراء مثلاً سلم يده ولهم . لأن الشارع سلب دفع اليهم و جعلهم فلا يترتب ملك لهم على قبضهم ، و معلوم . عباد الملك في هذا السهم . واحتمال الاحتزاء بهما تمسكاً بالانطلاق البرور الذي لم تكن مسدداً بدت في عاده الضعيف ، إلى أن حكى عن (الندكرة) أنه بعد أن ذكر ذلك ، قل : فإن لم يكن ولي حار أن يدفع إلى من يتوجه دمه ويقتل بحاله .

ثم نقل عن (الندارك) نفي أساس عن حوار الدفع إلى غير وبي الطغل اد لم تكن له ولي فيما يكون مأموراً بل نقل عنه المدعي حوار بسببهم لي الطغل نفسه بحيث يصرف في وجه نوع ، بل صرفها فيه

أقول : طاهر الاعطاء لليتامي فيما عدا حديث يونس ، وكذا ظاهر الاعطاء لابن عمه هو الاعطاء له مباشرة لا سبب من ذوي امرهم .

وأما حديث يونس فاما أنه نفقه يشتري لهم شرب و الطعام ، كما هو ظاهر ، أو يعطيهم ثم يأخذ منهم فيشرب ، و على أي حال لا يكون

بتوسط الولي ، فالأظهر حواز الاعطاء للاطفال من اليتامى وغيرهم . لكن مع العلم بعدم اسرافهم و بصرفهم فيما يحتاجونه ، وان كان الاحود ان يعطيها لوليهم ان كان كالقيثم الذي اوصى به اب اليتيم مثلاً ، والا فينصدي هو او وكيله للصرف فيهم ، والمحب من صاحب (الجواهر) حيث ضُعف احتمال التمسك بالاطلاق ، مع ان التمسك انما هو يظهر اللعط اعنى الاعطاء لليتهم وابن المملوك .

اقل ما يعطى :

(قال المحقق ، ولا يعطى الفقير اقل من صاع - الا ان يجتمع جماعة لا يتسع لهم - ويجوز ان يعطى الواحد ما يمييه دمه) .
هنا مسائل ثلاث :

الاولى : عدم اعطائه اقل من صاع .

الثانية : حوار ذلك مع عدم الانساع للمجتمع

الثالثة : جواز اعطاء واحد من الفقراء ازيد من صاع .

اما المسألة الاولى فمن السيد المرتضى قوله : « مما انفردت به الامامية القول بانه لا يحوز ان يعطى الفقير الواحد اقل من صاع ، ويدقى الفقهاء يخالفون في ذلك » .

وعن الشيخ المير ، واسى نابويه ، وابن ادریس ، وابن حمزة ، و ستار ، وابن زهرة ، والعلامة وغيرهم ، وحكم به المحقق هاهنا ، وعنه في المعبر نسبة الى الاصحاب ، وسبب خلافه الى اطلاق الجمهور ، وفي

(المدارك) و (الحقائق) و (الجواهر) . انه المشهور بين الاصحاب .

لكن عن ظاهر الشيخ في (التهديمين) القول باستحباب ذلك، واختاره
في (المعتمد) و تبعه صاحب (المدارك) و (الذخيرة) و قال صاحب
(الجواهر) * « ان هذا القول لا يخلو من قوة ، و ان كان الاحتياط
لا يسمى تركه » .

و بالجملة * يستدل على المشهور برواية الشيخ عن الحسين بن سعيد
عن بعض اصحاب عن ابي عبد الله (ع) قال : (لا تعط أحدا أقل من رأس)^{٢٠}
و ما رواه الصدوق في (الهداية) قال : « قال الصادق : ادفع زكاة
عطية عن نفسك و عن كل من تمول - الى ان قال (ع) - و لا بأس ان
تدفع عن نفسك و عن تمول الى واحد ، و لا يجوز ان تدفع واحد الى
نفسين » و قال في (المعتمد) في باب العطرة : « و لا يجوز ان تدفع ما يلزم
واحدا الى نفسين » .

و ما رواه في (الفقه) حيث قال : « وفي خبر آخر قال . لا بأس ان
تدفع عن نفسك و عن تمول الى واحد ، و لا يجوز ان تدفع ما يلزم واحدا
الى نفسين » .

اقول : جملة (ولا يجوز) . . الخ ، ذكرها في (الوسائل) في سياق
الرواية . لكن لم يذكرها في (الوافي) بناء على انها عبارة الصدوق ،
و وافقه في ذلك صاحب (الحقائق) و حكم بانها منه ، و قد اخذها من

٢٠ - الوسائل - باب ١٦ من ابواب زكاة العطرة ، الحديث ٢ .

العفة الرضى (ع) وهو كذلك، حيث ان في (المدرک) عن فقه الرضا (ع):
« ولا يجوز ان يدفع ما يزمه واحد الى اثنين » .

ثم انه يمكن تأييد ذلك به اذا ورد الامر باتيان شيء تكفية خاصة كان
ساعره عدم تجزئتها . فالامر بأداء الصاع يقتضى أداءه الى واحد لا الى
اثنين وثلاثة . والا كان أداء نصف الصاع وثلاثة .

و دلت عليه ، قد استدل على القول الآخر - اعني ما يعطى المشهور -
بمسححة عنوان عن اسحاق بن المدرک قال « سألت ابا ابراهيم (ع) عن
صدقة العطرة اعني مما قال الله (اقیموا الصلوة واتوا الزکاة) فجاب : نعم ،
وفى صدقة سرحب التي . لان ابي صلوات الله عليه كان يتصدق بالسر .
قلت : فيحمل فيها نفسه فيعطى رجلا واحدا أو اثنين ؟ فقال : يفرقها
احد الى ... » ٣٦ .

و استدل بها بموضع مورد في الروايات من عند النوفلي وتوطيف
في لركادك في حديث احتجاج الصادق (ع) على عمرو بن عبد حيث
قال (ع) . « ما يقول في الصدقة فقرأ عليه الآية (ما الصدقات للمفقرين)
- لى ن قال (ع) - كان رسول الله (ص) يقسم صدقة اهل الوادي في
اهل اسوادي . و صدقة اهل الحضرة في اهل الحضرة . ولا يقسمها بينهم
بالووية . وانما نفسها على قدر ما يحضرها منهم ، وما يرى ، ليس عليه
في ذلك شيء موقت موطع ، و انما ينصح ذلك بما يرى قدر من يحضرها

٢١ الوسائل - باب ١ من ابواب زكاة العطرة ، الحديث ٩ . ولاحظ

تنمة الحديث في الهامش .

منهم» ٢٢.

وفي حديث آخر قال عليه السلام : «ولكن يقسمها على قدر من يحضره من الأصناف الثمانية على قدر ما يقيم كل صنف منهم بقدر سنته ، ليس في ذلك شيء موقوف ولا مسمى ولا مؤلف ، إنما يصنع ذلك على قدر ما يرى وما يحضره ، حتى يدرك فاقه كل قوم منهم . . . »

والإطلاق في الزكاة والصدقات يتم ركاة المال والفقرة ، كما أن إطلاق التفريق في رواية اسحاق يتم كل ما يعطى في الفطرة من الاجناس أو قيمتها ، ومن صاع ولحد ، أو صاعان متعددة .

قلت : مقضى التحقيق أن يؤخذ برواية الحسين بن سعيد ، و يقال بما ذهب إليه المشهور بين الأصحاب ، وذلك لأن ملاك حجية الرواية إنما هو دلوثوق بانصدور ، و بجهة الصدور ، وكلاهما موجودان في هذه الرواية ، لعمل الأصحاب بها ، ومخالفتها لجمهور العامة ، مضافا إلى تأييدها بما أرسله الصدوق في (الهداية) عن الصادق (ع) وبما رواه وأخذه من الفقه الرضوي .

ويقيد بذلك إطلاق التفريق بتسليم أنه يتم الصاع الواحد فيكون المراد منه تفريق الأصواع أن لم تقل أن ذلك هو الظاهر منه ، وكذلك يخصص عدم التوقيت في الركاة فيكون المراد خصوص ركاة المال كما هو مورد الحديثين ، دون الأعم منها و من الفطرة ، فليتدبر جيدا

و أما المسألة الثانية : و هي حوار إعطاء الأقل من الصاع مع عدم

الاتباع للمجتمع ، فذلك مما صرح به الاصحاب من غير خلاف يقل ،
وعلل بان في ذلك تعميما للنفع ، و بان في مع البعض اذية للمؤمن ،
فائسوية اولى .

اقول : يشكل الاعتماد على هذا التعليل في الخروج عن معاد الدليل ،
اعنى ما دل على عدم جواز اعطاء الاقل .

نعم ، لو حصل بذلك القطع بمرام الشرع فهو . والا فليعذر من
المساكين بما قاله رسول الله (ص) على ما رواه انكليسي بسده عن ابي
عبدالله (ع) قال : « سمعته يقول : اتى البى (ص) بشئ يقسمه فلم يسع
اهل الصفة جميعا فخص به انا منهم ، فحناف رسول الله (ص) ان يكون
قد دخل قموب الآخرين بشئ فخرج اليهم فقال : معدرة الى الله عز وجل
و اليكم يا اهل الصفة ، انا اوتينا بشئ فأردنا ان تقسمه بينكم فميسمكم ،
فخصصت به انا منكم خشيت حزعهم و هلعهم »^{٢٣}.

و اما المسألة الثالثة : و هي جواز اعطاء واحد اريد من صاع فيدل
عليه :

- ١ - موثقة اسحاق بن عمار عن ابي عبدالله (ع) قال : « لا بأس ان
يعطى الرجل الرجل عن راسين و ثلاثة و اربعة يمضى الفطرة »^{٢٤}.
- ٢ - و عن اسحاق بن المبارك عن ابي ابراهيم (ع) في حديث قال :
« قلت : اعطى الرجل الواحد ثلاثة اصبع و اربعة اصبع ؟ قال : نعم »^{٢٥}.
- ٣ - و عن علي بن بلال قال : (كتبت الى الطب العسكري (ع) : هل

يحوز أن يعطى الفطرة عن عيال الرجل و هم عشرة ، أقل أو أكثر ، رجلا محتاجا موافق فكتب (ع) ' نعم افعل ذلك ' ٢٦.

استحباب اختصاص ذوي القرابة :

(قال السحق : و يجب اختصاص ذوي القرابة بها ، ثم الجيران)
 أما استحباب الاختصاص بذوي القرابة فيدل عليه ما رواه الكليني
 بسنده عن أبي عبد الله (ع) قال : « سئل رسول الله صلى الله عليه وآله ' أي
 صدقة أفضل ؟ قال : على ذي الرحم الكاشح » ٢٧.
 و ما رواه الصدوق قال ' قال (ص) . « لاصدقة و دورحم محتاج »
 إلى غير ذلك من الروايات .

لكن في رواية الحمري عن صاحب الرمان عمل الله فرحه « أنه كتب
 إليه يسأله عن الرجل يئوى أخراج شيء من ماله وإن يدفعه إلى رجل من
 أحواله ثم يجد في إفرائه محتاجا يصرف ذلك عن بواوله إلى قرابته ،
 فحاج (ع) : يصرفه إلى أدناهما و أقربهما من مذهبه ، فإن ذهب إلى قول
 « يعلم لا يقل الله الصدقة و دورحم محتاج ، فيقسم بين العراصة ، و بين
 الذي يئوى حتى يكون قد أخذ بالفضل كله » .

و أما استحباب الاعطاء إلى الجيران فيدل عليه موثقة اسحاق بن عمار :

٢٦- و في نسخة أخرى : « ذلك أفضل »

٢٧- هذه الروايات في باب ٢٠ من أبواب الصدقة في الوسائل .

« انه سأل ابا الحسن الاول عن الفطرة ، فقال الجيران احق بها ، ولا بأس
 ان يعطى قيمة ذلك فضة »^{٢٨} وكذلك تدل عليه بعض الروايات الاخر
 الى هنا حتم كتاب الركاة ، جعل الله سبحانه حكمة امورنا خيراً في عافية

(الفهرست)

اللوائح في زكاة الغلات

٥	متى يؤخذ العشر ٤ ومتى نصف المشر ٢
١١	حكم النخيل والزرع في بلاد متباعدة
١٤	منافستنا للمحقق الهمداني
١٦	هل يضم ما يطلع مرة الى ما يطلع مرتين
١٨	لا يؤخذ الرطب عن النمر
٢١	ظهور الثمرة بعد موت المالك و عليه دين
٢٤	لومات المالك بعد ظهور الثمرة
٢٥	تقديم الزكاة على سائر الديون
٢٧	لوملك نخلا قبل بدو صلاح ثمرته
٣٠	زكاة مطلق ما ينبت من الارض

الفصل السادس

زكاة مال التجارة

٣٧	تعريف مال التجارة
٣٨	الشرط الاول : النصاب
٤٤	الشرط الثاني : اربط بمراس المال او زيادة
٤٥	الشرط الثالث : الحول

- ٤٩ زكاة مال التجارة تتعلق بالقيمة
 ٥٠ لو بلغ المصاب بأحد التقدين دون الآخر
 ٥٣ هل تحسم الزكائات لو تاجر بمصاب ركوي؟
 ٥٦ زكاة ربح المضاربة
 ٦٠ لا يمنع الدين عن زكاة التجارة
 ٦٤ زكاة العقار والمساكن
 ٦٦ زكاة الخيل

٦ فصل السابع

اصناف المستحقين للزكاة

- ٧٠ ٢١ - الفقراء والمساكين
 ٧٤ صاغة الفقر والمسكنة
 ٧٩ حكم القادر على الاكتساب وذي الصنعة
 ٨٣ مقدار تناول الفقير للزكاة
 ٨٦ يعطى ولو كان له خادم ودار
 ٩٠ طريق انبات العقر
 ٩٤ لو ادمى تلف ماله
 ٩٦ هل يجوز اعطاء الزكاة صنة ؟
 ١٠٠ ودفعها على انه فقير فبان غنيا
 ١٠٤ مروع مشاهدة لما تقدم
 ١٠٥ ٣ - العامون
 ١٠٧ ٤ - المؤلفة قلوبهم
 ١٠٩ ٥ - في الرقاب
 ١١٢ ٦ - العارمون

- ١١٧ لوجهل الصرف في المعصية و عدمه
١٢١ لو كان الدين مؤجلا
١٢٢ هل يشترط العقر في العارم ؟
١٢٢ لو صرفه في غير الدين
١٢٣ هل تقل دهنه كونه مدينا
١٢٤ ٧- سبيل الله
١٢٧ هل يعتبر العقر والحاجة في هذا السهم ؟
١٢٩ ٨- ابن السبيل

الفصل الثامن

أوصاف المستحقين للزكاة

- ١٣٥ ١- الايمان
١٤٠ ٢- العدالة
١٤١ ٣- ان لا تجب نفقته على الملك
١٤٤ ٤- ان لا يكون هاشميا

الفصل التاسع

المتولى للأخراج

- ١٥٦ هل يلزم البسط على جميع الاصناف ؟
١٥٨ هل يجوز نقل الزكاة ؟
١٦٨ يلزم يوحد المستحق في البلد ؟
١٦٨ لو كان ماله في غير بلده
١٧٠ هل يجوز نقل زكاة الفطرة ؟

الواحق

- ١٧٣ براءة ذمة المالك عند قص الإمام أو الساعي
 ١٧٤ عزى الزكاة
 ١٧٨ المملوك المشتري من الزكاة
 ١٨٢ اجرة الكيل والوزن
 ١٨٣ هل يتعدد الاعطاء بتعدد العنوان ؟
 ١٨٤ أقل ما يعطى الفقير
 ١٨٨ هل يوجد حد للاكثر ؟
 ١٩١ الدعاء لدافع الزكاة
 ١٩٣ كراهة أن يملك الزكاة التي دفعها
 ١٩٤ وسم الانعام للصدقة

الفصل العاشر

وقت التسليم

- ١٩٨ تحقيق في الحول
 ٢٠٤ عدم جواز تأخير الزكاة
 ٢٠٩ هل يدوم حوار التأخير بدوام سببه ؟
 ٢١٠ هل يصمن التلف مع التأخير ؟
 ٢١١ عدم جواز التقديم قبل وقت الوجوب
 ٢١٤ وقدمها كانت قرضاً
 ٢١٧ لو حرج المستحق عن وصف الإستحقاق
 ٢١٨ حكم الزيادة مع ارتفاع الفقر
 ٢١٩ حكم القس

٢٢٠ لو استقنى المقر من بعين المال

العمل الحادى عشر

نية الزكاة

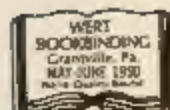
٢٢٦ نية المولى من الطفل والمحزون
٢٢٧ متى تتمين ؟
٢٢٧ حقيقة النية
٢٣٠ مروع من النية

القسم الثانى

فى زكاة العطرة

٢٣٦ معانى العطرة
٢٣٨ شروط زكاة العطرة
٢٣٨ الشروط الاول : التكليف
٢٤٣ الشرط الثانى : الحرية
٢٤٣ الشرط الثالث : الفنى
٢٥٤ استحباب اخراج العطرة للفقير
٢٥٧ اخراجها من جميع من يعول
٢٦١ حكم الصيف
٢٦٥ النية
٢٦٦ لو حصلت الشروط بعد الهلال
٢٦٨ هل يشترط فى عطرة الروجة والمملوك العيلولة ؟
٢٧٢ من وجبت ركاته على غيره سقطت من نفسه
٢٧٧ عطرة المملوك الفائت

- ٢٨٠ بطرة العبد المشترك
- ٢٨٦ لومات الممبل بعد الهلال
- ٢٨٧ بطرة العبد الموصى به
- ٢٨٨ لو وهب له عبد
- ٢٩٠ جنس العطرة و قدرها
- ٢٩٧ جواز اخراج القبة
- ٣٠٢ انضلية التمر والزيت
- ٣٠٦ مقدار العطرة من اللبن
- ٣٠٩ وقت ركاة العطرة
- ٣٢٤ لو خرج وقت الصلاة وقد مزلها
- ٣٤١ هل يضمن مع التأخير
- ٣٤٢ هل يجوز ثقلها ؟
- ٣٤٤ مصرف ركاة العطرة
- ٣٤٦ لا يعطى مير المؤمن
- ٣٥٠ تعطى العطرة لأطوال المؤمنين
- ٣٥٣ أقل ما يعطى
- ٣٥٨ استحباب احتصاص ذوي القرابة





32101 073381913